

ابوخلدون
ساطع المصري

يوم ميلاد

صفحة من تاريخ العرب الحديث

الناشر
مكتبة الكشاف ومطبعها
بيروت

يوم ميسلون

حقوق الترجمة واعادة الطبع
محفوظة للمؤلف

ابوخلدون
سائطع المصرى

يوم ميسلون

صفحة من تاريخ العرب الحديث

مذكرات

مصدرة بمقدمة عن تنازع الدول حول البلاد العربية
ومذيلة بوثائق وصور

الناشر
مكتبة الكشاف وطبعها
مكتبة

مقدمة

يوم ميسلون



إن يوم ميسلون ، من أخطر الأيام التي سجلها تاريخ الأمة العربية ، في العصور الحديثة .

لأنه كان اليوم الذي انقرضت فيه أول دولة عربية عصرية تأسست في الشام بعد الحرب العالمية .

لقد كانت هذه الدولة ، في الواقع ، قصيرة العمر جداً : لأن المدة التي انقضت بين بدء تكوينها - عقب دخول جيوش الثورة العربية الى دمشق - ، وبين انتهاء عهدها - باستيلاء الجيوش الفرنسية الى عاصمتها - ، كانت أقل من سنتين : ١ تشرين الاول ١٩١٨ - ٢٤ تموز ١٩٢٠ . وأما المدة التي مضت بين يوم اعلان استقلالها بصورة رسمية ، وبين يوم انقراضها بصورة فعلية ، فكانت أقصر من خمسة أشهر : ٨ آذار - ٢٤ تموز ١٩٢٠

ولكن هذه الدولة الفتية - على قصر عمرها - كانت عظيمة الدلالة ، وجلية الشأن : لأنها كانت وليدة الثورة العربية وقبله آمالها ، لأنها كانت دولة عربية عصرية بكل معنى الكلمة : تشعر بعروبيتها شعوراً

يوم ميسلون (١)

واضحاً ، وتعمل للقومية العربية عملاً متواصلاً ، - وتقدر في الوقت نفسه - مقتضيات الحياة العصرية تمام التقدير . وقد تضافرت على تأسيسها جهود أحرار العرب ومفكرينهم ، وتراكزت حولها آمالهم وأمانيتهم ، بعد أن كان قد مضى على عهود « استقلال الأمة العربية ومجدها » سلسلة طويلة من قرون الانحطاط والاستسلام .

ويوم ميسلون هو اليوم الذي اندرست فيه هذه الدولة الفتية ، إثر حملة عسكرية مأكرة ، شنت عليها بعد سلسلة طويلة من المناورات والتحركات السياسية .

فنحن لا نغالي إذا قلنا إن ذلك اليوم كان يوماً فاصلاً في تاريخ القضية العربية : إنه كان خاتمة الفصول الأولى من القضية العربية ، وفاتحة فصولها الجديدة . ففيه انحلت الجيش النظامي الذي تكون خلال الثورة العربية ، وبعده تبعثر رجال الثورة ودعاة القومية ، في مختلف الاقطار ، وأخذوا يجابهون حياة كفاح جديدة ، شاقة ومتشعبة ، تختلف شروطها عن شروط الصفحة الأولى اختلافاً جوهرياً .

ولذلك يحق لنا أن نقول بكل تأكيد : إن يوم ميسلون كان من أخطر الأيام التي مرت على الأمة العربية ، في تاريخها الحديث .

* *

ولكن من دواعي الأسف الشديد ، أن وقائع يوم ميسلون وتفصيلها لم تكتب ولم تنشر حتى الآن ، على وجهها الصحيح الكامل ، فقد ظلت أهم صفحات ذلك اليوم مجهولة من الاكثوية الساحقة من الطبقة المتنورة ، كما أنه كثيراً مما نشر عن بعض صفحاته جاء مخالفاً للحقيقة والواقع مخالفة كبيرة .

والسبب الأصلي في ذلك - على ما اعتقد - هو : طبيعة الظروف

التي أحاطت باليوم المذكور ، وكثرة المفاجئات التي لا يست صفحاته الأخيرة . فقد تسلسلت الوقائع - 'قبيل ميسلون - بسرعة كبيرة ، وتعمدت بمفاجئات كثيرة ، تعذر معها على معظم شهودها الاطلاع على جميع تفاصيلها . ثم إن معظم هؤلاء الشهود تبعثروا - عقب الواقعة - في مختلف الاقطار العربية ، وبدأوا حياة كفاح جديدة وعنيفة ، صرفتهم عن التفكير في جمع وثائق ذلك اليوم ، ونشر وقائعه بين الناس ، وإظهار حقائقه الى العيان ...

وقد 'قدّر لي أن أكون في تلك الايام في قلب المسرح ، في موقف خاص 'يسّر لي الاطلاع على جميع صفحات الوقائع بتفاصيلها التامة : ذلك لاني كنت عضواً في مجلس المديرين الذي كان يعمل عمل مجلس الوزراء ، منذ بداية تأليفه حتى إعلان الاستقلال ؛ ووزيراً في الوزارة الاولى التي تألفت إثر الاستقلال ؛ ووزيراً في الوزارة الثانية التي أعقبتها ، والتي بقيت في الحكم حتى يوم ميسلون ؛ كل ذلك 'يسّر لي الاطلاع على مقدّمات القضية من اولها الى آخرها ، اطلاعاً مباشراً .

زد على ذلك ، أن الوزارة الأخيرة كانت قد عهدت اليّ بمهمة التفاوض مع الجنرال غورو ، عقب تقديم جيوشه نحو سفوح ميسلون ؛ فتسنى لي من جراء ذلك أن اطلع على تفاصيل الصفحة الأخيرة من القضية ، أكثر من اي شخص آخر .

وفي الأخير ، قد رافقت الملك فيصل الى اوروبة بعد خروجه من سورية - غداة يوم ميسلون - ؛ ففسح ذلك امامي مجالاً واسعاً لدرس جميع وثائق القضية - الرسمية منها وغير الرسمية - بتفصيل تام .

وكان الملك فيصل طلب اليّ عندئذ ان اتصل باحد علماء الحقوق الدولية في روما ، وان أزوده بالمعلومات والوثائق اللازمة لوضع تقرير قانوني ضاف عن القضية السورية بوجه عام ، والغدوان الفرنسي في يوم ٢٠

ميسلون بوجه خاص ؛ وسلمني الاوراق والوثائق الموجودة لديه ، تيسيراً
لاداء هذه المهمة . فتفرّغتُ - مدة شهر - لدرس الوثائق المتعلقة
بالقضية العربية ؛ وكتبْتُ في الوقت نفسه تقريراً ضافياً عما جرى بيني
وبين الجنرال غورو - قبل يوم ميسلون - من أحاديث ومناقشات .
ودوّنتُ ، بعد ذلك ، مذكراتي عما حدث من الوقائع في الايام التي
تقدّمت معركة ميسلون من جهة ، والتي تلتها من جهة اخرى ، بكل
تفصيل وعناية .

والمذكرات التي يراها القارئ في هذا الكتاب ، قد كتبتُ في
تلك الايام ، أي منذ نحو ربع قرن .

وقد قضت الظروف - بعدئذ - ان يوجه الملك فيصل أنظاره نحو
العراق ، ثم ان يذهب اليها لمواصلة خدمة الامة العربية من هذا الميدان
الجديد . ورأى من حسن السياسة - بعد أن تولى عرش العراق - أن لا
يتدخل في القضايا السورية تدخلاً علنياً ، قبل ان يضمن استقرار الامور
في المملكة العراقية ؛ ولذلك لم ينشر التقرير القانوني الذي وُضع في
روما ، وتجنب التحدث عن الامور المتعلقة بسورية مدة تقرب من عشر
سنوات ...

واما انا ، فقد قضت الظروف أن ارافق الملك فيصل الى العراق
ايضاً ، وان اتولى مهمة وضع اسس المعارف الجديدة هناك . وهذه
المهمة الشاقة تطلبت مني تفرّغاً تاماً ؛ فلم تسمح لي بنشر المذكرات التي
كنتُ وضعتها ، واضطرتني الى تركها مطوية بين اكداس الاوراق ...

ولكن الان ... وقد قضت الظروف أن أدرك السنة الدورية

الجأسة والعشرين من يوم ميسلون في دمشق الشام ، بعد ان شاهدت فيها وقائع دموية جديدة تحملني على الجزم بانها ستؤدي الى انتهاء العهد المشؤوم الذي بدأ بيوم ميسلون ... فقد رأيتُ من واجبي ان انشر هذه المذكرات .

غير اني رأيت من الضروري ان اضع لها مقدمة طويلة ، تستعرض وتلخص أهم الوقائع التاريخية والحوادث السياسية ، التي لا بد من الالمام بها ، لفهم ماهية حوادث ميسلون وادراك عواملها الاصلية . لان حوادث ميسلون لم تكن بنت ساعتها ، بل كانت صفحة من صفحات القضية السورية ؛ والقضية السورية نفسها ، لم تكن قضية قائمة بذاتها ، بل كانت جزءاً من القضية العربية ؛ كما ان القضية العربية كانت وثيقة الارتباط بالمسألة الشرقية .

إن امثال هذه القضايا تترايط وتتشابك - عادة - مع عدد كبير من القضايا . وهذا التشابك يجعل من المتعذر فهم عوامل احداها من دون درس كثير من القضايا التي تظهر في الوهلة الاولى غريبة وبعيدة عنها . فتاريخ الشرق العربي بوجه خاص مليء بأحداث ووقائع تظهر هذه الحقيقة للعيان ، واضحة جلية :

مثال ذلك : أن التنافس الذي قام بين فرنسا وانكلترا على مصر بلغ حدّه الاقصى بعد الحملة الافرنسية التي وصلت الى فاشودا ؛ ولم ينته الا بعد الاتفاقية التي عُقدت بين الدولتين على أساس المساومة على المغرب الاقصى ...

والتنازع الذي حصل بين روسيا وفرنسا على الاماكن المقدسة في بقعة من بقاع آسيا العربية ، لم ينته الا بعد حرب قامت في اوروبه على خفاف نهر الدانوب وسواحل البحر الاسود ، وبعد مؤتمر عُقد في باريس باشتراك دول عديدة ...

والتنازع الذي حصل بين فرنسا وانكلترة حول السياسة السورية بعد الحرب العالمية ، لم ينته الا بمساومة تمت على الموصل ونفط الموصل.. . وقد غابت هذه الحقائق عن انظار معظم الذين كتبوا حول القضايا العربية بوجه عام ، وحوادث ميسلون بوجه خاص . ولذلك رأيتُ من الضروري ان اتلافى هذا النقص ، بتصدير هذه المذكرات بنظرة إجمالية تستعرض مقدمات الحوادث التي انتهت الى يوم ميسلون .

ولإتماماً لهذه الغاية قسمتُ هذا الكتاب الى قسمين : فالقسم الاول منه يشرح المقدمات ، والقسم الثاني يُبين الوقائع . وقد ألحقتُ بالكتاب ذيلًا يتألف من الوثائق المتعلقة بأهم الوقائع المسرودة في القسم الثاني . وقد عمّدتُ - في القسم الاول - الى تلخيص ما اطلعتُ عليه من مراجعة الكتب والمجلات ، واما القسم الثاني ، فقد عرضتُ فيه ما شاهدته وسجلته بنفسي ، خلال الوقائع والحوادث نفسها .

دمشق الشام - تموز ١٩٤٥

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

عَوَامِلُ وَمَقَرِّمَاتُ

١٤٥

تمهيد

اطماع فرنسا في سورية

•

ان تاريخ اطماع فرنسا في سورية ، تاريخ طويل ، ترجع منابعه الاصلية الى الحروب الصليبية :

لقد تعود الفرنسيون ان ينظروا الى الحروب المذكورة كأثر من آثار « اسلافهم العظام » ، وان يعتبروا الامارات اللاتينية التي قامت على بعض الاراضي السورية خلال تلك الحروب جزءاً من أجزاء « تاريخهم المجيد » . ولذلك كان من الطبيعي ان يتولد في نفوسهم نزوع الى إتمام عمل تلك الحروب ، واعادة عهد تلك الامارات .

ان هذا النزوع جعل الافرنسيين ينصبون أنفسهم 'حماة للمسيحيين في الشرق ، ليتخذوا من هذه الحماية وسيلة للاستيلاء على بلاد الشام في يوم من الايام .

وهذه السياسة حملت فرنسا على الاكثار من الارساليات ، لتأسيس المعاهد الدينية والتعليمية المتنوعة ، في مختلف انحاء الشرق الادنى بوجه عام ، والشرق العربي بوجه خاص .

وقد استمرت فرنسا في إتباع هذه السياسة باهتمام كبير ، حتى بعد ما قرّرت فصل الدين عن الدولة وجعل التعليم « علمانياً » في بلادها ،

وحتى بعدما خيقت الخشاق على الاكليروس ، وحادرت املاكهم ، وحظرت عليهم الاشتغال بالتعليم داخل فرنسة نفسها .
وقد اتبعت بهذه الصورة سياسة ذات وجهين : - سياسة مكافحة الاكليروس داخل البلاد وحمايتهم خارج البلاد - عملاً بالمبدأ الذي عبر عنه « غامبّا » الشهير بكلمة سارت مسرى الأمثال :
« إن عداوة الاكليروس ليست من المواد التي يسوغ تصديرها الى خارج البلاد » .

ومن الغريب ان سياسة الاستعمار الجديدة التي سلكتها فرنسة على سواحل البحر المتوسط منذ سنة ١٨٣٠ قد أضافت الى هذا العامل الاصلي القديم ، عاملاً جديداً ، يُسانده في العمل والتأثير ، وان خالفه في الماهية والاساس : فقد أخذت فرنسة ، منذ ذلك التاريخ ، تبسط نفوذها على بلاد اسلامية واسعة الأرجاء ، وتمكنت من فرض سلطانتها شيئاً فشيئاً على الجزائر وتونس والمغرب الاقصى ، واصبحت تعتبر نفسها - من جراء ذلك - صاحبة « امبراطورية اسلامية » على سواحل افريقية الشمالية . فكان من الطبيعي ان تطمح بعدئذ الى امتلاك سورية بهذه الصفة الجديدة ايضاً ، بغية توسيع هذه « الامبراطورية الاسلامية » - على حد تعبير ساستها - ، وتدعيم نفوذها على المسلمين ، عن طريق السيطرة على أهم المراكز الاسلامية القائمة في سورية .

فصارت فرنسة تسعى لبسط نفوذها وفرض سيطرتها على سورية ، مدفوعة بما تقتضيه « سياستها المسيحية » من جهة ، و « سياستها الاسلامية » من جهة اخرى . واصبحت - لذلك - اكثر الدول طموحاً الى امتلاك سورية وأشدّها اهتماماً بها على الاطلاق .

ولا نغالي اذا قلنا انها صارت تعتبر نفسها « الوارثة الشرعية » للدولة

«العثمانية في الاراضي السورية ، تلك الدولة التي كانت 'تعدّ' في حالة « مرض الموت » منذ مدة غير يسيرة .

وقد كانت فرنسا تمني نفسها - مدة طويلة من الزمن - بادخال مصر ايضاً في نطاق نفوذها وسيطرتها ، غير انها اضطرت اخيراً الى التخلي عن هذه الآمال بصورة نهائية . ونستطيع أن نقول ان هذا الاضرار زادها : متمسكاً بالاحلام التي تحوم حول سورية ، وبالاطماع التي ترمي الى امتلاكها .

وكان لا بدّ لأطماع فرنسا هذه ، من أن تصطدم بعقبتين مهمتين : الاولى المنافسة الدولية ، والثانية المقاومة العربية .

وقد قدّرت فرنسا خطورة العقبة الاولى حق قدرها ، فبذلت كل ما تستطيعه من جهود وتضحيات للتغلب عليها . وفي وسعنا أن نقول : إنها لم 'تقدم على ضربة ميسلون ، إلا بعد أن توفقت في تذليل هذه العقبة - عن طريق المساومة ، وضمنت عدم معارضة أية دولة من الدول فيما تنوي عمله في سورية .

وأما العقبة الثانية - فان فرنسا لم 'تقدّر حق قدرها في يوم من الايام ، بل استصغرت شأنها على الدوام . وتوهمت ان ضربة ميسلون ستقضي على المقاومة العربية قضاء مبرماً . ولم يخطر ببالها قط ، أن هذه المقاومة ستزداد بعد ضربة ميسلون يوماً فيوماً ، الى ان تقضي فرنسا عن سورية إقصاء تاماً .

فاذا كانت واقعة ميسلون بمنزلة الفصل الاخير من رواية « المنافسة الدولية التي قامت حول سورية » ، فانها كانت في الوقت نفسه بمثابة الفصل الاول من منقبة « المقاومة الوطنية القومية التي قامت في سورية ضد القوى الافرنسية » .

وقد توالى فصول هذه المنقبة بعد يوم ميلون بدون انقطاع ؛ ولن
تنتهي إلا بعد اتمام مهمتها ، وإجلاء القوى الفرنسية عن جميع أقاليم
سورية ... ولو قدر لذلك أن يتمّ بعد مرور مدة تزيد على ربع قرن ،
من ضربة ميلون الغادرة .

التنازع الدولي حول البلاد العربية



إن قضايا البلاد العربية قد اعتبرت - بين الدول الأوروبية - طوال القرن الماضي ، وخلال العقود الأولى من القرن الحاضر ، فرعاً من فروع « المسألة الشرقية » ، التي كانت تعني - في حقيقة الأمر - مسألة « اقتسام الأراضي التابعة للدولة العثمانية » .

ذلك لأن أهم وأعظم أقسام البلاد العربية كانت قد دخلت بصورة رسمية ، في حدود الدولة العثمانية ، منذ قرون عديدة . فقد تمكنت تلك الدولة من بسط نفوذها وسيطرتها - الفعلية أو الاسمية - على جميع أقطار أفريقية العربية - باستثناء المغرب الأقصى - ، وعلى جميع أقسام آسيا العربية - باستثناء قلب الجزيرة وحضر موت - . فكان من الطبيعي أن تعتبر قضايا البلاد العربية من فروع المسألة الشرقية ، في العلاقات الدولية .

ومن المعام أن الدولة العثمانية قد دخلت منذ القرن الثامن عشر ، ولا سيما خلال القرن التاسع عشر ، في دور التفكك والهزال . ولم تعيش بعد ذلك إلا بفضل تنازع الدول على اقتسام أقطارها المختلفة . وهذا التنازع كان شديداً ومُعَقِّداً : فقد كانت معظم أقطار الدولة العثمانية مطمح أنظار دول عديدة في وقت واحد . فكل دولة من الدول

العظمى - على الأخص - كانت تطمع ببعض الأقطار ، وتسعى إلى تقوية نفوذها فيها ، استعداداً لاستكمال الوسائل اللازمة لامتلاكها ، كما أنها كانت تنزع - من جهة أخرى - إلى الحياولة دون توسع نفوذ منافسيها ، ليس في الأماكن والأقطار التي تطمح اليها فحسب - ، بل في سائر الأماكن والأقطار أيضاً ، لأنها كانت ترجح - مبدئياً - « بقاء تلك الأماكن والأقطار تحت إدارة الدولة العثمانية الضعيفة » ، على « إنتقالها إلى أيدي دولة أوروبية قوية » .

وهكذا كانت كل دولة من الدول الطامحة تتربص الفرص لنفسها ، وتتقف بالمرصاد لغيرها .

ولا حاجة لبيان أن النتيجة الطبيعية التي تؤدي إليها هذه المنافسات الدولية ، كانت إبقاء « ما كان على ما كان » فترة طويلة من الزمان . إن تعبير « إبقاء ما كان على ما كان » هذا ، كان في بادئ الأمر لسان حال السياسة الضمنية التي اضطر الجميع إلى مراعاتها بحكم الطبيعة وقسر الظروف ، بلا مفاوضة ولا مناقشة ولا معاهدة - . لكن هذا التعبير أصبح بعد حرب القريم دستور السياسة الدولية التي اتفق عليها جميع الدول العظمى بصورة صريحة ، بمعاهدة رسمية : لأن « مراعاة تمامية الدولة العثمانية » *Intégrité de L'Empire Ottoman* كانت من أهم المبادئ التي تقررت في معاهدة باريس المشهورة .

ولا حاجة للقول : إن الدول المذكورة لم تتفق على هذه السياسة ، رغبة في حفظ كيان الدولة العثمانية ، بل إنها اتفقت على هذه السياسة تحاشياً عن اصطدام بعضها ببعض ، اصطداماً قد يعود عليها جميعها بأضرار كبيرة . ونستطيع أن نقول : إنها اتفقت على إبقاء ما كان على ما كان ، انتظاراً لسنوح الفرص الملائمة لتحقيق مطامعها من غير مجازفة ، وذلك عن طريق المفاوضة والمساومة .

ولهذا السبب بدأت الدول—بعد معاهدة باريس—تسلك سبيل المساومة على أساس « التعويضات المتقابلة » . ولا نغالي إذا قلنا ان تاريخ المسألة الشرقية تحول بعدئذ إلى سلسلة طويلة من المنافسات والمساومات الدولية .

إن البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية ، كانت من أهم دواعي هذه المنافسات ، ومن أثمن بضائع تلك المساومات .
ولذلك يجدر بنا أن نستعرض أهم مراحل هذه المنافسات ، وأهم صفحات هذه المساومات ، استعراضاً سريعاً .

قبل الحرب العالمية



إن أول الحركات الفعلية التي استهدفت « الإخلاق بالهالة الراهنة » في البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية ، قامت بها فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر ، بإرسال حملة عسكرية إلى مصر تحت قيادة نابليون بونابارت .

إن الحملة المذكورة استولت على مصر بسهولة ، ثم اجتازت صحراء سيناء إلى سورية ، ووصلت إلى أسوار عكا . غير أن انكسارها رأى في استيلاء الفرنسيين على مصر ، ما يخل بمصالحها ، وما يهدد مستقبل مستعمراتها . فبنت تساعد الدولة العثمانية ضد فرنسا مساعدة فعلية : قدمّت الاسطول الفرنسي في « أبو قير » وواصلت مخاصمة فرنسا في مصر ، إلى أن اضطرتها إلى الجلاء عنها .

فالجيش الفرنسي التي دخلت مصر سنة ١٧٩٨ قد جلت عنها سنة ١٨٠٢ ، ولم تبق فيها إلا ثلاث سنوات وثلاثة أشهر .

غير أن خروج الجيش الفرنسي من مصر - على هذا المنوال - لم يؤدّ إلى تخلي فرنسا عن فكرة الاستيلاء على مصر مرة أخرى : فقد قال نابليون لممثّل بريطانيا - في عهد قنصلية - قبل أن تمضي على الجلاء سنة كاملة : « إن مصر ستعود إلينا ، عاجلاً أو آجلاً ، وذلك إما بالتحلل الدولة العثمانية ، أو بالاتفاق معها . »

ان كلمة نابليون هذه أصبحت فيما بعد دستوراً للسياسة الفرنسية ، وبقيت كذلك مدة تناهز القرن .

ان فرنسا لم تخرج مصر من « نطاق مطامعها » الا في أوائل القرن الحاضر ، حيث ساومت انكلترة بالمغرب الأقصى عليها ، واتفقت معها ، في هذا الشأن ، سنة ١٩٠٤ .

قبل أن تمضي على بجلاء الجيوش الفرنسية عن مصر ثلاثة عقود من السنين ، أقدمت فرنسا على إنزال ضربة جسيمة على البلاد العربية : فأرسلت حملة عسكرية قوية الى الجزائر ، سنة ١٨٣٠ .

إن الجيوش الفرنسية استولت على مدينة الجزائر بسهولة ، واستطاعت أن تقضي على السلطة القائمة هناك بلا مشقة . غير أنها ، عندما أخذت تتقدم نحو الداخل ، لقيت مقاومة عنيفة من أهل البلاد . واكتسبت هذه المقاومة قوة كبيرة عندما تنظمت تحت زعامة الأمير عبد القادر . ولم تستطع فرنسا ان تغلب على هذه المقاومة ، الا بعد جهود وحروب استمرت خمس عشرة سنة ، استعملت خلالها شتى انواع العنف والقسوة ، وارتكبت أشنع ألوان المظالم والفظائع .

ان عمل فرنسا في الجزائر لم يثر مشاكل دولية ؛ لأنه لم تكن توجد عندئذ دولة تستطيع أن تنافس فرنسا غير انكلترة ، وانكلترة لم تجد في عمل فرنسا هذا ما يخل بمصالحها ، ويعرقل سيطرتها على البحر المتوسط ؛ لأنها كانت قد احتلت جزيرة مالطا ، وحصلت بذلك على مركز بحري مهم وسط البحر المذكور .

في الواقع أن سياسة القسوة التي سلكتها فرنسا للقضاء على مقاومة الجزائريين ، والفظائع التي ارتكبتها لبيط سيطرتها عليهم ، أوجدت استياء شديداً في الرأي العام الاوروبي بوجه عام وفي الرأي العام

الانكليزي بوجه خاص. وهذا الاستياء أثار حملة صحفية عنيفة ضد فرنسا .
يُحيز أن الأمر لم يتعدّ حدود النقد الأدبي ؛ فتمكنت فرنسا من توسيع
أقدامها في الجزائر ، وبسط سيطرتها التامة عليها ، من غير أن تتعرض
لمشاكل دولية من جرّائها .

وبعد ذلك ، أخذت فرنسا تغدّ الأمدّة لاتخاذ الجزائر واسطة للتوسع
شرقاً نحو تونس من جهة ، وغرباً نحو فاس من جهة أخرى . ولكنها لم
تشرع في تنفيذ سياستها هذه بصورة فعلية الا بعد أن مضى على ضربنة
الجزائر نصف قرن كامل .

خلال انشغال فرنسا بحملة الجزائر ، ثار محمد علي باشا - والي مصر
إذ ذاك - على الدولة العثمانية .

وهذه الثورة ، وإن ظهرت في بادئ الأمر مسألة داخلية - لا تهم
أحدًا غير الدولة العثمانية - غير أنها سرعان ما انقلبت الى حركة واسعة
النطاق ، تهدد كيان الدولة من أساسه . وقد أثارت ، لذلك ، اختلافات
دولية شديدة ، أدخلت المسألة الشرقية في دور خطير جداً : لأن الحملة
العسكرية التي جهّزها محمد علي باشا بقيادة ابنه إبراهيم باشا ، افتتحت
سورية بسهولة عظيمة ، ثم اجتازت جبال طوروس ، وأخذت تتغلغل في
قلب الأناضول ، الى أن وصلت الى مدينة كوتاهية ، فلم يبق أمامها جيش
عثماني يستطيع أن يمنعها من التقدم نحو عاصمة الدولة والاستيلاء عليها .
وهذه الحوادث السريعة أوقعت الدول الأوروبية في حيرة شديدة ، حتى
أنها أحدثت في السياسة الدولية أزمة خطيرة .

ان فرنسا كانت تحبذ حركة محمد علي وتشجعها ، فأخذت تؤيده
وتساعده بكل ما لديها من قوة .

ولكن روسيا ، أرادت أن تتخذ هذه الحوادث وسيلة لبسط خايتها

على الدولة العثمانية ، فعرضت عليها مساعدتها لتوقيف الجيوش الزاحفة لقاء منحها بعض الامتيازات ؛ واستطاعت ان تحملها على عقد المعاهدة المشهورة باسم اتفاقية « خنكار اسكلاسي »

وأما انكلترة ، فقد هالها عمل هاتين الدولتين ؛ ورأت من مصلحتها أن تساعد الدولة العثمانية ضد محمد علي باشا ، مع تحويل القضية المصرية الى قضية اوروبية ، كيلا يبقى مجال لانفراد دولة من الدول المعظمة في استغلال الوقائع لمنفعتها .

ومن المعام أن الأزمة المذكورة قد استمرت مدة تقرب من عشر سنوات ؛ فاصطدمت خلالها السياسة البريطانية بالسياسة الفرنسية اصطداماً عنيفاً ، وكان الفوز - في آخر الأمر - حليف السياسة البريطانية . لأنها ثابت على العمل - بشتى الوسائل - ، إلى أن اضطرت محمد علي إلى الجلاء عن الأناضول أولاً ، وعن سورية ثانياً ، والاكتفاء بمصر وحدها أخيراً .

إن احتلال سورية من قبل الجيوش التي جهزها محمد علي باشا خلال ثورته على الدولة العثمانية - مع ما تتبع ذلك من ثورات داخلية وتحريكات خارجية ، أوجد تأثيراً عميقاً في البلاد .

فرنسة التي التزمت بجانب محمد علي قامت بدعاية شديدة له ضد الدولة العثمانية . وأما انكلترة التي التزمت بجانب الباب العالي ، فقد قامت بدعاية قوية للدولة العثمانية ضد محمد علي . وكان من الطبيعي أن تجد دعايات الفرنسيين وتحريكاتهم ، أخصب الاراضي بين الموارنة . وأما دعايات الانكليز وتحريكاتهم فقد وجدت أخصب الاراضي بين الدروز . فاصبح الموارنة ، من جراء ذلك ، مساعدين لمحمد علي منذ بدء ثورته ؛ مع ان الدروز كانوا يثرون عليه ، منذ بداية حركته . وهكذا ، انتقل

النزاع القائم بين فرنسا وانكلترا الى الجبهة الداخلية ، على شكل نزاع بين الدروز والموارنة . وهذا ، اضافة الى أسباب المنازعات القديمة سبباً جديداً أكسبها حدة وشدة . وأصبح جبل لبنان - بعد انسحاب الجيوش المصرية - مسرحاً لوقائع أليمة ، ومثاراً لمنافسات دولية عنيفة .

وقد استمرت الازمة التي نشأت في لبنان بهذه الصورة نحو عشرين عاماً . وقد سعت انكلترا خلال هذه الازمة للهيولة دون انفراد فرنسا بمعالجة القضية . واستطاعت أخيراً أن تضع لبنان تحت رقابة دولية ، تشترك فيها فرنسا وروسيا وبريطانيا وروسيا والنمسا .

وعندما كثرت الوقائع واشتدت الأزمات - سنة ١٨٦٠ - اجتمع ممثلو الدول المذكورة في باريس ، واتفقوا على إرسال حملة عسكرية إلى سورية - بموافقة الدولة العثمانية ، وبغية مياعدها في توطيد الأمن والنظام - على أن تتم مهمتها خلال ستة أشهر على الأكثر .

وقد تولت فرنسا تجهيز الحملة العسكرية ، وتولت الدول الأربع الباقية احضار القوى البحرية الضرورية لحماية الحركات . ثم اجتمع قناصل الدول المذكورة في بيروت ، ووضعوا مشروع نظام خاص لإدارة لبنان . وقد اقترن هذا المشروع بموافقة الدول المذكورة سنة ١٨٦١ ، ونفذ حالاً . وقد اعتبر لبنان بموجب هذا النظام « متصرفية مستقلة » تتمتع بحكم ذاتي اداري ، يديرها متصرف مسيحي ، يعين بإرادة ملكية . وبقي هذا النظام الذي وُضع للبنان - بناء على الاتفاق الدولي الآنف الذكر - نافذاً أكثر من نصف قرن ، أي الى حين نشوب الحرب العالمية الأولى واشتراك الدولة العثمانية فيها

حدثت خلال أزمة لبنان ، أزمة أخرى ، كانت أقلّ شأناً منها في

خط ذاتها ، ولكنها أصبحت أكثر خطراً منها من جراء الخلافات الدولية التي تبعتها : وهذه الأزمة هي التي عرفت باسم قضية الأماكن المقدسة - إن خدمة الأماكن المقدسة في القدس وفي بيت لحم تعتبر من الخدمات الدينية المهمة لدى الطوائف المسيحية . ولهذا كان رجال الدين من الكاثوليك والأرثوذكس يتنافسون في خدمة مختلف الأقسام من تلك الأماكن منافسة شديدة . وكثيراً ما كان يؤدي هذا التنافس إلى مخاصمات عنيفة بين رهبان الطائفتين .

وكانت فرنسا ، تدعي لنفسها حق حماية الكاثوليك بوجه عام . وكانت روسيا تجعل نفسها حامية للأرثوذكس بوجه خاص . وكانت كل من هاتين الدولتين تطلب من الدولة العثمانية بعض الامتيازات للطائفة التي تلتزمها ، وتحتج على الامتيازات التي تعطى للطائفة المنافسة لها .

وقد اكتسبت هذه المنافسة غظوة خاصة في اواسط القرن التاسع عشر . لان روسيا ضارت تهديد الدولة العثمانية بصورة فعلية ، في حين أن انكسار انضمت الى فرنسا في هذا المضمار ، وخملت الباب العالي على رفض المطالب الروسية . وهذا الخلاف الذي أخذ يزداد شدة ، يوماً بعد يوم ، أدى في الأخير إلى حرب عنيفة ، ولكن وقائع هذه الحرب لم تجر في الأراضي المقدسة ، ولا في قطر آخر من البلاد العربية ، بل جرت في أوروبا ، على طول نهر الدانوب ، وعلى سواحل البحر الاسود . ذلك لأن انكسار اتخذت الخلاف الذي نشأ من قضية الأماكن المقدسة ذريعة لوضع حد لتغلغل النفوذ الروسي في الشرق الأدنى ، ولا سيما للخيولة دون سيطرة الاسطول الروسي على جميع سواحل البحر الاسود . واستطاعت أن تضمن لنفسها مؤازرة دول عديدة مؤازرة عسكرية فعلية ، في سبيل « حماية الدولة العثمانية من التعديات الروسية » .

ومن المعلوم أن الحرب التي عرفت باسم « حرب القريم » انتهت

بانتعاج جيوش الدول المتحالفة على روسيا ، وأدت الى عقد مؤتمر دولي في باريس سنة ١٨٥٦ . وقد قررت المعاهدة التي وضعت في المؤتمر المذكور مبدأ « المحافظة على تمامية أراضي الدولة العثمانية » .
وهكذا بقيت أوضاع البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية على حالتها السابقة .

حرصت فرنسا بعد هذه الوقائع جرحاً شديداً على إبقاء الأمور في مصر وسورية على ما كانت عليها قبلاً . حتى أنها عندما دُعيت الى مؤتمر برلين - بعد الحرب الروسية العثمانية - لم تلب الدعوة للاشتراك في المؤتمر المذكور ، إلا بعد أن أخذت من انكلترا وعداً قاطعاً بترك القضايا المتعلقة بمصر وسورية والاراضي المقدسية خارجة عن اجاث المؤتمر ومذاكراته .

ولكن ... قبل أن يمضي على ذلك أكثر من خمس سنوات ، أقدمت فرنسا على انزال بحرية عسكرية جديدة على البلاد العربية ، فاحتلت تونس سنة ١٨٨١

وقد أوجد عمل فرنسا هذا ، أزمة دولية شديدة . لأن إيطاليا كانت تطمح منذ مدة طويلة بامتلاك تونس واستعمارها ، فهاجها عمل فرنسا هياجاً شديداً ، ولكنها كانت أضعف من أن تستطيع معارضة فرنسا معارضة فعلية ، ولذلك رمت بنفسها الى أحضان ألمانيا والنمسة ، على الرغم مما كان بينها وبين النمسة من تنافس وتنازع على بعض المناطق الأوروبية ؛ وبحول بذلك الإتفاق الثنائي الذي كان معقوداً بين ألمانيا والنمسة الى اتفاق ثلاثي يضم اليها إيطاليا .

أما انكلترا ، فلم ترَ من مصلحتها أن تسير الى مبدى بعيد في معارضة فرنسا في هذا المضمار ، لأنها كانت تتأهب بدورها لسيطرتها على

مصر . وربما أوتحت ، - في صميم نفسها - الى حدوث قضية تونس
وانشغال فرنسا بها ، لأنها أقدمت على احتلال مصر فعلاً ، قبل أن تمضي
سنة كاملة على احتلال تونس من قبل الافرنسيين .

ولقد كانت فرنسا - حينئذ - لا تزال تعتبر مصر من مناطق نفوذها ،
ولذلك فقد تأثرت تأثراً شديداً من جراء احتلال الانكليز لها ، ولم تتوان عن
الاحتجاج عليها . غير أن ذلك لم ينجدها نفعاً ، لأن الأزمة التي أثارها ،
هي باحتلالها تونس كانت لا تزال قائمة . . أضف الى هذا أن انضمام إيطاليا
الى النمسة وألمانيا ، بسبب هذا الاحتلال ، قد ضاعف خطر المائيسنا
على فرنسا .

وأما انكلترة فقد عمدت الى تسكين العاصفة بإصدار بيان يُصرّح
أن احتلالها مصر ، ما هو إلا تدبير مؤقت يهدف إلى ضمان الأمن في
البلاد ، ويؤكد أنها ستجلو عن مصر عقب استتباب الأمن فيها .

ثم بدأت تتوسّل بالوسائل اللازمة لإبطال مفعول هذا التصريح
والوعد ، وإدامة الاحتلال بشى الحبيج ومختلف الأسباب .

إن انكلترة لم تتعب كثيراً في هذا السبيل ، لأن مجال المفاوضة
والمساومة كان لا يزال واسعاً في افريقية الشمالية : فطرابلس الغرب
كانت لا تزال عثمانية ، وإيطالية كانت تطمع بها ، ومراكش كانت لا تزال
مستقلة وضعيفة ، وفرنسة كانت تسعى الى بسط نفوذها عليها ، فكانت
من الممكن الاتفاق مع هاتين الدولتين ، على أساس المساومة على هذين
القطرين .

وقد استطاعت انكلترة أن تتفق مع إيطاليا ، في هذا الشأن بسرعة .
فقد عقدت معها - سنة ١٨٨٧ - معاهدة سرّية تصرّح بأنه « إذا حدث
ما يستوجب تغيير الوضع الراهن في سواحل البحر المتوسط ، فانكلترة
تترك لإيطاليا حرية العمل في طرابلس الغرب . وتعترف إيطاليا لانكلترة ،

لقاء ذلك ، بحرية العمل في مصر »

وأما الاتفاق بين انكلترة وفرنسة ، على حرية عمل الأولى في مصر - مقابل حرية عمل الثانية في المغرب الأقصى - فلم يتم إلا بعد مرور مدة طويلة وحدثت أزمات خطيرة استوجبت مفاوضات ومساومات كثيرة . وكان لا بُدَّ من قيام مفاوضات ومساومات بين فرنسة وإسبانية أيضاً لتصفية المشكلة المراكشية . لأن إسبانية كانت تطمع - بحكم موقعها الجغرافي - بالقسم الشمالي من المراكش . فكان من الضروري استرضاءها بترك منطقة نفوذها ، وقد انتهت هذه المفاوضات بمعاهدة عقدت بين الدولتين سنة ١٩٠٢ .

هذا ، ومن المعلوم أن انكلترة عندما تركت لفرنسة وإسبانية حرية العمل في المغرب الأقصى ، استثنيت من ذلك مدينة طنجة وميناءها - نظراً لأهميتها الجغرافية بالنسبة إلى مضيق جبل طارق - وأصرّت على توديع إدارة أمور المدينة المذكورة ومينائها إلى هيئة دولية ، تكون هي أحد أعضائها ، وبهذه الصورة لاح لفرنسة أنه لم يبق أمامها ما يمنعها من احتلال مراكش في الوقت المناسب . غير أنه قبل أن يمضي على عقد هذه الاتفاقات مدة طويلة ، فوجئت فرنسة بتدخل ألمانيا في القضية المراكشية . فأوجد هذا التدخل الفجائي أزمة دولية خطيرة . ومع هذا فقد تغلبت فرنسة على هذه الأزمة الجديدة أيضاً ، عن طريق المساومة : إنها أعطت ألمانيا مستعمراتها المعروفة باسم الكونغو الفرنسية ، ومقابل ذلك ظفرت بموافقتها على حرية العمل في المغرب الأقصى .

إن الاتفاقية التي عقدت بين فرنسة وألمانيا لأجل ذلك سنة ١٩١١ كانت خاتمة الاتفاقيات التي سوّت المنافسات الدولية القائمة بين الدول الأوروبية ، من أجل أفريقية العربية .

ان التنافس الذي قام بين فرنسا وانكلترة حول مصر - في أواخر القرن الثامن عشر وطول القرن التاسع عشر - كان من الطبيعي أن يتوسع كثيراً فيشمل أولاً البحر الأحمر وباب المندب ، ثم يتعدى ذلك أيضاً الى جميع سواحل الجزيرة العربية ، حتى مضيق هرمز وخليج البصرة .

اذ من المعارم ان نابليون بونابرت ، حينما احتل مصر - سنة ١٧٩٨ - كان ينوي اتخاذها قاعدة لحركات عسكرية واسعة النطاق ، تستهدف في حقيقة الأمر الاستيلاء على الهند .

ولهذا السبب ، لم تكف انكلترة باحباط خطط الافرنسيين في مصر وحدها ، بل سعت وراء القضاء على نفوذ فرنسا في سواحل الجزيرة العربية بأجمعها .

كانت السواحل المذكورة تلعب دوراً هاماً في المواصلات مع الهند والشرق الأقصى . ولهذا السبب أخذت انكلترة توليها عناية خاصة . كما إنها صارت تبذل في هذه العناية ، كل ما حدثت في مصر أزمة تهدد نفوذها وتقوي نفوذ فرنسا فيها .

وقد استهدفت السياسة الإنكليزية تحقيق الغايتين التاليتين في سواحل الجزيرة العربية :

أولاً : مكافحة القرصنة ، لضمان سلامة الملاحة والتجارة في البحار المتصلة بها .

ثانياً : بسط نفوذها على السواحل المذكورة ، مع الجباولة دون تسريب نفوذ دولة أخرى في أي قسم من أقسامها .

وسعت إنكلترة الى تحقيق هاتين الغايتين عن طريق عقد اتفاقيات والمعاهدات مع الشيوخ والرؤساء والسلاطين القابضين على زمام الأمور في مختلف أقسام السواحل المذكورة . وذلك تارة عن طريق الارشاء

والإغراء ، وطوراً عن طريق التهديد والاكراه ، وكثيراً ما استفادته في هذا المضمار من الاختلافات التي تجددت بين الشيوخ والامراء ..

افتتحت انكلترة سلسلة هذه الاتفاقيات ، بالمعاهدة التي عقدها مع سلطان مسقط سنة ١٧٩٨ ، أي في نفس السنة التي احتل فيها نابليون مصر . وقد تعهد سلطان مسقط بهذه المعاهدة ، أن يخرج جميع الافرنسيين من الأراضي التابعة له ، طالما تكون انكلترة في حالة حرب مع فرنسا . بعد ذلك عقدت انكلترة اتفاقية مع شيخ القوايم سنة ١٨٠٤ ، واتفاقية عامة مع ثمانية شيوخ سنة ١٨٢٠ . وجردت حملة عسكرية لأخضاع القوايم اولا سنة ١٨٠٥ ، ثم سنة ١٨٠٩ ، وفي الأخير سنة ١٨١٩ . ولكنها لم تحاول أن تحتل أي قسم من أقسام الجزيرة العربية ، بصورة نهائية ، حتى سنة ١٨٣٩ .

وفي السنة المذكورة - قيل انتهاء الأزمية المصرية - اجتلت عدن ، وأسست فيها مستودعاً للفحم ومرفأ للسفن .

إن اقدام الانكليز على احتلال عدن ، بهذه الصورة ، أغاظ فرنسا وحملها على انزال جنود الى رأس الشيخ سعيد الواقع أمام جزيرة برويم . ولكن انكلترة قابلت ذلك بانزال جنود الى برويم نفسها ، مما اضطر فرنسا على تعديل خططها ، وتقديم اقتراح يتضمن إعلان حياد الطريق البرية والبحرية المؤدية الى الهند ، وجعلها مفتوحة للعبور على وجه المساواة دون امتياز لاية دولة من الدول . غير ان هذا الاقتراح لم ينل موافقة انكلترة ، وظل التنافس في هذا المضمار مستجراً بين الدولتين بعد ذلك . أيضاً مبدية تزيد على نصف قرن .

وفي سنة ١٨٥٤ - عندما نال الافرنسيون امتيازاً من محمد بن عبد الله باي حفر قناة السويس - عقدت انكلترة اتفاقية جديدة مع سلطان مسقط ، احتلت بموجبها جزر قرية ومرية المسيطرة على باب

المنذب . اغتاضت فرنسا من ذلك ، وأمرت اسطولها بالقيام بمظاهرة
في تلك البحار ، ولكن انكلترة قابلت هذه المظاهرة بحركة جديدة ،
فاحتلت جزيرة يريم بصورة نهائية (سنة ١٨٥٨) .

وبعد ذلك رأى الطرفان أن يحدا من شدة هذه المنافسة ، فاتفقا
على اصدار بيان مشترك تعهدا فيه مراعاة استقلال سلطان مسقط
(سنة ١٨٦٢) .

ولكن ، عندما تقدمت عمليات حفر قناة السويس ، ولا سيما حينما
تم افتتاح القناة سنة ١٨٦٩ ، قدرت انكلترة الاخطار التي تمحق بمصالحها
في الهند ، من جراء بقاء القناة في أيدي شركة أفرنسية - في مملكة
مالية لفرنسة - وحاولت أن تدرك هذه الأخطار بسلسلتين طويلتين من
التدابير الفعالة :

أولا ، بذلت جهوداً عظيمة جداً لتقوية مركزها في مداخل البحر
الأحمر وسواحل الجزيرة العربية : فوسّعت منطقة احتلالها في عدن ، كما
نسّطت حمايتها على النواحي المجاورة لها ، واحتلت زيلع وبربرة في الساحل
الغربي من البحر الأحمر ، ثم أخذت تعقد معاهدات انفرادية مع امراء
سواحل الجزيرة العربية ، تدخلهم تحت حمايتها واحداً فواحداً ، وشملت
هذه الحماية - بالتدريج - الى جميع أقسام حضرموت ، وإلى القطر وعمان
والبحرين والكويت .

ومن جهة أخرى ، أخذت انكلترة تسعى للسيطرة على قناة السويس
نفسه ، أولاً بشراء الأسهم العائدة الى الحكومة المصرية (سنة ١٨٧٥) ،
ثم باحتلال القطر المصري (سنة ١٨٨٢) وضمت لنفسها - بهذه الصورة -
السيطرة التامة على الطرق المؤدية الى الهند .

ومع كل ذلك ، لم تسلم فرنسا بالأمر الواقع ، وظلت تعارض وتنافس
لانكلترة في هذا المضمار .

وقد أقدمت فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر على إثارة القضية المصرية - بإرسال حملة عسكرية الى جنوب السودان عن طريق الصحراء - وركز العلم الافرنسي في فاشودا (سنة ١٨٩٨) ، كما انها حصلت في الوقت نفسه على امتياز من سلطان مسقط لتأسيس مستودع للفحم في عمان . غير ان انكلترة قابلت هذه الحركات بمنتهى الصرامة ، وطلبت من الحكومة الافرنسية سحب الحملة العسكرية من فاشودا ، كما انها طلبت من سلطان مسقط ابطال الامتياز الممنوح لفرنسا . ودخلت بذلك العلاقات الافرنسية الانكليزية في طور خطير جداً ، انتهى بالمخاض فرنسا أمام حزم انكلترا وتصلبها . ولكن - بعد ذلك - شعر الطرفان بضرورة التفاهم على هذه المسائل كلها . والاتفاق الذي تم بينها سنة ١٨٠٤ على قضايا مصر وعراكش ، أنهى في الوقت نفسه التنافس القائم بين الدولتين على سواحل الجزيرة العربية ايضاً .

ان قضايا آسيا العربية لم تعد - بعد الاتفاق الآنف الذكر - مثاراً للخلاف بين فرنسا وانكلترة كما كانت في القرن الماضي . لأن فرنسا كانت ركزت أطماعها في سورية وحدها . وأما انكلترة فكانت قد جعلت أساس سياستها في هذه الأقطار السيطرة على سواحل الجزيرة العربية ، ولا سيما على خليجي العقبة والبصرة ، فلم يبق ثمة تضارب بين مصالح الدولتين ومطامعها في آسيا العربية .

وبما ساعد على تفاهم الدولتين في هذا المضمار ، تعرض نفوذهما في الشرق الأدنى إلى خطر مشترك ، من جراء توسع نفوذ ألمانيا في البلاد العثمانية ، وامتداد هذا النفوذ نحو البلاد العربية ، فقد خضعت ألمانيا من الباب العالي على امتياز لتشييد خط حيدر باشا قونية الى بغداد ،

عن طن يق حلب والموصل ، زد على ذلك انبثا كانت تريد اىصال الخط
الى كور بعد ذلك الى البصرة ، كما كانت تريد إنشاء فرعين له ، يمتد أحدهما
من حلب الى الاسكندرونة ويمتد ثانيهما من حلب الى المسكنة . وكان
كل ذلك يصطدم اصطداماً شديداً بنفوذ انكلترة ومطامعها من جهة
ونفوذ فرنسة ومطامعها من جهة أخرى .

فلما لاحظت انكلترة هذا الخطر ، أسرعت الى بسط حمايتها على
الكويت ، بغية سد حريق المند على الألبان ، كما احتجّت على الدولة
العثمانية احتجاجاً شديداً ، واضطرتها الى تحديد امتياز الألمان بمدينة
بغداد . وأظهرت بذلك عزمها الإكيد على جعل جنوب العراق منطقتاً
نفوذ لها وحدها .

وأما فرنسة فأثبتت انكلترة في هذا الأمر . كما أفهت الباب العالي
أنها تعارض منح الألمان امتيازاً لخطوط حديدية من حلب الى
الاسكندرونة والمسكنة .

وقد بقيت أمور آسيا العربية على هذه الحالة حتى حدوث انقلاب
المشروطية (أي انقلاب الدستور) في الدولة العثمانية .

إن « انقلاب المشروطية » الذي حدث سنة ١٩٠٨ أنهى عهد الاستبداد
الحديدي وأعاد الحياة النيابية إلى الدولة العثمانية ، ولكنه أدخل المبالغة
الشرقية في صفحة جديدة .

لقد حصل هذا الانقلاب بصورة فجائية تماماً ، فأوقع رجال السياسة
في كل انحاء أوروبا في حيرة عميقة ، وأحدث في خططها ارتباكاً شديداً .
ذلك لأن هذه الحركة الانقلابية كانت بمثابة « حركة انتفاض » ترمي
إلى تخليص « الرجل المريض » من حالة الاحتضار ، مع تجديد قواه
وإصلاح أحواله بصورة جديدة ، فكان من شأنها أن تسلب الدول العظمى

ما كان لها من وسائل التأثير في الدولة العثمانية، وحينئذ التدخل في شؤونها . وإذا كان هذا الانقلاب قد قوبل في بعض الأوساط وفي بعض البلاد بالتقدير والاعجاب ، فقد قوبل في الأوساط السياسية وفي معظم البلاد بالخوف والحنر . وهذا الحذر حمل بعض الدول على التفتيش في حل مسائلها المتعلقة مع الدولة العثمانية قبل فوات فرصة التأثير والعمل :

لقد كانت النمسة تحتل البوسنة والهرسك منذ معاهدة برلين ، وتدير شؤونها إدارة مباشرة ، من غير أن تلحقها بأمبرطوريتها بصورة رسمية ؛ فكان من الطبيعي أن تتخوف من حدوث مشاكل تؤدي إلى إفلات النمسة من يديها ، وأن تنزع إلى تحويل الحالة الراهنة إلى وضع قانوني ، بغية إنهاء القضية بصورة رسمية .

وكذلك الدولة البلغارية : فإنها كانت تتصرف في جميع شؤونها كدولة مستقلة بكل معنى الكلمة ، مع أنها كانت لا تزال تحت سيادة الدولة العثمانية بصورة رسمية ؛ فكان من الطبيعي أن تخاف من تبدل الوضع الراهن الذي وصلت إليه ، وأن تسرع في إعلان استقلالها بصورة رسمية ، قبل أن تجد الدولة العثمانية الفرصة الكافية لتنظيم شؤونها ، ومضاعفة قواها .

وهذا ما حدث فعلاً خلال السنة الأولى من الانقلاب المذكور : فقد أعلنت النمسة إلحاق البوسنة والهرسك بأمبراطوريتها رسمياً ، كما أعلنت الدولة البلغارية انفصالها عن الدولة العثمانية نهائياً .

إن هذه الحوادث السياسية كانت ضربة قاسية على الانقلاب الجديد ، فأحدثت تأثيراً عميقاً وهياجاً شديداً في جميع أنحاء الدولة العثمانية ، زد على ذلك أن إلحاق البوسنة والهرسك بالنمسة قد سبب هياجاً أشد من ذلك في العالم السلافي . بوجه عام ، وفي الشعب الصربي بوجه خاص . لأن تلك الأقطار كانت سلافية ، وكان الصرب يطمعون بها منذ مدة

طويلة . ومن المعلوم أن الأزمة السياسية التي تولدت من جراء ذلك ، كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى إشعال نيران الحرب العالمية ، بعد خمس سنوات .

ومع هذا فإن هذه الحوادث كانت - في حقيقة الأمر - عبارة عن تحويل للأوضاع القائمة فعلاً منذ مدة طويلة إلى أوضاع رسمية قانونية . وقد وجد رجال العهد الجديد في هذه الحقيقة ، ما يخفف وقع الحوادث المذكورة على النفوس .

ولكن إيطاليا أقدمت على ضربة أشد من ذلك أيضاً : إذ أسرع إلى احتلال طرابلس الغرب سنة ١٩١١ ، معتمدة على الاتفاقات السرية التي كانت معقودة بينها وبين فرنسا وانكلترا من جهة ، وبين النمسة وألمانيا من جهة أخرى .

واستطاعت إيطاليا أن تستولي على مركز الولاية ، وعلى بعض المدن الساحلية بسهولة ؛ ولكنها لقيت مقاومة عنيفة خارج المدن المذكورة ، فأخذت تحارب الدولة العثمانية بحراً ، لملها على التخلي عن طرابلس الغرب ، فحاصرت جميع سواحلها ، واحتلت جزرها المعروفة باسم الدوديكانيز ، وشملت بهذه الصورة جميع المواصلات البحرية بين أجزاء السلطنة العثمانية ولا سيما بين أجزائها الآسيوية وأجزائها الأوروبية .

وعندما وصلت الحرب الإيطالية إلى هذه المرحلة الدقيقة ، رأت دول البلقان أن تغتنم هذه الفرصة لتحقيق مآربها : فشهرت الحرب على الدولة العثمانية ، بعد أن اتفقت فيما بينها ، واستطاعت أن تستولي في مدة وجيزة جداً على جميع الولايات العثمانية الأوروبية .

إن هذه الأحداث التي توالى بسرعة كبيرة خلال أربع سنوات ، كانت من أشد وأعقد الأزمات التي عرفتھا المسألة الشرقية : إنها هدمت سياسة « إبقاء ما كان على ما كان » من أساسها ، وأنهت كثيراً من المنازعات

والمناقصات التي تراكت منذ سنين طويلة ، وحلّت معظم عقد المسألة الشرقية بسرعة قلّة ما عرف التاريخ لها مثيلاً .

خلال هذه الزوبعة السياسية الهائلة ، كان من الطبيعي أن لا تتأخر فرنسا كثيراً عن الظهور على المسرح السياسي ، وأن ترفع صوتها عالياً في أمر القضية السورية وتأييد مطامعها فيها بصورة علنية .

فلقد فاتحت انكلترا في الأمر . وراجعت الدولة العثمانية طالبة منها ضماناً مصالحها في سورية من جهة ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتي في لبنان من جهة أخرى . ورأت من مصلحتها أن تعلن على رؤوس الأشهاد موقفها من سورية بصورة صريحة ، بغية تثبيت ما تزعمه لنفسها من حقوق ومصالح فيها .

كان بوانكاريه إذ ذاك رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية ، فاستعمل في الأمر كل عبقريته السياسية : فبعد أن فاوض انكلترا بواسطة سفير فرنسا في لندن ، وبعد أن قدّم مطالبه الى الباب العالي بواسطة سفيرها في استانبول ... ألقى في المجلس النيابي خطبة مطوّلة عن سياسة فرنسا الخارجية - ترمي في الدرجة الأولى إلى إعلان سياستها في القضية السورية - وأردف هذه الخطبة بخطبة ثانية ألقاها في مجلس الشيوخ .

افتتح بوانكاريه الخطاب الذي ألقاه في المجلس النيابي - في ٢١ كانون الأول سنة ١٩١٢ بقوله :

« إن الوقائع التي حدثت في البلقان أثارت عدة مسائل مشكّلة ومعقدة . إن أوروبا كانت تشعر بخطورة تلك المسائل منذ مدّة . ولكنها كانت ترجح تأجيل البت في تلك المسائل على حلّها لأسباب عديدة . »

« إن سياسة حكومتنا التقليدية كانت تستند الى مبدأ مراعاة » تمامية أراضي الدولة العثمانية . وكانت قاعدة إبقاء ما كان على ما كان تساعد

على تجنب الاحتمالات المماثلة بالعواقب المجهولة ، وتعمل على تأجيلها على قدر الامكان . ولذلك كنا نعيش في « أوضاع مؤقتة » كدنا نقتنأ باعتبارها « أوضاعاً دائمة » ...

وبعد أن استعرض بوانكاريه قضايا البلقان ، وذكر العلاقات بين فرنسا وبروسيا ، انتقل الى علاقاتها بانكلترة فقال :

أما انكلترة ، فعلاقاتنا بها ، لم تكن في يوم من الأيام أكثر صفاء وأشد وثوقاً مما هي الآن . إن قسماً من الرأي العام الفرنسي صار يخشى منذ مدة ، أن تسير الحكومة البريطانية ، في بعض الظروف ، على سياسة تحالف سياستنا وتتنا في مصالحنا . ولكن السير ادوار غراي ، قد صرح لنا من تلقاء نفسه أن هذه المخاوف لا محل لها أبداً . وأنه بنفسه لم يكن أقل اهتماماً وأضعف ارتباطاً منا بالأتلاف الودي القائم بين فرنسا وبريطانية . « (في خدمة فرنسا ص ٤٠٤ - ج ٥ Au service de la France) ثم نقل بوانكاريه الحديث إلى قضية سورية . وأشار إلى مساعي فرنسا من أجلها ، ونظم خطابه قائلاً :

« نحن مصممون على الدفاع عن حقوقنا ومصالحنا بلا هوادة . وعازمون على إدامة تقاليد فرنسا العظيمة في الشرق . ونحن مصممون بصورة خاصة على كل ما ينبغي لصيانة هذا الشيء المقدس الذي لا يلمس باليد ، ألا وهو « كرامتنا القومية » .

وأما في مجلس الشيوخ ، فقد استعمل بوانكاريه لساناً أوضح وأصرح من ذلك ؛ وقد افتتح خطابه بقوله :

« ان المسألة الشرقية التي ارتسمت أمام الانظار - منذ عصور عديدة كلفز مخيف ، والتي دخلت - على الرغم من جهودنا - في طور جديد ، منتحل الآن في اتجاه أكثر تطابقاً مع الآراء الافرنسية »

ثم بحث في وضع الدولة العثمانية ، وبعد ان صرح « بأنها ستفسر

أراضيها الكثينة في أوروبا . ولكنها مستحافظ على امبراطورية واسعة
في آسيا ، ، وجه إليها بعض النشائج لإصلاح أحوالها
الداخلية ، ثم قال :

« ولست بحاجة إلى القول أن لنا مصالح تقليدية في سورية ولبنان
بوجه خاص ، وأتينا مصممون على حل الجميع على احترام هذه المصالح .
وإني أستطيع أن أضيف إلى ذلك ، بكل ارتياح واغتراب
ما يلي :

« لقد توهم البعض وجود اختلاف بيننا وبين انكلترة بهذا الشأن ،
من غير أن يكون لهذا الوهم أيّ مسوغ كان . إن الحكومة البريطانية
صرّحت لنا بكل صدق ووداد ، بأنها لا تنوي القيام بأي عمل في تلك
البقاع . وليس لها هناك أي مطمح سياسي أو غير سياسي بأي شكل من
الأشكال . ونحن من جهتنا مصممون كل التصميم على أن نحافظ في آسيا
على تمامية « الدولة العثمانية » ولكننا لن نتخلى عن أية عاطفة من العواطف
التي كسبناها ، ولن نترك أية واحدة من منافعنا ومصالحنا معرضة
لخطر من الأخطار . »

إن هذه التصريحات العلنية ، كانت تدل دلالة قطعية على أن فرنسا
التي كانت مرتبطة بروسيا بمعاهدة اتفاق ، وبانكلترة بمعاهدة ائتلاف ، قد
حصلت من هاتين الدولتين على وعد أكيد بعدم معارضة سياستها السورية
وإطلاق يدها في هذه الناحية من آسيا العربية .

بعد هذا البيان العلني الصريح ، أخذت فرنسا تضيّق الخناق على
الدولة العثمانية لئلا تلجأ إلى الإسراع في حل المسائل المعلقة ، حلاً يقوي
مركزها في سورية ويجعله مركزاً ممتازاً بكل معنى الكلمة .

ويظهر أن المفاوضات التي بدأت بين فرنسا ، وبين الباب العالي
— لهذا الغرض — لم تتقدّم بسرعة . ولكنها انتهت بما يرضي الفرنسيين

قبل اندلاع نيران الحرب العالمية .
فقد أشار بوانكاريه في عدة مواضع من مذكراته الى الاتفاقات التي
عقدت سنة ١٩١٤ . وذكر أن هذه الاتفاقات حددت الحدود الفاصلة
بين منطقة نفوذ فرنسا ومنطقة نفوذ ألمانيا تحديداً نهائياً .

خلال الحرب العالمية

حين نشبت الحرب العالمية ، كانت السياسة الدولية جبال آسيا العربية قد وصلت الى شكل مستقر بعض الاستقرار : فنفوذ المانيا في البلاد العربية قد تحدّد بمر السبكة الحديدية التي نالت امتيازاً بتمديداتها . واستقرّ نفوذ بريطانيا ومطامحها في جنوب العراق . وتمركز نفوذ فرنسا ومطاليبها في سورية . وأما روسيا فقد ظلت منطقة نفوذها ومطاليبها بعيدة عن البلاد العربية ، وانحصرت في المضائق وفي الولايات الشرقية ، ولم تعد روسيا تطالب بشيء في البلاد العربية سوى جعل القدس والمقامات المقدسة أماكن حيادية تحت رقابة دولية .

ولقد كانت فرنسا أكثر هذه الدول جهرأ بنياتها ، وأجراًها في مطاليبها ؛ لأنها كانت صرّحت منذ سنتين ، من على منابر مجالسها النيابية — وعلى لسان وزير خارجيتها ورئيس وزرائها — كما شرحنا ذلك آنفاً — أن لها مقاماً ممتازاً ومصالح خاصة في سورية ولبنان . وأنها عازمة على المحافظة على ذلك المقام الممتاز وصيانة تلك المصالح الخاصة ، لأنها تعتبر ذلك من مقتضيات شرف فرنسا ومستلزمات كرامتها المقدسة .

إن دخول الدولة العثمانية الحرب بجانب ألمانيا والنمسة ، — ضد روسيا وفرنسا وانكلترة — هيأ لهذه الدول فرصة لتحقيق أطماعها في البلاد

العثمانية، بوجه عام وفي البلاد العربية التابعة لها بوجه خاص .
ولا سيما فرنسا ، فإنها وجدت في ذلك فرصة ثمينة ، لا لتحقيق
أطماعها في سورية فحسب ، بل لتوسيع تلك الأطماع نحو الشمال أيضاً .
ذلك أنها كانت في اتفاقاتها السابقة قد وافقت على تحديد منطقة
نفوذها بحلب ، تقادياً من الاصطدام مع ألمانيا التي كانت قد حصلت على
امتياز لمد السكة الحديدية الى حلب فالموصل ببغداد . ولما كانت ألمانيا
قد شرت الحرب على الحلفاء ، فقد كان من الطبيعي ألاّ ترضى فرنسا
بعد ذلك بما كانت قد رضيت به قبلاً ، ولهذا السبب توسعت مطامع فرنسا
بغته الى ما وراء هذا الخط . فشملت جميع نواحي كيليكية ، وامتدّت
منها الى شمال العراق من جهة ، وقلب الأناضول من جهة أخرى .
وأخذت الحكومة الفرنسية تفاوض الحكومتين الروسية والانكليزية
لتوسيع حدود الاتفاقات السابقة على هذا الأساس .
ولم تعارض انكلترة مطالب فرنسا هذه من حيث الأساس .
ولكنها رأت أن توسيع المنطقة الافرنسية على هذا المنوال يحوّّلها ، هي ،
حقاً في المطالبة بتوسيع منطقتها من حدود سيناء على طول سواحل
فلسطين ، حتى حيفا على أقل تقدير . كما أنها قالت بوجوب استرضاء العرب
بمعاملتهم في سورية الداخلية معاملة تختلف عنها في سورية الساحلية .
ولهذا بدأت مفاوضات سياسية بين الدول المؤتلفة الثلاث على اقتسام
ميراث الدولة العثمانية ، على هذه الأسس الجديدة ، اعتباراً من أواسط
سنة ١٩١٥ . وانتهت هذه المفاوضات بمعاهدتين سريتين عُقدت الأولى
منهما بين روسيا وفرنسا وبريطانيا (آذار ١٩١٦) والثانية بين فرنسا
وانكلترة ، إتماماً للأولى وتنفيذاً لأحكامها (أيار ١٩١٦)
وكل شيء يدل على أن المفاوضات قد جرت في جو يسوده القلق
والريبة والارتجال ، وأنها لم تتقدّم إلاّ بمشاق كبيرة .

وقد واجهت فرنسا خلال هذه المفاوضات مشروعين بريطانيين ،
رأت فيهما ما يُبْنا في مصالحها في سورية ، ويهدّد تلك المصالح تهديدًا خطيرًا .
كان المشروع الأول : مشروع احتلال الاسكندرونة ، بغية قطع
طريق مصر على الألمان .

وكان المشروع الثاني : مشروع الاتفاق مع الشريف حسين ، لضمان
قيامه ضد الدولة العثمانية .

لقد تخوّفت فرنسا من نتائج هذين المشروعين ، واخذت تخالفهما
مخالفة شديدة ، وتوقفت في آخر الأمر ، إلى حمل الانكليز على ترك المشروع
الأول ، ولكنها لم تنجح في الحيلولة دون تحقيق المشروع الثاني .

إن المطامع والمساومات التي سادت هذه المفاوضات تلوح لنا بكل
وضوح ، من خلال المذكرات التي نشرها بوانكاره رئيس الجمهورية
الفرنسية اذ ذاك . فرأينا أن نرجع إليها ، لنطلع منها على تفاصيل موقف
فرنسة من المشروعين المذكورين ، ونكتشف العوامل الأصلية التي
أملت على الحلفاء سياستهم حيال سورية خلال الحرب العالمية .

كان الحلفاء ، في بداية الحرب ، وقد وضعوا لأنفسهم سلسلة طويلة
من المشاريع والخطط ، حسبوا فيها لكل احتمال حسابه ، وقرّروا ما
يجب أن يعملوه لتنظيم التعاون فيما بينهم عند تحقق كل احتمال من هذه
الاحتمالات .

وكان من جملة المشاريع المذكورة مشروع إزّال قوى عسكرية في
ميناء الاسكندرونة والتغلغل في سورية ابتداءً من الميناء المذكور ، وقد
اتفق الحلفاء عندئذ على أن يعهدوا بقيادة تلك القوّات إلى أميرال فرنسي ،
إذا ما تقرر تنفيذ هذه الخطة وتحقيق هذا المشروع .

غير أن الحلفاء لم يفكروا قط في تنفيذ هذا المشروع إلا بعد انقضاء

السنة الثانية من الحرب .

ذلك لأنهم كانوا قد قرروا - بناء على إلحاح روسيا - أن يضربوا الدولة العثمانية عن طريق الدردنيل و استانبول . و جهزوا لهذا الغرض حملة عسكرية كبيرة . فكان من الطبيعي أن لا يفكروا في الاسكندرونة طالما كانوا يأملون الوصول إلى عاصمة الدولة رأساً عن طريق الدردنيل . ولكنهم لم ينجحوا في حملتهم هذه ، ولم يستطيعوا الاستيلاء على الدردنيل والوصول إلى القسطنطينية ، فكان من الطبيعي أن يرجعوا عندئذ إلى مشروع الاسكندرونة .

وهذا ما حدث فعلاً . فإن اللورد كاتشنر رأى - بعد ما زار الدردنيل وتأكد من إخفاق حملتها - ، أن أحسن الخطط التي يجدر بالحلفاء اتباعها بعد هذا الإخفاق ، هو التوجه نحو الاسكندرونة ، لأن إنزال حملة عسكرية في هذا الميناء ، يضمن قطع طرق المواصلات العثمانية من وسطها ، ويؤدي إلى نتائج خطيرة جداً . واعتقد اللورد أن تنظيم هذه الحملة كان من السهولة بكان : فإن نقل فرقتين من الجيوش المرابطة في الدردنيل وفرقتين من الجيوش المحتشدة في مصر ، كان كافياً لتأمين بلوغ هذا الغرض .

وكان هذا المشروع يوافق أماني العرب أيضاً . إلا أن الفرنسيين لم يستصوبوه ، فعارضوه بشدة ، خشية تأثير ذلك في مستقبل سورية : لأنهم كانوا أنفسهم عاجزين عن تخصيص جيوش كبيرة لهذه الحملة ، بسبب الأوضاع العسكرية القائمة في الجبهة الغربية ، فكان من الطبيعي - والحالة هذه - أن تقوم حملة الاسكندرونة على عاتق الجيش البريطاني والأسطول البريطاني . واعتقد الفرنسيون - وعلى رأسهم بوانكاريه - أن ذلك يعرض مصالح فرنسا إلى خطر عظيم : لأن اختلال سورية من قبل الجيش البريطاني يقلل من نفوذ فرنسا في تلك البلاد ، وتدفع السوريين

الى أحضان الانكليز . ولهذا عارض الفرنسيون هذا المشروع بكل ما لديهم من قوة ، ونجحوا في حمل الحكومة البريطانية على اهماله ، على الرغم من إلحاح اللورد كاتشنر الشديد وتمسكه به .

إن بوانكاريه يسجل في عدة مواضع من مذكراته سير المفاوضات التي نجرت بين فرنسا وانكلترة حول هذا المشروع . وقد دوّن فيها في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩١٦ ما مآله : « وردت برقية من مودروس تحمل أنباء خطيرة . يتوقع البريطانيون زحف الألمان على القسطنطينية . في وقت قريب . إنهم سيستطيعون أن يدفعوا الأتراك ، من هناك ، نحو سورية ومصر ، ويحمّونهم على مضاعفة الدعاية للجهاد . إن اللورد كاتشنر يرى في ذلك كله خطراً كبيراً على قناة السويس ، وعلى مصر ، وعلى افريقية الشمالية بأجمعها . - ويقول : لم يَهد باستطاعتنا أن نحول دون تنفيذ هذه الخطة الألمانية بحركات دفاعية نقوم بها في أوروبا . يجب أن نسمى إلى توقيفها في محل أبعد من ذلك . واصلح المناطق لهذا الغرض هي الاسكندرونة ، لأنه من السهل الاستيلاء عليها ، وقطع السكة الحديدية بحركات تبدأ منها ، وهذا هو خير سبيل لحماية مصر والدفاع عن افريقية الاسلامية بأجمعها . ولهذا الاعتبار اقترح اللورد علي حكومته العمل بهذا المشروع بأعظم ما يمكن من السرعة » وفي اليوم الثاني ، دوّن بوانكاريه في مذكراته ما يلي : « لقد تذاكر مجلس الوزراء في قضية الاسكندرونة . واتفق رأي الجميع على أن ترك البريطانيين يقومون بالحملة التي يقترحها اللورد كاتشنر أمر خطر جداً ، ولذلك تقرر الاعتراض على المشروع بواسطة سفيرنا في لندن . » . . .

ثم دوّن في اليوم التالي : « إن الحكومة البريطانية لم تقبل اقتراح كاتشنر . وسلمت بأن القضية تحتاج الى مداولة البحث بها معناه . وقد صرح ادوار غراي إلى سفيرنا بول كاميون ، بأنه قد تألم جداً من ارتيابنا

بحسن نيات الحكومة البريطانية .
: وكتب في ١٤ من الشهر المذكور: «أن الحكومة البريطانية أبرقت إلى
كتشنر تعلمه أنها لا تستطيع أن تشاطره الرأي في مشروع
حملة الاسكندرونة »

ويظهر أن اللورد بقي مصرّاً على رأيه ؛ ولا سيّما بعد أن قرّر الجلاء
عن الدردنيل بصورة نهائية . لأنه كان يجهر باعتقاده ، أن الدفاع عن
مصر من الأمور التي تهّم جميع الحلفاء بلا استثناء ؛ وبأن خير سبيل
للدفاع عن مصر ، هو الاستيلاء على الاسكندرونة وسدّ طريق سورية
على الجيوش التركية - الألمانية ،

ولكن فرنسا لم تكن أقل إصراراً منه في معارضة المشروع .
فكتب بوانكارد في ٢٤ تشرين الثاني : « إن الحكومة البريطانية قد
عدلت عن مشروع الاسكندرونة بصورة نهائية . وقالت : إنها تضحى ،
إذا اقتضى الحال ، بالدفاع عن مصر ، في سبيل ضمان النصر
في الجبهة الغربية . »

والواقع أن اللورد كتشنر قد تأثر من ذلك تأثراً كبيراً . وقد
قابل بوانكارد في باريس ، عندما مرّ بها في طريق عودته إلى انكلترا ،
وأكد له سهولة الاستيلاء على الاسكندرونة ، وشرح له ضرورة هذه
الحملة ؛ ولكن ذلك كله لم يجده نفعاً . - وقد سجل بوانكارد مقابلة
للورد كتشنر ، في ٢٩ تشرين الثاني ، ولم يكتب شيئاً بعد ذلك عن
مشروع الاسكندرونة .

وهكذا نهجت السياسة الفرنسية في وأد هذا المشروع .

لقد أدركت الحكومة البريطانية منذ بادىء الأمر أن انضمام الدولة
العثمانية الى صفوف الأعداء سيكون ذا نتائج كبيرة في سير الحرب ،

لأن ذلك سيفتح أمام الألمان مجالاً واسعاً للاستفادة من أوضاع جغرافية خطيرة ، وعوارض طبيعية منيعة ، وقوى عسكرية غير قليلة . يُضاف إلى ذلك كله ، أنه سيضع بين أيدي الألمان قوة معنوية كبيرة ؛ لأن السلطان العثماني كان خليفة للمسلمين ، وبهذه الصفة كان يتمتع بنفوذ معنوي كبير في جميع البلاد الإسلامية . فإذا حمى الألمان على إعلان الجهاد ضد الحلفاء ، كان من الممكن أن يولد ذلك تأثيراً عميقاً في المستعمرات الإنجليزية والفرنسية ، ولا سيّما بين الجنود المسلمين المنتسبين إلى تلك المستعمرات .

ولهذا السبب رأت انكلترة أن تستفيد من قوة العرب ، للحد من القوة التي حصل عليها الألمان بانضمام الأتراك إلى صفوفهم . كانت انكلترة تعرف جيداً أن الفكرة القومية قد أخذت تتغلغل بين العرب - ولا سيّما بين الشبان والمتنوّرين منهم - في جميع الأقطار العربية ؛ وكانت تعرف أيضاً أن سورية أصبحت البؤرة الأساسية للفكرة العربية ؛ ولكنها كانت تعرف في الوقت نفسه أن الثورة العربية لا يمكن أن تبدأ بنجاح من سورية أو العراق ، بل لا بدّ لها من أن تبدأ من الحجاز . لأن الولايات السورية والعراقية كانت من مراكز اجتثاث الجيوش العثمانية ؛ كما أنه كان من السهل على الدولة أن تزيد عدد الجيوش المحشدة فيها . فما كان يرجى أي نجاح لثورة أهلية تقوم في أمثال هذه الأقطار ، في تلك الظروف . فكان لا بدّ من التوجّه نحو الحجاز ، والاتفاق مع أمير مكة ، لإثارة ثورة مأمولة النجاح .

إن الاتفاق مع أمير مكة كان مما يفيد القضية - ويضمن المطلوب - من الوجهة المعنوية أيضاً . لأن أمراء مكة كانوا ينتخبون من الشرفاء الذين ينحدرون من نسل النبي العربي . وكانوا يتمتعون ، لذلك ، بمكانة دينية كبيرة . وكان الشريف الذي يتولّى إدارة مكة هو الرجل .

الوحيد الذي يمكن أن يتغلب على نفوذ السلطان المعنوي ، أو أن يجد
- على الأقل - ذلك النفوذ .

ولهذا السبب ، أقدمت انكلترا على مفاوضة أمير مكة - الشريف
خسين باشا عندئذ - في هذا الشأن .

إنها كانت تعترف جيداً أن ضمان مساعدة العرب لها كان يتطلب حشهم
على الثورة في سبيل الاستقلال ؛ وذلك كان يستلزم مساعدتهم على تأسيس
دولة مستقلة . فكان يجب عليها أن تعدّهم بذلك وعداً أكيداً . ولكن
هذا الوعد كان يتطلب منها أن تتخلى عن قسم من مطامعها القديمة في
البلاد العربية ، كما كان يتطلب منها أن تحمل فرنسا ايضاً على التخلي
عن قسم من مطامعها في سورية . وبتعبير أقصر : كان عليها أن تؤلف
بين أماني العرب ، وبين منافعها هي ، وبين مطامع الافرنسيين .

ومن البديهي أن كل ذلك كان من الأمور العسيرة جداً . ولكن
ساسة بريطانيا أقدموا على تحقيق هذا الأمر بمهارة فائقة ، وشرعوا
يفاضون أمير مكة الشريف حين في هذا الشأن ، في الوقت الذي
كانوا يفاوضون فيه روسيا وفرنسا لتقرير كيفية اقتسام ميراث
الدولة العثمانية .

وقد تخوف بوانكاره - الذي كان رئيساً للجمهورية الفرنسية عندئذ -
تخرفاً شديداً من هذه المفاوضات ، وبذل جهداً كبيراً لمنعها ، وتمنى كثير أفسلها :
ولكنه لم يجد مجالاً لتوقيفها . فأخذ يحاول عندئذ أن يحصل على وعد
حريج من بريطانيا ، تؤكد له فيه عدم تماس حقوق فرنسا ومصالحها
خلال المفاوضات التي تجري مع أمير مكة :

ومن المفيد أن نتبع آثار هذه المحاولات الفرنسية ومراحلها المختلفة
من مذكرات بوانكاره نفسه :

فقد كتب بوانكاره في ٢٦ تشرين الأول سنة ١٩١٥ ما يلي :

« لقد بدأت مفاوضات غربية بين الانكليز وبين شريف مكة : لانهم سيعمدونه بالخلافة ، وهو سيتعهد بمساعدتهم ضد تركيا . أرسل الشريف مندوباً الى القاهرة ليتداول البحث مع المندوب السامي البريطاني حول هذه القضية . »

وكتب في اليوم التالي : « إن الحكومة الانكليزية في الوقت الذي تقول لنا كلمة عن هذه المفاوضات - التي ربما كانت في غير محلها - تطالب الينا أن نتذكر معها لتثبيت حدود سورية . لاشك في أن هذه المذاكرات ستكون تمة سعيدة للاتفاقات التي كنا عقدناها سنة ١٩١٢ ولذلك قرر « فيفياني » ايفاد جورج بيكو - الذي كان قنصلنا العام في بيروت - إلى لندن ، لبحث هذه المسائل مع السلطات البريطانية . » وكتب بوانكاره في ٣ تشرين الثاني : « سيذهب جوتار الى لندن لمناقشة مشروع الامبراطورية العربية . يظهر أن هذا المشروع يستهوي الوزارة البريطانية كثيراً . إنه سيحتفظ بحقوق فرنسة على سورية ، كما تم الاعتراف بها سنة ١٩١٢ . »

وكتب في ١٢ تشرين الثاني : « إن المندوب السامي البريطاني في مصر ، أسرّ لمثلنا بأنه قلق جداً من إمكان هجوم مشترك على مصر يقوم به السنوسيون من الغرب والأتراك والألمان من الشرق . وقال : يجب اتخاذ تدابير فعلية لحماية مصر ، ولأجل ذلك كان من الضروري تكوين دولة عربية مستقلة . »

وكتب في اليوم التالي : « إن اللورد غراي كلم سفيرنا مرة اخرى عن الامبراطورية العربية . يظهر ان تكوينها ضروري لبريطانيا ، لمقابلة تأثير الأتراك . وقد أفهم اللورد سفيرنا أن العرب قد يطالبون ببعض الأماكن التي نعتبرها نحن جزءاً من اجزاء سورية ، وهو يترك لنا تقدير مدى التساهل الذي نستطيع أن نظهره في هذه القضية . »

ويعود بوانكاره الى هذه القضية بعد مدّة تناهز الشهر ونصف الشهر ،
ويكتب في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩١٥ ما يلي :
« أطلع بريان زملاءه علي سير المذكرات التي بدأت في لندن حول
قضية الأباطورية العربية . إن هذه القضية الزبزة على أحدقائنا
الانكليز ، ستثير مسألة سورية بطبيعة الحال .

« كانت التعليقات اللازمة قد أعطيت الى سفيرنا بول كامبون ،
لايصالها الى جورج بيكو المكلف بالدفاع عن مصالحنا في لندرة . وكان
علي ممثلنا أن يطلب الاحتفاظ بنفوذنا في سورية وكليسيا ، وفقاً لأحكام
الاتفاق المعقود سنة ١٩١٢ . إن ممثل الحكومة البريطانية السر آرثور
نيكولسون لم يحدث مشكلة ما في الاعتراف بسلطتنا علي الاسكندرونة
وأضنه وكيليكيا ، وذلك علي الرغم من اعتراضات اللورد كيتشنر ،
ولكنه رغب مقابل ذلك في تحديد سلطتنا في سورية ولبنان ، بوضع ذلك
القطر تحت سيادة سلطان مكة ، وبتحويلنا حق تعيين الحاكم فقط ...
ومعنى ذلك وضع يد السلطان المذكور علي الشعوب الاسلامية والمسيحية
التي لم تتعود أن تكون تابعة له ، ولم ترغب في ذلك . ويطلب الانكليز
لا أنفسهم زيادة علي ذلك ، حق إيصال سكة حديدية الى حيفا ، وبتعبير
آخر ، إنشاء خط منافس لخط الاسكندرونة . إن هذه الامبراطورية
الكبيرة ، لا توحى الى معنى ذا بال ، وأنا أخشى تأثيرها في مستعمراتنا
الافريقية ، وكنت أحب أن لا أراها تخرج إلى حيّز الوجود ، وقد
عرضتُ مخاوفي علي مجلس الوزراء . إلا أنه يظهر أننا قد سبق ان خضنا
غمار البحث ، وقيل لي أنه قد فات الآن أو ان العودة الى البحث
من جديد . (ص ٣٦٣ - ج ٧) .

ويكتب بوانكاره ، بعد ذلك ، في ٤ كانون الثاني ما يلي : « عرض
بريان علي مجلس الوزراء سير المفاوضات التي تجري في لندن حول آسيا

للصغرى ، بأداء كثير الظرف ، وقليل الوضوح . إن انكلترة تعترف لنا بالسيادة التامة على الاسكندرونة و كيليكيا والبلاد الكائنة ما وراءها حتى الموصل - ولا أدري أكانت الموصل نفسها داخلة في تلك البلاد أم خارجة عنها - وكذلك تقبل اليوم بوضع لبنان مع بيروت وطرابلس الشام تحت سلطتنا ، ولكنها لا تترك لنا سورية إلا تحت سيادة أمير مكة ، مخالفة بذلك اتفاقات سنة ١٩١٢ ، زد على ذلك أنها تطلب لنفسها فلسطين وحيفا . واما بريان ، فقد طلب ، بعكس ذلك ، تقسيم فلسطين بين انكلترة وفرنسة ، واشترك الدولتين في إنشاء السكة الحديدية التي يجب أن تنتهي بحيفا .

«وبما ان اخبارات هذه القضايا لم تسلم لي بعد، على الرغم من مطالباتي بها ، فاني لم أجد في نفسي استعداداً لبيان الرأي في النقاط المختلف فيها . ومع هذا ، فقد لفتُ نظر مجلس الوزراء إلى أن انكلترة تترك لنا من الأراضي ما كان مخصصاً لنفوذ ألمانيا ، بموجب الاتفاقات التي كنا عقدناها في أوائل سنة ١٩١٤ مع تركيا من جهة وألمانية من جهة أخرى ، في حين أنها تطلب لنفسها المنطقة التي كانت تركيا وألمانيا قد اعترفتا بحقوقها فيها . ولهذا فانه إذا تم صلح لا يضمن لنا كل ما نرغب فيه ، فإن ألمانيا ستطالب بما اعترفنا به لها . ولهذا السبب ، يجب أن يكون اعترافنا بما تطلبه انكلترا مشروطاً بتحقيق حصصنا كاملة غير منقوصة . إن دومرغ يؤيدني بقوة ، وبريان ينصم إلى وجهة نظرنا بعد قليل من التردد » (ج ٨ ، ص ٨ - ٩)

ثم يعود بوانكاره الى هذه القضية في ١١ كانون الثاني سنة ١٩١٦ فيقول : « إن بريان يعرض على مجلس الوزراء سير المفاوضات الجارية بيننا وبين انكلترة حول سورية وفلسطين : إن الحكومة البريطانية ترفض التخلي عن حيفا رفضاً باتاً . زد على ذلك أنها تطلب جعل فلسطين

منطقة حيا د . ولكثها تعترف لنا بالاسكندرونة ، وكل ما وراءها من
البلاد حتى الموصل ، على أن تكون الموصل نفسها داخلة في تلك البلاد .
(ج ٨ - ص ٢٣ - ٢٤)

ثم يكتب بعد يومين - إي في ١٣ كانون الثاني - ما يلي :
« إن جورج بيكو الذي يتتبع المفاوضات التي تجري في لندن عن
سورية يقول لي : إن الآميرالية البريطانية لم توافق بعد على الاعتراف
بمقوقنا في الاسكندرونة وكيليكيا . إنه يعتقد أنها ستوافق على ذلك
أخيراً ، ولكنه يرى من المستحيل أن تستمر انكلترة في المطالبة
بالسيادة على حيفا ، أو على الأقل ، بجعل فلسطين حيادية .
« وأما الموصل ، فإذا لم يوافق الروس على تركها لنا ، فإن الانكليز
سيطالبونها لأنفسهم ؛ ولذلك يأمل جورج بيكو أن يوافق الروس
- طوعاً أو كرهاً - على تركها لنا ،

فيظهر من هذه الفقرات بوضوح تام أن انكلترة كانت تفاوض أمير
مكة الشريف حسين ، حول استقلال البلاد العربية ، في نفس الوقت
الذي كانت تفاوض فرنسا حول تقسيم تلك البلاد .
« إن فرنسا استطاعت - خلال هذه المفاوضات - أن توسع حصتها
بتوسيعاً هائلاً ، بإدخال كيليكيا والموصل في تلك الحصة ، وإيصال
سيطرتها حتى ديار بكر ؛ ومع هذا فإنها لم تتنازل عما كانت تدعيه من
حقوق في سورية الداخلية نفسها ، بل إنها نجحت في إدخال هذا القسم من
سورية أيضاً في منطقة نفوذها ، على الرغم من وضعها تحت سيادة أمير
عربي واحد أو عدة أمراء من العرب .

وأما الموصل فيظهر أن فرنسا لم تستطيع أن تدخلها في حصتها ،
إلا من جرّاء التنافس الذي حدث في شأنها بين روسيا وانكلترة .
لأن الروس لم يوافقوا في بادئ الأمر على طلب الفرنسيين في هذا الشأن .

آملين إدخال الموصل في منطقة النفوذ الروسي . ولكن الانكليز أفهمهم
بأنهم يعتبرون أنفسهم أحق من الروس في امتلاك الموصل ؛ ولهذا السبب
اتفقت مصالح الجميع على جعل الموصل من حصة الافرنسيين .
إن هذه التفاصيل تفسّر وتوضح لنا كثيراً من الأحكام الغريبة التي
دخلت في المعاهدات المعقودة بين الحلفاء خلال الحرب . كما تفسر لنا
أهم العوامل التي أدت الى تعديل هذه المعاهدات أو الى عدم تنفيذ بعضها
أحكامها بعد انتهاء الحرب .

وقد وجد الحلفاء أنفسهم ، خلال هذه المذاكرات ، أمام مشروع
ثالث ، يرمي إلى مساعدة جمال باشا ، قائد الفرقة الرابعة المرابطة في
سورية على القيام بثورة ضد الحكومة المركزية .

هذا المشروع تقدّمت به روسيا ، مستندة الى الأخبار التي تلقتها من
المحافل الارمنية : فقد كانت المحافل المذكورة تؤكد أن جمال باشا في
خلاف مستمر مع الحكومة المركزية ، وأنه مستعد للعصيان عليها ،
إذا ساعده الحلفاء مساعدة فعلية . إنه يترك المضائق والولايات الأوروبية
للحلفاء ، ويحوّل السلطنة العثمانية إلى حلف يتألف من دول سورية
وفلسطين والعراق وعربستان وكيلىكيا وأرمستان وكردستان ، ثم
يعلمن نفسه سلطاناً على هذا الحلف .

وقد شرع وزير خارجية روسيا في مخبرة حلفائه في اواخر شهر
تشرين الأول من سنة ١٩١٥ في هذه القضية . ويظهر من المحاورات التي
نشرت من قبل الحكومة السوفيتية بعد الثورة الشيوعية أن إيطاليا
أظهرت موافقتها على المشروع « إذا كان هناك أقل احتمال في نجاحه »
وتردّدت فرنسا في بادئ الأمر ، أولاً لأنها كانت تشك في إمكان
نجاح جمال باشا في الثورة المتصورة ، وثانياً لأنها وجدت أن المشروع يُمقق

مطامع روسيا وحدها ويجرمها هي من البلاد التي وُعدت بها قبلاً (سورية
وفلسطين و كيليكيّا) ؛ وثالثاً لأنها كانت تعرف ان انكلترة تفكر في
ايجاد حكومة عربية مستقلة . .

غير أن ساسة روسيا استطاعوا أن يُقنعوا فرنسا بوجوب الاهتمام
بالمشروع . لأنهم قالوا ان الثورة التي يقوم بها جمال باشا تضعف الدولة العثمانية ،
وتسهل تغلب الحلفاء عليها ، ولو لم تنتهِ بالنجاح الذي يصبو إليه جمال
باشا نفسه . وأما مطامع فرنسا في سورية وفلسطين و كيليكيّا ، فمن
الممكن التوفيق بينها وبين المشروع عند وضع تفاصيله خلال المفاوضات
مع جمال باشا . ومن الممكن أن تتولى فرنسا بنفسها هذه المفاوضات لكي
تطمئن على مصالحها . .

وبناء على هذه الايضاحات والتأمينات ، وافقت فرنسا على المشروع
من حيث الأساس ، وقرّرت ان تتولّى أمر المفاوضات مع رسل جمال
باشا في القاهرة .

وأما انكلترة ، فانها رأت - بعد شيء من التردد - ، أن لا تشترك بهذه
المفاوضات ، « لأن المفاوضات التي بدأت بينها وبين العرب كانت تسير
في جو ملائم جداً . »

إن البرقيات التي أرسلها سفراء روسيا في باريس ولندن تدل دلالة
واضحة على أن فرنسا كانت تتمسك بسورية وفلسطين و كيليكيّا تمسكاً
شديداً ، وكانت تُظهر عدم ارتياحها للمفاوضات الجارية بين الانكليز
وبين العرب .

وقد كتب سفير روسيا في باريس في ٢٩ كانون الأول سنة ١٩١٥
« أن الرأي العام الفرنسي لا يمكن ان يتخلّى عن سورية وفلسطين
و كيليكيّا التي وُعد بها » كما كتب في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩١٦ :
« إن بويان وحكومته غير راضين عن سير المفاوضات السريّة التي تجري

بين الانكليز والعرب ، لأن الانكليز يسعون لتحقيق منافعهم من غير أن يُعنعوا بمصالح حلفائهم . »

وكتب سفير روسيا في لندن في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩١٦ : « إن الحكومة البريطانية تعتمد في الدرجة الأولى على العرب وحدهم ، لأنها تريد أن تستفيد من شعور العداء الذي يكتونه في أنفسهم ضد الاتراك ، وخذ جمال باشا . »

إن المفاوضات التي جرت بين الدول المتحالفة حول المشاريع الثلاثة التي سردناها آنفاً ، تدل دلالة صريحة على أن مصالح هذه الدول ومطامحها كانت تتضارب تضارباً شديداً . ومع هذا ، فإن رجال سياستها كانوا يشعرون شعوراً واضحاً بضرورة الوصول الى اتفاق في هذه القضايا ، لضمان النصر في الحرب القائمة بينها وبين خصومها . ولذلك عقدوا أخيراً — بعد المفاوضات والمساومات الطويلة — الاتفاقات اللازمة لاقتسام ميراث الدولة العثمانية . ولا حاجة لبيان أن الولايات العربية كانت أهم وأثمن أقسام هذا الميراث .

إن أولى الاتفاقات التي تم إبرامها لهذا الغرض كانت ثلاثية ، وقع عليها ممثلو روسيا وانكلترا وفرنسة في آذار سنة ١٩١٦ . إن هذا الاتفاق عيّن مناطق نفوذ لكل دولة من الدول الثلاث المتعاقدة ، وقرّر في الوقت نفسه تأسيس حكومة اسلامية مستقلة في الجزيرة العربية ، على أن تتولّى بريطانيا العظمى مراقبتها . وقد انحصرت منطقة نفوذ روسيا — بموجب هذا الاتفاق — في شرق آسيا الصغرى وجنوبها — ولم تشمل شيئاً من البلاد العربية . ولكن منطقة نفوذ فرنسة شملت السواحل السورية من الناقورة الى

الاسكندرونة مع جبل لبنان و كيليكييا .
وأما منطقة نفوذ انكلترة ، فقد شملت السواحل السورية - الممتدة من
الخلود المصرية إلى الناقورة - ، والعراق الجنوبي - من بغداد إلى
البصرة - ، والسواحل الممتدة من خليج البصرة إلى نهاية البحر الأحمر .
وأما البلاد الكائنة بين منطقتي النفوذ الفرنسي والبريطاني ، فقد
تقرر أن تُقام فيها دولة عربية ، أو حلف دول عربية مستقلة ، وفق
اتفاق يُعقد فيما بعد ، بين فرنسا وانكلترة .
وأما فلسطين وأما كنها المقدسة ، فتقرر وضعها تحت إدارة خاصة ،
وفق اتفاق يُعقد فيما بعد بين الدول الثلاث . كما تقرر وضع ميناء
اسكندرونة تحت ادارة دولية ، واعتباره ميناءً حراً .
ويظهر من أحكام هذه الاتفاقية ان ووسيا لم تشأ أن تتدخل في
تفاصيل القضايا المتعلقة بالبلاد العربية . ولهذا اكتفت بالاتفاق مع
فرنسة وانكلترة على القضايا الأساسية ، وتركزت تقرير أمر القضايا الفرعية
إلى الدولتين المله كورتين وحدهما .

إن الاتفاق بين فرنسا وانكلترة على هذه القضايا الفرعية لم يتأخر
كثيراً ؛ لأن الاتفاقية التي اشتهرت باسم اتفاقية « سايكس - بيكو »
- المنسوبة إلى اسم المفاوض الانكليزي مارك سايكس ، واسم المفاوض
الافرنسي جورج بيكو - قد ابرمت بين فرنسا وانكلترة في
٢٦ أيار سنة ١٩١٦

وقد شملت أحكام هذه الاتفاقية ، كيليكييا وسورية وفلسطين
والعراق ؛ وقسمت هذه البلاد إلى خمس مناطق : ثلاث منها ساحلية ،
واثنتان داخليتان .

وقد لونت المناطق الساحلية - في الخريطة الملحقة بالاتفاقية -

باللون الأحمر والازرق والأصفر ؛ ولذلك عُرفت باسم المناطق الحمراء والزرقاء والسمراء . واما المنطقتان الداخليتان ، فقد تركتا بلالون . وعرفتا باسم « منطقة أ » و « منطقة ب » .

لقد شملت المنطقة الزرقاء البلاد الساحلية التي تمتد من الناقورة الى الاسكندرونة ، وتركزت لفرنسة .

وشملت المنطقة الحمراء بغداد والبصرة ، وتركزت لأنكلترة . واما المنطقة السمراء ، فقد انحصرت في فلسطين ، وجعلت منطقة دولية حيادية .

واما منطقتا « أ » و « ب » فقد نصت الاتفاقية على ان تؤلف فيها دولة عربية مستقلة ، او حلف دول عربية برياسة رئيس عربي ، على أن يكون « مقام ممتاز » لفرنسة في منطقة « أ » ، ولأنكلترة في منطقة « ب » . فيكون لكل واحدة من هاتين الدولتين في المنطقة المذكورة ، حق الأولوية في المشروعات الاقتصادية والقروض المحلية ، وحق الانفراد في تقديم المستشارين والموظفين الاجانب الذين تطلبهم الدولة العربية ، أو حلف الدول العربية ، لتنظيم شؤون تلك المنطقة .

ان الاتفاقية تبيع لفرنسة في المنطقة الزرقاء ، ولأنكلترة في المنطقة الحمراء ، ان تنشأ نظام الحكم الذي توبانه . وتصرح بان لها أن تدير هذه المنطقة ادارة مباشرة ، او أن تديرها بالواسطة ، بعد الاتفاق مع الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية المذكورة آنفاً .

وتنص الاتفاقية على انشاء ادارة دولية في المنطقة السمراء ، يعين شكلها بعد استشارة روسيا ، بالاتفاق مع سائر الحلفاء وممثل شريف مكة . وتدخل الاسكندرونة في منطقة فرنسة ، على ان يكون ميناؤها حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية ؛ وتدخل حيفا في منطقة أنكلترة ، على ان يكون ميناؤها حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد العربية

الواقعة تحت حمايتها .

ويتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ان لا يتنازل عما له من الحقوق في المنطقة المخصصة له ، وان لا يُعطي تلك الحقوق لدولة اخرى ، سوى للدولة العربية أو لحلف الدول العربية ، من دون اخذ موافقة الطرف الآخر . كما يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين أن لا يمتلك - ولا يسمح لدولة ثالثة بأن تمتلك - أقطاراً في شبه جزيرة العرب .

هذا وتشير الاتفاقية الى المفاوضات التي تجري مع العرب ، وتصرّح بأنها تستمر باسم الحكومتين - وبالطريقة التي كانت تسير عليها قبلاً - لتعيين حدود الدولة العربية أو لحلف الدول العربية .

بدأ الانكليز يفاوضون العرب ، قبل ان يأخذوا تفويضاً بذلك من حلفائهم . فشرعوا يتصلون - منذ بداية الحرب العالمية - برجال حزب اللامركزية المقيمين في القاهرة من ناحية ، وبأبناء الشريف حسين الذين كانوا يمرّون بالقاهرة خلال تنقلاتهم بين الحجاز وبين الاستانة من ناحية اخرى . ثم اخذوا يُخبرون في هذا الصدد « أمير مكة الشريف حسين باشا » نفسه رأساً .

وقد صرّح رجال الانكليز ، خلال هذه الاتصالات والمخابرات التمهيدية ، أن بريطانيا العظمى مستعدة لمساعدة العرب على نيل استقلالهم ، كما انها موافقة على ارجاع الخلافة اليهم .

إن مخابرات الانكليز مع أمير مكة دخلت في طور جدّي وفعّال في أواسط سنة ١٩١٥ ، عندما تولّاها « السرهانري ماكماهون » نائب جلالة ملك بريطانيا في مصر .

وقد أرسل الشريف حسين الى المشار اليه - في ١٤ تموز سنة ١٩١٥ - مذكرة تبين الشروط التي يشترطها العرب للقيام بالثورة وللانضمام الى

الحلفاء : طلب فيها قبل كل شيء « ان تعترف انكلترة باستقلال البلاد العربية باجمعها .. » من مرسين وآضنة حتى البحر المحيط الهندي ، ومن بلاد فارس وخليج البصرة حتى البحر المتوسط والبحر الاحمر » ومع هذا وافق على إبقاء عدن على حالتها الراهنة ، كما صرّح بأن « الحكومة العربية تعترف بأفضليّة انكلترة في كل مشروع اقتصادي ، إذا كانت الشروط متساوية مع غيرها » .

وأما السر هانري ما كاهون ، فأجاب على هذا الكتاب - في ٣٠ آب سنة ١٩١٥ - بكتاب أكّد فيه « رغبة حكومة صاحب الجلالة في استقلال البلاد العربية وسكانها » ، ولكنه صرّح « ان البحث في تفاصيل الحدود سابق لأوانه » ، وذلك لأن « الوقت قصير ، والحرب قائمة » ، وزد على ذلك فان « تركيا لا تزال تحتلّ قسماً كبيراً من الاراضي المذكورة احتلالاً تاماً » .

غير ان الشريف حسين اعترض بشدّة على ما جاء في هذا الردّ عن قضية الحدود ، وقال في جواب أرسله في ٩ ايلول سنة ١٩١٥ : « ان هذه الحدود ليست لرجل واحد ، نتمكّن من مفاوضته وإرضائه بعد الحرب ، بل هي مطالب شعب يعتقد أن حياته في هذه الحدود » ثم أشار إلي ان العرب لم يطلبوا بذلك « مناطق يسكنها شعب اجنبي عنهم » ، وإنما يطلبون بذلك « مناطق يقطنها عرب مثلهم » . وأكّد أخيراً « أن تلك الحدود هي مقترحات شعب بأسره ، يعتقد أنها ضرورية لتأمين حياته الاقتصادية » .

ولهذا السبب اضطر ما كاهون الى ولوج بحث الحدود ، فقال في كتاب جوابي أرسله في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩١٥ : إنه « عرض القضية على حكومته ، وهو يصرّح بناء على الجواب الذي تلقّاه منها : « إن مرسين وآضنة ، وبعض الاقسام السورية الواقعة غربي دمشق

وحمص وحماه وحلب لم تكن عربية محضة » فيجب ان تستثنى من الحدود المبحوث عنها؛ وإن الحكومة البريطانية « مستعدة للاعتراف بالحدود التي ذكرها الشريف حسين بعد تعديلها على هذا المنوال » .

ثم أشار ما كاهون الى اتفاقات بريطانيا مع زعماء العرب ، والى مصالح فرنسة في أجزاء سورية التي تقع غربي المدن الاربع المذكورة آنفاً ؛ وبعد ذلك أعطى الضمانات التالية ، « بناء على السلطة التي تلقاها من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وباسمها » :

أولاً - إن انكلترة مستعدة للاعتراف باستقلال العرب ، وتقديم المساعدة لهم في الحدود المقترحة ، وبعد تعديلها على المنوال الآنف الذكر ثانياً - تحمي بريطانيا الاراضي المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعتز بوحدةها .

ثالثاً - تقدم الحكومة البريطانية للعرب عند الحاجة كل ما يحتاجون اليه من مساعدة ونصيحة ، وتعاونهم في تشكيل افضل شكل من اشكال الحكومات في مختلف البلاد العربية .

ومقابل ذلك ، يطالب ما كاهون « الموافقة على حصر جميع أنواع الاستشارة والمعونة التي قد يحتاج اليها العرب بالبريطانيين وحدهم » . ثم يقول « ان بغداد والبصرة بحاجة الى ادارة خاصة ومراقبة خاصة ، لصيانتها من الاعتداءات الخارجية مع رعاية مصالح بريطانيا فيها » .

وقد رد الشريف حسين على كتاب ما كاهون في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ قائلاً : « إنه يتنازل عن طلب ضم مرسين وآضنة الى المملكة العربية ، بغية تسهيل الاتفاق وخدمة الاسلام » .

ولكن « لا يمكن أن يتنازل عن بيروت وسائر السواحل السورية ، لأنها عربية صرفة وليس هناك فرق بين المسلم العربي والمسيحي العربي ، فكلاهما من نسل واحد » .

ثم قال : « سنسير ، نحن المسلمين ، على خطة سيدنا عمر بن الخطاب وسواه من الخلفاء الذين فرضوا على المسلمين - بموجب الدين الاسلامي - ان يعترفوا للمسيحيين بما لهم من حقوق وعليهم من واجبات . وعلى هذا فان المسيحيين في المملكة العربية سيتمتعون بما يتمتع به المسلمون من حقوق ، بما يتفق مع مصلحة الشعب اجمع » .

واما فيما يخص العراق ، فقد ذكر الشريف حسين انه كان مركزاً للمملكة العربية ومهداً لحضارة العرب ومدنيتهم ؛ فلا يمكن للعرب ان يتنازلوا عنه . ثم قال « لنا رغبة منا في تسهيل الاتفاق ... قد نوافق على ان نترك الان ، لمدة قصيرة ، الاراضي التي تحتلها الجيوش الانكليزية لقاء مبلغ من المال يُدفع كتعويض عن مدة احتلال تلك المنطقة » .

وقد ردّ مكماهون على هذا الكتاب برسالة ارسلها في ١٣ كانون الاول ١٩١٥ ، اظهر فيها سروره من موافقة الشريف على إخراج مرسين وآضنة من حدود البلاد العربية ومن تأكيده ان العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب وسائر الخلفاء الاولين في امر حقوق المسيحيين .

ثم قال : « أما بشأن بيروت وسائر السواحل ، فحكومة بريطانيا العظمى أحاطت علماً بكل ما ذكرتم بشأنها ، وجعلته موضع عنايتها الخاصة ، ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسة داخلة فيها ، فالمسألة تحتاج الى نظر دقيق ... ولذلك سنخبركم بهذا الشأن مرة اخرى في الوقت المناسب » .

ثم أكد في خاتمة الكتاب « ان بريطانيا العظمى لا تنوي إبرام أي صلح ما لم يكن ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلصها من سلطة الالمان والاتراك » .

وقد عقب هذا الكتاب عدة كتب وردود اخرى . وقال مكماهون

في خاتمة رده الاخير - في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٦ - : « ... والآن ... »
وقد قرّرت البلاد العربية أن تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق والحريّات ،
وتعمل معنا في سبيل هذه القضية المهيّمة ، فاننا نرجو الله أن تكون نتيجة
هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد ، صداقة دائمة تعود على الجميع
بالغبطة والسرور .

« ... وقد سررنا جداً بالحركة التي يقومون بها لاقتناع الشعب بضرورة
الانضمام الى حركتنا والكف عن مساعدة اعدائنا . ونترك لفطنتكم
تقدير الوقت المناسب لاتخاذ تدابير أوسع من هذه ... »
ومن المعلوم أن الثورة العربية أعلنت ، بعد تاريخ هذا الكتاب ،
بأربعة اشهر وعشرة أيام (١٠ حزيران ١٩١٦)

لقد تبين من الفقرات التي نقلناها آنفاً - عن مذكرات بوانكاريه -
رئيس الجمهورية الافرنسية - ، وبرقيات ايزفولسكي - سفير روسيا في
باريس - : ان سياسة فرنسا لم يكونوا مرتاحين الى مفاوضة الشريف
حسين ؛ لأنهم كانوا يدركون ان الحركة العربية ستؤثر تأثيراً ضاراً بهم ،
ليس في البلاد العربية التي يطمعون بها - للمستقبل - فحسب ، بل في
البلاد العربية التي يسيطرون عليها - منذ عقود من السنين - ايضاً .
ومع هذا فان الحكومة الفرنسية اضطرت الى مسايرة الانكليز في
هذا المضمار ؛ وعندما قامت الثورة العربية فعلاً ، رأت من الواجب عليها
أن تؤسس صلات ودية مع زعيم هذه الثورة ، فأرسلت الى الحجاز وفداً
سياً وبعثة عسكرية .

إنها قصدت من ذلك الاستفادة من الثورة القائمة ، الى اقصى حدود
الاستفادة ، في إشغال الجيوش التركية ، مع الحيلولة دون تطور الثورة
الى شكل يضرّ بما كان لفرنسة من مصالح ومطامع في سورية .

ولكن ما السبيل الى ذلك ؟ ما السبيل الى تحقيق هذين الغرضين في وقت واحد ؟

إن السبيل الوحيد الذي كان يبدو مؤدياً الى هذه الغاية - بأقل ما يمكن من الضرر - هو : حصر الثورة في الحجاز ، وعدم ترك المجال لتقدمها نحو الشمال .

يظهر أن هذه السياسة هي التي جالت في أذهان معظم رجال السياسة في فرنسا في بادئ الأمر .

ولكن رئيس البعثة العسكرية التي أوفدت الى الحجاز - برهمون - لمس التيارات الفكرية السائدة هناك عن قرب ، وشاهد الآمال التي تجيش في صدور رجال الثورة عن كتب ، فأدرك أن ذلك من رابع المستحيلات : فالحجاز قد أصبح مجعاً لأحرار العرب الوافدين من مختلف الاقطار ، وكان بين رجال الثورة عدد كبير من العراقيين والسوريين ، فإذا نجحت الثورة في الحجاز نجاحاً تاماً ، كان من الطبيعي أن تسري إلى سورية والعراق ايضاً . فيجب على الحلفاء اذن أن يعملوا علم اليقين ان نجاح الثورة في الحجاز يضر بمصالحهم هم ايضاً ، ضرراً بليغاً ، وعليهم ان يعملوا على تحديد نجاح الثورة في الحجاز نفسها .

لقد اعترف الجنرال « برهمون » بهذه النظرية بنفسه ، في الكتاب الذي أصدره سنة ١٩٣١ عن « الحجاز في الحرب العالمية ، Le Hedjaz dans la guerre mondiale »

وقد كتب في أحد التقارير التي أرسلها الى القيادة العامة في أواخر سنة ١٩١٦ الملاحظات التالية :

« إن عودة الاتراك الى مكة المكرمة يضر بمصالح الحلفاء ضرراً كبيراً ، فعلى الحلفاء ان يعملوا كل ما في استطاعتهم للحيلولة دون ذلك . »
« غير ان إستيلاء العرب على المدينة المنورة ايضاً يضر بمصالح الحلفاء » .

لأنه يثير في نفوس العرب نزعات الوحدة وأما في الأستقلال؛ فيجب على الحلفاء ان لا يرغبوا في سقوط المدينة ، وألا يساعدوا العرب على الاستيلاء عليها ، (ص ٩٦) .

ويظهر ان « بوه مون » لم يكتف بارسال هذا التقرير الى حكومته ؛ بل حاول استمالة رؤساء الجيش الانكليزي العاملين في مصر ايضاً الى فكرته هذه .

غير ان القيادة الفرنسية العامة كانت تقدر الضرورات العسكرية والسياسية أكثر من رئيس بعثتها ؛ فكتبت اليه ردأ دعت فيه الى ترك هذه الفكرة . وقد جاء في برقية مرسلة الى « بوه مون » من القائد العام « جوفر » ما يلي :

« ١ - إن فرنسا وانكلترة قد وقعتا أخيراً اتفاقية ، تتضمن من حيث الاساس تكوين حلف عربي يشمل دمشق وحمص وحماء وحلب والموصل . ويظهر من برقياتكم انكم تخشون استيلاء العرب على المدينة ، بسبب ما قد ينتج عن ذلك من تشجيع مطامعهم في سورية .

« ٢ - إن هذه الحالة الفكرية - التي وصلت الى علم الانكليز والشريف - قد توهمهم باننا نحاول العدول عما تم بيننا من اتفاق . وذلك قد يؤدي الى نتائج ضارة بنمو اعمالنا في المشرق . فيجب عليكم ان لا تقفوا موقفاً يساعد على مثل هذا التفسير .

« ٣ - أضف الى ذلك أن الحكومة الفرنسية ترى أن سقوط المدينة يولد دويماً عميقاً في البلاد العربية . وقد يكون ايذاناً بقيام العشائر البدوية والدروز . ثم انه يُساعد على نجاح خططنا الشرقية ، بتعجيل تفكك الدولة العثمانية » (ص ٩٧) .

إن هذه البرقية لم تكف لإزالة المخاوف التي كانت تساور رئيس البعثة العسكرية الافرنسية في هذا الصدد . فقد ظلت هذه المخاوف تزداد في نفسه

كلما تقوّت الثورة العربية وزال خطر عودة الاتراك الى مكة . ويظهر ان «بره مون» لم ينقطع عن مناقشة الانكليز في هذا الموضوع . وهو يزعم انه - قد كان بينهم عدد غير قليل ممن يشاطرونه الرأي ، ويقولون بوجوب ترك العرب يتخبطون في محاربة الجيش التركي المحصور في المدينة .

ولكن السياسة الانكليزية كانت تسير في اتجاه مخالف لذلك تماماً : فانها كانت تحاول الاستفادة من جيش الثورة في الحركات التي ستجري في شمال الحجاز وفي ما وراء الاردن ، وفي سورية ايضاً . ومن المعام ان لورنس كان اللولب الفعال لهذه السياسة الانكليزية . وقد كانت الخطة التي وضعها تعاكس آراء «بره مون» وتمنياته معاكسة تامة .

وعندما رأى «بره مون» تقدّم جيوش الثورة نحو الشمال - بقيادة الأمير فيصل - تاركاً «المدينة» المحصورة وراءها ، اعتقد أن مصالح فرنسا في سورية ومركزها فيها لا يمكن أن تُضن إلا بالاستيلاء عليها رأساً ، عن طريق البحر ؛ وقد ظن أن ذلك من السهولة بمكان ؛ ففرنسة جيوش كثيرة ، مرابطة في بورت سعيد ، وفي ممتلكاتها الكائنة في البحر المحيط الهندي ، ولا سيما في الهند الصينية ؛ ومن الممكن نقل تلك الجيوش بالسفن القديمة ، واستخدامها لاحتلال سورية عن طريق البحر بسهولة .

إن هذه الفكرة تملكّت مشاعر «بره مون» بشدة ، فرأى ان يذهب الى فرنسا لاقتناع ولاة الامور فيها .

ويظهر أنه كان لا يعرف شيئاً عن تشبّثات اللورد كتشنر في أمر الاستيلاء على سورية مبتدئاً ببناء الاسكندرونة ، ولا عن الموقف الذي وقفته فرنسا إزاء هذه الخطة في حينها .

ذهب «بره مون» الى باريس ، وواجه وزير المستعمرات هنري سيمون ، ورئيس الوزراء كليمانصو ، كما واجه القائد «ويغاند» ، والقائد العام «فوش» . وحاول أن يقنعهم بوجوب إتباع الخطة التي اقترحها ؛

ولكنه لم ينجح في ذلك ؛ فانه يخبرنا في كتابه ان كليانصو قال له : « أنه لا أملك روح فاتح » .

وأما فوش ، فقد قال له : « لقد فات الأوان ، فات الأوان ! إن قلة سفن النقل لا تترك لنا مجالا للقيام بمثل هذه الحركات » .

ويظهر أن آراء بريمون في هذا الصدد قد انتشرت بعض الانتشار ، حتى وصلت الى آذان رجال الثورة . وقد ذكر هو بنفسه الحديث الذي أدلى به الى الملك حسين في ٧ ايار من سنة ١٩١٧ في هذا الصدد . فقد قال له : « تناقلت الألسن ، في اواسط نيسان ، في معسكر الأمير فيصل ، أن فرنسا أعدت ستين ألف جندياً للانزال على سواحل سورية . في وقت قريب جداً . وقد أظهر الأمير فيصل تخوفاً شديداً من احتلال سورية من قبل الافرنسيين من دون مساعدة العرب ؛ وصرّح بأنه في هذه الحالة ، سيحارب الفرنسيين ، بعد ان حارب الاتراك . إن هذه الشائعات تدور بين حاشية الأمير فيصل . ولا شك في ان الأمير لا يعرف ما يُقال عن لسانه في هذا الصدد ، فيكون من المفيد لفت نظره الى أمثال هذه الشائعات والاقاويل » .

ويقول بريمون - بعد تفصيل هذا الحديث - ان الملك حسين وعدمه بالكتابة الى الأمير (ص ١٤٥) .

ومن المعلوم ان جهود الجنرال بريمون - في هذا الصدد - ذهبت تسدى : فات جيوش الثورة التي كان يقودها الأمير فيصل قد تجاوزت حدود الحجاز الشمالية وحاربت الاتراك في شرق الاردن ، وساعدت بذلك الجيوش الانكليزية التي كانت تحارب في فلسطين . ثم استمرت في الحرب متوجهة نحو الشمال - متعاونة مع الجيوش البريطانية ، حتى وصلت الى دمشق ، وحررت سورية بأجمعها .

وهكذا ، فإنه عندما اضطرت تركيا إلى عقد الهدنة مع الحلفاء -
في ٣١ تشرين الأول سنة ١٩١٨ - كانت جميع البلاد العربية قد خرجت
من حوزة الدولة العثمانية : فلسطين والعراق ، كانتا قد حررتا من قبل
الجيوش البريطانية وحدها . وأما سورية ، فحررتها حركات الجيوش
العربية والبريطانية المشتركة .

بعد الحرب العالمية



لا حاجة بنا للقول أن أهم الاتفاقيات التي عُقدت لتقرير مصير البلاد العربية خلال الحرب العالمية ، كانت اتفاقية سايكس بيكو . كانت هذه الاتفاقية من الوثائق السرية التي حرص الحلفاء على كتمانها حرصاً شديداً . ولذلك لم ينكشف أمرها إلا بعد انقلاب أحوال روسيا ، وانتقال زمام إدارتها الى أيدي البلاشفة . إن حكومة الثورة الروسية عندما اطلّعت على المعاهدات والاتفاقات السرية التي كانت محفوظة في خزائن وزارة الخارجية القيصرية ، رأت ان تذيبها على العالم ، لتكشف الستار عن أخاديع رجال السياسة بوجه عام ، ورجال العهد القيصري بوجه خاص . وحين اطلّع الاتراك على الاتفاقية المذكورة بهذه الصورة ، أسرعوا الى إذاعة خبرها بين العرب ، بغية التأثير في روح الثورة العربية ، وإيقاع الحسام بين القائمين عليها . وأما رجال الثورة العربية ، فعندما اطلّمعوا على ما أُذيع في شأن هذه الاتفاقية ، استوضحوا الانكليز عن الأمر ، فتلقوا منهم الجواب التالي : « إن هذه الاتفاقية كانت قد عُقدت في بداية الحرب ، لإرضاء للروس ، قبل انسحاب الحكومة الروسية من صفوف الحلفاء ، وقبل قيام الثورة العربية وانضمام العرب الى تلك الصفوف . ولكنها الآن لم تعد نافذة

أبدآ ، لأن الروس قد خرجوا من الحرب ، ولأن العرب قد انضموا:
الى الحلفاء ... »

والواقع أن الحكومة البريطانية لم تملك بهذه الاتفاقية كثيراً بعد
انتهاء الحرب العالمية ، بل إنها خرجت على الكثير من أحكامها خروجاً
صريحاً . غير أنها لم تفعل ذلك إرضاءً للعرب ، وتطميناً لهم على حقوقهم ؛
بل فعلت ذلك تأميناً لمنافعها هي ، وحلاً للخلافات التي قامت بينها وبين
فرنسة حول الشؤون الشرقية .

إن الاتفاقية كانت جائرة على العرب في حد ذاتها ؛ ولكن التعديلات
التي طرأت عليها خلال تنفيذها - بعد انتهاء الحرب - جعلتها أكثر جوراً
على العرب ، وأشدّ إنكاراً لحقوقهم الطبيعية .

إن اتفاقية سايكس بيكو كانت تعطي لفرنسا حقوقاً كثيرة ،
وتضمن لها منافع كبيرة . ولكن البلاد العربية التي تقع تحت سلطتها
المباشرة أو تدخل في منطقة نفوذها الخاص - بموجب هذه الاتفاقية -
لم تفتح خلال الحرب من قبل الجيوش الفرنسية ، بل 'فتحت من قبل'
الجيوش الانكليزية والعربية . فتنفيذ أحكام الاتفاقية كان يتوقف على
استلام تلك الأقطار من الجيوش المذكورة .

وحينما انتهت الحرب ، تمسكت فرنسا بنصوص اتفاقية سايكس
بيكو ، وأخذت 'تطالب' الانكليز بتنفيذ أحكامها .

ولكن الاتفاقية المذكورة كانت قد وضعت على المائدة الخضراء من دون
ملاحظة الامكانيات الفعلية : إنها كانت تقضي بتقسيم البلاد العربية تقسيماً
كيفياً ، لا يتفق مع النزعات القومية ولا 'يراعي' الضروريات الاقتصادية ؛
فتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية كان أمراً عسيراً ، وأما ادامة الأوضاع
السياسية التي تنجم عن تنفيذ تلك الأحكام بحذاقها ، فقد كان من رابع .

المستحيلات ؛ زد على ذلك أنه قد حدث في المدة التي مضت بين عقد الاتفاقية وبين انتهاء الحرب العالمية ، حوادث كثيرة تستوجب إعادة النظر فيها من وجوه عديدة :

أولاً - لقد خرجت روسيا من صفوف المحاربين . ومن المعلوم أن بعض الأحكام الواردة في الاتفاقية كانت قد وضعت مراعاة لمطالب روسيا . وبما أن الحلفاء أصبحوا في حلٍّ من تعهداتهم نحوها ، فقد صار من الواجب إعادة النظر في تلك الأحكام .

ثانياً - كانت الحرب قد طالت كثيراً ؛ فأحدثت من الأوضاع الراهنة ما يختلف عن الأوضاع المقررة في الاتفاقية اختلافاً كبيراً . فالتغاضي عن جميع هذه الأحوال والأوضاع الراهنة كان مخالفاً لمنطق الوقائع . فكان لا بُدَّ من إعادة النظر في أحكام الاتفاقية من هذه الوجهة أيضاً .

ولهذه الأسباب أخذت بريطانيا تسعى لتعديل الأحكام الواردة في الاتفاقية عن فلسطين من جهة ، وعن الموصل من جهة أخرى ؛ لأن اتفاقية سايكس بيكو كانت قرّرت وضع فلسطين تحت إدارة دولية . وهذه المادة كانت قد وضعت بناء على رغبة روسيا . وبما أن روسيا قد خرجت من الحرب ، فإنه لم يبق ما يستوجب التمسك بهذه الأحكام . زد على ذلك ، أن بريطانيا العظمى كانت قد افتتحت فلسطين بعد تضحيات كبيرة في حروب دموية كثيرة ، فصارت ترى من حقها أن تحتفظ بفلسطين لنفسها .

وأخيراً - كانت بريطانيا قد وعدت الصهيونيين - على لسان وزيرها - بلفور - بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . ومن الواضح أن تنفيذ هذا الوعد أيضاً ، كان يقضي ببقاء فلسطين تحت سيطرة الإنكليز . ومن الراجح أن الغرض الأصلي من هذا الوعد نفسه إنما كان ضمان هذه السيطرة .

وأما الموصل، فإن انكلترة كانت قد وافقت على تركها لفرنسة، تحاشياً
عن مطالبة الروس بها، كما أن احتلال الموصل كان قد تم على يد الجيش
البريطاني وحده، بعد حروب العراق الشاقة. وفي كل ذلك، ما يسوغ
- على رأي الانكليز - إعادة النظر في أحكام الاتفاقية.

هذا، ومن المعلوم أن تضارب الآراء وتصادم المطامع - بين الانكليز
والفرنسيين - لم يقتصر على قضايا البلاد العربية وحدها، بل شمل كثيراً
من القضايا الشرقية والغربية الأخرى.

فقد أدرك «كلمانصو» الذي كان رئيساً للوزارة الفرنسية خلال
هذا كرات الصلح - الأضرار التي قد تعود على فرنسة من جراء استمرار
هذا الوضع وهذا التنازع - فرأى أن يصفّي بعض الأمور مع لويد
جورج الذي كان رئيساً للوزارة البريطانية، فباغته بالسؤال التالي:

- قل لي بصراحة: ماذا تريدون منا؟ قل لي ذلك، لأبذل الجهود
اللازمة لحل وزارة الخارجية على قبوله.

وأما لويد جورج، فلم يتردّد في الإجابة على هذا السؤال، بكل
صراحة:

- إننا نريد فلسطين والموصل.

لم يكن صعباً على فرنسة أن تعدل عن فكرة جعل فلسطين منطقة
دولية، فتوافق على تركها لانكلترة وحدها، ولكنه كان يصعب عليها
كل الصعوبة، أن تتنازل لها - في الوقت نفسه - عن الموصل التي كانت
وعدت بها عند عقد إتفاقية سايبكس بيكو.

فكان من الطبيعي أن لا توافق فرنسة على المطالب الانكليزية إلا
بعد مساومات طويلة، تضمن لها تعويضاً مناسباً عن هذه الموافقة.

وكان لا بد أن يكون هذا التعويض من سورية نفسها:

لأن فرنسا كانت تضيق صدرها ببعض الأحكام الواردة في اتفاقية

سايكس بيكو ؛ فقد كانت الاتفاقية المذكورة تترك « سورية الداخلية » مستقلة . ولكن بما لا يحتاج الى برهان أن استقلال المنطقة الداخلية لم يحدث بطبيعته تأثيراً عميقاً في المنطقة الساحلية ، ويثير مشاكل كبيرة في إدارة تلك المنطقة . ذلك لأن من الطبيعي أن تطمع الحكومة التي تتأسس في الداخل بالساحل فتطالب به ، ولا سيما لأن عرض هذه المنطقة الساحلية كان أقل من خمسين كيلومتراً ، كما أن أهلها كانوا عرباً ؛ زد على ذلك أن استقلال الداخل كان ، من شأنه أن يولد في نفوس أهل الساحل نزوعاً إلى الاستقلال ومطالبة به ، وأن يحملهم على الثورة ضد من يتحكم فيهم .

فكان من مصلحة فرنسا الطامعة ، أن تبسط سيطرتها على داخلية سورية أيضاً ، خلافاً لما كان قد تقرر في اتفاقية سايكس بيكو ؛ وكان من الطبيعي أن تسعى إلى التخلص من قيود الاتفاقية التي تحول دون هذه السيطرة . كما كان من الطبيعي أن لا توافق بريطانيا على ذلك ، إلا إذا وافقت فرنسا على مطالبتها هي .

ولهذا السبب صارت هذه القضايا مثار خلاف مزمن بين الحليفتين . وبقيت الأمور معلقة على هذه الحالة مدة من الزمن ، إلى أن اضطر الطرفان إلى قبول مطالبيهما المتقابلة ، تحت ضغط الوقائع وجبرها .

إن حصة فرنسا من أراضي الدولة العثمانية كانت واسعة جداً ، كما كانت بعيدة عن التجانس من الوجهتين القومية والجغرافية معاً . وعندما طالبت فرنسا بكل تلك البلاد الشاسعة - التي تشمل سورية وكيلىكيا وشمال العراق وتمتد حتى الموصل وديار بكر - لم تحسب حساباً لمقاومة الأهالي أبداً . وظنت أن الأتراك سيفقدون قوتهم تماماً ، وأن العرب لن يستطيعوا أن يكونوا قوة ؛ ولم يخطر ببالها قط أنها ستلقى مقاومة.

عشيفة من الأتراك من جهة ومن العرب من جهة أخرى . وقبل أن يمضي على انتهاء الحرب سنة كاملة، أخذت فرنسا تدرك شيئاً فشيئاً استحالة السيطرة على جميع تلك البلاد .— مع محاربة العرب والترك في وقت واحد — ورأت نفسها أخيراً مضطرة إلى التخلي عن أحد القطرين : سورية أو كيليكية .

يظهر أن كيليكية كانت أخذت تستهوي نفوس بعض الساسة — وبعض رجال الاقتصاد — في فرنسا استهواءً شديداً : لأن الجبال والأنهار الموجودة فيها ، كانت تعد بمستقبل اقتصادي زاهر . زد على ذلك، أنه كان في استطاعة فرنسا أن تجمع هناك ، بسهولة كبيرة ، جميع الأرمن الذين شرّدتهم السياسة التركية ، وأن تعتمد على مساعدتهم في حكم البلاد باطمئنان .

غير أن سياسة فرنسا ، عندما وجدوا أنفسهم في موقف يُحتم عليهم الترجيح بين أحد القطرين ، لم يترددوا في ترجيح سورية على كيليكية . وقد صرح « روبير دو كيه Robert de Caix » الذي كان يُعتبر من أهم الأدمغة المسيّرة لسياسة فرنسا في سورية — بأسباب هذا الترجيح ، فقال : « لو كان يتعمد على فرنسا أن تتخذ قرارها مستندة إلى المنافع والحسابات وحدها ، لوجب عليها أن ترجّح كيليكية على سورية . ولكن لفرنسة تقاليد وروابط معنوية كثيرة ، تربطها بسورية منذ قرون عديدة . فعليها أن تمسك بتلك الروابط والتقاليد ، وأن تتنازل عن كيليكية في سبيل الاحتفاظ بسورية إذا اقتضى الحال . »

وقد عملت فرنسا بهذا الرأي : إنها تخلّت عن كيليكية ، وتضافت والأتراك . وأوصلت هذه المضافة إلى مرتبة المساعدة الفعلية ، إذ تركت لهم جميع العتاد والأسلحة التي كانت في كيليكية ؛ لأنها اعتبرت أمر السيطرة على سورية بمنزلة أتمام مهمة تاريخية — صيانة للشرف والكرامة

القومية - ، كما كان صريح بذلك بوانكاره قبل الحرب العالمية ، عقب
الأزمة البلقانية .

هذا ، وهناك عامل آخر ، حمل الافرنسيين على اتباع هذه السياسة
ومصافاة الاتراك : وهو عودة التنافس الافرنسي الانكليزي الى الظهور
بكل شدة ، في جميع أنحاء الشرق الأدنى .

إن احتلال المضائق والاستانة من قبل الحلفاء ، بعد الهدنة ، قد قوى
نفوذ بريطانيا في الشرق ، وأثار مخاوف الفرنسيين من زوال نفوذهم
المعنوي من جميع البلاد التركية . وأما تغلغل الجيوش اليونانية في
الأناضول - بمساعدة الانكليز وحمايتهم - ، فقد قوى هذه المخاوف الى حد
كبير . وصار الكتاب والادباء يتحدثون عن افول نجم فرنسا في الشرق
مع زوال قوة الاتراك . حتى أن الأديب الشهير «بيير لوتي Pierre Loti»
أخذ يتحرق أسى على « موت فرنسا العزيزة في الشرق » في كتاب نشره

بهذا العنوان : *La mort de notre chère France en Orient*

ولهذه الاسباب صار الرأي العام الفرنسي يقول بضرورة التفاهم مع
تركيا ، والعمل على تقويتها . حتى أن رجال الحكومة الفرنسية القاعين
بمراقبة الاستانة ، أخذوا يساعدون الأتراك ضد الانكليز بصورة خفية ،
لأنهم اعتقدوا أن ضعف تركيا سيؤدي الى زوال نفوذهم من بلادها ،
فيجب عليهم ان لا يتركوا مجالا لتغلغل النفوذ البريطاني في تلك البلاد ،
أو لسيطرة اليونان عليها .

فلهذه الأسباب كلها ، راح الافرنسيون يتفاهمون مع الاتراك .
وعقدوا وإياهم هدنة ، صارت مقدمة للاتفاقية التي جلوا بموجبها عن
كيليكية .

ولكن أمر تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو ، كان يصطدم بعقبة مهمة أخرى : هي وعود الحلفاء المتكررة ، ومباديء ويلسون الشهيرة . فقد كان الحلفاء ، كلما تقدمت بهم الحرب واشتد عليهم الضيق ، يشعرون بضرورة استمالة الرأي العام العالمي إلى قضيتهم ، ويقدمون على تصريحات تظهرهم بمظهر العادلين ، البعيدين عن أغراض التوسّع والاستعمار . وكانوا يأملون من وراء هذه التصريحات إيجاد أنصار وأصدقاء من ناحية ، وإضعاف روح الحرب عند الأعداء من ناحية أخرى . وقد أعلنوا مراراً « أنهم لا يرغبون التوسّع ، ولا يهدفون إلى إلحاق أرض من الأراضي ، إلحاقاً سافراً كان أو مقنعاً » . وازدادت أمثال هذه التصريحات بوجه خاص ، عند انضمام الولايات المتحدة إلى الحلفاء . لأن الرئيس ويلسون طلب من الدول المتحالفة أن تعلن مقاصدها من الحرب بصراحة ، كما أنه هو نفسه أعلن مقاصد أميركا ، وصرّح بأنها لم تحض غمار الحرب إلاّ خدمة للإنسانية .

هذا ، ولم يكتفِ الرئيس ويلسون بذلك كله ، بل أعلن المباديء التي يجب أن تسير عليها الدول بعد انتهاء الحرب ، ولخصها في أربع عشر مادة . ونصّت إحدى هذه المواد على حق الشعوب بتقرير مصيرها . وكرّر ساسة فرنسا وانكلترا أيضاً أمثال هذه التصريحات العلنية ، في مناسبات مختلفة . وكانت بعض بياناتهم موجهة للعرب خاصة ، تعيدهم الحرية والاستقلال صراحة .

إن أحكام اتفاقية سايكس بيكو كانت مخالفة لهذه الوعود والبيانات العلنية مخالفة صريحة ، علاوة على مخالفتها للعهود المقطوعة إلى الملك حسين . وإذا كان من السهل على الحلفاء أن يخالفوا العهود المقطوعة للملك حسين — بسبب سرّية المحادثات الجارية في هذا الشأن — ، فإنه لم يكن من السهل عليهم أن يخالفوا تصريحاتهم العلنية ، ولا سيما مباديء الرئيس

ويلسون الشهيرة .

ومع هذا ، فإن « الدهاء السياسي » و « الطمع الاستعماري » لم يتأخرا عن إيجاد حيلة تضمن حل هذه المشكلة ، وتذليل هذه العقبة . فنظام « الانتداب » و « الوصاية » الذي اخترع عندئذ ، كان يكفل ستر وجه الاستعمار المكروه بقناع خداع . والواقع أن هذا النظام كان يستند في روحه الى حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وكان يستوجب استفتاء الشعوب ومراعاة مصالحها .

غير أن السياسة الماكرة لم تعجز عن التغلب على هذه المشاكل ايضاً ، بطرق شتى وحجج متنوعة . وعندما أراد الرئيس ويلسون استفتاء الشعب السوري في تقرير مصير سورية ، عارضه ممثلو فرنسا وانكلترا بقولهم إن أحوال سورية لا تساعد على إجراء الاستفتاء ...

ومن المعلوم أن الرئيس ويلسون قد أصرّ على رأيه وأوفد الى سورية لجنة أميركية لاستفتاء الشعب واستقصاء نزاعاته ، باسمه وبصفته الشخصية .

وقد جاءت نتيجة هذا الاستفتاء والاستقصاء مخالفة لمطامع الدولتين ، مخالفة صريحة ؛ لأنها أظهرت رغبة سورية الصادقة في الاستقلال التام ، بحدودها الطبيعية . وبرهنت على أن الأكرثية الساحقة من الاهالي كانت ترفض تدخل فرنسا في الشؤون السورية ، ولو عن طريق الانتداب .

ولكن التطورات التي حدثت في السياسة الاميركية ، والتي أدّت الى سقوط ويلسون من الحكم ، والى انكماش امريكا على نفسها ، سهلت على الدولتين المذكورتين كتمان هذه النتائج ، وتجاهل الاستفتاء وإهماله إهمالاً تاماً . وجعلت من الميسور لهما أن يحققا كل ما تطمعان به من المنافع في البلاد العربية ، عن طريق أخذ الانتداب لنفسها ، على شرط واحد : هو الاتفاق فيما بينهما .

إن هذا الاتفاق لم يتأخر كثيراً . فقد عدلت فرنسا فرتسة أخيراً عن المطالبة بالموصل ، ووافقت على كل ما يطلبه الإنكليز في فلسطين ، ووافقت انكلترة بدورها ، على منح فرنسا ربع حصص الدول من نفط الموصل ، وعدلت عن تأييد استقلال سورية الداخلية ، وتركت لفرنسة حرية العمل في تلك البلاد ، خلافاً للتعهدات التي كانت قد قطعتها للملك حسين ، بن وخلافاً للاسس التي كانت قد اتفقت عليها مع فرنسا في معاهدة سايبكس بـيكونفسها .

وبعد ذلك حملت الدولتان مجلس الأربعة على تقرير انتداب فرنسا على سورية ولبنان ، وانتداب انكلترة على فلسطين والعراق . ولم يبق على فرنسا ، بعد ذلك ، لتحقيق مطامعها في سورية ، شيء غير حشد الجيوش ، وتوجيه الإنذار ، واحتلال البلاد بالحديد والنار . إن ضربة ميسلون ، كانت نتيجة طبيعية لهذه السلسلة الطويلة من المساومات السياسية والاتفاقات الدولية .

وخلاصة القول : إن فرنسا صممت على بسط حكمها على سورية الداخلية مهما كلفها الأمر . فهي لذلك لم تتردد في التضحية بقسم من مطامعها في البلاد الأخرى ، بغية إزالة العوائق التي كانت تعرقل عملها في سورية : إنها تنازلت عن الموصل لبريطانيا ، ووافقت على وضع فلسطين تحت انتداب انكلترة وحدها ، وعقدت هدنة مع الأتراك ، استعداداً للجلاء عن كيليكيا بأجمعها . . . وخيمنت بذلك كله عدم معارضة انكلترة في كل ما ستقوم به من الأعمال والحركات في سورية . فلم يبق عليها - بعد هذه التعبئة السياسية - إلا القيام بالتعبئة العسكرية ، والاستيلاء على سورية ، سلماً أو حرباً . هذه هي حقيقة وضع فرنسا قبيل يوم ميسلون .

الأحوال الداخلية



إن الثورة التي نشبت في مكة المكرمة ، في أواخر السنة الثانية من الحرب العالمية - في ١٠ حزيران سنة ١٩١٦ - لم تكن ثورة حجازية ، بل كانت ثورة عربية بكل معنى الكلمة . إنها كانت ترمي إلى استقلال البلاد العربية بأكملها ، وكانت تصبو إلى تكوين دولة عربية جديدة ، تنهض بالأمّة نهضة حقيقية ، تُعيد إليها مجدها السالف . وكانت الراية التي قرّرها رجال الثورة ، ترمز إلى هذه النزعة السامية بكل وضوح وجلال : لأنها جمعت الألوان الأربعة التي كان كل واحد منها شعاراً لعهد من عهود « دولة العرب » المتتالية ، في أبان مؤددها الغابر .

ولذلك ، اشتبك في الثورة وقام بأعبائها ، رجال من مختلف الأقطار العربية ، فكان بينهم السوري والعراقي والفلسطيني والحجازي ، وكان بينهم المسلم والمسيحي .

وأما بدء الثورة من الحجاز ، فكان نتيجة طبيعية لعوامل عديدة ، تتصل كلّها بالأحوال الجغرافية والاقتصادية والتاريخية :

كان الحجاز بعيداً عن مراكز احتشاد الجيوش وعن طرق المواصلات الأساسية . وكانت مكة المكرمة على الأخص بعيدة عن سكة حديد الحجاز نفسها : إذ كان يفصل بينها وبين منتهى السكة المذكورة - في

المدينة المنورة - صحارى واسعة لا يقل طولها عن أربعماية كيلو متر . ولكنها كانت ، الى جانب ذلك ، قريبة من ميناء جدة ، على ساحل البحر الأحمر . وهذا الميناء كان يضمن اتصالها بالخارج وبالحلفاء بسهولة كبيرة . كل ذلك ، كان بما يسهّل نجاح الثورة ، ويحول دون تغلب الجيوش التركية عليها قبل أن يشتد ساعدها .

زد على ذلك ، أن الحجاز كانت مأهولة بعشائر مسلحة ، اعتادت القتال منذ اجيال ، وذلك كان بما يسهّل حملها على الثورة ، وسوقها الى الحرب .

ثم إن إمارة مكة المكرمة كانت تتمتع بمرکز تاريخي مهم ، يجعلها صالحة لتنظيم الثورة وقيادتها .

كما أن الأمير الأخير الشريف حسين باشا نفسه كان قد اكتسب شخصياً نفوذاً كبيراً خلال إمارته الطويلة . لانه لم يتروك فرصة تمرّ دون أن يستفيد منها لتقوية نفوذ الإمارة تجاه سلطة الولاية . وهذا كان يجعله أقدر وأكفاً الرجال على توعم الثورة بصورة معنوية .

هذه العوامل المختلفة هي التي اقتضت بدء الثورة من الحجاز . ولكن الافرنسيين اتخذوا من هذه البداية الطبيعية ، وسيلة للحط من شأن الثورة ؛ وظلوا ينعتونها تارة باسم الثورة الحجازية ، وطوراً باسم الثورة الشريفية .

ومع هذا ، فإن الثورة سارت نحو هدفها الأصلي ؛ وخرجت جيوشها عن حدود الحجاز المعلومة ، وصارت تتقدّم نحو الشمال مرحلة فمرحلة ، الى أن تمكنت من دخول دمشق ، ومن التقدم الى ما وراء دمشق ، لتعقب الجيوش التركية حتى حلب وما وراء حلب ...

إن وصول جيوش الثورة الى دمشق قد قوبل في جميع انحاء سورية بحماسة كبيرة ؛ وصارت المدن السورية ترفع الأعلام العربية ، وتعلن

للتحاقها بالثورة ، وانصياعها لأوامر القيادة العربية ، حتى قبل أن تصل إليها كتيبة من كتائب الجيش العربي الذي كان يسير تحت لواء فيصل العظيم . حتى المدن اللبنانية نفسها قد اشتركت في هذه الحركة ، ورفعت الرايات العربية على الدوائر الحكومية والدور الحصوية ؛ والقيادة المذكورة لم تحتج الى شيء غير إيفاد ضابط أو ضابطين مع نفر من الجنود الى المدن المهمة بغية تنظيم الحركة فيها .

ولكن .. كان من سوء حظ الامة العربية - ان يحدث كل ذلك في آخر أيام الحرب العالمية ، فحينما أخذت جيوش الثورة العربية تنتشر في المدن السورية ، بعد دمشق ، كانت قد انهارت الجبهة البلقانية باستسلام البلغار ، وأدرك الالمان عجزهم عن معالجة الوضع وقطعوا أملهم من النصر ، وأخذوا يبحثون عن الوسائل التي توصلهم الى الهدنة والسلام ؛ كما انهم أعلموا الاتراك بحقيقة الأمر ، وأبلغوهم ضرورة إنهاء الحرب بأي شكل كان . وعلمت فرنسا بمساعي الالمان لعقد الهدنة ، وشعرت بزوال الخطر عن بلادها ؛ ولذلك أسرع الى إظهار أطماعها بشدة ، واحتجّت لدى الانكليز على تغفل جيوش الثورة العربية في البلاد السورية ، وطالبت باحتلال حصتها من الاراضي المذكورة . وقد تولت القيادة العليا البريطانية في مصر عند رغبة فرنسا هذه ، وأمرت الأمير فيصل ، قائد الجيوش الشمالية ، بترك السواحل السورية الى الجيوش الفرنسية . فكانت هذه ، أولى الضربات الاليمية التي منيت بها الثورة العربية بوجه عام ، والقضية السورية بوجه خاص .

إن ترك السواحل للجيوش الفرنسية ، كان يعني الشروع في تطبيق اتفاقية سايكس - بيكو ، بعد أن كان قد صرّح الانكليز قبلاً بانها ساقطة الحكم ، لاغية .

ولذلك هاج الرأي العام - في المحافل الوطنية - هياجاً شديداً . غير أن الانكليز حاولوا تسكين الأعصاب الثائرة بقولهم : إن هذه تدابير عسكرية محضة ، لا تؤثر في مصير البلاد ، ولا تعني تقسيم سورية تقسيماً سياسياً ؛ لأن تقرير مصير البلاد من خصائص مؤتمر السلم الذي سيلتئم بعد انتهاء الحرب .

وقد نفذت أوامر القيادة العليا في هذا الشأن : ونزلت الجيوش الفرنسية أولاً في بيروت - في ٨ تشرين الأول سنة ١٩١٨ - ثم نزلت شيئاً فشيئاً في سائر المواني ، من صور الى الاسكندرونة . وأنزلت الأعلام العربية من المدن الساحلية ، على أن لا يُرفع محلها علم آخر .

ثم قُسمت البلاد السورية - بأمر القيادة العليا البريطانية - الى ثلاث مناطق عسكرية ؛ وعهدت بإدارة المنطقة الشرقية الى قيادة الجيوش العربية ، وإدارة المنطقة الغربية الى قيادة الجيوش الفرنسية ، وإدارة المنطقة الجنوبية الى قيادة الجيوش البريطانية .

وتولى الأمير فيصل - قائد الجيوش العربية الشمالية - بصورة رسمية إدارة المنطقة الشرقية لإدارة عسكرية .

وكانت المنطقة المذكورة تتألف حينئذ من بلاد سورية الحالية ، باستثناء محافظة اللاذقية ، مضافاً إليها شرق الاردن وأقضية حاصبيا وراشيا البقاع .

وأما المنطقة الجنوبية ، فكانت تشمل المنصرفيات الساحلية ، حتى الناقورة . وأما المنطقة الغربية فكانت تنحصر في فلسطين وحدها .

وقد احتلت الجيوش الفرنسية - بعد استسلام تركيا - منطقة كيليكيا التي عُرفت باسم « المنطقة الشمالية » ، وصارت القيادة الفرنسية تعرف بعد ذلك باسم « القيادة العليا للجيوش الفرنسية في المشرق و كيليكيا » .

تبيّن من كل ما تقدّم أن حياة الدولة العربية في سورية بدأت في ظروف سيئة وقاسية جداً : لأنها 'منيت' ، منذ أول أيام تكوّنها ، بغربة خطيرة ، أبعدتها عن السواحل ، وحرمتها من الجمارك ، وسلبت جميع مرافئها وجميع جبالها الساحلية إلى إدارة الجيوش الفرنسية . ولما كانت فرنسا تطمع بامتلاك سورية وتعدّ العدّة لبسط سيطرتها عليها منذ قرون طويلة ، كان من الطبيعي أن تسعى أولاً إلى تقوية نفوذها وترسيخ أقدامها في المنطقة التي احتلتها بهذه الصورة ؛ وأن تستعمل بعد ذلك كل ما تملك من قوّة مكر ومياسة ودعاية في دس الدسائس وإحداث المشاكل في المنطقة الداخلية ، تمهيداً لبسط سيطرتها عليها أيضاً ، ولو بعد مدة .

فكان على رجال الثورة أن يؤسسوا « دولة جديدة » بين هذه المشاكل العظيمة - في هذه البلاد التي قاست ماقاست من أهوال الحرب منذ سنين عديدة ؛ وكان عليهم أن يُقاوموا - في الوقت نفسه - دسائس الفرنسيين ، وأن يلجأوا - بعد ذلك - إلى جميع السبل والأساليب الممكنة لإجلائهم عن السواحل التي احتلوها ، بغية استكمال أسباب الحياة لهذه الدولة الفتية . فكان من الطبيعي - لهذه الأسباب كلها - أن يبدأ كفاح شديد ، وأن يقع خصام عنيف بين مَنْ في الساحل وبين مَنْ في الداخل . وكان من الطبيعي أن يستمر هذا الكفاح وذلك الخصام إلى أن يتغلّب أحد الطرفين على الآخر بصورة نهائية .

بدأت دسائس الافرنسيين ودعاياتهم عملها بتحريك المسيحيين وتخويفهم من المسلمين . فزعمت أن جيش الثورة ، جيش حجازي بدوي ، وأن الحكومة التي سيؤلفها هذا الجيش ستكون حتماً حكومة دينية رجعية ، وأنها سترجع في كل شي إلى الشريعة الاسلامية ، فستعيد

الأمور إلى ما كانت عليه قبل ستين سنة ؛ وستقضي بذلك على حقوق
المسيحيين قضاء مبرماً .

والواقع أن الأمور كلها كانت تدل على خلاف ذلك تماماً : فإث
رجال الثورة لم يكونوا بدوآ ، بل كان بينهم عدد غير قليل من المسيحيين
أيضاً . والحكومة التي تألفت في الشام لم تفكر في يوم من الأيام في أن
تصطبغ بصبغة دينية ، بل عهدت بكثير من الوظائف والأعمال إلى غير
المسلمين ؛ فمدير العدلية العام ، ومستشار المالية العام ، ومدير الأمن
العام ، مثلاً ، - مع عدد غير قليل من الرؤساء - كانوا مسيحيين . وكان
الأمير فيصل بن الحسين يقول دائماً وفي كل مناسبة : « الدين لله ، والوطن
للجميع » .

ومع هذا ، كان الفرنسيون لا ينفكّون عن بذل الجهود وحسّ
الدسائس لتضليل البسطاء وتخويف المسيحيين . وكانت دعاياتهم هذه تجده
بطبيعة الحال ، بعض الآذان الصاغية بين الجبهة والمتعصبين .

ولكن ، رغم هذه الدسائس والدعايات ، كانت الروح الوطنية
والفكرة القومية ، تتغلغلان في مختلف أنحاء البلاد ، وتثيران كوامن
الأماني والآمال في معظم النفوس .

وكان روح التفاؤل يتغلّب على روح التشاؤم يوماً بعد يوم ، ولا
سيما من جرّاء الأخبار السارة التي أخذت تأتي من مؤتمر الصلح في باريس
في بادئ الأمر ؛ وقد عرف الناس أن الرئيس ويلسون قال للأمير
فيصل : « إذا كان الشعب يطلب الاستقلال حقاً ، فأنا لا أسمح لدولة من
الدول أن تسيطر على سورية أبداً . » كما عرف أنه ، تعزيزاً لقوله هذا ،
قرّر إيفاد لجنة لاستفتاء الشعب والتحقق من أحوال البلاد ورغائب الأمة .
أن أمثال هذه الأخبار أخذت تنعش الآمال وتقوّيها ، حتى في
النفوس المتشائمة . كما أنّ قدوم لجنة الاستفتاء ، أسبغ على هذه الآمال

قوة وشدة كبيرتين . ثم إن إجماع كلمة الكتلة الساحقة من الشعب ،
خلال هذا الاستفتاء ، على طلب الاستقلال ، أوصل التفاؤل في النفوس
إلى أقصى الدرجات .

إلا أنه لم يمضِ على ذلك مدة طويلة ، حتى أخذت تتوالى أنباء جديدة ، تدل
على حدوث تبدل أليم في السياسة الدولية المتعلقة بسورية : فقد تم
الاتفاق بين فرنسا وإنكلترا - في ١٥ ايلول سنة ١٩١٩ - على جلاء
الجيش البريطاني عن المنطقتين الغربية والشرقية ، على أن تحل الجيوش
الفرنسية محل الجيوش البريطانية في قسم من المنطقة الأخيرة : هذا
القسم هو الذي يقع غربي خط سايكس بيكو ، ويتألف من أقضية
حاصبيا وراشيا وبعلبك والبقاع . فإنه يبقى خارج منطقة احتلال
الجيوش العربية . والجيوش العربية تتفرد وحدها باحتلال القسم الباقي من
المنطقة الشرقية ، كما أن الجيش الفرنسي ينفرد باحتلال جميع الأراضي
الكاثنة غربي خط سايكس - بيكو الآنف الذكر .

إن ذلك كان يعني - بصراحة تامة - تنفيذ أحكام اتفاقية
سايكس - بيكو بمخذا فيرها . ولذلك أحدث انتشار هذا الخبر بين
الناس هياجاً عظيماً في النفوس ، وهزاً البلاد هزاً ، لأن جميع النفوس
كانت تنتظر بفارغ الصبر ، اليوم الذي تجلو فيه جميع الجيوش الأجنبية
عن سورية ، ولا سيما اليوم الذي تجلو فيه الجيوش الفرنسية عن المنطقة
الغربية ... وإذا بها تفاجأ بالقرار القاضي بتوسيع منطقة الاحتلال
الفرنسي نحو الشرق ، على حساب منطقة العمل العربي .

إن الازدعان لأحكام هذا القرار ، والموافقة على إبدال الجيوش
البريطانية بالجيوش الفرنسية في المنطقة المذكورة ، كان يعني « التنازل عن
المطالب القومية » و « التراجع أمام المطالب الفرنسية » .

ولذلك قرّرت الحكومة أن تقف في هذه القضية موقفًا حازمًا ، فاحتجت على قرار الاستبدال بشدّة ، وأبلغت القيادتين الانكليزية والفرنسية بأنها لن تسمح بدخول الجيوش الفرنسية الى أي قسم من أقسام المنطقة الشرقية ، وبأنها ستقاوم الجيوش المذكورة بقوة السلاح اذا اقتضي الأمر .

إن هذا الموقف الحازم قد أثمر الثمرة المرجوة منه ، وأدّى الى نتيجة مرضيّة ؛ فقد عدل الفرنسيون عن طلب الاحتلال ، وتمّ الاتفاق بين الجميع على حل متوسط : تبقى بموجبه المنطقة المشار اليها خارجة عن مناطق الاحتلال العسكري ، وتلقى مهمة تأمين الأمن فيها على عاتق الدرك السوري وحده .

إن هذه النتيجة أعادت الى النفوس شيئاً من الاطمئنان ، وأحييت فيها الآمال . ومع هذا ، فإن أعمال الفرنسيين في المنطقة الغربية التي احتلوها ، ودسائسهم في المنطقة الشرقية التي يطعمون بها ، واشتداد ساعدم في شؤون السياسة الدولية التي يشتركون في تسييرها ... كانت لا تزال تثير المخاوف في النفوس ، وتزيدها يوماً بعد يوم . وصار الوطنيون يشعرون أن لا سبيل الى مقاومة الفرنسيين وإخراجهم من البلاد بقوة السياسة وحدها ؛ بل لا بد لذلك من ثورة مسلحة . وبالفعل بدأت ، بعد ذلك ، الثورات تنشب ضد القوات الفرنسية في مختلف أنحاء المنطقة الغربية : إن ثورة الدنادشة في تل كلخ ، وثورة الشيخ صالح العلي في جبال النصيرية ، وثورة الأمير فاعور في جبل عامل ، كانت أهم هذه الثورات . هذا ، وقد أدركت الحكومة - في الوقت نفسه - وجوب توسيع الجيش النظامي وتقويته ، وشعرت بعدم إمكان ذلك بنظام التطوع الذي كان معمولاً به الى ذلك الحين . فوضعت مشروع قانون يجعل الخدمة العسكرية إجبارية للجميع ، وعرضته على المؤتمر السوري ، الذي كان قد

تألف - قبيل وصول لجنة الاستفتاء الأميركية - من ممثلي جميع المناطق السورية - الشرقية والغربية والجنوبية - وقد صدّق المؤتمر المذكور القانون باتفاق الآراء بحماسة شديدة (كانون الأول سنة ١٩١٩) .
وفي الوقت نفسه ، وسّعت الحكومة المدرسة العسكرية التي كانت تأسست عقب تحرير البلاد ، منذ بدء تكوين الحكومة العربية ، وأظهرت بذلك كله ، اهتمامها التام بقضية الدفاع الوطني .

عند حدوث أزمة « استبدال الجنود البريطانية » كان الأمير فيصل في باريس ، مشغولاً بالمفاوضة مع كايانصور رئيس وزراء فرنسا - بغية عقد معاهدة تنظّم علائق البلدين .

وكانت هذه المفاوضات قد قطعت شوطاً كبيراً ، ووصلت بعد ذلك بمدة وجيزة الى مرحلتها الأخيرة . ويظهر أن كايانصور كان قد بذل جهداً كبيراً لتحديد نطاق المطالب الفرنسية ؛ وكان يعتقد بأنه ذهب خلال المفاوضات الى اقصى حدود التساهل الذي يستطيع أن يُقدم عليه رجل فرنسي ، من غير أن يخون قضية بلاده وأمانها التقليدية . ولذلك قال للأمير فيصل ، بصراحته المعهودة :

- أنا أنصحك أن تقبل بهذه المعاهدة ، وأن توقعها وأنا في الحكم ؛ لأنني أوكد لك بأنه لا يمكن أن تأتي بعدي حكومة ترضى حتى بجزء مما رضىت به أنا الآن ...

وحار الأمير فيصل في حيرة من أمره : إنه كان يميل شخصياً الى قبول المعاهدة بصورة نهائية ؛ ولكن مستشاريه ورجال حاشيته اختلفوا في الأمر اختلافاً كبيراً ، فان بعضهم أيّد فكرة القبول ، في حين أن بعضهم الآخر حذّره عن ذلك تحذيراً شديداً . وهو - تجاه هذه الحالة - قرّر أن يترك القضية معلّقة ، الى حين عودته الى سورية واستطلاع الاحوال

والآراء هناك . وصرّح لكليمنصو بأنه سيتخذ قراره النهائي بعد استشارة ذوي الرأي في البلاد .

إن أخبار هذه المذاكرات ونتائجها كانت قد وصلت إلى سورية قبل وصول الأمير فيصل إليها ، وأوجدت قلقاً شديداً في النفوس . وعندما عاد الأمير وجد الجو مكهرباً والنفوس متحمسة . ولذلك ترك مشروع المعاهدة جانباً ، رغم اعتقاده الشخصي بفائدتها ، واستسلم للتيار السائد في البلاد .

إن معظم آراء المفكرين والسياسيين في سورية كانت قد اتجهت اتجاهاً جديداً ؛ وصارت تنزع إلى إحداث « أمر واقع » بإعلان استقلال سورية حالاً ، من غير انتظار للقرار الذي سيصدره مؤتمر الصلح بشأن مصير البلاد .

والحقيقة أن وضع الجيش والحكومة في سورية كان من أغرب الأوضاع : فالجيش العربي كان - من الوجهة القانونية - لا يزال جزءاً من جيوش الحلفاء ، تابعاً إلى قيادة المارشال آلنبي العامة ، شأنه جميع الجيوش المرابطة في الشرق الأدنى . والحكومة السورية كانت - من الوجهة القانونية - لا تزال إدارة عسكرية ، تدير البلاد وفقاً للمقواعد المقررة في حقوق الدول ، لإدارة « بلاد العدو المحتلة » .

وكان غريباً جداً أن يعتبر الجيش العربي في سورية بهذه الصورة ، مثل الجيش الفرنسي ، من الجيوش المحتلة للبلاد . وكان أغرب من ذلك أيضاً ، أن تعتبر سورية من بلاد « العدو المحتلة » بالنسبة إلى الجيش العربي نفسه ، وبالنسبة إلى الحكومة المؤلفة من أهل البلاد نفسها .

إن التخلّص من هذه الأوضاع الغريبة ، ما كان يمكن إلا بسلوك طريق الصراحة ، والقول جهره « إننا نعلن أمام العالم أجمع : « أن هذه

البلاد بلادنا ، ونحن مستقلون فيها . »
لقد كان هذا العمل ضرورياً من وجهة أخرى أيضاً : ففكرة
« الحكومة العسكرية التي تدير بلاد العدو المحتلة » كانت تعرقل
تشكيلات الدولة ، وتحول دون تنظيم الأمور وإصلاحها بحرية كافية .
حتى أنه عندما تقرر تأليف « مجلس المديرين » لتنظيم أمور الدولة ،
اعترض على ذلك « القائد العام » المارشال آللبي قائلاً : « لا يحق لكم
أن تفعلوا ذلك ، لأن هذه المعاملة تعني تأليف حكومة مدنية ، في حين
أن القانون الدولي يحتم عليكم إدارة البلاد إدارة عسكرية . بما اضطر
القيادة العربية الى التصريح بأن « هذا المجلس ما هو إلا مجلس
استشاري ، يُساعد الحاكم العسكري العام في أعماله . » إن إعلانات
الاستقلال كان الوسيلة الوحيدة للتخلص من أمثال هذه العراقيل أيضاً .
ولهذه الأسباب كلها استقر الرأي على اعلان استقلال سورية ، وتنصيب
« الأمير فيصل بن الحسين » ملكاً دستورياً عليها .

والقرار الذي صدر عن المؤتمر السوري - الممثل لجميع أقسام البلاد -
في هذا الشأن ، تلي على الناس من شرقه البلدية في دمشق ، وابلغ
الى الدول المتحالفة بصورة رسمية في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ .

إن الاستقلال الذي أعلن في ٨ آذار ، لم يكن خاصاً بالمنطقة الشرقية
التي كانت تحت إدارة الدولة السورية بصورة فعلية ، بل كانت شاملاً
للمنطقة الغربية التي كانت تحت إدارة الجيش الفرنسي ، والمنطقة الجنوبية
التي كانت تحت إدارة الجيش البريطاني أيضاً . وكان قرار المؤتمر السوري
يُعلن استقلال سورية بمحدودها الطبيعية « استقلالاً تاماً لا شائبة فيه »
وكان يطلب من الحلفاء جلاء جنودهم من جميع المناطق التي يحتلونها ، بما
فيها فلسطين ولبنان .

أن هذا الاعلان كان يتضمن ترك سياسة « الدولة العربية الكبرى » التي كانت الغاية القصوى من الثورة العربية ، والاخذ بسياسة « المملكة السورية المتحدة » التي كانت تبدو أكثر قرباً من مقتضيات السياسة العالمية .

ومع هذا فان فكرة الوحدة العربية لم تهمل بتاتاً، بل أشير اليها في القرار صراحة : فقد قال الأمير فيصل في خطاب الافتتاح الذي ألقاه على المؤتمر السوري في ٦ آذار سنة ١٩٢٠ : « وقبل أن أنتم كلامي في هذه الجلسة الخالدة أريد أن أذكركم باخوانكم العراقيين الذين جاهدوا معكم وأبلاوا بلاءً حسناً في سبيل الوطن . »

وقال المؤتمر في قراره التاريخي : « ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم الترك ، وكانت الأسباب التي يستند اليها في استقلال القطر السوري هي ذات الأسباب التي يستند اليها في استقلال القطر العراقي ، وبما أن بين القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية تجعل كل قطر لا يستغني عن الآخر ، فنحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالاً تاماً ، على أن يكون بين القطرين اتحاد سياسي اقتصادي . »

هذا ، وقد انعقد قبل ذلك « مؤتمر عراقي » من رجال العراق الموجودين في سورية ، واتصل « بالمؤتمر السوري » ، واتفق معه على الخطة التي يجب اتباعها لضمان استقلال القطر العراقي ، ولتوحيد أهداف القطرين . وقرر المؤتمر المذكور إعلان « استقلال العراق » اسوة باستقلال سورية ، وتلي هذا القرار أيضاً على الناس من شرفة البلدية بدمشق ، عقب تلاوة قرار المؤتمر السوري ، في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ .

إن اهتمام رجال الثورة والسياسة - من سوريين وعراقيين - بالوحدة

العربية ، مع اعتقادهم بضرورة فصل القضية العراقية عن القضية السورية مراعاة للسياسة الدولية ، يظهر بوضوح من المقررات المتخذة بشأن الأعلام أيضاً : فهي تقضي بأن تكون أعلام الممالك العربية الجديدة - المنسلخة من الدولة العثمانية - موحدة في أشكالها والوانها الأساسية ، رمزاً لوحدة الغاية ووحدة المنازع . ويبقى علم الثورة على حالته الأصلية علماً خاصاً بالدولة العربية الهاشمية (أي الدولة الحجازية) ويُضاف إلى هذا العلم في مثلثه الأحمر نجمة بيضاء للدلالة على الدولة السورية ، ونجمتان للدلالة على الدولة العراقية . (*)

لقد سبب اعلان الاستقلال فرحاً عظيماً في جميع أنحاء سورية ، وقوبل بارتياح عظيم في جميع البلاد العربية ، ولكنه أثار غضباً شديداً في محافل الحلفاء ، ولا سيما في بعض المحافل الانكليزية . اذ انهم اعتبروا هذا العمل « عصياناً وتمرداً على القيادة العامة » ،

ومن المعلوم أن علم الثورة قد بقي علماً للدولة العربية الهاشمية ، حتى انقراضها . وحافظ العلم العراقي على الشكل الممرر عند اعلان الاستقلال الآنف الذكر من حيث الأساس . ولكنه تعدل بعض التعديل عند وضع الدستور ، إذ قُطع رأس المثلث الأحمر وحول بذلك إلى شبه منحرف ، كما انه نقل النطاق الأبيض إلى الوسط .

وأما العلم السوري الرسمي فقد تطور كثيراً في عهد الانتداب . فقد أحدث الفرنسيون في بادئ الأمر علماً خاصاً بكل دويلة من الدويلات التي حاولوا إيجادها في سورية ، وادخلوا في جميع هذه الأعلام المختلفة ، الالوان الثلاثة الافرنسية . ولكن المجلس التأسيسي الذي اجتمع سنة ١٩٢٨ أعاد إلى العلم السوري الألوان العربية الأربعة . غير أنه حذف منه المثلث الأحمر ، واستعاض عنه بثلاث نجومات حمراء ، توضع على النطاق الأبيض الذي يمتد في الوسط .

واستيفاقاً لمقررات مؤتمر الصلح ، وخروجاً على صلاحياته .
واستاء اللورد كورزون - وزير الخارجية البريطانية - بصورة
خاصة بما جاء في بيان الاستقلال عن فلسطين والعراق ، فقال في البرقية
الاحتجاجية التي أرسلها - بكل شدة وصرامة - « إن بريطانيا العظمى
لا تعترف لأي هيئة في دمشق ، بحق التكلم عن فلسطين والعراق ... »
ولهذه الأسباب لم يعترف الحلفاء بالاستقلال الذي أعلن في سورية .
واستمروا على اعتبار الملك فيصل « أميراً هاشمياً » يدير البلاد بصفته
قائداً للجيش الشمالية ، ودعوه إلى أوروبا ليبسط قضية سورية
لدى مؤتمر الصلح .

ولقد ظهر فيما بعد ، إن رجال السياسة في فرنسا وانكلترا ، كانوا
- حينئذ - على وشك الانتهاء من مساوماتهم الطويلة المعقدة ، وكانوا
شرعوا في تهيئة ما يلزم لتنفيذ الخطط التي اتفقوا عليها .
فأخذت الوقائع تتوالى بسرعة ؛ وأخذت أسباب التوتر بين فرنسا
وسورية تزداد يوماً بعد يوم .

لقد بدأ الفرنسيون يكافحون آثار النزعات القومية في المنطقة الغربية
بشدة متناهية ؛ كما أخذوا يستولون في دسّ الدسائس واستخدام الجواسيس
واصطناع الموالي في المنطقة الشرقية .

إنهم أوعزوا إلى الجرائد المأجورة التي تصدر في منطقتهم مهاجمة
سورية وسب الشريف والشريفين ؛ وحظروا على الجرائد الوطنية التي
لم يستطيعوا شراءها أن تذكر اسم فيصل مقروناً بلقب الملك ؛ وصاروا
يغلقون الجرائد التي تخالف أمرهم هذا ، ويُعاقبون محرريها .

كما أنهم حظروا على خطباء الجوامع ذكر الملك فيصل في خطب الجمعة ؛
وحتموا عليهم الدعاء لخليفة المسلمين السلطان وحيد الدين وحده ، وسجنوا
ثم نفوا كل من خالف ذلك من الخطباء الوطنيين .

ولا حاجة الى القول ان كل هذه الاعمال زادت في نفور الاهالي منهم ، وقوت الثورات القائمة عليهم ، واضطرت الحكومة السورية الى الاحتجاج على تصرفاتهم .

ولكن الاختلافات التي حدثت بين سورية وفرنسة ، لم تقف عند هذا الحد بل تجاوزته الى قضايا خطيرة من الوجهة الاقتصادية والعسكرية .
اولا : لقد أسس الفرنسيون مصرفاً جديداً ، سموه « بنك سورية ولبنان » ومنحوه حق إصدار الأوراق النقدية . وجاءوا بكمية كبيرة من تلك الأوراق من فرنسة ، وأصدروا قراراً يقضي باعتبارها عملة رسمية « إجبارية التداول » في البلاد .

إن هذا القرار كان منافياً لأبسط قواعد الحقوق الدولية ، لأنه كان يعني التصرف بمقدرات البلاد الاقتصادية تصرف السيد المطلق .

ولقد كانت المعاملات التجارية تجري بين الناس — عادة — بالعملة الذهبية ، وعند مجيء الجيش البريطاني دخلت البلاد كمية كبيرة من الجنيهات المصرية والليرات الاسترلينية التي كانت لا تقل قيمة عن الذهب . فتروجع الأوراق النقدية التي استحدثها الفرنسيون كان يعني استبدال هذه الأوراق بذهب البلاد .

وقد أنكرت الحكومة السورية على فرنسة حق إصدار مثل هذه الأوراق النقدية ، ومنعت إدخالها الى المنطقة الشرقية ، واحتجت على تداولها في المنطقة الغربية .

إن هذه القضية ، ستكون ، فيما بعد ، من أهم القضايا التي سيطلب الجنرال غورو تسويتها في إنذاره الأخير . وهذه العملة التي ستدخل سورية بقوة الحديد والنار ستصبح من أهم العوامل التي تسبب لسورية أضراراً اقتصادية لا تعد ولا تحصى .

ثانياً : إن الاتراك الكماليين كانوا قد حاصروا الحاميات الفرنسية
المرابطة في اورفة وكلاس وعينتاب . ولم تستطع القيادة الفرنسية أن
ترسل الى الحاميات المذكورة ما تحتاج اليه من العمد والمدد عن طريق
كيليكيا - بسبب وعورة الطرق وثاريج الشتاء - فأرادت أن
ترسل القوي والعتاد التي أعدتها لهذا الغرض عن طريق السكة الحديدية
التي تخترق المنطقة الشرقية . فطلبت من الحكومة السورية الموافقة على
مرور الجنود والعتاد المذكورة من رياق وحلب ، بغية محاربة « العدو
المشترك » . ولكن الحكومة السورية رفضت هذا الطلب قائلة : « نحن
أعلننا الاستقلال ، وأنتم لم تعترفوا بهذا الاستقلال الى الآن . فنحن نرى
من واجبنا ان نلتزم الحياد في النزاع القائم بينكم وبين الأتراك » .
إن هذا الخلاف أيضاً سيكون من الحجب الأساسية التي سيتذرع بها
الجنرال غورو ، بعد مدة ، لتوجيه إنذاره الأخير .

بينما كانت عوامل التوتر بين سورية وفرنسة تزداد يوماً بعد يوم - على
هذا المنوال - سارت السياسة الأوروبية سيرها الانتهازي المعتاد ،
وانتهت الى قرار « سان ريمو » الذي قضى بوضع سورية ولبنان تحت
انتداب فرنسة ، وبوضع فلسطين والعراق تحت انتداب انكلترة .
إن أخبار هذه المقررات جاءت صدمة عنيفة لأغزّ أمانى البلاد ،
وأثارت هياجاً عظيماً في النفوس . فقامت في جميع أنحاء سورية مظاهرات
احتجاجية صاخبة ، تطلب من الحكومة اتخاذ تدابير دفاعية فعّالة ،
لصيانة استقلال البلاد ، وتحقيق أمانها المقدسة .
فاضطرت الوزارة القائمة الى الاستقالة ، وتألّفت وزارة جديدة ،
أعلنت - - منذ بدء أعمالها - « أنها وزارة دفاعية » تولّت الحكم بقصد
الدفاع عن استقلال البلاد ، بكل ما لديها من قوة .

وقال الملك فيصل في الكتاب الذي بعث به الى رئيس الوزارة الجديد - في ٣ أيار سنة ١٩٢٠ - « عهدنا اليكم بتأليف وزارة جديدة يكون أول همّها المحافظة على الأمن والراحة في الداخل ، والدفاع عن حقوق هذا الوطن إزاء كل من يريد به سوءاً أو يحاول الوقوف في سبيل استقلاله المقدس في الخارج ... »

كما انه طلب من الوزارة - في كتاب الموافقة على تأليفها - أن تبذل بخلّ مساعيها « في تحقيق رغبات الأمة في اتخاذ أنجع التدابير للدفاع عن استقلالنا المقدس ... »

والوزارة التي تألفت بهذه الصورة ، أقدمت فوراً على اتخاذ التدابير الدفاعية الفعّالة : فسندّت قانوناً لعقد قرض وطني ، بغية الحصول على الأموال الضرورية لضمان حاجات الدفاع ؛ كما أنها أضافت الى قانون التجنيد الاجباري بعض المواد التي تضمن توسيع نطاق التجنيد ، وجعله شاملاً لجميع أفراد الأمة . هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى ، أخذت الهيئات الوطنية ايضاً تنشط في أعمالها ؛ كما أن الثورات القائمة في مختلف أنحاء المنطقة الغربية أيضاً صارت تزداد قوّة واتساعاً .

وكان الفرنسيون ، خلال ذلك ، يستعدّون للعمل ، ويعدّون وسائل الهجوم على المنطقة الشرقية ، بغية إرغامها على قبول الانتدات والخضوع لأحكامها . فقد وافق مجلسهم النيابي على المخصّصات اللازمة لإرسال حملة عسكرية الى بلاد المشرق ، وأخذت وزارتهم الحربية تعدّ الحملة وترسلها الى بيروت شيئاً فشيئاً ، استعداداً للهجوم على المنطقة الشرقية من الجنوب ؛ كما ان قيادتهم العامة عقدت مع الاتراك هدنة ، مكّنتها من سحب القسم الأعظم من قواها من ساحات القتال التركية ، وحشدتها على الحدود السورية ، استعداداً للهجوم على المنطقة الشرقية من الشمال . وبلغت القوة المجتمعة تحت إمرة الجنرال غورو ، بغية تنفيذ قرار الانتداب ،

مائة الف ، على ما صرّح في البرلمان بعد حوادث ميسلون .
ولم تفتأ الحكومة الانكليزية عن دعوة الملك فيصل الى اوروبة ، منذ
يوم اعلان الاستقلال . ولكن رجال الحكومة السورية وأعضاء المؤتمر
السوري ، كانوا يرون ان ذهاب الملك الى اوروبا بنفسه ، قبل أن تعترف
الدول باستقلال سورية — وقبل أن تعترف به ملكاً عليها — وفقاً لما
جاء في البيان الذي صدر من المؤتمر السوري — بما لا يجوز بوجه من
الوجوه . ولهذا السبب كانوا يرجحون إرسال وفد من الوزراء للقيام
بالمذاكرات والمفاوضات اللازمة لهذا الغرض .

وقد تمّ انتخاب الوفد فعلاً . ولكن بينما كان أعضاء الوفد يشتغلون
بوضع خطة الأعمال ، وبتقرير منهج الحركات ، ظهرت استعدادات
الفرنسيين العسكرية . فرأى الملك فيصل أن يذهب بنفسه ، على الرغم
من الملاحظة الآتفة الذكر ، وأرسل لذلك نوري السعيد الى بيروت ،
ليطلب من الجنرال غورو تهيئة الوسائل اللازمة لسفره الى
اوروبة .

ولكن الجنرال غورو ، كان — على ما ظهر بعدئذ — قد أعدّ كل
شيء ، وتأهب للضربة الأخيرة ؛ ولذلك امتنع عن تلبية هذا الطلب ،
وأوضح أسباب هذا الامتناع بقوله : « لدينا مطالب ، سنقدمها بشكل
إنذار بعد بضعة أيام ، ولا يمكننا أن نسمح للامير بالسفر الى اوروبا ما لم
يُلبّ مطالبنا هذه » .

وأضاف الى قوله هذا ، العبارات التهديدية التالية :
« وإذا سافر الأمير عن طريق آخر ، فإن فرنسا ستمتنع بصورة
قطعية عن التعرّف اليه ، والمفاوضة معه ، بأي شكل كان ... »
إن المطالب التي ذكرها الجنرال غورو خلال بياناته هذه ، سترسل
الى الحكومة السورية في ١٤ تموز سنة ١٩٢٠ ، على شكل إنذار نهائي .

والأزمة التي ستتولد من جراء ذلك ستستمر حتى يوم ميسلون .

والآن ، بعد استعراض المقدمات الآتفة الذكر ، يجدر بنا أن ننلقي نظرة عامة على الحالتين النفسية والفكرية السائدتين في سورية قبيل يوم ميسلون :

من المعلوم أن الفكرة القومية في سورية ، كانت قد بقيت طوال مدة الحرب في حالة نزعة سرية ؛ وقد قصرت الأحزاب والجمعيات التي تألفت بتأثير هذه النزعة ، جلّ جهودها على مساعدة الثورة القائمة ضد الأتراك ، والعمل لضمان نجاحها . وأما ما ينبغي عمله بعد ذلك ، فقلّما كانت تجد لزوماً للتفكير فيه ، وبجالات الاستعداد له . فقد كان دخول جيش الثورة الى دمشق واستيلاؤه على سورية كلها خلال شهر واحد ، قد أوجد في الأوضاع انقلاباً فجائياً ، لم تستعد الأفكار له استعداداً كافياً . ولذلك كان على رجال الفكر والادارة في سورية أن يأخذوا على عواتقهم مهام شاقة ومعقدة جداً .

إن رجال الثورة ومفكري البلاد كانوا عاشوا منذ سنوات في حالة تشبه الحصار المعنوي ، لا تساعد على الاطلاع على حقائق السياسة العالمية ودقائقها اطلاعاً كافياً .

ولهذا السبب رافقت العهد الجديد ، من جراء هذا الانقلاب المفاجيء - بلبلة كبيرة في الآراء والأفكار : فكان البعض يسترسل في التفاؤل ، ويغالي البعض الآخر في التشاؤم ؛ وبينما كان البعض لا يضع حداً للأُماني ، كان البعض الآخر يتخوف من أحقر المشاكل ؛ وكان بين الناس من يتنقل - حسب الظروف والوقائع - من حالة التشاؤم الشديد الى حالة التفاؤل المفرط ؛ أو بالعكس ، من حالة التفاؤل العميق الى حالة التشاؤم المميت .

وكان إلى جانب ذلك كله من لا يزال يشعر بارتباط قلبي نحو العهد العثماني ، ومن لا يزال يعتقد بضرورة الحكم الأجنبي ... لا شك في أن هذه الأحوال كانت من الأمور الطبيعية التي تحدث عادة في كل ثورة سياسية ، وكل انقلاب فجائي ؛ ثم لا تلبث - عادة - أن تزول ، بتوالي الوقائع وتعود الأفكار ، وتغلب العقول السليمة والعناصر الصالحة .

إلا أنه قد حدث في الثورة العربية عكس ما يحدث عادة في الثورات : فالبلبة التي ولدتها الأوضاع الجديدة ، لم تستمر فحسب ، بل زادت يوماً فيوماً .

ذلك لأن الثورة كانت تصطدم بعقبات سياسية خارجية هائلة ، من غير أن تظهر بأي نصير خارجي كان .

صحيح ، أن انكلترة ساعدت الثورة وناصرتها باديء الأمر ، ولكن مناصرتها هذه كانت تجري ، طول الوقت ، بتردد وحذر . فكانت تمون جيوش الثورة - مثلاً - بالعتاد والذخائر الحربية ، ولكنها كانت تقتر فيها تقثيراً كبيراً ، فلا تعطى من العتاد إلا بقدر ما يتراءى لها أنه ضروري للقيام بالحركات التي تريدها هي .

زد على ذلك ، أن هذه المناصرة الضئيلة أيضاً أخذت تتناقص بسرعة ، بعد انتهاء الحرب العالمية ؛ لأن بريطانيا العظمى نفسها كانت طامحة إلى الاستيلاء على قسم كبير من البلاد التي قامت الثورة من أجلها .

لا شك في أن انكلترة ما كانت ترغب - من صميم قلبها - أن ترى فرنسا مهيمنة على سورية ؛ ولكنها ، هي بنفسها ، كانت عازمة على حكم فلسطين والعراق ؛ ولهذا السبب كانت تجد نفسها مضطرة إلى مماشة الفرنسيين في أطماعهم المتعلقة بسورية ولبنان .

لقد كان تحقيق أهداف الثورة الأصلية يتطلب التغلب على أطماع

الدولتين المذكورتين ، وهاتان الدولتان كانتا من أكبر الدول المنتصرة في الحرب ، وأصبحتا - بعد انسحاب أميركا من ساحة السياسة الأوروبية - الدولتين الوحيدتين اللتين تسيطران على السياسة العالمية وتوجهانها الوجهة التي تتطلبها منافعهما .

فكان على رجال الثورة أن يعملوا في هذه الظروف المعقدة ، وأن يضعوا الخطط التي تضمن النجاح - على الرغم من هذه الأحوال المعاكسة كلها .

إن وضع أمثال هذه الخطط ، كان من الأمور العسيرة جداً ، وأما تنفيذ تلك الخطط فكان أعسر من ذلك أيضاً .

وهذه المشاكل المتولدة من طبيعة القضايا كانت تتعقد أكثر من ذلك أيضاً - من جراء التبلبل الذي ينجم عن اختلاف وجهات نظر القائمين على العمل في ميدان هذه السياسة المعقدة .

إن السياسة السلبية كانت تقضي بتصنيف المسائل وترتيبها حسب أهميتها وخطورتها ، لكي يقدم الأهم منها على غيرها ، ولكي يُضحي - عند الاقتضاء - بقسم من المطالب المهمة في سبيل الحصول على ما هو أهم منها . ولكن ما السبيل إلى هذا الترتيب والتصنيف ؟ إن كل فريق من رجال الفكر والسياسة كان ينتسب إلى قطر ذي مشاكل خاصة من وجهة الأطماع الدولية ، فكان يشعر ، لذلك ، بمشاكل ذلك القطر ، أكثر من شعوره بمشاكل الأقطار الأخرى : فهذا فلسطيني ، يعتبر الصهيونية أول ما يجب أن يُهتم به من المشاكل ، وذاك سوري يرى في أطماع الفرنسيين أكبر الأخطار التي تهدد القضية العربية ، وذلك عراقي يقول بوجوب الثورة ضد الانكليز قبل كل شيء . وكان باستطاعة كل واحد من هؤلاء أن يقيم مئات من البراهين على صحة ما يقوله في هذا المضمار .

وكان إلى جانب هذه البلبلة المتولدة من طبيعة القضايا نفسها
— والمقرونة بالاخلاص التام من أصحابها — ، البلبلة الناتجة عن ضعف
النفوس، وعن الدسائس الفرنسية، والروح الرجعية، وخيانة الموتورين...

هذه هي الحالة التي كانت قائمة في سورية ، عندما اتفق عليها دولتان
كبيرتان مستعمرتان ، بعد كثير من المساومات التي قامت بها على
حسابها .

وهذه هي الحالة النفسية التي كانت سائدة بين السوريين ، عند وصول
الانذار الفرنسي الذي أدى إلى حوادث ميلون .

القِسْمُ الثَّانِي

وَقَائِعُ وَمُذَكِّرَات

مقدمة

أزمة الاستبدال

إن المذكرات التي أنشرها اليوم في الصحائف التالية تنحصر فيما يحوم حول يوم ميسلون مباشرة . غير أنني رأيت أن أصدرها بنبذة عن ذكرياتي المتعلقة بأزمة أخرى ، كانت تقدمت يوم ميسلون بمدة تناهز الثمانية أشهر . وهي الأزمة التي نجمت عن قرار استبدال الجيوش البريطانية بالجيوش الفرنسية في بعض الأقسام من المنطقة الشرقية . ذلك لأني أعتقد أن القرار المذكور كان بمنزلة المحاولة الأولى في سبيل تحقيق الغاية التي استهدفها الفرنسيون بإبذارهم الأخير قبيل يوم ميسلون . وأستطيع أن أقول : إن الوقائع التي انتهت بيوم ميسلون ، إنما كانت في حقيقة الأمر حركات عسكرية استهدفت «القضاء على المقاومة الفعلية» التي بدأت في المنطقة الشرقية مع أزمة استبدال الجيوش البريطانية .

تسريح الدنالي سنة ١٩١٩

بينما كنت مشغولا بالمطالعة في داري - بعد مرور أيام عديدة على

اعتزالي العمل بصورة فعلية - فاجأني ياسين الهاشمي بزيارة ليلية متأخرة، وأخذ يخاطبني باهتمام بالغ، يدل على خطورة التطورات التي كانت قد حدثت في الموقف الخارجي، خلال الأيام الأخيرة.

بدأ ياسين الحديث بقوله: «جئت لأرجوك ان تترك أمور المعارف الآن جانبا، وتحضر الى مجلس المديرين غداً لتشارك معنا في دفع الخطر العظيم الذي داهمنا أخيراً...»

وقد كنت قد قدمت استقالتني من مديرية المعارف العامة، لاختلافي مع الحاكم العسكري العام، في كثير من الأمور المتعلقة بتسيير معاملات الدولة بوجه عام، وتنظيم شؤون المعارف بوجه خاص. وهذا الاختلاف كان قد بدأ منذ مدة غير يسيرة، غير أنه وصل في أواخر شهر تشرين الأول الى درجة من الشدة، تأكدت معها باستحالة العمل المشترك، فاعتقدت بضرورة الاستقالة تخلصاً من مسؤولية الأعمال التي كانت تخالف ما أقول به من المبادئ وتنافي ما أعتمد عليه من الخطط.

في الواقع أن الأمير زيد - الذي كان عندئذ نائباً عن أخيه الأمير فيصل - لم يقبل استقالتني، وطلب إليّ أن استمر على العمل. غير أنني لم أرَ من الموافق أن أتحمل مسؤولية الإدارة في تلك الظروف - فاعتزلت العمل فعلاً، والتزمت الانزواء في داري، بالرغم من إلحاح الأمير زيد، وتوسط الكثيرين من الأصدقاء.

وقد جاءت زيارة ياسين الآتفة الذكر خلال أيام هذا الاعتزال والانزواء.

تكلم ياسين بجرارة واهتمام، لإقناعي بوجوب تأجيل أمور المعارف والعودة إلى العمل بدون تأخير، وشرح لي الأزمة الخارجية التي حدثت منذ اعتزالي العمل بكل تفصيل:

- لقد قرّر الانكليز أن يسحبوا جيوشهم من المنطقتين العربية

والشرقية ، على أن تحل الجيوش الفرنسية محل الجيوش البريطانية في
أقضية راشيا وحاصبيا وبعلبك . وقد أبلغونا هذا القرار ، وأعلمونا بأنهم
سينفذونه قريباً ، إن احتلال الأقضية المذكورة من قبل الجيوش الفرنسية
— تنفيذاً لهذا القرار — يعني تطبيق أحكام اتفاقية « سايكس بيكو »
بجميع حذاويرها . فإذا سمحنا لهم بهذه الخطوة الآن فسنخسر فيما بعد
كل أمل في إصلاح الحال خسراناً تاماً . فيجب علينا أن نحول دون
تنفيذ القرار المذكور ، ودون احتلال هذه الأقضية ، مهما كلفنا الأمر...
ثم قال بلهجة مؤثرة :

— إن الحاكم العسكري العام ينزع إلى المسالة ، ولا يميل إلى المقاومة ،
وزملائنا الآخرون كثيرون يخوفون والتردد ، وقليلو الجرأة والإقدام .
فمن الضروري أن تحضر أنت أيضاً الجلسة التي ستعقد غداً ، لتغلب معاً
على روح التردد والامتسلا ، ونقرر المقاومة والدفاع . واعتقد أنك
تسلم معي بأن هذه القضية خطيرة جداً ، ويجب أن تقدم على جميع
قضايا المعارف ، مهما كانت هذه القضايا عظيمة الشأن .
ونتم حديثه بهذه الكلمات :

— إذا لم تحضر الجلسة أنت ، أخشى أن لا نحصل على الأكتوية
اللازمة لتقرير المقاومة . لذلك أرجوك رجاءً خاصاً : أجل قضايا المعارف
الآن ، ومساعدنا على معالجة هذه القضية الخطيرة قبل فوات الأوان ..
إن أزمة الاستبدال التي اطلّعت عليها كما سبق أثّرت في تأثيراً
عميقاً ، فوجدت نفسي مضطراً إلى التسليم بأن هذه القضية الخطيرة يجب
أن تُقدّم على جميع القضايا التي كانت حملتني على الاستقالة والاعتزال .
ومع هذا أردت أن أؤكد من حقيقة قوتنا العسكرية ، فوجهت إلى
ياسين هذا السؤال :

- هل تعتقد بأن القوى العسكرية التي غلّكها الآن تكفي للمقاومة.

والدفاع ؟

فأجاب على هذا السؤال ، بدون تردد ، قائلاً :

— أنا لا أشك في ذلك أبداً !

ولقد كنتُ أعرف أن ياسين يتمتع بمزايا عسكرية كبيرة ، قدرتها له قيادة الجيوش العثمانية ، وسلّمت بها قيادة الجيوش الألمانية ؛ فكان يتحتم عليّ إذن إن أعتمد على حكمه ، وأن أسارع إلى أداء الواجب الذي يترتب عليّ في هذا الموقف الخطير .

فقرّرت تلبية طلب ياسين . وخرجت من عزليتي صباح اليوم التالي ، وحضرت مجلس المديرين ، وأيّدتُ فيه فكرة المقاومة بشدّة متناهية ، فتغلّبت هذه الفكرة على روح التردد والاستسلام بسرعة . حتى أن الحاكم العسكري العام نفسه اضطر الى مباحثاتنا ، واشترك معنا في قرار المقاومة .

واتخذت الحكومة حالاً جميع التدابير اللازمة للحياولة دون احتلال الأقضية المذكورة ؛ وأفهمت الانكليز والافرنسيين معاً أن تقدّم الجيوش الفرنسية نحو أيّّة ناحية من نواحي المنطقة الشرقية لا بد أن يؤدي الى اصطدامات دموية ، قد ينتج عنها عواقب وخيمة .

ولقد حاول الحلفاء تخفيف وطأة قرارهم هذا بقولهم « إنه قرار مؤقت ، لا يؤثر في النتيجة النهائية بوجه من الوجوه » ، غير أن أمثال هذه التأويلات والتصرّيجات لم تعد تخدع أحداً ، ولم تفلح في إزالة القلق الذي أخذ يُساور النفوس على مصير البلاد .

وكان من جملة التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا المضمار ، دعوة المؤتمر السوري العام الى الأنعقاد ، لإظهار رأي الأمة في هذا الموقف الخطير .

وقد اجتمع المؤتمر المذكور في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩ — (وكان قد

توقف عن الانعقاد بعد ان عبّر عن رأي الأمة تجاه لجنة الاستفتاء
الأميركية) - واستمع إلى الخطاب الذي ألقاه الحاكم العسكري باسم
الأمير زيد. ثم عقد جلسة سرية ، خرج منها بقرار حازم ، صرّح فيه بأن
« واجب الأمة التي يمثلها في آمالها ورغائبها ، يقضي عليها بالدفاع عن
وحدتها واستقلالها ، تأييداً لرغائبها التي أرادت ، وتأميناً لوحدة بلادها
المعرضة للتقسيم ، واستقلالها المعرض الى الضياع . » وأنهى قراره هذا
بافتراح « اعلان استقلال القطر السوري » استقلالاً تاماً ، خالياً من
الشوائب ، « شوائب الحماية والحماية » ، « بمحدوده التي عينها المؤتمر
السوري في قراره الذي قدمه للجنة الدولية الأميركية » .

وقد أبدت جميع الصحف والأحزاب والنوادي والجمعيات أيضاً ،
اهتماماً كبيراً بالأمر ، وأبدت فكرت الدفاع عن البلاد وعن استقلال
البلاد ، خلال مظاهرات شتى ، وفي عدد كبير من الخطب والمقالات .

وقد جرت في الوقت نفسه مراسلات ومفاوضات كثيرة بين دمشق
وبيروت من ناحية ، وبين هاتين المدينتين وباريس من ناحية ثانية ، وبين
الأمير فيصل والموسيو كليمانصو في باريس من ناحية ثالثة ... اضطر
الفرنسيون في نتيجةها الى العدول عن احتلال الأقضية المذكورة ،
واكتفوا بإرسال ضباط ارتباط لكل من حاصبيا وراشيا ورياق .

وهكذا انتهت أزمة استبدال الجيوش البريطانية لصالح سورية ،
فجلت الجيوش البريطانية عن الأقضية المذكورة آنفاً ، وعن جميع أقسام
المنطقة الشرقية ، دون أن تحمل محلها جيوش فرنسية .

ولقد علمت - فيما بعد - حينما درست أوراق الملك فيصل واطلعت
على ضبوط مذكراته مع كليمانصو - ، أن قضية استبدال الجيوش البريطانية
كانت من القضايا التي يهتم بها الفرنسيون ، قبل الأزمة الآتية الذكر ،

بعدة طويلة . فقد سبق لكليانصو أن كلم الأمير فيصل في هذا الصدد في أواخر رحلته الأولى إلى باريس ، قبل سفر لجنة الاستفتاء إلى سورية . فقال له ، خلال الاجتماع الذي عُقد بينهما في وزارة الحربية ، في اليوم السادس عشر من شهر نيسان سنة ١٩١٩ :

— إن الانكليز سينسحبون من الشام وحلب ، وإني أود أن تقوم عساكرنا مقام العساكر الانكليزية هناك .
فأجابه الأمير فيصل على الفور :

— أنا لا أستطيع الموافقة على هذه الفكرة ؛ فسورية لا تحتاج إلى عساكر أجنبية ، وإذا احتاجت إلى جنود أجنبية فيما بعد ، فإنها لا تتأخر أن تطلب منكم يد المعونة ...

غير أن كليانصو ردّ على بيانات الأمير بالكلمات التالية :

— أنا لا أود احتلال البلاد . وإنما أقول ذلك نظراً للحالة الراهنة ؛ فلو كان الأمر راجعاً إليّ ، لما كنتُ اختلفتُ معكم دقيقة واحدة ، بل كنتُ أتفق معكم على كل ما تريدون . غير أن الأمة الفرنسية لا يرضيها أن لا يكون في سورية أثر يدل على وجود فرنسة فيها . فإذا لم تمثل فرنسة في سورية ، بعلماها وعساكرها ، فإن الأمة تعدّ ذلك عاراً ، ككفرار الجندي من ساحة القتال .

تم أضاف إلى قوله هذا ، الكلمة التالية :

— على أننا لا نودّ أن نوسل قوّة كبيرة ، بل نفرأ قليلاً . ولا مانع أن يوضع علمكم بجانب علمنا ...

إذن ، فإن عدم تمثيل فرنسة في سورية — بعلماها وجيشها — كان في نظر الأمة الفرنسية من الأمور المخزية ، كعار الفرار من الجندية! . وقد استغربتُ ، حينما قرأت هذه الكلمات التي كان سبق أن فاه بها كليانصو قبل حدوث أزمة الاستبدال بسبعة أشهر ، تراجمه عن الاحتلال

خلال تلك الأزمة، وبحث عن أسباب هذا التراجع .
ولاح لي أن هذا التراجع نتج عن الأسباب الأساسية التالية :
أولاً - إنه لم يكن لدى الفرنسيين حينئذ قوة عسكرية كافية لفرض
إرادتهم على الحكومة السورية .

ثانياً - إنهم لم يكونوا قد تفاهموا بعد مع الإنكليز ، تفاهماً يضمن
لهم حرية العمل في سورية الداخلية .

ثالثاً - إن كليمانصو كان يفاوض الملك فيصل - حينئذ - لعقد
معاهدة توفق بين آمال العرب والمصالح الفرنسية . فلم يرَ من المعقول أن
يعكر الجو الذي كان يسود هذه المفاوضات ، باحتلال بضعة مدن صغيرة ،
طالما كان يأمل حلّ القضية السورية بأجمعها عن طريق المفاوضة والتفاهم .
وعلى كل حال ، قد عدل كليمانصو فعلاً - لهذه الأسباب ، أو لغيرها -
عن تنفيذ القرار القاضي باستبدال الجيوش البريطانية بالجيوش الفرنسية
في الأقضية الآتفة الذكر ، فبقيت الأقضية المذكورة تحت إدارة الحكومة
السورية ، وتحت عاية رجال الأمن السوري ، حتى حدوث أزمة الانذار .

إن سياسة فرنسة ، وعلى رأسهم بوانكاريه ، انتقدوا الخطة التي اتبعها
كليمانصو في هذه القضية انتقاداً شاملاً ، وادّعوا أن التراجع الذي حصل
عندئذ ، كان المصدر الأصلي لجميع المشاكل التي قامت أمام فرنسة في
سورية ، فيما بعد ، حتى يوم ميلون .

أزمة الانذار

— تموز سنة ١٩٢٠ —



كانت الأخبار تأتينا من باريس وبيروت — بين يوم وآخر — تعلمنا أن الافرنسيين يقومون بتحشيدات عسكرية قوية على حدود المنطقة الشرقية . كما أن التقارير السريّة التي تصدر من مديرية الأمن العامة ، كانت تعلمنا بأن أذئاب الفرنسيين وعملاءهم يقومون بدعايات واسعة النطاق ، في مختلف أقسام المنطقة الشرقية نفسها ؛ وأن جماعات من الحواسة — من موظفين وغير موظفين — يشتغلون لحساب الفرنسيين ، ويدسّون دسائس شتى ، لبث روح التذمر والقنوط بين المواطنين .

ومقابل ذلك ، كانت حركة التجنيد — في المنطقة الشرقية — قائمة على قدم وساق . فوزارة الدفاع كانت ترسل اليها سلسلة بيانات ، بغية اطلاعنا على سير هذه الحركة في مختلف أنحاء البلاد . وكانت الجرائد لا تفتأ تنشر المقالات الحماسية لاضرام نيران الوطنية في صدور الأهليين . وكانت الجماهير — تقوم من حين إلى آخر — بمظاهرات صاخبة في الشوارع والميادين ، تعلن بواسطتها ، استعداد الجميع لأنواع شتى من التضحية ، في سبيل استقلال البلاد وعز الأوطان .

وكان كل شيء يدل على قرب حدوث أزمة خطيرة تقرّر مصير البلاد

بصورة نهائية ، بعد أشهر التردد والانتظار الطويلة التي توالى على سورية منذ إعلان الهدنة وانتهاء الحرب العالمية .
ولقد انفجرت هذه الأزمة بغتة ، بوصول أخبار الانذار الفرنسي ،
في اليوم الحادي عشر من شهر تموز .

كان قد تقرر أن يسافر الملك فيصل إلى أوروبا ، لعرض القضية السورية على مؤتمر الصلح ، وأوفد نوري السعيد - الذي كان من مرافقي الملك عندئذ - إلى بيروت ليطالب من الجنرال غورو إعداد وسائل السفر .
غير أن الجنرال امتنع عن تلبية هذا الطلب ، وأعلمه : بأنه أعدّ إنذاراً رسمياً سيوسله بعد بضعة أيام . وبأنه لن يسمح للملك فيصل بالسفر إلى أوروبا ما لم يقبل الشروط التي يتضمنها الانذار . وقد ذكر الجنرال غورو لنوري السعيد أهم الشروط التي سيطلبها في هذا الانذار ، وهي :
أ - وضع سكة حديد رفاق - حلب ، تحت تصرف الجيش الفرنسي .
ب - قبول الانتداب الفرنسي .

ج - إلغاء التجنيد الإجباري وتسريح المجندين .
د - قبول الأوراق النقدية التي أصدرها البنك السوري .
هـ - معاقبة المجرمين الذين استرسلوا في معاداة فرنسا .
ولقد أثار خبر هذا الانذار وهذه الطلبات ، قلقاً شديداً وهياجاً عظيماً في جميع المحافل الحكومية ، وبين جميع طبقات الشعب .
أما الموقف الذي يجب على الحكومة أن تقفه إزاء أمثال هذه الطلبات ، فكان قد تعيّن بكل ما حدث من الوقائع خلال الأشهر الأخيرة : إن الحكومة القائمة في سورية كانت تولّت مسؤولية الحكم ، إثر ذبوع مقررات سان ريمو بشأن الانتدابات . وكانت قد أعلنت على رؤوس الأشهاد أن مهمتها الأصلية ، هي استكمال وتنظيم وسائل الدفاع

عن استقلال البلاد ؛ واتخذت منذ توليها الحكم سلسلة تدابير فعالة لضمان هذا الدفاع . كما أن المؤتمر السوري العام الذي يمثل الأمة ، كان قد وافق على جميع تلك التدابير . كل ذلك ، كان يحتم على الحكومة أن ترفض طلبات الفرنسيين رفضاً باتاً .

غير أنها رأت من الحكمة أن تستنجد في هذا الصدد ، بضيق العالم المتمدن وبمبادئ الدول المتحالفة ، وأن تطلب إحالة القضية إلى التحكيم . . . وقد فعلت ذلك فوراً ، دون أن تنتظر وصول الانذار بصورة رسمية .

زد على ذلك أنها رأت أن تعلن موقفها إلى الأمة وإلى العالم ، من على منبر المؤتمر السوري العام ؛ وقرأت عليه ، في اليوم الثالث عشر من شهر تموز ، بياناً يشرح القضية ، وينتهي بالعبارات التالية :

« فحكومتنا ، بعد أن احتجت على معاملة الجنرال غورو التي لا تلتئم مع التحالف ، وطلبت إحالة القضية إلى التحكيم الدولي ، تعلن إلى الأمة وإلى العالم أجمع ، من على هذا المنبر ما يلي :

١ - نحن لا نريد إلاّ السلام ، والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي لا نتحمل أن تشوبه شائبة .

٢ - نحن نبرأ من كل تهمة توهم بنا ، ويؤاد بها الإيهام بأننا نريد الإخلال بالصلات الحسنة مع حليفتنا وحلفائنا .

٣ - نحن لا نرفض المفاوضات ، ومستعدون أن ندخل بها ، وها أن الوفد تحت رئاسة جلالة الملك مستعد للذهاب لمواصلتها . ونحن نقبل كل حل لا يمس باستقلالنا وشرفنا ، ويكون مبنياً على أساس الحق والاستقلال رابعاً - إننا مستعدون كل الاستعداد ، ومصممون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا وحقوقنا بكل ما أعطانا الله من قوة .

هذا هو الموقف الحاضر ، أيها السادة ، بسطناه لحضراتكم ؛ والله معنا ، إذ لا نريد إلاّ حقنا والدفاع عن كيانتنا .. »

ولقد وصل الانذار الرسمي ، في اليوم التالي لقراءة هذا البيان .
ويظهر أن الفرنسيين تعمدوا أن يسلموا « الانذار » بصورة رسمية
في يوم عيد ثورتهم الكبرى ، التي يثباهون بها مباهاة لا حد لها ،
ويزعمون أنها كانت مصدراً لحريات العالم بأجمعها .

يبدأ الانذار بمقدمة طويلة ، تستعرض الوقائع التي حدثت منذ
انسحاب الجيوش البريطانية ، وتتهم الحكومة السورية بتنظيم العصابات
التي هاجمت الجيوش الفرنسية ، وبتحريض الشعب على كره الفرنسيين ،
ثم يذكر الشروط التي تطلبها فرنسا من سورية ، وهي نفس الشروط التي
نقلها نوري السعيد بصورة شفوية . ويصرّح بأن حرية التصرف بسكة
حديد رفاق - حلب ، إنما يتم باحتلال محطات رفاق وبعلبك وحمص وحماة
وحلب ، مع مدينة حلب نفسها ، من قبل الجيوش الفرنسية .

ويقول الانذار زيادة على ذلك كله : إن هذه الشروط الخمسة تعرض
« كمجموعة لا تقبل التجزئة » ، فيجب أن 'تقبل أو 'ترفض' بجمعها ،
دون استثناء جزء منها ، ويجب أن يتم ذلك خلال أربعة أيام ، أي قبل
منتصف الليل ، في ١٨ تموز ، وفي حالة قبول الشروط ، يجب أن تصدر
الأوامر للسلطات السورية بعدم عرقلة سير الجيوش الفرنسية التي ستقدم
لاحتلال المحطات الآتية الذكر . كما أنه يجب أن تصدر المراسيم اللازمة
لتنفيذ سائر الشروط أيضاً قبل اليوم الثامن عشر من الشهر ، على أن يتم
تنفيذ الشروط المذكورة بجميع حذافيها قبل انتهاء الشهر .

وفي حالة الرفض ، يصرّح الانذار بأن الحكومة الفرنسية ستصبح
حرّة في أعمالها ، وقد لا تكتفي بالضمانات المعتدلة التي طلبها الانذار ،
وأن مسؤولية الولايات التي ستنصب على البلاد ستقع ، في هذه الحالة ،
على كاهل حكومة دمشق وحدها .

كل شيء كان يدل على أن دمشق ستكون الهدف الاساسي لحركات الجيوش الافرنسية . ومن المعلوم أن المسافة التي تفصل هذه المدينة عن المراكز الافرنسية كانت قصيرة جداً ، لا تتجاوز الستين كيلو متراً . وهذا الوضع الغريب قد يخرج مركز الحكومة بسرعة كبيرة . ولذلك رأيتُ أن أقترح على زملائي في مجلس الوزراء تقرير نقل الخزينة - مع الاوراق المهمة - الى درعا ، استعداداً لنقل الحكومة أيضاً عند الاقتضاء . غير أن علاء الدين الدروبي انبرى لاستنكار هذا الاقتراح بشدة متناهية ، قائلاً « أنت لا تعرف الحوارنة ، والله انهم ليدبحوننا » وكرّر هذه الكلمة عدّة مرّات ، مع تحريك يده اليمنى فوق اليسرى ، تقليداً لحركات الذبّع . حاولتُ أن أدافع عن رأيي ، مبيّناً وجوب الاحتياط . ولكن الدروبي كرّر نقراته عدة مرات بحماسة ، مع تحريك يديه في كل مرّة . وأما سائر الزملاء فلم يعيروا القضية أي اهتمام . حتى يوسف العظمة نفسه ، لم يكثرث للأمر . وتجاه هذا الاجماع ، لم أر محلاً للحاج .

كان يوسف العظمة يعمل بنشاط ، ويظهر تفاؤلاً كبيراً في جميع الأعمال . حتى أنه أراد أن يشرع باصدار بلاغات رسمية عن الحركات العسكرية . غير أننا اعترضنا عليه وأوصيناه بالتريث ، لكيلا يظهر للعالم بأننا نحن البادئون بالعدوان ، بعد أن أعلنّا استعدادنا لعرض قضيتنا على التحكيم . قد أتمّ يوسف الترتيبات العسكرية اللازمة . وذكر لنا أسماء القواد الذين عهد إليهم بإدارة الحركات في مختلف الجبهات .

وأهم الجبهات كانت جبهة مجدل عنبر ، فقد أودع قيادة هذه الجبهة إلى الأمير زيد ، وعيّن لرياسة أركان جيشها ياسين الهاشمي .

وكان ياسين الهاشمي ، قد اعتُقل من قبل الانكليز ، بعد أزمة الجلاء التي ذكرتها آنفاً ، ولم يخرج من المعتقل ولم يعد الى دمشق إلا منذ

شهرين . وقد واجهته عقب عودته من المعتقل عدة مرّات ، ولكن كان قد مضى على آخر ملاقاتي معه مدة تزيد على الشهر ، فرأيتُ من اللياقة أن أزوره قبل أن يسافر الى ساحة القتال وذهبتُ الى زيارته في داره . ولكنني خرجتُ من هذه الزيارة حائر اللب ، مشوّش الافكار . لان ياسين قال لي بصراحة تامة ، وبلمهجة الحازم المتأكد :

— إن الجيش الموجود لا يستطيع أن يُدافع عن البلاد ... إنه لا يستطيع أن يصمد أمام العدو أكثر من ساعتين ، على أعظم تقدير . إن هذه التصريحات كانت تناقض روح التفاؤل الذي كان يشعّ من أحاديث يوسف العظمة كلّ المناقضة . فاستغربت ذلك استغراباً كبيراً ، ووجهتُ الى ياسين هذا السؤال :

— ألم تقل لي أنتَ ، عند أزمة استبدال الجيوش البريطانية ، بأننا نستطيع أن ندافع بكل سهولة ؟ فأجاب ياسين على هذا السؤال بدون تردد ، قائلاً :

— بلى ، ولكن الاوضاع تبدلت منذ ذلك التاريخ تبديلاً كبيراً . فقد أتى الفرنسيون بقوى جديدة ، وأما نحن ، فلم نفعل شيئاً يُذكر . وأضاف الى ذلك ، زيادة في الايضاح ، :

— إن المدافع التي مرّت أمامكم في الاستعراضات ، ليس لها الا عدد قليل جداً من القذائف ، وهي لا تكفي لحرب تستمر أكثر من ساعة وأحدة . وأستطيع أن أقول : إن الجيش إذا اشتبك في حرب نظامية ، يبقى بعد ساعتين بلا عناد ...

وقد زلزلت هذه التصريحات معنوياتي وأوقعني في حيرة عميقة . وبعد خروجي من دار ياسين ، فكّرت في مواجهة مصطفى نعمة . وكنتُ قد تعرّفتُ اليه معرفة جيّدة ، خلال قيامه بوكالة الحاكم

العسكري العام ، ووجدت فيه رجلاً سليم النية وحسن الطوية . فذهبتُ
إلى داره وسألته رأيه في الوضع العسكري العام . فأجاب بهدوء تام :
— نحن نحارب عندما نؤمر بالحرب .. دون أن نفكر إذا كنا
سنكسب المعركة أو سنخسرها .

فقلتُ له :

— ولكنني أود أن أعرف : هل لدينا من العتاد ما يكفي لحرب
جديّة ؟

فأجاب على سؤالي هذا ، ببساطة غريبة :

— الحق أن ليس لدينا مقدار كافٍ من العتاد . ولكن الله سبحانه
وتعالى قد يسهّل علينا الأمر ، ويقدر لنا الاستيلاء على عتاد العدو في أول
صدام يقع بيننا وبينه . وعندئذ نحاربه بالعتاد الذي نأخذه منه ، كما
حدث في حروب طرابلس الغرب ..

وقد أدهشتني هذه الملاحظة كل الدهشة ، لأنني كنتُ أدرك جيداً
بأن الحروب التي ستجري في جبال سورية وسهولها ، لا يمكن أن تقاس
بالحروب التي جرت في سواحل طرابلس الغرب وصحاريها .

وبعد هذه الملاقاة ، رأيت من واجبي أن أصرح يوسف العظمة نفسه
بالأمر . فلقينته ونقلته إليه ما سمعته من ياسين ، ثم سأله إذا كان ذلك
موافقاً للواقع .

فلم يكتم عني حقيقة الأمر ، وأضاف بالتركية :

— يا عزيزي ، إني كنتُ أبلف ... لأخدع الفرنسيين .

فقلتُ له :

— ولكنك ترى أن الأمور تجاوزت حدود البلف . ونحن قد أصبحنا
أمام تهديد حقيقي .. فهل نستطيع أن نأمل دفع العدوان بقوة السلاح ؟

فأجابني بلهجة المتألم الأسف :

— لو كان الملك فيصل يسير معنا على طول الخط منذ البداية ، لكان من المحتمل أن نعمل شيئاً ... ولكن الآن ...

وعندئذ تجلّبت أمامي خطورة الموقف بوضوح :

فالمنطقة الشرقية التي نسيطر عليها ، كانت محرومة من السواحل ، ومحاطة من جميع جهاتها بأراضٍ يحتلها الانكليز أو الفرنسيون ، باستثناء صحاري نجد والحجاز ؛ وذلك كان يجعل تموينها بالذخائر الحربية عسيراً — ولا سيما بعناد المدفعية — بدون موافقة فرنسة أو انكلترا . ومن الطبيعي أن يرفض الفرنسيون هذا التموين ؛ وأما الانكليز فقد التزموا خطة بمائلة لخطة الفرنسيين — زد على ذلك أنهم كانوا اعتادوا التقدير على الجيش العربي في العناد ، حتى خلال الحرب أيضاً . وفقر الجيش بذخائر المدافع بوجه خاص كان شديداً . وقد ذهبت جميع المحاولات التي بُذلت لتسوينه بهذه الذخائر سدى . ولهذا السبب فوجئت سورية بالانذار الأخير ، وجيشها لا يملك من العناد ما يكفي للصدود أمام هجمات جيش نظامي أكثر من بضع ساعات

إن هذه الحقائق والأسرار العسكرية التي اطلعت عليها بهذه الصورة فجأة قلبت رأبي في الأزمة رأساً على عقب : فان رفض شروط الانذار سيؤدي إلى الحرب ، والحرب ستنتهي بانكسار الجيش انكساراً سريعاً ، ففي هذه الحالة ستخسر سورية كل شيء ، من غير أن تكسب شرف الاستماتة في سبيل الدفاع ، وستدخل تحت ادارة الفرنسيين ادارة مباشرة . ولذلك كان من الأوفق ، لمصلحة البلاد ، قبول شروط الانذار ، ثم السعي الى تخفيف وطأتها عن طريق المفاوضات والمذاكرات .

بعد أن كوَّنت لنفسي هذا الرأي ، لم أتردد في مصارحة زملائي بهذا الأمر . وعلمتُ عندئذ أن معظمهم كانوا قد اقتنعوا بلزوم الانذار ،

حتى قبل ان يطلعوا على تخرج الأوضاع العسكرية ؛ ولكنهم كانوا لا يجرون على التصريح لي برأيهم هذا ؛ وعندما صارحتهم بالأمر ، انبروا لتأييد فكرة قبول الشروط بشدة واندفاع .

وأما الملك فيصل ، فقد علمت أنه هو أيضاً كان مقتنعاً بازوم قبول الشروط ؛ وكان قد واجه ياسين الهاشمي ، وأصبح بعد هذه المواجهة أشد اقتناعاً بذلك من ذي قبل . وبما قوى اقتناعه هذا أن الانكليز أنفسهم نصحوه بعدم رفض الشروط . ومع ذلك ، أراد الملك أن يتأكد من الوضع العسكري جيداً ، فدعى كبار رجال الجيش الى الاجتماع . وخرج من هذا الاجتماع أيضاً مقتنعاً بعدم امكان المقاومة بصورة فعلية . فاتفق رأي الجميع على وجوب قبول الشروط .

ولكن كتاب الجنرال غورو المرفق بالانذار ، كان يطلب بصرامة تبديل الحكومة أيضاً . إذ أنه كان يقول فيه : « لا أستطيع أن أعول في تنفيذ الضمانات التي تشرفت بطلبها من سموكم الملكي ، إذا تولت ذلك . الحكومة الحاضرة ، فبقاؤها في الحكم ينطوي على معنى العداء لفرنسة ؛ لأنها كانت بذلت جهدها لجر بلادكم إلى الحرب وإلقائها في أتون بلاياها ... »

فكان من الضروري أن تستقيل حكومتنا وتنسحب من الحكم فوراً . وأما الحكومة الجديدة ، فكان من الاوفق للمصلحة أن تتألف برياسة ياسين الهاشمي .

ولذلك استدعى الملك فيصل ياسين الهاشمي ، وكلفه تأليف الوزارة ، كما أنه راجع الجنرال غورو ، وطلب منه تمديد المدة يومين آخرين . ووافق الجنرال على تمديد مدة الانذار حتى نهاية اليوم العشرين من الشهر . غير أن ياسين ظل مترددأ مدة من الزمن ، ولم يبت في الأمر سريعاً .

وقد علمتُ منه فيما بعد أنه كان أراد أن يتصل بالفرنسيين ليطلع على نواياهم قبل أن يتخذ قراراً نهائياً . ولما لم يتوصل الى النتيجة التي كانت يرغب فيها ، رأى أن يعتذر عن تأليف الوزارة ؛ وقال : إن الأوفق أن يتم قبول الشروط على يد الوزارة القائمة ، على أن يُنظر في تأليف الوزارة الجديدة ، بعد الانتهاء من أزمة الانذار .

فبقيت الوزارة في الحكم حتى اليوم الأخير من المدة المحددة لقبول شروط الانذار أو رفضها ؛ وقرّرت قبول الشروط بصورة نهائية ، في عصر يوم العشرين ، واتخذت جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار . وكان من جملة هذه الاجراءات ، إصدار الأوامر اللازمة لتسريح الجيش .

وبعد أن انتهينا من المعاملات المتعلقة بقبول الانذار ، قال فارس الحوري متأوهاً ومتفلسفاً :

— لا شك في أننا قمنا بما يقتضيه الواجب الوطني ، وما تقتضيه مصالح البلاد . ولكن الشعب لن يقدر ذلك ، وسيزعم باننا أضعنا عليه فرصة الانتصار ، وسيكون هناك من يقول دائماً : ليتهم كانوا رفضوا الانذار ، واختاروا الحرب والنضال ...

غير أن عبد الرحمن شهنيد انبرى للرد على هذه الكلمات قائلاً :
— كلا .. إن الشعب سيقدر ذلك حتماً عاماً أم آجلاً . وسيفهم باننا خلصناه من ورطة كبيرة جداً ، وسيدرك باننا بعملنا هذا دخلنا في عداد من يستحقون كل تقدير ...

وأما أنا ، فلم أكتفِ بملاحظة الأول ، ولا المعارضة الثاني ؛ لأنني شعرت شعوراً صادقاً باننا قمنا بأداء واجب أليم جداً ، ولم أشأ أن أفكر بشيء يتعدى هذا الواجب الأليم أبداً ...

ولقد أثار القرار الذي اتخذته الحكومة في هذا الشأن هياجاً عظيماً في الرأي العام . لأن الناس كانوا يجهلون الأسباب الحقيقية التي حدثت بالحكومة إلى قبول الشروط . وقد زعموا بأن الحكومة إنما فعلت ذلك حباً بالحكم ، وبغية البقاء فيه . ولم يدروا أن كتاب الانذار كان يطالب تغيير الحكومة ، وأن قبول شروط الانذار ، كان يعني — في الوقت نفسه — قبول التخلي عن الحكم .

فبدأت مظاهرات صاحبة تنادي بسقوط الوزارة ، وتحث الناس على الدفاع . وتوجه جمع غفير من المتظاهرين نحو القلعة ، بغية اقتحامها والتسلح بالأسلحة الموجودة فيها ، مما اضطر ياسين الهاشمي نفسه إلى الذهاب إلى القلعة لصد المتظاهرين عنها .

وأخذ جمع غفير آخر يتجول في الشوارع ، ويقترب شيئاً فشيئاً من قصر الملك ، منادياً بسقوط الوزارة ؛ وكان يرتفع ، من حين إلى حين ، من بين المتظاهرين ، بعض الأصوات التي تنهم فبصل بالحياة — ، وتنادي بسقوطه مع الوزارة .

وقد انزعج الملك من أخبار هذه المظاهرات انزعاجاً كبيراً . وعندما أتته أخبار اقتراب المتظاهرين من القصر ، ثارت ثأثرته بشكل لم نعهده فيه من قبل . إذ أخذ يصرخ قائلاً : «أنا لا أهدد ..» ، واران ان يأمر رجال الحرس بالخروج لتشتيت شمل المتظاهرين . وازاء هذه التطورات الخطيرة ، أخذنا ، كلنا ، نبحث عن الوسائل التي تضمن الحيولة دون خروج الحرس من القصر — من ناحية — ، ودون وصول المتظاهرين إلى جوار القصر ، — من ناحية ثانية — ، ولم نوفق إلى ذلك ، إلا بعد بذل جهود مضمنية .

وبقينا في القصر إلى ما بعد منتصف الليل ، نسعى لتهدئة أعصاب الملك من جهة ، واتخاذ التدابير اللازمة لتسكين هياج الجماهير من جهة أخرى . ولم أعد إلى الدار إلا قبيل الفجر . واستلقيت على الفراش وأنا

في غاية التعب ، وأخذت افكر في الأعمال الشاقة التي ستثقل كواهلنا في الايام التالية : كنت اعتقد أن وزارتنا ستسحب من الحكم حتماً ، وأنا معها ، بصورة نهائية . وصرت افكر في النضال المدني الذي سيبدأ مع الفرنسيين بعد ختام هذه الفصول العسكرية .

ولكننا فوجئنا ، في اليوم التالي ، بأخبار جديدة ، ما كانت لتخطر ببال أحد منا :

فلقد أتتنا الأخبار ، في صبيحة ذلك اليوم ، بأن الجيوش الفرنسية قد تقدمت من شتورة وزحلة نحو مجدل عنبر ثم دخلت وادي الحرير ، وأخذت توحف نحو العاصمة ، دون أن تصادف أية مقاومة ، بسبب تسريح الجيوش السورية وسحبها من مجدل عنبر ...

إن احتلال مجدل عنبر ووادي الحرير ، لم يكن من الأمور الداخلة في الشروط المرسلة بالانذار ؛ ولذلك وقعت هذه الاخبار علينا وقسع الصاعقة ، وألقنا في حيرة عميقة .

واستدعى الملك فيصل ، الكولونيل كوس « ضابط الارتباط الفرنسي » ، واستفسر منه جليّة الأمر . فأظهر كوس حيرة شديدة ، وعجز عن تعليل هذه الحركات ؛ ووعد بالسفر حالاً ؛ ليستجلي الموقف من جهة ، ويسعى لتوقيف الجيوش الفرنسية من جهة أخرى .

ذهب كوس ؛ وأخذنا ، كلنا ، ننتظر عودته بفارغ الصبر . ومع هذا ، رأينا من الضروري أن نخطا للامر ، وقررنا توقيف عملية تسريح الجيش ، مع إرسال الأوامر اللازمة لبقاء الوحدات في المحلات التي وصلت إليها ، انتظاراً لصدور أوامر جديدة تعين اتجاهها .

عاد « كوس » بعد الظهر ، وقال :

« إن البرقية المتعلقة بقبول شروط الانذار ، قد تأخر وصولها الى

الجنرال غورو ، بسبب انقطاع الاسلاك في جهات سرغايا ، فأصدر الجنرال أمر الزحف قبل وصول البرقية الى يده ،

قصّ الكولونيل كوس هذه القصة ، واقترح إيفاد أحد رجال الحكومة الى عاليه ، للتفاهم مع غورو في هذا الامر .

ولا أدري لماذا ، أجمع رأي الزملاء ، على الفور ، على إلقاء هذه المهمة على عاتقي . فحبّذ الملك فيصل - الذي كان حاضراً الاجتماع - هذا الرأي ، وأمر سكرتيه عوني عبد الهادي بإعداد رسالة لإيفاد . ثم طلب إليّ ان اواجهه في غرفته قبل أن اغادر القصر ، لاستلام الرسالة وتلقي بعض التعليمات .

وفي هذه الأثناء ، اقترب مني يوسف العظمة ، وهمس في اذني قائلاً : - أنا ذاهب الى الجبهة لإعادة تنظيم الجيش على قدر الإمكان ، فأرجو أن تعمل على إكسابي أكثر ما يمكن من الوقت ...

فوعده خيراً ، ثم دخلت غرفه الملك فيصل ، فاطلعتني على برقيتين ، ما كنا نعلم عنهما شيئاً : الاولى منها موجهة منه الى الجنرال غورو بتاريخ ١٨/٩/١٩٢٠ يخبره فيها أنه قرّر قبول الشروط ، والثانية جواب الجنرال على هذه البرقية ، يشكر فيها الملك فيصل على قبول الشروط ، ويطلب اليه إرسال برقية القبول النهائية مع ذكر الشروط بالتفصيل .

إن وجود هاتين البرقيتين كان من الأهمية بمكان ، لأنه كان يكفي لإبطال الحجة التي تدرّع بها الجنرال - على حد قول كوس - لاعطاء أمر الزحف . ولذلك أخذت صورة هاتين البرقيتين وتاريخهما بكل اهتمام ، ثم ودّعت الملك وخرجت من غرفته ، متأهباً لأداء المهمة الخطيرة التي القيت على عاتقي في هذه الظروف الحرجة .

وعندما عدت الى غرفة الوزراء ، وهممت بتوديعهم ، اقترحوا عليّ أن استصحب مرافقاً عسكرياً لأستشيريه في الأمور العسكرية عند

الاقتضاء ؛ ولم أكد اوافق على هذا الاقتراح حتى تقدم مني عبدالرحمن شهنادر - الذي كان يتحدث في زاوية من الغرفة مع جميل الالشي - وقال : وأنا اقترح عليك أن تستصحب جميل الالشي . كنت أعرف أنه كان من مرافقي جلالة الملك ، وأنه كان قبلاً معتمداً في بيروت ؛ ولكن معرفتي الشخصية به كانت قد انحصرت ببضع مقابلات حدثت هنا وهناك . فما كنت اعلم شيئاً عن اخلاقه ونزعاته . ومع هذا لم أراً لزوماً للبحث عن ذلك ، لاعتقادي بأن المسائل العسكرية لن تكون موضوع بحث مع الجنرال غورو ، فوافقت على الاقتراح .

في الطريق - الى عابيه

غادرت دمشق بعد العصر ، في سيارة مفتوحة ، وبجاني الكولونيل طولا وجميل الالشي .

كانت سيارتنا تسير ببطء كبير ، بسبب ازدحام الطريق بالسيارات وبقوافل البغال والجمال وبقطعات الجنود . وكانت تضطر الى التوقف من حين الى حين ، انتظاراً لتغلية الطريق من القافلين او الذاهبين . وعندما توقفت سيارتنا في الدياس بسبب كثرة الجنود الذين صادفناهم هناك ، أخذ الالشي يسألهم : « من أين أتوا ؟ والى أين يذهبون ؟ وكم عددهم ؟ وماذا يعملون ؟ » وبما ان طولا يفهم العربية ، لاحظت ان امثال هذه الاسئلة قد تضر بمصالحنا ضرراً كبيراً . فقلت للالشي بالتركية :

- لا تنس ان صاحبنا يعرف العربية . فقد يستفيد من هذه الاسئلة ، ويطّلع بواسطتها على شيء كثير من احوالنا العسكرية ؛ فلا يجوز لك أن توجه الى احد من الجنود امثال هذه الاسئلة .

فانقطع الالشي عن أسئلته بناء على إخطاري هذا . ولكنه عندما

توقفت سيارتنا مرة أخرى، أخذ يسأل الجنود الذين صادفناهم هناك أيضاً،
متناسياً تحذيري الأول ؛ فاضطرت الى تكرار إخطاري بالتركية ، وبلهجة
أشد من الاولى :

— أما قلت لك أنه لا يجوز لك أن تسأل مثل هذه الاسئلة ؟ أنت
جندي ؛ فيجب ان تكون اكثر تقديراً للمحاذير التي قد تنتج عنها ...
وعندما توقفت سيارتنا للمرة الثالثة ، رأيت أن اكرر له إخطاري السابق
مقدماً ، لكي لا يذهل عن هذا الامر ، وينبهي الى محادثة الجنود مرة أخرى .
وبعد هذه الاخطارات المتكررة ، انقطع جميل الالشي عن محادثة
الجنود ؛ ولكنه أخذ يتكلم مع طولا بثثرة غريبة ، وينتقد تقدم
الجيش الفرنسية بلهجة شديدة . فقال طولا عندئذ :

— المسألة ليست ذات شأن ... اظن ان القضية تنحل بسهولة ،
فيتوقف الجيش عن الزحف .. ولكن الضباط واركان الحرب يدخلون
دمشق ، كترضية معنوية ، وتطوى بذلك القضية .

أخذ الالشي يرد على اقوال طولا ، من غير تبصر ، وبلهجة أشد من
المرة الاولى . فاضطرت الى تنبيهه ان يجتنب المناقشة ، ويحذر من إبداء
الرأي في اية قضية من القضايا .

وحينما اجتزنا خان ميسلون ، ووصلنا الى السفوح المطبلة على وادي
الرزور ، شاهدنا هناك جماعة كبيرة من الجند . وعلمنا ان يوسف العظمه
كان قد انتخب الموقع المذكور لتحشيد الجنود وتكوين الجبهة الجديدة .
وكان قد شرع في تحصين المنطقة بحفر الخنادق في مختلف الاتجاهات .

وقصوا علينا ما حدث هناك قبل مدة وجيزة : فالجيش الفرنسية
كانت قد وصلت قبيل المغرب الى مدخل وادي الثرن ، حيث شوهدت
طليعتهم مع دبابتين . فقابلهم جنودنا حالا بنيران البنادق والمدافع ،
واضطروهم الى الانسحاب من مدخل الوادي المذكور . ولا يعلم احد

الآن اين استقرت الطبيعة المذكورة بعد انسحابها من فم الوادي ...
وقد ظهر لنا من كل ذلك ، اننا اصبحتنا على مقربة من مساحة حركات
الجيش الفرنسية ، واننا سنلتقي ببعض مفارزها بعد قليل من الزمن .
وعندما ودّعتُ جماعتنا ، وتقدّمت نحو السيارة ، تأبط ذراعي يوسف
العظيمة وهمس في اذني :

— اكرر ما كنتُ رجوته منك في دمشق : اكسب لنا اكثر ما
يمكن من الوقت ..

نزلت سيارتنا سفح الجبل ببطء كبير ، بسبب وعورة الطريق ،
وكثرة الاكواع ، ثم قطعت وادي الزرزور عرضاً ، فوصلت الى مدخل
وادي القرن ، وأخذت تسير في الطرق الملتوية التي تمتد على طول الوادي
المذكور .

وكان ظلام المساء قد أخذ ينتشر ، فاضطررنا الى السير ببطء أشدّ
من ذي قبل . وبعد ان قطعنا في جوف الوادي بضعة كيلومترات ،
صادفنا مفرزة فرنسية مع دبابتين ، في تراجع مع تيقظ وحذر . وعندما
شاهد الضابط الذي كان يقود المفرزة ، الكولونيل طولاً في سيارتنا بيّزته
العسكرية الفرنسية ، اقترب منا ، واخذ يقص ما حدث لهم قبل
بوهة من الزمن ، بلهجة تمزج بين الحيرة والهباج :

— لقد اطلقوا علينا النار ، فاضطررنا الى التراجع ...

نزل طولاً حالاً من السيارة ، وانتحى مع الضابط زاوية من الطريق ،
على مسافة منا ، وبعد ان كلامه مدة من الزمن ، عاد اليّنا ، قائلاً :
— سنصل عما قريب الى مقر قيادة الحملة .

اخذت السيارة تسير بنا على طول ملتويات وادي القرن ، حتى بلغنا

صحراء الجديدة . فشهدنا أضواء كثيرة عن بعد ، وعلمنا ان قيادة الحملة قد خيّمت هناك .

وعندما بلغنا المعسكر نزل طولاً من السيارة ، وتركنا متوجهاً نحو الحميم ، لملاقاة قواد الحملة . وغاب عنا مدة من الزمن . ثم عاد إلينا ، وأوصلنا الى خيمة القيادة ، وهناك قدّم لي الجنرال غوابه قائد الحملة ، والكولونيل بتلا رئيس اركان جيش الجنرال غورو .

وبعد ان تعرّفت اليهما بدأت الحديث قائلاً :

— إن الحكومة قبلت جميع الشروط الواردة في الانذار وسرّحت الجيش عملاً بتلك الشروط ، كما تأكدتم من ذلك — ولا شك . خلال تقدّمكم الى هنا ، حيث لم تصادفوا أية قطعة عسكرية ... فيظهر إذئذ أن تقدّم جيشكم كان نتيجة سوء تفاهم مؤسف . أنا ذاهب الآن الى مقابلة الجنرال غورو في عاليه . فأرجو ان توقفوا الجيش حيث انتم الان ، الى أن يتيسّر لي مقابلته هناك .

ولكن الكولونيل بتلارد على كلامي هذا قائلاً :

— إننا جنود ، لا نعلم شيئاً عن سير السياسة ، ولا نفكر فيها أبداً . لقد تلقينا من مراجعنا المختصة امراً بالزحف ، فزحفنا ... ولا يسعنا أن نتوقف عن مواصلة الزحف لتنفيذ الحطة التي وضعناها لأية ملاحظة سياسية .

وبعد هذا الكلام الحاسم ، واصل الحديث قائلاً :

— ومع هذا ، إذ كنا مسؤولين عن الحركات العسكرية ، فائناً نستطيع ان نعقد معكم هدنة لمدة أربع وعشرين ساعة ، على أساس قبول بعض الشروط العسكرية .

قال ذلك ، ثم قادني الى منضدة كبيرة ، عليها خريطة مفصّلة ، منارة بالصباح ، وأشار فيها الى موقع المعسكر ، وقال :

« نحن الآن في هذا الموقع . ولا نرى بأساً من الموافقة على التوقف

فيه حتى صباح ما بعد الغد ، على شرط أن تقبلوا انتم الشرطين التاليين :

اولاً : يعتبر الوادي الذي يمر من تحت سفوح خان ميساون حداً فاصلاً بين الجيشين ، فتسحب الجيوش العربية الى ما وراء هذا الوادي ، وتكتسب الجيوش الفرنسية حرية الحركات في هذه الجهة منه .

ثانياً : تنقل المؤن التي تحتاج اليها الجيوش الفرنسية المرابطة هنا ، بواسطة السكة الحديدية من رياق الى محطة التكية .

وأشار بتلا - خلال حديثه - على الخريطة ، الى الوادي والمحطة والسكة الحديدية ، ثم ختم حديثه قائلاً :

- وأما اذا لم تقبلوا هذين الشرطين فاننا سنضطر الى مواصلة الزحف لاتمام تنفيذ الخطة التي وضعناها لأنفسنا .. »

إن ما أعرفه عن وضع الجيش السوري الاخير لم يترك لي مجالاً للتردد . في قبول هذين الشرطين .

فعدت الى سفوح ميساون لايعال أخبار هذه الهدنة الى جبهتنا ، وإبلاغ شروطها الى قوادنا .

لاقيت هناك يوسف العظمة والامير زيد ، وأبلغتهما ما اتفقت عليه مع قيادة الحملة ، ولاحظت أنها سرّاً من هذه الخطوة سروراً كبيراً .

وبعد ذلك ، عدنا الى الجديدة ، ومن هناك أخذنا نواصل السير نحو عاليه ...

وعندما قطعنا صحراء الجديدة ، ودخلنا الاودية التي تسلي الصحراء المذكورة ، صرنا نقابل كثيراً من قوافل السيارات والبغال والجنود والمدافع القادمة نحو الجديدة ، فنضطر الى التوقف بين آونة وآونة ، ولم نستطع السير على طول وادي الحرير إلا ببطء كبير .

وصلنا المريجات وقت الفجر ، وصرنا نشاهد على طرفي الطريق

أكداً مكثمة من الذخائر والعتاد .
وأخيراً بلغنا عاليه صباحاً ودخلنا حديقة كبيرة . قادنا طولاً الى
زاوية منها مطلة على البحر وعلى بيروت ، ثم تركنا وغاب عنا مدة
غير قصيرة ، ثم جاء يبلغني أن الجنرال غورو مستعد لمقابلتي في مكتبه .

في عايد - مع الجنرال غورو

استقبلني الجنرال واقفاً أمام مكتب كبير : وبعد ان صافحني بيده
اليسرى ، أشار عليّ بالجلوس على الكرسي الموضوع قبالة المكتب . وقد
لاحظت أثناء وقوفه بأن 'كم' يده اليمنى كان يتدلى من كتفه فارغاً ...
وتذكرت أنه كان فقد ذراعة اليمنى في حروب الدردنيل .

جلس الجنرال على الكرسي بوضع عسكري ، مستقيم الجذع مرفوع
الرأس ؛ - وبعد أن قرأ رسالة الايفاد الموقعة من الملك فيصل - أخذ
يتكلم بلهجة هادئة جافة :

بدأ بتعداد الوقائع المذكورة في الانذار واحدة فواحدة ، بنفس
الكلمات ونفس التفاصيل ، كأنه 'يكبر' نصوص الانذار على مسامعي
عن ظهر الغيب ، دون أن يحذف منها شيئاً أو يضيف اليها شيئاً .

وبعد ذلك ذكر « كيف اخطر الى ارسال الانذار وكيف قبل تمديد
المدة يومين آخرين ... » الى ان أوصل الحديث الى قضية جواب القبول فقال :
- انتظرت جوابكم حتى منتصف الليل .. وبقيت انتظر بعد ذلك
ايضاً مدة من الزمن . ولما لم يأتني أي جواب ، أصدرت أوامري الى
الجيش بالزحف الى الامام .. وأما البرقية التي تنبئ قبول الشروط ، فقد
وصلتني بعد مرور نصف ساعة على صدور أوامر الزحف .

قال ذلك ، ثم توقف عن الكلام .

ولقد اصغيت الى حديثه الطويل إصغاءً تاماً ، دون أن اقاطعه أبداً .
ولما رأيت توقفه عن الكلام ، عقيبتُ على كلمته الاخيرة ، قائلاً :
.. ولا بدّ انكم اطلعتم ، في الوقت نفسه ، على أن البرقية المذكورة
كانتُ سلمت الى ممثلكم بدمشق قبل منتصف الليل بست ساعات .
ولكنه أجابني على الفور :

— نعم ، انني اطلعت على ذلك ايضاً . غير أن البرقية المذكورة قد
تأخرت مع الأسف ، في الطريق اكثر من عشر ساعات . وقد علمت
بعدئذ ان هذا التأخر نتج عن انقطاع الاسلاك التلغرافية بين الزبداني
وسرغايا ؛ كما علمت أن ذلك نجم عن عمل إحدى العصابات ..
ثم اردف قوله هذا بحكم بتّار ، قائلاً :

— ولما كانت السياسة التي سارت عليها حكومتكم ، قبل ذلك ، هي
التي افسحت مجالا لتشكيل العصابات ، فان مسؤولية هذا التأخر يجب
أن تقع على عاتق حكومتكم بطبيعة الحال .
فرايت عندئذ ان اتبسّط في الحديث ؛ وقلت له :

— لا بد ان ممثلكم قد أعلمكم ان الحكومة لم تكثف بقبول الشروط ،
بل اقدمت على تنفيذها ايضاً . فقد اصدرت الاوامر لتسريح الجيش .
وسحبت القطعات من مواقعها ، وتعرضت من جرّاء ذلك الى سحق
الجماهير ، واضطرت الى استعمال السلاح لتسكين الهياج العام ... ولا بد
من ان قواد حملتكم انفسهم شاهدوا دلائل تنفيذ الشروط بأمر اعيانهم ،
منذ أول خطوة من خطوات تقدمهم ؛ إذ انهم لم يقابلوا أية قوة عسكرية
في مجدل عنجر ، بالرغم من اهميته الاستراتيجية ؛ ولم يُصادفوا أية مقاومة
حلول وادي الحوير ، بالرغم من مناعته الطبيعية ...
فأجابني غورو :

— نعم ، إني اعرف كل ذلك ، واعترف بكل ذلك ؛ ولكن ماذا

كنت استطيع ان اعمل ؟ والبرقية لم تصلني في حينها ..
عندئذ رأيتُ أن اذكره بالبرقية الشخصية التي كان ارسلها اليه
الملك فيصل :

- ولكن ، ايها الجنرال ، إنكم تذكرون ولا شك بأن الملك فيصل
كان ارسل لكم برقية تعلمكم بأنه قبل الشروط بمجموعها ، وكانت مؤرخة
بتاريخ ١٩/١٨ تموز . وقد تسلمت هذه البرقية ، بدليل أنكم أرسلتم جواباً
تظهرون فيه ارتياحكم منها وتشكرون الملك فيصل عليها ..
وهنا قاطعني الجنرال قائلاً :

- نعم ، غير انني طلبتُ في الجواب نفسه تأييداً رسمياً لما جاء في
البرقية . كما ان طلبي لم يكن محصوراً بقبول الشروط ، بل كان يتضمن
تنفيذ الشروط ايضاً .

- إن الطلب المذكور في الانذار كان يتضمن الشروع في التنفيذ ،
وهذا قد حصل فعلاً . وأما تمام التنفيذ ، فان الانذار نفسه ضرب له
موعداً أطول من ذلك ، وهذا الموعد لم ينته بعد . فانه يمتدّ حتى آخر هذا
الشهر ، حسب النص الوارد في الانذار ..

- ولكنني كنت طلبت في البرقية التي أرسلتها جواباً لبرقية الامير ،
تأييداً للقبول بوثيقة رسمية تبين الشروط واحداً واحداً ..
فأجبت فوراً :

- إن التفاصيل التي طلبتموها كانت تتعلق بالشكليات على كل حال .
وأنا اعتقد ان تأخر برقية تتضمن التفاصيل الشكلية - بعد وصول برقية
الملك الصريحة - ما كان يبرر تقدّم الجيوش الفرنسية الى الامام ،
لاحتلال المواقع التي كانت تركزها الجيوش السورية .. عملاً بأحكام الانذار .
ولكن الجنرال عاد الى نقراته الاصلية ، فقال :

-- مهما يكن الامر ، فان البرقية تأخرت ، وما كان يسمعي ان انتظر

الكثير بما انتظرت ..

فرايتُ من الأوفق ان اغير مجرى المناقشة ، فقلتُ له :
- لنترك هذه القضايا كلها جانباً .. لقد اعترفتم بأن برقية القبول
وصلتكم بعد إصدار اوامر الزحف بنصف ساعة . أما كان يجب عليكم
عندئذ أن تصدروا أمراً بتوقيف الزحف ؟

فردّ الجنرال على سؤالي هذا ، بابتسامة خفيفة ، قائلاً :
- أنت لست جندياً ، ولذلك لا تستطيع ان تقدر خطورة هذه
المسائل حقّ قدرها : إن الجيش اذا بدأ بالزحف ، لا يستطيع ان يقف في
أي محل كان ، إنه لا يستطيع ان يتوقف قبل ان يصل الى مكان يأمن
فيه من جميع الطواريء والاحتمالات ، ويجد فيه الماء اللازم للجنود
والحيوانات . هذا من مبادئ الفن العسكري التي لا يمكن ان ينكرها
أحد ، فمن لهم اطلاع على احوال الجيوش وحاجاتها ... لذلك لم يكن في
استطاعتي ان اصدر أمراً بالتوقف بعد مرور نصف ساعة على صدور
امر الزحف ...

قال ذلك ، ووسّع الابتسامة التي كانت ارتسمت على شفتيه عند بدء
كلامه هذا . ثم هزّ رأسه بطور ينمّ عن اعتماده الشديد على قوّة الحجة
التي أبدأها في هذا الصدد .

غير اني ادركت حالا ، انه بهذه الحجة التي أبدأها بمثل هذا الاطّئنان
اعطاني سلاحاً قوياً يُساعدني على إقحامه سريعاً ، فقلتُ له :
- لنترك ، ايها الجنرال ، كل الماضي جانباً . إن جيشكم الآن
يرابط في محل جمع كل ما ذكرتم من شروط الأمن والتموين . فأعتقد
انه لم يبق اي مانع يمنعكم من امره حالا بالعودة الى حيث كان .
إن هذه الحجة التي يبدو ان الجنرال لم يفكر فيها ابداً ، خدمته صدمة
غريبة ، وافقدته هدوءه واتزانته ، واوجدت فيه ركسة اشبه بالصرخة

من الكلام :

— هذا لا ! .. Ahl ça non...

واقترنت هذه الصرخة بانتفاضة شديدة اعقبتها الكلمات التالية :
— إننا لم نعد نثق بكم .. ومن واجبنا ان نطلب منكم ضمانات جديدة...

قال ذلك ، ثم مدّ يده نحو مكتبه ، وجرّ احد دروجه ، فأخرج منه مذكرة مهيأة من قبل ، ولوّح بها قائلاً :
— وهذه هي الضمانات التي نطلبها الان ...

وضع المذكرة على المكتب ، واخذ يقرأها عليّ بهدوء تام ، لأنه كان قد استعاد اتزانته خلال هذه المدة ، وهذه الحركات ..

تبدأ المذكرة بمقدمة قصيرة : « ولو ان التأييدات المطلوبة لم تصل خلال المهلة المضروبة لذلك ، غير ان الجنرال — نظراً الى التدابير الاجرائية التي كان قد اتخذها الامير قبلاً — يوافق على توقيف الزحف بالشروط التالية : »
وبعد هذه المقدمة قرأ عليّ الجنرال الشرط الاول :

« تنشر حكومة دمشق البيان المربوط الذي يوضع الزحف على دمشق : كيف تمّ الاقدام عليه ، ثم كيف جرى وقفه » .

وتناول الجنرال ، بعد تلاوة هذا الشرط الأول ، ورقة اخرى ، كان قد اعدّها قبلاً مع المذكرة نفسها ، وقرأ عليّ منها « البيان » الذي كان يطلب نشره ، باسم حكومة دمشق ، عن قضية زحف الجيوش الفرنسية على الرغم من قبول شروط الانذار وتسريع الجيش وسحب القطعات العسكرية من مواقعها .

وقد ظهر لي جلياً — عند سماع نص هذا البيان — ان الجنرال غورو نفسه كان قد شعر بما كان في حركته هذه من خرق لأهم قواعد الحقوق الدولية ، وخروج على أبسط المبادئ الاخلاقية ، فأراد ان يبريء ذمته

من تبعة ذلك ، بإصدار هذا البيان المخطوّل الذي يعذر ويبرر هذا الزحف ،
ويُظهره بمظهر الحركة التي كان لا بدّ منها .. وذلك عن لسان الحكومة
السورية نفسها !..

وبعد إتمام البيان عاد الجنرال الى المذكرة نفسها ، وأخذ يتلو عليّ
الشروط الأخرى :

« ٢ - تظلّ الحملة العسكرية في المنطقة التي كانت وصلت اليها - وهي
المنطقة المحدّدة شرقاً بنهر التكيّة - ريثما يتمّ تنفيذ الشروط التي قبلها
الأمير تنفيذاً تاماً . إن مرتبات هذه الحملة ستخفض كلما تقدم أمر تنفيذ
الشروط .

٣ - يكون للحملة العسكرية خلال كل هذه المدّة حق التصرف التام
بسكّة حديد رفاق - التكيّة .

٤ - إن المفارز الشريفة المرابطة غرب النهر السالف الذكر وشماله
- بما في ذلك البقاع - تتراجع ، من مواقعها ، نحو دمشق . ويوضع
رجال الدرك في هذه المنطقة تحت أوامر السلطات العسكرية الفرنسية ،
بغية ضمان أمن الجيوش وسلامتها .

٥ - إن المساعدات التي تقدمها حكومة دمشق إلى العصابات العاملة
في المنطقة الغربية ولاسيّما إلى عصابات الشيخ صالح - يجب ان تنقطع
على الفور .

٦ - إن الاضطرابات التي سببتها العصابات التي - أوصلت الأمور
إلى وضعها الحالي ، - والحوادث التي وقعت بدمشق في اليوم الحادي
والعشرين من شهر تموز - قد أثبتت الخطر الذي ينجم عن تسليح
الأهلين .. لذلك يجب على الجنود المسلّحين أن يسلموا أسلحتهم إلى
المستودعات ، كما يجب أن يعقب ذلك نزع السلاح من الأهالي بصورة
تدرجيّة .

٧ - 'تقام في دمشق بعثة فرنسية - مفوضة لدى الحكومة - مع الاختصاصات التالية :

آ - الاختصاصات الموقته :

القيام بمهمة « لجنة المراقبة » للإشراف على تنفيذ الشروط التي قبلتها الحكومة .

ب - الاختصاصات الدائمة :

درس طرق تطبيق الانتداب الفرنسي في المنطقة الشرقية ، يعني : التعاون لتنظيم وتسيير أمور الدوائر الوزارية والمصالح العامة .

تتألف هذه اللجنة - تحت رئاسة الكولونيل كوس - في بادئ الأمر من الفروع التالية :

فرع عسكري .

فرع مالي (لأمور الضرائب ، والمحاسبات ، وأملاك الدولة ، والمساحة ، والبريد)

فرع اداري (لأمور الاسعاف العام والصحة)

فرع اقتصادي (لأمور الزراعة والمناجم والاشغال العامة)

فرع العدل .

فرع المعارف العامة ...

وبعد قراءة هذه الشروط السبعة ، وصل الجنرال الى الشرط الثامن والآخر ، وتلاه باهتمام كبير :

« ٨ - في حالة عدم تنفيذ مادة من هذه المواد ، أو في حالة حدوث خصومة على الجيش الفرنسي ، في أي مكان كان ، تسترد الحملة خريتها المطلقة في الحركات . »

وبعد إتمام هذه الفقرة الأخيرة ، ناولني المذكرة ، قائلاً :

- هذه هي شروطنا .

إن جميع هذه الشروط كانت تدل دلالة صريحة على أنه : لم يعدل الفرنسيون عن فكرة احتلال دمشق بتاتاً . بل انهم - بهذه الشروط - كانوا يسعون لخلق حجة للقيام بحملة أخرى ، وإزالة ضربة جديدة . فان المادة الأخيرة - على وجه خاص - كانت تفسح أمامهم مجالاً واسعاً جداً لتحقيق مأربهم هذا : فالشخص الذي اتخذ تأخر البرقية حجة مبررة للزحف والاستيلاء على المواقع الاستراتيجية ، عقب جلاء الجيش السوري عنها ، كان يستطيع أن يجد - متى شاء - بفضل هذه المادة ، مبرراً جديداً لضربة جديدة... طالما أن حدوث أية خصومة كانت ، في أي مكان كان ، كان يمنحه حق التقدم الى الامام ... واحتلال دمشق في حملة واحدة... إنني أدركت كل ذلك خلال سماعي نص هذه المذكرة ، فقلت له : - لقد ذهبت جداً من هذه الطلبات الجديدة . لأننا كنا قبلنا جميع الشروط الواردة في انذاركم ، وشرعنا في تنفيذ تلك الشروط ، وفقاً لطلبكم . فلا نرى أي مبرر كان ، لتقدمكم بمثل هذه الشروط والطلبات الجديدة .

ولكن الجنرال غورو أجابني قائلاً :

- هذه ليست شروطاً جديدة ، بل هي ضمانات جديدة ، ونحن نرى من واجبنا أن نحصل على هذه الضمانات . وقد تيقنت أن المناقشة في هذا الصدد لن تجدي أي نفع كان ، فقلت له :

- إن الألفاظ لا تبدل شيئاً من حقائق الأمور . انكم تطلبون منا شروطاً جديدة ، وأنا لا يسعني - والحالة هذه - إلا أن أعود إلى دمشق ، لأعرض شروطكم هذه على مليكي وزملائي هناك . فاعترض الجنرال على طلبي هذا بشدة ، قائلاً :

- كلا .. أنا لا أرى أي موجب كان لتأجيل حل القضية ، لأن

الامير أوفدك بسلطة كاملة .

قال ذلك ، ثم أخذ بيده رسالة الايفاد التي كان وضعها على جانب المكتب ، وصار يقرأ منها بعض الفقرات : « .. لقد أوفدنا وزير معارفنا السيد ساطع الحصري الى طرفكم ، مع تفويض تام ... »
كرر غورو التعبير الأخير ، ثم قال :

— ترى أن الامير يقول : تفويض تام .. فأنت تحمل الآن سلطة كاملة منه ، فعليك أن تستعمل سلطتك هذه ، من غير أن تعود الى دمشق . لك أن تقبل أو ترفض . ولكن عليك أن تفعل ذلك هنا ، من غير تأخير وتأجيل .

غير اني اعترضت على كلامه هذا ، موضحاً :

— صحيح ، أن الملك كتب ذلك ، غير أني أؤكد لكم بأنه لم يخطر بباله قط ، أنكم ستطلبون منا شروطاً جديدة . فلا الملك ، ولا أحد من زملائي الوزراء ، فكر في مثل هذا الاحتمال . وكلنا كنا نعتقد اعتقاداً جازماً بأنكم عندما تطلعون على تنفيذ ما طلبتموه ، لن تترددوا في سحب جنودكم من الاماكن والمناطق التي احتلتها خلافاً لاحكام شروط الانذار . فانا لا أجد نفسي ، والحالة هذه ، مزودة بسلطة لاتخاذ أي قرار كان ، فيما يتعلق بهذه الطلبات الجديدة التي فوجئت بها مفاجأة .

ولكن الجنرال كرّر كلماته السابقة :

— أقول لكم مرة أخرى ، بأنني لم أطلب منكم شروطاً جديدة ، بل طلبت ضمانات جديدة لتنفيذ الشروط القدية نفسها ، وأنت موفد بسلطة تامة . فعليك أن تقرّر حالا : إما قبول الشروط أو رفضها .
وأنا ، بدوري ، كررت ما قلته سابقاً :

— أنا أعرف ما قصده الملك وزملائي الوزراء من ايفادي الى هنا . فلا أستطيع أن اتخذ أي قرار كان ، لا بالقبول ولا بالرفض ، قبل أن

أشاورهم في الأمر .

غير أن الجنرال ، أجابني هذه المرة بشدة وعننف :

- وأنا لا اسمح بتأخير القضية . إن الامير زودك بسلطة مطلقة .

فيجب عليك أن تستعمل هذه السلطة حالا ، وأن تجيب على الفور :
نعم أو لا !

وتجاه هذا الاصرار الشديد الذي بدا من الجنرال ، رأيت أن أجا

الى وسائل إقناع أخرى ، فقلت له :

- ولكن أنا لا أفهم حكمة إصرارك في هذه القضية يا جنرال . لأنني لم

أطلب منكم مهلة جديدة . فان الحركات العسكرية أوقفت ، بموجب الهدنة

التي عقدناها مع قوادكم ، لمدة تنتهي صباح الغد . والساعة الآن هي

العاشرة ، ويمكنني أن أصل الى دمشق - اذا سافرت حالا - قبل الساعة

الثانية بعد الظهر ، فأعرض القضية على الملك والوزارة . والحكومة

تعلمك قرارها قبل انتهاء مدة الهدنة المعقودة يوم أمس .

فكرّر الجنرال ما كان قاله قبلاً :

- ومع هذا فلا لزوم للتأخير . لديك سلطة تامة للبت في الأمر ،

فعليك ان تبت فيه ، فنقول : نعم أو لا .

وبعد ان استنفدت كل ما توصلت اليه من الأدلة المنطقية ، لم يبق

أمامي إلا الالتجاء الى العوامل العاطفية ، فقلت :

- ولكن ، اسمح لي ان أسألك ، ايها الجنرال : هل تعني بذلك إبطال

الهدنة التي كانت تقررت بيني وبين ممثلك ؟ هذا ما لا انتظره قط من

قائد يمثل فرنسة ، ويحمل بين يديه شرفها . وإذا تمسكت بوجهة النظر التي

أبديتها ، فسيكون أثر ذلك في نفسي أليماً جداً ، لأنه سيكون أعظم

خيبة عرفت في حياتي . وسأعتقد أن كل ما قرأته وسمعته عن فرنسة ، ما

هو إلا أوهام وأباطيل ...

وقد لاحظت خلال كلامي أن الجنرال أخذ يتأثر بذلك . وقد اشتد تأثيره هذا بوجه خاص ، عندما ذكرت 'شرف فرنسة' . وهذا التأثير حمله على تعديل موقفه من القضية ، إذ قال ، وهو يتلثم :
— فليكن ما تريد .. على شرط أن لا يحدث تأخير جديد .
فقلت له على الفور :

— إني أعاهدك على ذلك .. وسأذهب حالا ، لأرسل قرار الحكومة بأعظم ما يمكن من السرعة ، وقبل انتهاء مدة الهدنة المعقودة بيننا .
ثم تسلمت بيدي المذكرة والبيان ، وقلت 'مودعا' ، فقام هو أيضا يودعني قائلا :

— وبالأخص ، لا تأخير ...

فطمأنته على ذلك مرة أخرى ، ثم خرجت من الغرفة .
وشعرت ، كأني نجوت من كابوس كان يجثم على صدري ؛ ولكني لم أخطئ بضع خطوات حتى نسيبت الكابوس وصرت أفكر في هول الكارثة التي تنذر بها المذكرة التي أحملها بيدي .

خرجت إلى الحديقة ، وذهبت إلى حيث كان يجلس الكولونيل طولا وجميل الأثني ، وقلت لطولا :

— فلنذهب بلا تأخير .

فنهض طولا قائلا :

— فلنهيء السيارة ...

ثم غاب عن الأنظار .. وعاد بعد مدة يقول :

— إن الجنرال يود أن يواجه جميل بك .

أنا لم أر معنى لهذا الطلب ، كما إني لم أر مجالا للاعتراض عليه ؛ ومع هذا ، فقد خشيت أن يعود جميل إلى الأثرثة التي كنت لاحظتها عليه في الطريق .

فقلت له بالتركية :

— لا تبدي أي رأي كان . لقد امتنعت أنا بنفسى عن إبداء الرأي بصورة من الصور ، حذار أن تقول شيئاً يشعره بما سيكون عليه موقفنا من مطالبه الجديدة ..

ولبثت انتظر عودة جميل الاشى من مقابلة الجنرال ، لنسافر حالا . فعاد بعد نحو نصف ساعة مع الكولونيل طولاً . وبأدري الكولونيل بقوله : — إن الجنرال يرجوك أن تنتظر قليلاً ، لأنه سيكتب رسالة خاصة للامير . وهذا التأخر لا يضرّك شيئاً ، لأن هناك قطار يتحرك من رفاق الساعة الثانية عشرة والنصف ، وسنسافر به ، ونصل الى دمشق قبيل المساء . فأثارت فكرة السفر بالقطار مخاوف كثيرة في نفسى . غير أنى لم أجد من الموافق أن أظهر هذه المخاوف ، فاضطرت الى السكوت على مضض . وبعد مدّة ، دُعيت للمقابلة . فقابلنى الجنرال وافقاً . وسانى كتاباً خاصاً موجهاً الى الملك فيصل قائلاً :

— أرجو أن توصل هذه الرسالة الى سمو الامير : إني أناشد فيها وطنيته وحكمته العالية ..

في طريق العودة

وبعد هذه المقابلة الاخيرة ، ركبنا السيارة وسافرنا الى رفاق . وعندما وصلنا الى المحطة المذكورة ، شاهدت فيها آثار تعبثات واستحضارات كبيرة . فقد كان هناك أكداً من القضبان الحديدية والعوارض ، تُحمّل على الشاحنات ، فادركت عندئذ الغرض الاصلى الذى رعى اليه القوم من تبديل خطة السفر : إنهم أرادوا أن يستفيدوا من سفرنا لنقل ما قد يحتاجون اليه لتعمير السكة الحديدية ...

وبعد هذه الملاحظة ، ارتسم في ذهني فوراً هذا السؤال : إذا كانت السكة الحديدية مقطوعة في بعض الأماكن ، فماذا يكون مصيرنا ومصير مهمتنا ؟ وأما جواب هذا السؤال فكان واضحاً : إننا لن نصل الى دمشق قبل انتهاء المدة المضروبة للهدنة ، وسيخذ الجنرال عدم وصول الجواب ذريعة للزحف الأخير .

وعندما فكرت في ذلك ، شعرت بقلق شديد . لاني ما كنت أستطيع أن أصارح أحداً بهواجسي ومخاوفي . فأخذت أتمشى على رصيف المحطة وأبحث في نفسي ، عن طريقة تردّ عنا أخطار هذه المكيدة الجديدة . مضى على موعد سير القطار ربع ساعة ، ثم نصف ساعة والنقل والتحميل مستمران ، بصورة لا تدع مجالاً لتوقع سفر قريب . فعزمت عندئذ على الاستفادة من هذا التأخر وخاطبت طولاً بحزم ، قائلاً :
— لقد تأخرنا كثيراً ؛ وهذا التأخر أوجد في نفسي بعض المخاوف :
اننا سنكون في الوادي عند حلول الليل . وأخشى أن يحدث ما يضرنا الى التأخر كثيراً . وبما أننا ، سننقذ بعد دخول الوادي ، كل وسائل التحايرة مع الجنرال ، أرى من الضروري أن نعدل عن السفر بالقطار ، ونسافر بالسيارة ، في طريق نستطيع أن نخابر فيه الجنرال بسهولة عند الاقتضاء .

فأجابني الكولونيل طولاً :

- لم يبق ، مع الأسف ، مجال لذلك ؛ لأن السيارة التي أوصلتنا الى هنا ، عادت الى عالية .

ومن البديهي أن هذه الحجة كانت راهية جداً . فقلت لطولاً :
- نحن هنا في محطة عسكرية ، بجانب معسكر كبير فيه كثير من السيارات ، فني استطاعتك أن تطلب واحدة منها .
ولكنه استمر في التحجج قائلاً :

- غير أن هذا المعسكر ، وهذه السيارات ، لا سلطة لي عليها .
فأجبتة حالا :

- كيف تستطيع أن تدّعي ذلك ؟ إني أعتقد أن القائد الكبير الذي
يرافق مفارضا رسمياً ، يستطيع أن يستخدم أية سيارة يصادفها في طريقه ..
وفي هذه الاثناء ، بانت من الطريق ، سيارة عسكرية وقفت في مكان
قريب منا . فقلت 'لطولا :

- أرجو أن تطلب هذه السيارة .

فلجأ ، عندئذ ، الى حجة جديدة وقال :

- إن السفر بالسيارة متعب جداً ، والسفر بالقطار أكثر راحة ، وإني
أرى أنه أوفق لك ...
وهنا تدخل جميل الأثشي في الحديث وأضاف إلى كلمة طولاً ، هذه
الكلمات :

- سيما وأنت لست عسكرياً ، ولم تعتد مشاق السفر .
فأجبتها فوراً :

- ليس هذا وقت البحث عن الراحة أو المشقة . وأنا لا أستطيع أن
أسافر بالقطار ، بعد التأخر الذي حدث الى الآن ..
ثم وجهت كلامي الى طولاً قائلاً .

- اذا كنت لا تجد هنا سيارة تستطيع ان توصلنا الى دمشق ، فانك
تستطيع ان تجد على الاقل سيارة توصلنا الى مقر قيادة الحملة . ولا شك في
أن القيادة تستطيع ان تزودنا بالسيارة اللازمة لايصالنا الى دمشق . فأرجوك
مرة اخرى ان تطلب ذلك من هذه السيارة .

فاضطر طولاً الى الذهاب نحو السيارة ، وبعد ان تحدث مع الضباط
فيها ، عاد قائلاً :

- تفضلوا ... إنها ستوصلنا الى « تعنايل » حيث مقر قيادة الحملة .

ركبنا السيارة وغادرنا رفاق . ولكننا ما كدنا نقطع مسافة مائتي متر حتى توقفت السيارة بغتة بسبب « خلل طرأ على المحرك » . فقال طولاً :
— ما أسوأ هذه البليّة !

ثم عاد الى اقتراحه الأول قائلاً :

— ارجوك ان تقلع عن فكرة السفر بالسيارة .. فلنذهب بالقطار .
وانبرى جميل الالشي لتأييد ذلك قائلاً :

— إن السفر بالقطار أريح ، لا سيما أنت لست من المعتادين على المشاق
إني لم أتردد في الحكم بأن قضية توقف السيارة عن الحركة كان أمراً
مدبراً بين طولاً والضباط الذين تحدث معهم في رفاق . لذلك اتخذت قراراً
نهائياً ، وقلت :

— هذا مستحيل ! أنا مستعدّ للمشي في الطريق التي أستطيع ان اتصل
فيها مع الجنرال غورو . ولكنني لا أستطيع ان اسافر بالقطار ، بعد أن
حدث ما حدث من التأخر في موعد سيوره .
وأخذت امشي فعلاً ...

وشجعني على ذلك ، علمي ان قيادة الحملة في تعنايل كانت على مرمى
البصر منا .

سرت في طريقي . فاضطر طولاً والالشي الى المسير ورائي . وكان
كل منها يكرر من وقت الى آخر نغمته المعلومة على اسلوبه الخاص .
والكنني لم ابال بما كانا يقولانه ؛ وتابعت المشي دون أن اجيب احدهما
بشيء ، سوى « أن ذلك مستحيل ، وقراري نهائي ، ولا سفر بالقطار .. »
وشاهدنا بعد ان واصلنا السير مدة من الزمن ، سيارة إسعاف قادمة
نحونا في اتجاه رفاق ، فقلت لطولاً :

— هذه سيارة تقترب منا . وفي استطاعتك أن تأمرها بالعودة الى
الوراء لتوصلنا الى تعنايل .

فاستسأمت طولاً لتطلي بعد أن يأس من اقناعي ، ووقوف السيارة عند وصولها الى جانبنا . وركبنا السيارة فأوصلتنا الى تعنايل ، حيث مقر الجنرال غوابه ، وكانت الساعة قد بلغت عندئذ الخامسة .

قابلت الجنرال غوابه وقلت له :

— إني فارقت الجنرال غورو قبل مدة تزيد على ست ساعات ، ولا أزال هنا . ولا أستطيع أن أقدر — إذا استمر الحال على هذا المنوال — متى أستطيع اجتياز منطقتكم الى دمشق . إن أكثر من نصف المدة المحددة لاعطاء الجواب قد انقضت في وصولي اليكم هنا . ولا اعتقد أن ما بقي منها سيكون كافياً لاجتياز منطقتكم وحدها . فأرجو أن تتخذوا التدابير اللازمة لتضمنوا لي مخابرة تلفونية مع الجنرال غورو ، لأبسط له القضية . فقال الجنرال غوابه متردداً :

- من الصعب جداً الاتصال بالجنرال غورو ، ولا نعرف أين هو الآن ! فأجبت فوراً :

— يصعب عليّ أن أفهم كيف يتعذر على قيادة الحملة الاتصال بالقائد العام . إن القضية مهمة جداً ، أيها الجنرال . ويجب عليّ أن أتصل بالجنرال غورو حالاً ، لأشرح له القضية بالتفصيل ، وأطلب إليه معالجة هذا الوضع الغريب بالطريقة التي تقتضيها أبسط قواعد العقل والمنطق : إن المدة التي سأقضيها في منطقتكم — من جراء ترتيباتكم أنتم — يجب أن تبقى خارجة عن المهلة الممنوحة لاعطاء الجواب ؛ وإلا فيكون ذلك بمثابة استنفاد المدة في منطقتكم ، دون تمكيني من إيصال مذكرة الجنرال ورسائله الى الملك فيصل .

فقال غوابه عندئذ :

— سأبذل كل ما في استطاعتي .

وغاب مدة ، ثم عاد قائلاً :

— انهم يحاولون الاتصال بالجنرال .
ودعاني الى الجلوس في طنف مطل على سهل البقاع ، وأخذ يتحدث
بحديث عام ، وكان بما قاله :
— إني أحب العرب كثيراً .. وأحب المسلمين جداً... لأنني أفريقي ،
فقد عشت في أفريقية ثلاثين عاماً ..
و كنت أستمع إلى حديثه هذا ، ولي مشغول بالاتصال بالجنرال غورو ،
وإقناعه بتلبية طلبي .
وانتظرت بفارغ الصبر وبقلق عظيم ؛ ولم اتنفس الصعداء الا عندما
تمّ الاتصال بالجنرال غورو ، ووافق على إضافة اليوم التالي الى مدة المدة ،
وقرن أن ينتظر جوابنا حتى منتصف ليلة ٢٤ تموز .
ولقد كسبنا ، بهذا الأمر ، أيوسف العظمة ، أربعاً وعشرين ساعة أخرى .
وزوّدنا الجنرال غوابه ، بعد الانتهاء من أمر الخابرة ، بسيارة توصلنا
الى دمشق . فغادرنا تعنايل في ساعة متأخرة من النهار ، ووصلنا الى وادي
الزرزور ليلاً ، والتقينا بجيشنا في سفوح ميساون ، وتابعنا السير ، الى دمشق .

في دمشق

عدت الى دمشق ، وأنا جازم كل الجزم بأن القوم مصممون على
احتلال بلادنا احتلالاً تاماً ، وعاملون على استكمال وسائل هذا الاحتلال
مهما تقلبت الظروف والاحوال . حتى لو اننا أذعنّا لمطالبهم الجديدة ،
ونفذنا كل ما جاء فيها ، فلن نستطيع أن نمنع النتيجة المقررة ؛ لأنهم لن
يترفعوا عن إيجاد وسيلة جديدة لتقديم مطالب جديدة ، لينفذوا
مآربهم الكثيرة .

ذهبت الى قصر الملك ساعة وصولي دمشق ، في وقت متأخر من

الليل . وسلمت الملك الرسالة الخاصة مع المذكرة الرسمية ، وقصصت عليه ، بحضور بعض الوزراء الذين كانوا آتئذ في القصر ، كل ما حدث خلال أداء مهيتي .

وقد كانت الرسالة الخاصة - التي تسلمتها من الجنرال غورو في آخر لحظة ، تحت الملك فيصل على « ابعاد المتطرفين extremists المتهورين من حوله » لضمان « تأسيس العلاقات الودية بين سورية وفرنسة » و« تطبيق الانتداب الذي قبلته فرنسة بناء على قرار جمعية الامم » في جو مشبع « بروح التفاهم والاخلاص . » وبلي ذلك تأكيدات الجنرال السابقة بأن « الانتداب لا يقصد منه الاخلال باستقلال البلاد . »

وكان الملك فيصل يبدو متعباً جداً . فقرأ الرسالة ، والمذكرة ، وسمع حديثي دون أن يبدي رأياً . وأمر بدعوة مجلس الوزراء الى الاجتماع صباحاً ، لدرس القضية ملياً .

اجتمع مجلس الوزراء صباح اليوم التالي ، - وهو آخر يوم من مدة الهدنة التي كسبناها في القصر ، بحضور الملك فيصل ، واطلع على الشروط الجديدة التي حملتها من عاليه .

وقصصتُ على المجلس .. في خلال اجتماعه هذا - ما دار بيني وبين غورو من الحديث بإيجاز . وبينت له الحكم الذي توصلتُ اليه عن نوايا الافرنسيين بعد الاتصالات المباشرة التي تمت بيني وبينهم أثناء سفرتي - التي استغرقت نحو ثمانية وعشرين ساعة - واطلمع الوزراء على شروط الجنرال ، واستمعوا الى بياناتي بوجوم تشوبه الحيرة عند معظمهم ، والذهول عند البعض ، والحذر من اظهار الرأي عند الآخرين .

وقد لاحظت على وجوه أكثرهم عدم القناعة باستنتاجاتي الشخصية . ولاح لي أن الملك فيصل نفسه ظلّ بعيداً عن مشاطرتي رأبي في الموضوع .

ولا شك في أن الرسالة - التي كتبها الجنرال غورو ، في آخر لحظة ، بعد مقابلته جميل الاشبي - كان لها أثرها القوي في توجيه تفكيره . لأنها كانت تنص في ظاهرها على وضع الثقة بالملك ، وتعزو تبعة الحوادث الى المتطرفين المتهورين ، وتعد وتؤكد بأن الانتداب لا ينوي أي سوء بالاستقلال .

ولكن الوقائع تولدت بنفسها تأييد حكومي وإظهار نوايا الفرنسيين قبل نهاية اجتماع مجلس الوزراء . فقد جاء الكولونيل كوس Cousse الى القصر في أثناء الاجتماع . وسلم الملك بوقية جديدة من الجنرال غورو ، يطلب فيها السماح للجيش الفرنسي بالتقدم الى خان ميساوت ، بحجة أن ذلك ضروري لضمان حاجاته . وهذا هو نص البوقية :

بوقية عاجلة ذات أولوية

الى الكولونيل كوس . دمشق - رقم ٣٥٨ / ٢
تاريخ الاصدار : ٢٣ / ٧ / ١٩٢٠ - الساعة العاشرة
مكان الاصدار : بيروت المقر الصيفي .

إن شروط الهدنة قد سلمت أمس إلى وزير المعارف . وقد أعطيته سيارة للعودة الى دمشق .

وقد أعلمني الجنرال قائد الفرقة من جهة ثانية أن الأربع والعشرين ساعة التي قضاها في منطقة عين جديدة بطروم تحمله على التصريح بعدم إمكان بقاء فرقته معسكرة في الموقع المذكور ، نظراً لقلة الماء وحالة الطريق المؤدية إلى محطة التكية التي لا تصلح إلا لسير البغال . وهو يعتبر من الضرورات الحيوية لجيوشه الانتقال إلى موقع آخر يتوفر فيه الماء الكافي ويرتبط بالسكة الحديدية بطريق صالحة لسير العجلات .

أعلموا الأمير بان رئيس أركان جيشي سيكون غداً في الساعة السادسة في الوادي الذي كان جعل حداً فاصلاً بين جيوش الطرفين ، للبت مع

مثل الامير في مسألة إنزال الفرقة في مكان تتوفر فيه الشروط المقبولة .
يتبين من المعلومات المستقاة من تلك المنطقة ، أن المعسكر ينبغي أن
يقام في خان هيسلون .
وفيما عدا ذلك ، لم يطرأ أي تعديل على شروط الهدنة .

« غورو »

إن هذه البرقية كانت بمثابة دليل جديد على صحة ما ذهبت إليه عن
حقيقة نوايا الفرنسيين . فإن الجنرال غورو بعد أن أبلغني الشروط التي
وضعها لوقف الزحف يوم أمس ، وبعد أن ألح عليّ كل هذا الإلحاح
لحلي على قبولها أو رفضها فوراً دون مراجعة الملك والوزارة ، أضاف
إليها هذا اليوم بهذه البرقية شرطاً جديداً ، يضمن لجنوده اجتياز وادي
الزرزور وتسلق سفوح ميساون ، والوصول إلى العيون الغزيرة التي
تتدفق بجانب الحان المعروف باسم خان ميساون . ولا شك في أن الجنرال
غورو كان يريد بطلبه هذا إيصال جيوشه إلى مسافة خمسة وعشرين
كิโลمتراً من دمشق ، بانتظار توفر وسيلة جديدة لطلب جديد يوصل
الجيوش المذكورة إلى قلب العاصمة نفسها ...

ولم تترك هذه البرقية لأحد مجالاً للقول بلزوم قبول الشروط .
فتقرر أن يكتب فوراً برقيات استغاثة جديدة إلى جميع الدول .
كما نقرر أن يدعى جميع قناصل الدول الأجنبية إلى الاجتماع بغية اطلاعهم
على تفاصيل الوضع . وقد أقيمت هذه المهمة أيضاً على عاتقي .
عندما غادرت المجلس ، لحق بي يوسف المعظمة - وكان قد تلقى
الوضع باعتدال ورباطة جأش ، وبعد أن شكرني على نجاحي في تمديد
الهدنة أربعة وعشرين ساعة أخرى ، أخبرني أنه سيسعى للاستفادة من هذه
الهدنة كل الاستفادة .

ولا شك في أنه كان يعلم أن عدم قبول الشروط سيؤدي إلى

الأصطدام وأن الاصطدام، سينتهي بالانكسار ، ولكنه كان يسعى لجعل هذا الاصطدام مشرفاً على قدر الامكان .

اجتمع القناصل في القنصلية الايطالية العامة ، لأن الماركي دُ باترنو M de Paterno كان اكبرهم مقاماً .

و كنا قد علمنا ، منذ مدة ، ان الكونت اسفورزا الذي تولى وزارة الخارجية الايطالية قرّر أن يُعنى عناية خاصة بالشؤون الشرقية ، وأن ينتهج بشأنها سياسة جديدة ؛ فرأى أن يوفد إلى سورية شخصيّة ذات مكانة ممتازة ، لتنفيذ هذه السياسة . وكان الماركي المذكور قد جاء دمشق على أثر هذا التبدل الذي حصل في السياسة الايطالية الخارجية ، وأخذ يُظهر عطفاً كبيراً على القضية العربية بوجه عام ، والقضية السورية بوجه خاص ؛ ولكن هذه المساعي جاءت بعد فوات الأوان .

ذهبتُ إلى القنصلية الايطالية العامة لمحادثة القناصل مجتمعين . وبدأت الحديث بسرد تطوّرات الحوادث . وشرحتُ ما جرى خلال الأيام الثلاثة الأخيرة . ولفت أنظار الجميع إلى طريقة المكر التي سلكها الجنرال غورو باحتلال الجبال والوديان ، والتقدم إلى الأمام ، بعد أن قبلت حكومتنا شروط الانذار وشرعت بتسريح الجنود وأخلت مجدل عنبر من الحامية العسكرية المرابطة فيه ... وبذلك كل جهدي لاظهار هذا المكر الى العيان ، بشرح أهم صفحات المناقشة التي دارت بيني وبين الجنرال غورو في عاليه ..

وكان الماركي دُ باترنو يُظهر الأسف والامتنكار كلما اطلع على صفحة من صفحات القضية . وكان قنصل اسبانيا « دارندا » يشاركه هذا الأسف والامتنكار .

ولكن قنصل الولايات المتحدة الاميركية قال لي منذ بدء الحديث :

— « إن حكومته قررت منذ مدة عدم التدخل في شؤون السياسة الأوروبية » .

فأجبت قائلاً : « إننا لم نطلب منكم أن تتدخلوا في الأمر ، وإنما نريد أن تطلعوا على حقيقة الأمر ، لتتورا الرأي العام في بلادكم . ولا شك في أن مواطني الولايات المتحدة ، وإن كانوا لا يحبون تدخل دولتكم في السياسة الأوروبية ، فانهم لا يفتأون يتطلعون الى أحداث السياسة العالمية ، ويتوقون الى معرفة ما يجري في العالم ، ولا سيما في هذه البقاع من الشرق . فكل ما نرجوه منكم هو أن تطلعوا على حقائق الأمور . لتطلعوا مواطنكم عليها . »

وأما قنصل ايران فقد وقف موقفاً غريباً ، إذ قال : « يصعب علينا أن نعرف الحقيقة ، لأننا لم نسمع رأي الطرف الثاني في هذا الشأن . وقد علمت أنهم يؤكّدون أن البرقية تأخرت بسبب أعمال العصابات .. » فاضطرتني الى لفت نظره الى ما قد بينته عن البرقيات التي تبودلت بين الجنرال غورو والملك فيصل ، وقلت له : « إني مستعد ، إذا شئتم ، لإطلاعكم على البرقية التي وردت من الجنرال غورو في شكر الملك على قبول الشروط » ثم زدت على ذلك الملاحظة التالية : « لو فرضنا جدلاً أن الجنرال لم يطّلع قط على قبول الشروط ، فإن ذلك قد يبرّر تقدم جيوشه ، ولكنه لا يبرّر ، بحال من الاحوال ، عدم سحب تلك الجيوش بعد ظهور الحقيقة . وأما اتخاذ هذه الدعوى ذريعة لتقديم مطالب جديدة ، فأمر لا يمكن تبريره بأي وجه من الوجوه .. »

وختمت كلامي ، موجهاً الخطاب الى الجميع ، بقولي : « وعلى كل حال فلقد شهدتم ، كلكم ، القسم الأعظم من الحوادث بأنفسكم : إن الحكومة قبلت شروط الانذار ، وشرعت بتسريح الجيش ، فبسبب ذلك هياجاً شديداً لدى الاهل ، واضطر الحكومة الى استعمال السلاح

للتسكين الاضطرابات . وقد علمتم ، بعد ذلك ، بأن الجيوش الفرنسية أخذت تزحف نحو دمشق ، بالرغم من هذه الإجراءات كلها ، وأنها لا تزال تريد أن تواصل الزحف ... »

وقد أثر حديثي في الماركي دباترنو تأثيراً واضحاً ، وأبدني بصراحة ، كما وعدني أن يبذل كل ما في وسعه لتنوير الرأي العام الإيطالي - بل والرأي العام الأوروبي - عن هذا العدوان الفظيع .

بعد الانتهاء من محادثة الهيئة القنصلية ، توجهتُ نحو القصر . ووجدتُ في الطريق المؤدية إليه ازدحاماً كبيراً . لاحظتُ أن هذا الازدحام ازداد كثافة أمام القصر نفسه ، وعلمتُ بعد برهة أن « قرار الدفاع » كان قد ذاع بين الناس .

دخلتُ غرفة الملك فيصل ، وأخذتُ أقصُّ عليه خلاصة الأحاديث التي دارت بيني وبين القناصل . وخلال هذا الحديث دخل الغرفة الشيخ كامل القصّاب مهزولاً ، ومدَّ يده نحو الملك قائلاً :

— ما دمتَ قد قرّرت الدفاع ، فأنا أعدك بتجنيد عشرة آلاف حامل بندقية حتى المساء .

وبدأت بعد ذلك في المدينة حركة تطوّع شاملة ، مقترنة بمظاهرات حماسية .

وعند الأصيل ، جاء الكولونيل كوس ، إلى القصر يطلب جواب الحكومة على مذكرة الجنرال غورو وبرقيته .

ولما علم أن الجواب لم يكتب بعد ، طلب بضع أوراق ، وكتب عليها مسودتين ، الأولى في قبول الشروط ، والثانية في رفضها ، ثم قدّمها إلى الشهبندر قائلاً :

— إني أعددت لكم المسودتين بغية تسهيل مهمتكم. فاختروا احدهما ،
لتكون نحن على بينة من الأمر .

ولكن الصيغة التي أفرغ فيها كوس الجواب في كلتا المسودتين لم
تتل موافقة أحد .

وكتب الجواب بأسلوب أكثر مرونة . وجاء فيه :
« اننا نأبى الحرب ، ولكن قبول الشروط الواردة في مذكرتكم
الأخيرة يعرضنا ، لاحالة ، إلى حرب أهلية .

« إننا مستعدون لتنفيذ الانذار المؤرخ في ١٤ تموز بحذافيه . وقد
نفذنا إلى الآن أربعة من شروطه ، وإننا نتعهد بشرطنا بتنفيذه بإخلاص ،
على أن ينسحب الجيش الفرنسي من الأماكن التي احتلها مؤخراً . »

وبعد العشاء ، جاء يوسف العظمة يودّعنا ، قائلاً بأنه سيتوجه إلى
الجبهة . ولكنه — قبل أن يغادرنا — انتهى بي زاوية من الغرفة ، وقال
لي بالتركية ، بصوت تخنقه العبرات :

— أنا ذاهب ! إني أترك ليلي أمانة لديكم ، أرجوكم أن لا تنسوها .
وليلي المقصودة في كلامه هذا ، هي ابنته الوحيدة التي كانت جاءت
من الاستانة — مع أمها — قبل اسبوعين من تاريخ تلك الحوادث ، أي قبيل
بدء الزوبعة التي كانت تجرفنا في ذلك الحين .

ولقد أدركتُ حالاً ما كان يقصد من كلامه هذا : إنه يتوجه نحو
الجبهة موطئاً العزم على أن لا يعود منها أبداً .

ولم أشأ — في هذا المقام الرهيب — أن أبدي له أي رأي كان ، بل
قلت له بهدوء تام : « تستطيع أن تطمئن إلى ذلك كل الاطمئنان »^١

(١) شاءت الظروف ان ارثي الامانة التي وضعها يوسف العظمة في عنقي بعد

يوم ميسلون

والاسبوع الذي يليه

إن بدء اليوم الرابع والعشرين من تموز كان موعد انتهاء الهدنة التي عقدناها مع الجنرال غورو . فكان من الطبيعي أن يبدأ هجوم الفرنسيين على دُبي ميسلون في فجر ذلك اليوم .

وأخذت تتوارد علينا بعض الأخبار — عن المعركة التي بدأت فعلاً — في الوقت المذكور ، منذ الصباح الباكر .

وما كنت أستطيع أن أمني نفسي بأي أمل في الانتصار ، بعد أن علمت ما علمت من أحوال جيشنا ، وشاهدت ما شاهدت من عُبداء الجيوش الفرنسية ؛ وما كنت أجد مجالاً للشك في النتيجة الأليمة التي

مرور ثلاث ليال على تلك الليلة الأليمة . وقد ذهبت الى بيته برفقة كبير الامناء إحسان الجابري - خلال الليلة التي قضيناها بدمشق ، بعد عودتنا من الكسوة - وواجهنا هناك زوجته الشكلى وابنته ليلي ، وأبلغنا الأم عزاء الملك فيصل من جهة ، ووعده جلالاته بتخصيص راتب شهري قدره عشرون ديناراً لليلى من جهة أخرى . وقلنا لها في الوقت نفسه : إن الملك فيصل سيرسل هذا الراتب مهما تغيرت الامكنة التي سيذهب اليها ، وتقلب الظروف التي سيجتاها . وقد قُدِّر لي ان اتولى مواصلة الاشراف على تنفيذ هذا الوعد ، في بغداد ايضاً ، حتى آخر ايام الملك الراحل .

ستنتهي اليها المعركة . ولكنني مع هذا كنت أتمنى أن تطول المعركة على قدر الامكان ، وأمني نفسي بمعركة عنيفة تُساعد على حفظ شرفنا العسكري على أقل تقدير .

ولكن النتيجة لم تبطيء كثيراً : فقد وردت الاخبار قبل الساعة العاشرة بانكسار الجيش واختراق الجبهة . وقالوا : يوسف العظمة قتل في ميسلون .

فقلت : بل انه انتحر هناك ! ... واستشهد ، على كل حال إن كل ما أمكن جمعه من الجنود والعُدَد ، وكل ما أمكن ارتجاله من التحصينات ، ما كان ليصد أكثر من بضع ساعات أمام الهجوم العنيف الذي شنّه الجيش الفرنسي المجهز بجميع وسائل القتال من مدافع ثقيلة ودبابات وطائرات ...

بين دمشق والكسوة

تقرّر ان تنتقل الوزارة الى الكسوة بالقطار ، على أن يذهب الملك اليها بالسيارة .

غير أنني اقترحت أن نصدر قبل سفرنا بياناً الى الشعب ، نعلن فيه خروج الحكومة من العاصمة ، بغية مواصلة الدفاع عن حقوق البلاد واستقلالها . ونال هذا الاقتراح موافقة جميع الزملاء ، فكتبنا مسودة البيان ، وسلمناها الى الديوان ، لتبييضه وإرساله الى النشر ، بعد توقيعه بتوقيع رئيس الوزراء هاشم الاتاسي .

ثم تفرقنا ، ليذهب كل منا الى داره ويأخذ حقائقه ، على أن نعود فنجتمع في محطة الحجاز ، استعداداً للرحيل الى الكسوة في الساعة الواحدة بعد الظهر .

وصلت المحطة بعد أن أخذت من داري بعض الملابس وبعض الأوراق ، ووجدتها غاصّة بعدد كبير من الوطنيين الذين كانوا يرون من الضروري أن يتباعدوا عن دمشق قبل وصول الفرنسيين . وكان بعض هؤلاء في حالة فزع شديد : آذاهم مفتّحة لسماع كل حديث ، وأذهانهم مستعدّة لتصديق كل خبر ، ونخبّلاتهم ميّالة الى تكبير كل خطر ... وكان من الطبيعي أن تنتشر في هذا الجو المعنوي المتكهرب شتى الشائعات : هذا يقول إن الفرنسيين بلغوا الغوطة ، وأخذوا يتقدّمون نحو القدم ، وذلك يروي أن أهل الميدان أخذوا يتجمّعون ، استعداداً لإحراق المحطة ونسف القطار ، وآخر يدّعي أنه لم يبقَ لوصول الفرنسيين إلا برهة من الزمن ... وكان يتبع كل شائعة من هذه الشائعات سلسلة طويلة من لاقتراحات ، كلها ترمي الى طلب تعجيل القطار قبل اشتداد الخطر أو فوات الأوان . وقد تعبنا كثيراً لتسكين هذه الأعصاب الهائجة ، وتفنيد هذه الشائعات المثيرة ، ومنع حركة القطار قبل حلول الميعاد المقرر للسفر .

في هذه الأثناء خطرت لي أن أؤكد من مصير البيان الذي قرّرنا اذاعته على الناس ، فعلمت أنه سلّم الى هاشم الاتاسي ، فسألت الاتاسي عنه ، وعلمت أنه لم يقرأه بعد ، فأخرجته من جيبه وصار يقرأ باهتمام ...

عندما قرّب موعد السفر كان الوزراء جميعاً قد حضروا الى المحطة ، ما عدا فارس الحوري وعلاء الدين الدروبي . وعلمنا أن فارس الحوري أرسل حقيبتَه ، ولكنه لم يصل بعد . فأخذنا ننتظر وصوله بفارغ الصبر . وأما علاء الدين الدروبي ، فلم نعرف عنه شيئاً . فقد علمنا فيما بعد ، انه كان أخبر رئيس الوزراء بأنه يرى أن بقاءه في دمشق - بصفته وزيراً للداخلية - أوفق للمصلحة من خروجه الى الكسوة ، وأنه بقي متمسكاً

برأيه هذا ، بالرغم من اعتراض رئيس الوزراء عليه .
وفي الأخير حان وقت السفر ، وقمنا لركوب القطار؛ وعندما هممت
بالمشي ، رأيت أن أسأل هاشم الأتاسي عما فعل بالبيان ؛ ولكنني رأيت أنه
يتفجر غضباً ، ويصيح بأعلى صوته :

– البيان ! البيان ! لماذا تلج عليّ كل هذا الالحاح ؟
لاحظت أن أعصابه كانت قد توترت كثيراً بتأثير الجو المعنوي
المكهرب الذي ملأ المحطة ، فقلت له بكل هدوء :

– لأنني أعتقد أننا إذا سافرنا من غير أن نصدر هذا البيان ، نكون
قد انهزمنا من العمل... في حين أننا لا نذهب من هنا فراراً من الواجبات
المتروكة علينا ، بل لنتمكن من أداء تلك الواجبات بأحسن الوسائل
وأكملها .

وعندما كنت أقول ذلك ، كان هياج بعض اللاجئين الى المحطة قد
ازداد ، واشتد إلحاحهم في طلب السفر بدون تأخير . وفي هذا الجو
الهائج ، ارتبك هاشم الأتاسي ارتباكاً غريباً .. فاضطرت ، الى التأكيد
عليه قائلاً :

– لا يحق لنا أن تغادر هذا المكان ، دون أن نصدر البيان ؛ إذ لا
يسوغ لنا أن تنهزم من الميدان في هذه الآونة ، بعد أن أخذنا على عاتقنا
مسؤولية الحكم حتى الآن ...

فهدأت كلماتي هذه غضب الأتاسي ، واضطرته إلى توقيع البيان .
وبعد ذلك أمر بإيصال البيان الى الدروي ، لضمان نشره بوسائل مختلفة
ولكننا علمنا بعد ذلك ، أن الدروي أهمل نشر البيان عن قصد وعمد .

وصلنا الى الكسوة ، واتخذنا عربات القطار الذي أوصلنا اليها مكتباً
ومسكناً . وكان بين تلك العربات صالون خاص ، أعد ليكون مسكناً

للملك فيصل ومكتباً له عند وصوله الى الكسوة ...

وصل الملك فيصل - مع حاشيته - بالسيارات مساء قبيل غروب الشمس . وقد كان في حالة شاذة ، تختلف عن حالاته المعتادة اختلافاً كبيراً . فجميع حركاته وسكناته كانت تدل على أنه في حالة تردد شديد وقلق عظيم . ولاح لي من تتبع هذه الحركات انه كان مشغول اللبّ بشيء يميل الى إخفائه عنا . فقلت لنفسي : « ربما كان لا يزال يأمل في التفاهم مع الفرنسيين ، وينتظر ورود بغض الاخبار التي تساعد على تحقيق هذا التفاهم » وقد تبين لي بعد قليل أن ظني هذا كان مطابقاً للحقيقة والواقع : إنه كان قد أوفد نوري السعيد لمقابلة الفرنسيين ، وأرجأ جميع قراراته الى حين وصول اخبار هذه المقابلة . ولهذا ، كان ينتظر هذه الاخبار بفارغ الصبر ، ويتجنب التكلم وإبداء الرأي في أي موضوع كان . أما الاخبار التي كان ينتظرها الملك ، فقد وصلتنا بعد مدة في برقية من نوري السعيد يقول فيها :

دولة رئيس الوزراء .

الاتفاق موقت ، هو الحكومة القديمة باقية على أن تعد ما حصل ضد رغائبها السلمية ، وتنشر بلاغاً في ذلك . والافرنسيون يقيمون في المزة لمدة موقته . ولا يتدخلون بأمر غير انفاذ المواد الأولية المعاومة . الجنود النظامية تبقى في القدم ، ويبقى الدرك والشرطة في داخل البلد . ولأجل حفظ النظام يجوز قلب قطعات النظامية الى درك . تقرب جلالته من دمشق ضروري . أنتظر توكيل تحريري للمفاوضات السياسية . منعت الخروج بعد الساعة ثمانية ليلاً . البلد هادئة تماماً . لا تفكروا .

نوري السعيد

ان هذه البرقية لم تقنعني قط . ولم يداخلي ريب في أن مضمونها يدل على « عدم اطلاع صاحبها على نوايا الفرنسيين الحقيقية » وعلى « عدم

تقديره مبلغ استرسالهم في الخداع والمكر .
ولكن الملك فيصل الذي كان يبحث آنئذ عن « خيط من الأمل »
يتمسك به في ظلمة هذا الجو الحالك ، تفاعل من البرقية ، واسترسل في
تفاؤله هذا استرسالاً غريباً .

وقد بلغته في اليوم التالي أخبار شفهية عديدة ، شبيهة بمضمون البرقية ؛
فزادت تفاؤله ، وحملته على اتخاذ قرار خطير ، في سبيل التفاهم مع
الفرنسيين : فقرر أن يعهد إلى علاء الدين الدروبي بتأليف وزارة جديدة ،
وأوفد كبير الأمناء إلى دمشق لمفاوضة الدروبي في هذا الأمر .

إن الوقائع الأخيرة ، كانت تدل دلالة واضحة على أن علاء الدين
الدروبي كان متفاهماً مع الفرنسيين ، وإن تخلفه عنا بدمشق ، عند خروجنا
إلى الكسوة ، كان ناتجاً عن هذا التفاهم السابق . ولذلك ظن الملك
فيصل أن الدروبي يستطيع تأليف وزارة تضمن التفاهم مع
الفرنسيين .

ولقد كنت مدركاً بوضوح أن تفاؤل الملك فيصل لم يكن في موضعه
أبداً ، وأن هذه التضحية لن تجديه نفعاً . والوقائع ايدت ذلك بعد
قليل من الزمن .

ألف علاء الدين الدروبي الوزارة حالا ، وأدخل فيها ثلاثة من أعضاء
وزارتنا ، هم : فارس الحوري ، جلال الدين ، ويوسف الحكيم . وضم
إليهم أربعة وزراء جدد ، هم : جميل الألشي ، عطا الأيوبي ، عبدالرحمن
اليوسف ، بديع المؤيد .

وتسلمت الوزارة الجديدة مقاليد الحكم ، وأخذ الملك فيصل يترقب
نتائج تدبيره هذا بفارغ الصبر .

ولكن نوايا الفرنسيين الحقيقية لم تلبث أن ظهرت الى العيان - مرة أخرى - في اليوم نفسه : فقد قابل إحسان الجابري - كبير الأمراء - خلال وجوده بدمشق ، الماركي « دُ باترنو » ، قنصل ايطالية العام ؛ وعلم منه أن الفرنسيين ، قرّروا إعلان انتهاء العهد الفيصلي ؛ وانهم يحاولون أن يدعموا قرارهم هذا « بمضبطة » يتولى تنظيمها أذنابهم ، ويقولون فيها « ان البيعة للملك فيصل قد سقطت ، بناء على تركه العاصمة وفراره منها . » نقل الماركي هذه الاخبار الى احسان الجابري ، وقال له انه يرى من الاوفق لمقتضيات السياسة أن يعود الملك الى دمشق ، ليفسد هذه الدسائس الفرنسية ، ويقوي موقفه تجاه المحافل السياسية الاوروبية .

فرأى الملك فيصل أن يستبق الحوادث ، ويعود الى دمشق ، عملاً بهذا الاقتراح .

وعاد بنا القطار من الكسوة الى دمشق .

وتوالت الوقائع بعد ذلك بسرعة كبيرة :
جمع الجنرال غوابه - قائد الحملة العسكرية التي احتلت دمشق - رجال الحكومة الجديدة وقرأ عليهم بياناً طويلاً قال فيه : « إن الامير فيصل جرّ البلاد الى مسافة اصبعين من الهلاك ، وان مسؤوليته عن كل ما حدث من الاضطرابات الدموية على مسرح سورية ، في الاشهر الاخيرة كبيرة وبديهة الى درجة لم يعد معها من الممكن استمراره في حكم البلاد . »
وعندما اطلع الملك فيصل على ذلك ، احتج على هذه التصريحات ببرقية ارسلها الى الجنرال غورو ، قال فيها :

« اني احتج على التصريح الذي ادلى به قائد حملتكم الى حكومتي نهار امس . وأنفي عن نفسي كل مسؤولية اردتم تحميلي إياها . وأعتبر كافة التبليغات او التعليمات التي ستوصلونها الى حكومتي مباشرة - وعن غير

طريقي - ، لاغية وغير مشروعة امام عصبة الامم . »

غير انه لم يمض على إرسال هذا الاحتجاج وقت طويل ، حتى جاء الكولونيل طولا وسلم الملك كتاباً رسمياً باسم الحكومة الفرنسية ، يدعو الى مغادرة البلاد . وهذا نص الكتاب :

« أتشرف بإبلاغ سموكم الملكي قرار الحكومة الجمهورية الفرنسية :
لأنها توجب منكم ان تغادروا دمشق بأسرع ما استطاع ، بسكة حديد
الحجاز مع عائلتكم وحاشيتكم .

« وسيكون تحت تصرف سموكم والذين معكم قطار خاص يتحرك
من محطة الحجاز غداً ٢٨ يوليو الساعة الخامسة صباحاً . »

ردّ الملك فيصل على هذا التبليغ باحتجاج شديد قال فيه : « انني لا
اعترف للحكومة الفرنسية بأي حق في نزع السلطة التي منحني إياها مؤتمر
الصلح رسمياً لادارة المنطقة الشرقية ، ولا في نزع اللقب الذي لقبني به
الشعب السوري . » كما انه صرّح فيه « ان دخول الجيوش الفرنسية الى
دمشق ، خرق لمقرّرات مؤتمر السلام ، ومخالف لمبادئ جمعية الامم ،
ومناف للاخلاق الدولية . »

وقد أرسل صورا عن هذا الاحتجاج المطوّل الى جميع الدول .
ومع هذا ، كان لا بدّ له من الاذعان لحكم البلاغ ، ومغادرة دمشق فعلاً .

ذهبت الى محطة الحجاز ، وركبت القطار مرّة اخرى .
و كنت في هذه المره مع الملك فيصل ، من غير زملاء . لاث بعض
زملائي السابقين كانوا قد دخلوا الوزارة الجديده ، وبعضهم رجّحوا البقاء
في دمشق ، ما عدا الشهبندر الذي التحق بنا فيما بعد .

حدث ذلك في اواخر الليل . غير ان السماء كانت حمراء ملتهبة ، بسبب الحريق الكبير الذي نشبت نيرانه في المدينة
وتحرك بنا القطار من المحطة ١ ، واجتاز الغوطة ، ثم مر بالكسوة ،
وخربة الغزالة وانتهى بنا الى درعا .

في درعا

بقينا في درعا حتى صباح اليوم الاول من شهر آب .
واتخذنا القطار مقراً لنا ، نجلس ونأكل وننام فيه ، كما فعلنا في
الكسوة من قبل . غير أننا نصبنا خيمة بالقرب من القطار ، ليستقبل
الملك فيها شيوخ العشائر ويتذاكر معهم شتى شؤون البلاد .
كانت درعا بمثابة مفترق الطرق ، من الوجهتين المادية والمعنوية : فقد
كان يلتقي فيها ثلاثة خطوط حديدية ، أولها يأتي من الشمال ويربطها
بدمشق ، والثاني يتجه نحو الغرب ويربطها بحيفا ، والثالث يتجه نحو
الجنوب ويربطها بعمان .
وكنّا وصلنا الى درعا من طريق الشمال ؛ فكان على الملك فيصل أن
يختار أحد الطريقتين الآخرين : طريق الغرب أو طريق الجنوب .
وكان الاختيار بين هذين الطريقتين ، يعني - في الحقيقة - الاختيار
بين خطتين وسياستين .

لأن السفر إلى حيفا كان يعني خروج الملك فيصل من البلاد التي
كان يحكمها ، ويحتم عليه - في الأخير - التباعد عن سورية بأجمعها .
ولكنه مقابل ذلك - كان يوصله إلى أوروبا ، ويفتح أمامه مجال الاتصال

(١) وقد قدر لي أن لا أعود الى هذه المحطة فأدخلها مرة أخرى، إلا بعد مرور

ربع قرن : وكان ذلك إبان مہرجانات الجلاء .

بكبار ساستها ، ويتيح له الدفاع عن حقوق البلاد أمام مؤتمر الصلح وجمعية الأمم وصحافة العالم .

وأما السفر الى عمان ، فكان يؤدي به الى القسم الجنوبي من البلاد التي بايعته ، ويبقيه متصلاً مع سورية من جهة ، ومع الحجاز من جهة أخرى ؛ ولكنه - مقابل ذلك - كان يبعده عن أوروبا ، ويُعزله عن اتصاله بمؤتمر الصلح وجمعية الأمم .

وخلاصة القول : إن الطريق الأول كان بمثابة طريق العمل السياسي والكفاح السلمي ، وأما الطريق الثاني فكان بمثابة طريق النشاط الثوري والكفاح العنيف .

وكان لكل من هاتين الخطتين محاذير ومحسنات ، ومعارضون ودعاة ؛ وبقي الملك فيصل متردداً حائراً بينهما مدة غير قصيرة .

وكان هناك من العوامل ما يزيد حيرة ، ويضطره الى تأجيل القرار : فقد خرج من دمشق ، وليس لديه شيء يذكر من المال . فكان عليه لذلك أن يطلب من والده الملك حسين ما يحتاج اليه من مال ؛ وان يعرف ما يستقر عليه رأي والده في هذه القضايا من جهة ، وما سيكون موقف الانكليز تجاه الحوادث الاخيرة من جهة أخرى .

ولكن الفرنسيين لم يمهأوا الملك فيصل في درعا طويلاً . فقد تخوفوا من حركات عشائر حوران . وأوعزوا إلى علاء الدين الدروبي بكتابة برقية مستعجلة لتبليغه ضرورة السفر الى الحجاز . فقد وردت في اليوم التالي لوصولنا - أي في ٢٩ تموز سنة ١٩٢٠ - برقية هذا نصها :

« مستعجل لا يجوز تأخيرك ولا دقيقتك .

الى متصرف حوران

اعرضوا على جلالة الملك برفقتنا المحررة أدناه وجاوبونا .

الى جلالة الملك في درعا . إن السلطة الفرنسية أفادتنا أن يوضع
ترين تحت أمر جلالتم للسفر الى الحجاز على الطريق الذي تختارونه من
طريقي معان وحيفا ، بدن توقف في درعا . فأسترحم من جلالتم حفظاً
لبلاد حوران من المصائب والحراب تعجيل حركة جلالتم مولاي .

رئيس الوزراء

٢٩ تموز سنة ١٩٢٠

علاء الدين «

وفي الوقت نفسه خلقت طائفة فرنسية فوق درعا ومختلف قرى حوران ،
وألقت منشورات كثيرة على الأهليين ، تدعوهم بها الى اخراج الملك
فيصل من البلاد :

« من الجنرال قائد القوات الفرنسية الى أهالي درعا وضواحيها .
« ان الامير فيصلاً كان قد تلقى أمراً بأن يترك دمشق ويسافر رأساً
الى بلاده . وقد تعهد بإطاعة هذا الامر . أما وقد بلغنا على العكس بما
تعهد به أنه بقي في درعا وشرع في مخادعة الاهالي ليدفعهم الى أعمال سيئة
العواقب ومضرة بمصالح البلاد التي لم يبق له فيها أقل علاقة . فقد كتب
له ان يتابع سفره بلا تأخير .

« فنحن الآن ندعو عموم الاهالي أن يكلفوه بأنفسهم بترك بلادهم
حالا ، إذ أن إقامته بينكم تجعل بلادكم هدفاً للقنابل .
« والآن نعطيكم مهلة عشر ساعات ، ليتوجه الأمير في ختامها إلى بلاده .
وإذا مانع في ذلك يجب إرجاع قطاره إلى الشام . »

تجاه هذه الأحوال ، قرّر الملك المسير نحو حيفا . وطلب من الأمير
عادل أرسلان أن يتصل بالسراي هربوت صموئيل — الذي كان آنئذ مندوباً
سامياً بفلسطين — لتهيئة وسائل السفر . وفي الوقت نفسه أوعز إلى
كبير الأمناء إحسان الجابري بكتابة برقيه جوابية الى علاء الدين الدروبي .

وقد اشير في هذه البرقية الى ان « جلالة الملك يقيم في جزء من البلاد التي بايعته » ومع هذا فقد قرّر مغادرة درعا في أول آب لأنه « يسعى دائماً الى اسعاد البلاد ، ولا يريد ان يتضرّر احد من ابناء الوطن بسببه . » وقد ردّ علاء الدين الدروبي بتكرار طلب الفرنسيين ، وقد قال في بوقيته الجوابية ما نصه :

« مستعجل

درعا - رئيس الامناء الافخم

ج . أبلغت ما ذكرتم من اهتمام جلالته بتهدئة الحواطر الى السلطة الافرنسية ، فأظهروا الشكر على ذلك . وأفادوا اذا تأخر سفر جلالته مع حاشيته عن الوقت الذي عينتموه في بوقيتكم ، فان السلطة الافرنسية تكون حرّة في كل عمل سيدي .

رئيس الوزراء

٣١ منه

علاء الدين

واما الامير عادل ارسلان فقد ارسل بوقية رقمية توصي بالتريث ، وتسعى الى توجيه الانظار نحو الجنوب . وهذا نص البرقية :

« رأى هربوت صموئيل تشريف جلالته حيفاً عند الحاكم . قد أعطى الأمر باتخاذ التدابير اللازمة او احضار صالون خاص من اللد . وبعد ذلك يمكن تشريفه للقدس لمقابلة هربوت صموئيل . حركتهم كأنهم تخلصوا من الازمة . لذلك ارى عدم التسرع حتى يأتي جواب جعفر الذي وصل الى مصر اليوم . اعتباراً من عجلون في مأمن من كل تجاوز من طرف الفرنسيين . تأملوا الجملة الاخيرة جيداً . والجواب حالا . منتظر على الماكنة . »

ان هذه البرقية كانت تنبيء وتعلم قضيتين مهمتين :

أولاً : ان الانكليز كانوا يتمنون توجسه الملك فيصل نحو الغرب .
وفذا السبب قابلوا فكرة بحبته الى حيفا بارتياح كبير . ووجدوا في
ذلك ما يخفف عنهم شدة الازمة .

ثانياً : ان القسم الجنوبي من سورية ، اعتباراً من عجلون ، سيبقى
تحت الانتداب البريطاني . وسيكون في مأمن من اعتداءات الفرنسيين .
فاذا سافر الملك الى ما وراء الاردن ، يستطيع ان يواصل عمله هناك دون
ان يخشى ملاحقة الفرنسيين .

غير أن هذه البرقية لم تبدل شيئاً من اتجاه الملك وقراره .
فتم السفر الى حيفا ، في اليوم الاول من شهر آب .

وهكذا ، خرج الملك فيصل من حدود المملكة التي كان يحكمها
فعلاً ، منذ مدة تناهز السنتين والنصف .
وأما بعد ذلك ، فقد تضافرت الظروف على تباعد الملك فيصل عن
سورية بصورة تدريجية ...

إن هذه الظروف ستوصله الى العراق ، قبل ان يمضي حول كامل على
يوم ميسلون ، وستجعله هناك ملكاً مختاراً من الشعب ، وستفسح امامه
مجالاً واسعاً لاطهار مواهبه ، بتأسيس مملكة جديدة ، على اسس قوية ،
مستفيدة في ذلك من الخبرة والحنكة الادارية والسياسية التي اكتسبها
في سورية وفي اوروبا قبل يوم ميسلون ، وبعد يوم ميسلون ...

خاتمة

بعد الخروج من سورية

إن مذكراتي المتعلقة بالايام التي تلت مغادرتنا درعا ووصولنا الى حيفا ، لامت بصلة وثيقة الى وقائع ميسلون . ولذلك تبقى خارجة عن نطاق شمول هذا الكتاب من حيث الأساس . ومع هذا ، فقد رأيت أن لا أختم هذا الكتاب دون أن القي نظرة اجمالية سريعة على أهم المراحل التي قطعها فيصل ، بعد خروجه من درعا ، حتى سفره الى العراق .



كان الملك فيصل ، اختار التوجه الى حيفا ، بقصد السفر منها الى سويسرة ، بغية الاتصال بمجلس السلم وجمعية الامم . ولما كان سفره الى هناك عن طريق فرنسا من الامور المستحيلة - نظراً لما حدث بينه وبين الفرنسيين - كان لا بد من السفر الى سويسرة عن طريق ايطاليا .

وقد تبين من البحث والاستقصاء ، أن أقرب المواعيد المقررة لمروء البواخر المتوجهة الى ايطاليا هو اليوم العشرون من شهر آب ؛ إذ تصل في ذلك اليوم الى ميناء بور سعيد باخرة انكليزية كبيرة ، قادمة من اوستراليا ومتوجهة نحو الموانئ البريطانية . وكان من خطط سير هذه

الباخرة ، التوقف في مرافئ السويس والاسكندرية ونابولي ، لتحميل البضائع او تفريغها ولقبول الركاب منها او إنزالهم فيها .
وكان لا بدّ من الانتظار حتى يحين موعد وصول الباخرة المذكورة الى بورسعيد .

في خلال إقامتنا في حيفا ، بقينا باتصال مستمر بدرعا ودمشق .
وكنا نتلقى كل يوم أخباراً كثيرة ، معظمها مؤلم جداً : بعضها يتعلق بمظالم الفرنسيين ، وبعضها يحوم حول اعمال الخونة والمأجورين .
وقد علمنا - ونحن في حيفا - تفاصيل الغرامات التي فرضها الفرنسيون على مختلف أقسام البلاد ؛ واطلعنا على نصوص القرارات التي أصدرتها محاكمهم العسكرية باعدام عدد غير قليل من الوطنيين . كما أننا قرأنا هناك المقالات التي أخذت تكتبها بعض الجرائد المأجورة بدمشق تنديداً بالحكم الوطني وترحيباً بالفرنسيين ...

وقد بلغنا ان الحاكم العسكرية كانت تصدر قراراتها دون محاكمة ، بل دون دعوة الى المحاكمة . حتى أن بعض الوطنيين اطلعوا على قرار الاعداد الصادر بحقهم ، - من البلاغ الرسمي المنشور في الصحف - ، بينما كانوا جالسين في دكاكينهم ، فسارعوا الى الاختفاء عن أعين السلطات ، الى أن استطاعوا الهرب من دمشق والالتجاء الى حيفا .

إن هذه الاحوال ، اضطرت الكثيرين من الوطنيين الى الاختفاء في داخل البلاد أو الالتجاء الى خارجها ؛ فصرنا نلتقي كل يوم ، في حيفا ، بعدد غير قليل من هؤلاء اللاجئين .

في صباح اليوم الثامن عشر من شهر آب ، غادرنا حيفا بالقطار متوجهين نحو بورسعيد .

وعندما وصلنا الى اللد ، حضر السر هربوت صموئيل - المندوب السامي في فلسطين - لاستقبال الملك استقبالا رسمياً ، واختلى معه مدة من الزمن .

ولما بلغنا القنطرة ، حضر « عبد الملك الخطيب » معتمد الحكومة العربية الهاشمية في مصر ، ونقل الى الملك فيصل أخبار والده الملك حسين ووصاياه .

وفي بور سعيد ، اتخذ الملك قراره النهائي حول الاشخاص الذين سيصحبونه الى أوروبا : وقد رأى أن يكون عددهم قليلاً . وعندما أقلعت الباخرة من بور سعيد كنا حوله فئة صغيرة جداً : أنا ونوري السعيد وإحسان الجابري ، من جهة - ، والامير زيد مع مرافقيه صبيح ورسم من جهة أخرى .

وكنا نحمل ، كلنا ، جوازات سفر جديدة ، باسم الحكومة العربية الهاشمية ، تزودنا بها في بور سعيد ، على يد عبد الملك الخطيب .

وبقينا على ظهر الباخرة حتى ٢٥ آب .

وقد هيأت هذه الايام للملك فيصل جواً هادئاً للاسترسال في استعراض وقائع الماضي من جهة ، والتفكير في احتمالات المستقبل من جهة أخرى . كما هيأت لي فرصاً كثيرة للتحديث اليه طويلاً وملاحظة نزعاته النفسية ملياً . والحقيقة أن هذه الأحاديث والتأملات كانت قد بدأت منذ ايام حيفا . ولكن الملك كان يضطر هناك الى مقابلة بعض الاجانب ، وكثيرين من السوريين والفلسطينيين . فكانت هذه المقابلات ، وما ينتج عنها . من انشغالات ، تقطع تسلسل الاحاديث ، وتحول دون إقامها .

أما في الباخرة ، فقد انتهت سلسلة المقابلات المذكورة . فتهاجرت معنوي 'يساعد ، بل يحمل ، على الاسترسال في التفكير ملياً .

فكثيراً ما كان الملك فيصل يستعرض حوادث الماضي بنظرة انتقادية، ويقلب وجوه الخطأ والصواب فيها، ويظهر ندمه على بعض الوقائع والمواقف، ويصرح بامتعاضه من أعمال البعض ومواقفهم المختلفة. وكان بوجه اللوم الى مباشرة ايضاً من حين الى حين . ولكنه كان يفكر، اكثر من ذلك كله، في المستقبل، ويتكلم عن الخطط التي يجب السير عليها لتلافي ما فات .

وقد زاد البحث في المستقبل—بوجه خاص—في أواخر أيام السفارة. لأنه كان قد القى على عاتقي مهمة جديدة تقضي بافتراقنا مدة من الزمن، لا يمكننا تقدير طولها. فكان من الضروري، والحالة هذه، ان نتحدث ونتباحث، قبل ان نفترق، في كل القضايا والاحتمالات التي تخطر بالبال. هذه المهمة، كانت تقضي عليّ بالسفر إلى استامبول للاتصال بالكماليين ومعرفة مدى المساعدات التي يمكننا أن نأمل بها منهم في كفاحنا ضد الفرنسيين .

إن الملك فيصل كان قد أظهر عطفه على الحركة الكمالية خلال وجوده في أوروبا، عدة مرات، بوسائل عديدة. وكان قد صرح في عدة محافل سياسية وعلى صفحات بعض الجرائد العالمية أن العرب، على الرغم من ثورتهم على الأتراك لنيل استقلالهم، يستنكرون كل ما يقع من التعدي على الأتراك وعلى حقوقهم في بلادهم الأصلية. والحكومة السورية نفسها لم تكف بإظهار العطف على تلك الحركة، بل ساعدتها مساعداً فعّالاً بمنع الفرنسيين من الاستفادة من السكة الحديدية لارسال الذخائر والممدد الى قواهم المرابطة في جهات أورقة وكلاس وعينتاب. ولم يجد الفرنسيون مجالا لامداد تلك القوى من كيليكيا بسبب وعورة الطرق وطولها من جهة، وكثرة الثلوج التي

تغطيتها في الشتاء من جهة ثانية . وهذا الموقف الذي وقفته الحكومة السورية من طلبات الفرنسيين ، ساعد الأتراك مساعدة ثمينة جداً ، وضمن لهم - فيما بعد - التغلب على القوى الفرنسية المحصورة هناك تغلباً حاسماً . حتى أن الجنرال غورو ، خص هذه القضية باهتمام كبير في الانذار الأخير الذي وجهه الى الحكومة السورية . كما أنه قال في الخطبة التي القاها بعد دخوله دمشق - « إن موقف الحكومة السورية في هذه القضية كان بمثابة مساعدة العدو المشترك مساعدة فعلية ، وكان أشبه شيء بتصويب ضربة خنجر الى ظهر القوى الفرنسية . »

أنما كان يحق لنا ، مقابل ذلك كله ، أن ننتظر منهم مساعدة مقابلة ؟ ولقد كان سبق وتم الاتصال والمفاوضة بين رجالنا ورجالهم عدة مرات ، في جهات متعددة بوسائل مختلفة . غير أن هذه الاتصالات والمفاوضات لم تنته آنذاك الى نتيجة ايجابية لأسباب عديدة .

والآن ، وقد رأى الأتراك بأم أعينهم أننا ساعدناهم مساعدة فعالة - بلا اتفاق سابق بهذا الشأن - بدليل ما صرح به الجنرال غورو نفسه ، ألا يصح لنا أن نأمل عطفاً مقابلاً منهم على قضيتنا ؟

كان عليّ أن أتبين ذلك وأستوضحه عن طريق الاتصال المباشر بزعماء الكمالين . فتقرر لذلك أن أفارق الملك فيصل عقب وصولنا الى إيطاليا ، لأذهب الى الاستانة بأول واسطة ممكنة ، على أن أعود فألقيه في سويسرة . بعد إنجاز هذه المهمة .

ولهذه الأسباب ، خصني الملك فيصل بمعظم أحاديثه ومشاوراته خلال سفرتنا هذه ، وكاشفني بكل ما كان يجول بخاطرهم من الخطط والأمال .

وصلنا الى ميناء نابولي في ٢٥ آب ، أي بعد مرور شهر كامل على

يوم الكسوة .

وبقينا على ظهر الباخرة - وقد انقطعت عنا جميع أخبار العالم -
عدداً من الايام ، فكان من الطبيعي أن نتوق الى استقاء الأخبار عقب
نزولنا الى البر .

وكان أول بائع جرائد صادفناه على الرصيف يحمل أنواعاً من
الجرائد ، كلها باللغة الإيطالية . فاشتريتُ منه عدة جرائد ، مؤملاً التوصل
الى فهم ما فيها من الأخبار السياسية ، بفضل ما كنتُ أعرفه عن أصول
الكلمات الفرنسية وأشتقاقاتها المختلفة ، وعندما أقيتُ نظرات سريعة
على عناوين الأبحاث التي تتضمنها الجريدة ، وقعت على عنوان كبير يشتمل
اسم سورية . فأخذتُ أقرأ بانتباه وإمعان ، وعلمت منه أن رئيس الوزراء
في سورية علاء الدين الدروبي قد قتل في حوران ، مع أحد زملائه الوزراء
عبد الرحمن اليوسف . كما علمت أن قتل الوزيرين كان ذبحاً .

وعندما اطلعت على ذلك ، تذكرتُ حالاً ، بصورة حيّة بحسنة ،
كيف اعترض الدروبي ، فيما سبق ، أشد الاعتراض على اقتراحي ، قائلاً
بكل حماسة : «أنت لا تعرف الحوارنة ... والله إنهم يذبحوننا» .. كيف
كان كرّر كلامه هذا ، وحرك يده اليمنى على ساعده الأيسر تقليداً
للمعلمية الذبح ...

وكان من غرائب الصدف أن يذبحه الحوارنة فعلاً . ولكن الذي
يلفت النظر ، أنهم لم يفعلوا ذلك لأنه ذهب اليهم للدفاع عن الحكم الوطني
كما كنت اقترحت ، بل ذهب اليهم لتسكين الحواطر نزولاً عند
رغبة الفرنسيين .

وكان أول الأعمال التي أقدمتُ عليها في نابولي - بعد الاطلاع على
هذا الخبر ونقله الى الملك والزملاء - ، هو البحث عن مواعيد سفر البواخر

التي تتوجه الى استامبول . وعلمت بسرعة أن هناك باخرة تغادر ميناء نابولي بعد يومين أي في ٢٧ آب وتصل الى الآستانة في اول ايلول . ولذلك أسرعت في السفر الى روما لاجراء التأشيرات الضرورية لهذه السفرة . وودّعت الملك فيصل ، وامن في معيته ، لمدة لا أدري ماذا سيكون أمدها .

وصلت الباخرة الى الاستانة صباحاً ووقفت أمام « برج الآلسة » في مدخل الخليج والمضيق .

وبعد مدة صعد إليها جماعة من ضباط الأمن ، بينهم الانكليزي والفرنسي والايطالي والتركي ... وأخذوا يدققون في جوازات المرور التي يحملها كل واحد من المسافرين تدقيقاً طويلاً ، ويستنطقون اصحابها استنطاقاً مفصلاً . واستمر ذلك ساعات طويلة قبل ان يأتي دوري أنا . وقد لاحظت ان الحكم والسيطرة كانتا بيد الضباط الثلاثة : البريطاني والفرنسي والايطالي . وكان كل منهم يدقق في احد الجوازات ، ويستجوب صاحبه ، ويسجل أجوبته على ورقة خاصة ، ثم يوقع عليها ، ويعطيها لزميله فيوقعانها ، دون أن يدققا فيها مرة ثانية . أما الضابط التركي ، فكان يسجل في الأخير ما أبرمه الثلاثة بدون أي اعتراض .

وأخذت اتتبع ما يفعله هؤلاء مدة من الزمن ، ولاجظت انهم رفضوا الموافقة على نزول عدة أشخاص لأسباب لم أفهمها ، وصرت لذلك أخاف على مصير جواز السفر الذي أحمله . فقد كنت استحصلته من عبد الملك الخطيب في بورسعيد ، وكان من جوازات « الحكومة الهاشمية العربية » المعطاة باسم الملك حسين . وكان ينص على اني من « رعايا الدولة الهاشمية العربية » ولكنه يذكر اني كنت وزيراً للمعارف في سورية . فلو قدر لهذا

الجواز أن يقع في يد الضابط الفرنسي لأثار شكوكه، ولما كان من الممكن أن تحمله هذه الشكوك على منعي من النزول الى البر . ولذلك أخذت أتمنى من كل قلبي أن لا يقع جوازي في يد الفرنسي . وانتظرتُ مدة طويلة يتنازعني القلق الشديد ، إلى ان حدث ما كنت أتمناه : فوقع جوازي في يد الضابط الايطالي . ولما كان الجواز المذكور يحمل تأشيراً من وزارة الخارجية الإيطالية في روما ، ويتضمن السماح لي بالذهاب من ايطاليا الى القسطنطينية مع العودة اليها ، فقد نال موافقة الضابط الايطالي بسهولة غريبة ، ثم مرّ من بين أيدي الباقيين بسرعة ...

وعندئذ تنفست الصعداء ، فانصرفت الى التمتع بجمال المناظر المحيطة بالباخرة ، بانتظار إتمام المعاملات المتعلقة ببقية الركاب .

وبعد النزول الى البر ، تمكنت من الالتقاء بمثل الكماليين في مساء اليوم نفسه ، لأنه كان من الذين توثقت بيني وبينهم أواصر الصداقة منذ زمن طويل . وأطلعني فوراً على بعض الحقائق التي لم أحسب لها حساباً : فالارتباط بين الاستانة والأناضول كان قد انقطع انقطاعاً كلياً ، بسبب احتلال الاستانة من قبل جيوش الحلفاء وإقدام الخليفة وحيد الدين على محاربة الكماليين ، وأصبح رجالهم لا يستطيعون أن يخبروا أنقرة إلا بواسطة ايطاليا عن طريق ميناء انطاليا . والمخبرة على هذه الطريقة تستغرق وقتاً طويلاً بطبيعة الحال ، فكان عليّ إذا أردت الاستعجال أن أذهب الى ايطاليا لاتصل برجالهم هناك .

فقررت بعد الاطلاع على هذه الاحوال أن أعود الى ايطاليا ، بأول باخرة تقلع من الميناء ، مزوداً بالمعلومات والوسائل التي تضمن اتصالي بالكماليين في روما .

غير أنني علمتُ ، بعد البحث ، أن أول باخرة ستسافر الى ايطاليا بعد

مدة تزيد على أسبوعين . فاضطرت الى البقاء في الأستانة حتى اليوم الثامن عشر من أيلول .

وفي خلال هذه المدة : وسعت دائرة اتصالي بالكماليين ، واطلعت منهم على تفاصيل قضايهم ، وأطلعتهم على تفاصيل قضايانا ، وسعيت لتصحيح بعض الافكار الخاطئة التي كانت تكونت لديهم عنّا .

ولاحظت أن سياستهم كانت متجهة اتجاهها يدينا نحو التفاهم مع الفرنسيين ، بغية مقاومة الانكليز . فقد ركّزوا غيظهم ونقمتهم على الانكليز ، اذ اعتبروهم العدو الألد الذي لا مجال للتفاهم معه . وأما الفرنسيون فكانوا قد تفاهموا معهم على الكثير من القضايا ، كما كانوا يأملون التفاهم معهم على ما بقي منها في وقت قصير ، لأنهم كانوا يساعدونهم على الانكليز مساعدة فعالة ، تارة بصورة علنية ، وطوراً بصورة سرية .

غادرت ميناء استانبول في ١٨ ايلول ، فوصلت الى البندقية في ٢٥ منه . وصلت البندقية ، وأنا لا أعرف شيئاً عن الحل الذي استقر فيه الملك فيصل . لقد كنت أعلم أنه كان مصمماً على السفر الى جنيف ، وقرأت في البرقيات أخباراً عن وصوله الى روما ، ثم أخباراً أخرى عن وصوله الى ميلانو ، على أني لم أر برقية ما تتعلق بوصوله الى جنيف . فهل حدث ما استوجب عدوله عن قراره السابق ؟ ولقد تعذّر عليّ أن أتحقق من ذلك في البندقية ، فرأيت أن أواصل السفر حتى ميلانو ، لأبحث عن حقيقة الامر هناك .

ولكن عندما وصلت الى ميلانو ، لم أجد في فنادقها محلاً فارغاً ، لأن يوم وصولي صادف موعد اجتماع المؤتمر الأهمي الذي اخذ على عاتقه مهمة التعريف بعصبة الأمم والدعاية لها . فغصّت جميع فنادق المدينة من اكبرها الى اصغرها ، ومن اضخمها الى احقرها - رجال السياسة والصحافة الذين

أموتها من جميع أقطار العالم ، وبآلاف المتفرجين الذين جاؤا من جميع الجهات ، ليستعوا أبصارهم بمباهج المهرجانات التي ستقام في ميلانو بمناسبة هذا الاجتماع التاريخي ...

وبعد البحث الطويل اضطررت أن أتوجه الى ضواحي المدينة . فذهبت الى « وارهزه » حيث كان في فندقها الضخم - الذي اشتهر منذ عهد « فردي » الموسيقىار - أماكن كثيرة فارغة .

وفي صباح اليوم التالي ، علمت صدقة من البواب أن فيصل قد تغدى في حديقة ذلك الاوتيل قبل يومين ، ثم توجه الى « تشرنوبيو » على بحيرة « كومو » وأنه ربما كان ما يزال هناك ، في الاوتيل المعروف باسم « فيلا دهسته » فخابرت الاوتيل المذكور ، فعلمت أن فيصل نازل فيه ، فاتصلت به وأخبرته بوجودي في « وارهزه » ، ثم سافرت الى كومو ولاقيته هناك .

وكذلك لاقيت ، في اليوم نفسه ، للمرة الاولى ، رستم حيدر الذي كان أتى من باريس منذ مدة .

فأطلعت عندئذ على تفاصيل ما حدث للملك فيصل ، منذ افتراقنا : فقد ذهب اولا الى روما ، ثم انتقل الى ميلانو ، وأخيراً استقل القطار متوجهاً نحو سويسرة . لكن حداد باشا استقبله في الطريق ، قبل وصوله الى الحدود السويسرية ، وأبلغه تحيات لويد جورج مع الرسالة الشفهية التالية :

« ان رئيس وزراء بريطانيا العظمى مشغول الآن في سويسرة بالاجتماعات ومذاكرات هامة ، وإن وصول الملك فيصل الى هناك في هذه الآونة ، يربك هذه الاجتماعات والمذاكرات ، ويحدث مشاكل كثيرة ، ليس من مصلحة احد اثارها في الاحوال الحاضرة . ولهذا السبب يرجو لويد جورج من الملك فيصل أن يعدل عن السفر الى سويسرة وأن يبقى في ايطاليا الشمالية . »

فاضطر الملك ، الى البقاء في إيطاليا ، واختار فيلاده سنة مقاماً له وجماعته .

وعندما اطلع الملك فيصل على نتائج أبحاثي في الاستانة ، حبّذ سفري الى روما ، للاقامة فيها ، بغية الاتصال برجال الكماليين . كما أنه رأى ان يحمّلي مهمة أخرى : فقد سبق لهم أن اتصلوا في روما بالبروفسور يونفانتى - استاذ حقوق الدول في الجامعة - ، وطلبوا منه ان يضع تقريراً قانونياً عن القضية السورية ، وعن الخلاف القائم بينها وبين الحكومة الفرنسية ، ووعدوه بتزويده بالوثائق والمعلومات التي يحتاج اليها ، واتفقوا على أن يأتي هو ، الى كومو أحياناً ، وأن يذهب رستم حيدر أحياناً أخرى الى روما . فرأى الملك أن إقامتي في روما ستسهل إنجاز هذه المهمة ، ولا تترك لزوماً الانتقال الاول من روما الى كومو ، ولا الانتقال الثاني من كومو الى روما .

ولهذا السبب ، تزوّدت بالوثائق والاوراق اللازمة ، وسافرت الى روما لانجاز المهتين في وقت واحد : الاتصال بالكماليين من جهة ، ومساعدة البروفسور يونفانتى في وضع التقرير من ناحية أخرى .

وقد اتصلت برجال الكماليين في روما فور وصولي ، بسهولة كبيرة ، بفضل المعلومات والوسائل التي كنت تزوّدت بها من الاستانة . وكنت بينهم من كنت اعرفهم معرفة شخصية منذ مدة طويلة . فحصلت منهم على المعلومات التي احتاج اليها بسرعة كبيرة . كما أنني أخذت منهم عدداً غير قليل من الجرائد التي تصدر في أنقرة وشرعت في مطالعتها بامعان ، لأستطيع أن أكوّن فكرة واضحة عن حالة الكماليين في الاناضول ، وعن نزعاتهم الاساسية .

ورأيت بعد ذلك ، أن افتح باب المحادثة بكتاب أوجهه الى أحد

رجال الدولة مباشرة : فاستعرضت هذه الغاية أسماء الوكلاء^١ الذين يدبرون دفة الامور الادارية والسياسية في انقرة ، وقررت ان أوجه الكتاب الى فريد بك الذي كان وكيلا للمالية اذ ذاك .

و كنت أعرفه معرفة جيدة ، مذ كان كان مدرسا للتاريخ السياسي في المدرسة الملكية ، ورئيسا لهيئة التحرير في جريدة « افهام » التركية . وكان ممن يتصفون بنزعة علمية ، ولا يتخلون عن هذه النزعة حتى في تفكيراتهم السياسية . وكان قد نشر ، عندما كان يدرس في باريس ، قبل انقلاب الدستور العثماني (أي قبل اعلان المشروطية ، حسب التعبير التركي) رسالة صغيرة عنوانها بعنوان : « ثلاث سياسات » . وازن فيها السياسات الثلاث الأساسية التي ستتنازع السيطرة على أعمال الدولة العثمانية ؛ وهي : السياسة العثمانية ، والسياسة الاسلامية ، والسياسة التركية (أي السياسة الطورانية)

ولقد كان طورانياً ؛ ولكن طورانيته هذه ، كانت مقرونة بنظرة واقعية صريحة . انه كان ممن يقولون إن منافع الاتراك الحقيقية تتطلب منهم أن يحوّلوا أنظارهم من الجنوب الى الشرق . وأذكر جيداً بأنه كان شرح رأيه هذا ، مرة ، بصراحة وجراحة قاثلاً : ليس في استطاعة الاتراك أن يستمثلوا العرب ، ولا من مصلحتهم أن يضعفوا قواهم في سبيل محاولة ذلك . ولذلك ينبغي أن يتفاهموا مع العرب بأي شكل كان ، وان يدعواهم وشأنهم ؛ ثم ينصرفوا الى الاهتمام بالعنصر التركي نفسه ، ويركزوا جلّ جهودهم في معالجة القضايا التي تتصل بمستقبل الاتراك مباشرة .

أما أهم القضايا التي تهم مستقبل الاتراك ، في نظره ، فكانت : قضية

(١) اعتاد الكياليون ان يسمّوا الوزراء بهذا الاسم ، لانهم اعتبروهم وكلاء من الامة ، يستمدون سلطتهم من وكالتهم هذه .

الولايات الشرقية : « لأن هناك عنصران غريبان يعيشان في وسط العالم التركي ، ويحولان دون ارتباط الأتراك الساكنين في الأناضول بالأتراك القاطنين ما وراء الأناضول . وهذان العنصران هما الأكراد والآرمن .
الأكراد يسهل تمثيلهم ، لأنهم مسلمون مثل الأتراك ، ولأنهم محرومون من ثقافة خاصة وأدب مدوّن ، فيجب إذن اتخاذ التدابير اللازمة لتمثيلهم بسرعة . واما الآرمن فلا يمكن تمثيلهم ، لأنهم يدينون بدين يختلف عن دين الأتراك ، ولأنهم أصحاب ثقافة خاصة وأدب مدون ، فيجب البحث عن الوسائل التي تضمن تبعيدهم عن طريق اتصال الأتراك .. »

عندما علمت بأن فريد بك هذا ، كان بين الوكلاء الذين يسكون زمام الأمور في أنقرة ، تذكرت حالا هذه الآراء التي كان يجاهر بها قبل نشوب الحرب العالمية وقيام الثورة العربية بمدة غير قصيرة ، وجزمت بأنه خير من يستطيع ان ينظر الى قضيتنا نظرات خالية من شعور الحقد والرغبة في الثأر . فكتبتُ اليه كتاباً وسلمتهُ الى رجال البريد الخاص الذين يذهبون من روما الى أنقرة بجرأ عن طريق أخاليا . وقلتُ في في هذا الكتاب ما ترجمته :

« عزيزي فريد بك

اكتب اليكم هذا الكتاب استناداً الى صداقتنا القديمة واعتماداً على صراحتكم التي اقدرها كل التقدير .

انني كنتُ في سورية منذ سنة ونصف سنة ، وقد سهمتُ في حياتها السياسية خلال هذه المدة مساهمة فعالة . غير اني اضطررت الى مغادرتها إثر احتلال الافرنسيين لها . وانا الان مقيم في روما ، ومستمر ، مع هذا ، في الكفاح في سبيلها . وإن لنا إخواناً وزملاء وجمعيات ، يعملون في هذا السبيل ، داخل البلاد وخارجها . ولدينا مشروعات عديدة لتنظيم أعمال هذه الجمعيات ، ولذلك رأيت ان استعلم منكم بعض الأمور لاتمام

هذه المشروعات :

١ - ما هو نظر الحكومة الاناضولية الى الحكومة الحجازية ، وموقفها منها ؟

٢ - ما هو موقفها من سورية ، ومن العراق ؟

٣ - وهل تستطيع حكومتكم ان تساعد سورية في جهادها ضد الاحتلال ، وبالاخص : هل تستطيع ان تزود القوى الوطنية التي قد تتألف في جهات الشمال بالاسلحة والعتاء ؟

٤ - واذا اقتضى إيفاد بعض الاشخاص لأجل تنظيم اعمال الكفاح أو قيادتها ، وتعذر وصول هؤلاء الى ميادين العمل من الجنوب ، فهل يمكن ان يضمن لهم السفر والانتقال عن طريق الأناضول ؟
ارجو ان تجيبوني عن هذه الاسئلة ، وان تقدّموا احترامي الى من اعرفهم من الاخوان .

- ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ -

وقد ارفقت ، بهذا الكتاب ، كتاباً ثانياً مفصلاً ، وجهته الى يونس نادي - صاحب جريدة « بني كون » ، اي « اليوم الجديد » - ورجوت فريد بك ، تسليمه إياه ، بعد قراءته ، للاطلاع على ما جاء فيه .
وأما سبب كتابة هذا الكتاب فكان : ما قرأته في احد اعداد جريدة بني كون ، عن القضية العربية وعن الملك حسين .

وتفصيل الأمر : أن الملك فيصل عندما وصل الى نابولي ، خلطت وكالات الاخبار بينه وبين الملك حسين - اي بين ملك الحجاز ، وبين ابن ملك الحجاز - واهرقت تعلن وصول ملك الحجاز الى نابولي وتوجهه منها الى روما . فالتخذت الجريدة المذكورة هذا الخبر وسيلة للتهجم على الملك حسين والتنديد بالثورة العربية ، بأسلوب عنيف ، ولمحة لاذعة ، ونشرت

مقالا تحت عنوان « ملك الحجاز يذهب الى اوروبا » قالت فيه ، بعد نقل الخبر المذكور ، « إن الحجاز بلاد إسلامية مقدسة ، فكيف يجوز لمن ينصب نفسه ملكاً عليها ان يذهب الى اوروبا » ثم تساءلت « ماذا سيفعل في اوروبا ؟ ماذا سيشحذ فيها ، بعد ان طرد الفرنسيون ابنه من سورية شرطردة ؟ » وقد لقيت الجريدة - خلال هذه الكتابات - الملك حسين بلقب الخائن ، واتهمته بأشد التهم .

وقد كنت أعرف صاحب الجريدة معرفة شخصية منذ مدة طويلة ، ومعرفتي به كانت قد توطدت فبلغت درجة الصداقة المتينة بوجه خاص خلال إقامتي على تأسيس « المدرسة الحديثة » من ناحية ، واشتغالي « بجمعية الصحافة العثمانية » وتروسي مؤتمرها من ناحية أخرى . وكان من الذين يغلب عليهم التطرف في الآراء والكتابات . ولم تكن مقالاته لتدل على تفكير عميق ، ولكنها كانت دائماً مלאة بالحماسة الشديدة ، وكانت ذات اسلوب مشير .

فرايت ان اكتب اليه كتاباً مفصلاً - يقوم مقام مقالة - انتقد فيه ما ذهب اليه في هذا المضمار ، وأشرح ما أراه في القضية العربية بنظرة علمية بحتة . فكتبت اليه ما ترجمته ، بعد المقدمات :

« ... حينما كنا في دمشق ، كنا نعتقد بوحدة مصالح العرب والأتراك فكنا نسمح بتزويد القوى التركية التي تعمل في شمال حلب بالذخائر التي تحتاج اليها ، ونحول دون استفادة الفرنسيين من السكك الحديدية السورية في حركاتهم ضد القوى المذكورة . حتى ان الجنرال غورو ، كان قد توهم ، بتأثير هذه الوقائع ، بأننا كنا متفقين معكم اتفاقاً رسمياً .

ولهذا كله ، لم استطع ان امسح عن نفسي الحيرة والانفعال ، عندما قرأت الفقرات المنشورة في احد اعداد جريدتكم « اليوم الجديد » التي وقعت بين يديّ معاهدة هذه الايام .

« إنكم تحتدمون غيظاً وغضباً من الخبر المغلوط الذي نشرته إحدى وكالات الاخبار عن سفر ملك الحجاز الى اوروبا ، ثم تقولون : لم تبق نكبة من النكبات إلا حلت بالعرب والاتراك على حد سواء منذ ثار على حكومة استامبول ؛ وليس العرب او الاتراك وحدهم ، بل ان جميع المسلمين ، أصبحوا يداسون تحت اقدام الفرنسيين والانكليز المنتصرين . »
« أما أنا فأرى أن الوقت لم يحن بعد للحكم في مسؤوليات الوقائع الاخيرة . لان الحكم في أمثال هذه القضايا حكماً صحيحاً يقتضي التباعد عن الوقائع أكثر مما بعدنا عنها حتى اليوم ، للاطلاع على جميع ما يتعلق بها من الوثائق والحقائق المتنوعة ، ولتقليب القضايا على وجوهها المختلفة ، تقليباً يظهر « الوجوه والافقية » في وقت واحد . ومع هذا ، فاني أرى أن ما ظهر من النتائج الى الآن ، يخولنا حق البت والحكم في بعض القضايا . ولهذا أريد أن أناقش الدعاوى المسطورة في مقال اليوم الجديد .
الآنف الذكر :

« هل يستطيع أحد أن يقول : لولا ثورة الحجاز لما انتصر الفرنسيون والانكليز على الالمان ، ولما استطاعوا ان يستولوا على العالم الاسلامي ؟ أنا لا اشك أنه لا يمكن أن يدعي ذلك أحد عن طريق الجد . »
« لقد قال جمال باشا في إحدى خطبه : « إننا كدنا نستولي على مصر ، غير أن خيانة الشريف حسين منعتنا عن ذلك » ولكن هذه الخطبة كانت من الخطب السياسية التي تستهدف خداع الرأي العام اثناء الحرب ، ولا أظن أن أحداً يستطيع أن يحمل ما جاء فيها من المدّعات على محمل الجد . »
« ان ظروف الحرب ، كانت قد ربطت مقدرات الدولة العثمانية — ومقدرات البلاد الاسلامية التي تسير من ورائها — بمقدرات المانيا ؛ فكيف كان يمكن أن تؤثر حركة الملك حسين ، والحالة هذه ، في النتيجة النهائية ، بين هذه القوى الهائلة التي كانت تصطدم في ميادين هذه الحرب

العالمية ؟ هل كان يمكن أن يتغير اتجاه الحرب من جراء نشوب الثورة في الحجاز أو عدم نشوبها ؟ وهل كان يمكن أن يكون لهذه الثورة من القوة والتأثير ما يؤدي الى انتصار المانيا او انكسارها ؟ .

« أعتقد ان الثورة العربية ما كان يمكن أن تؤثر تأثيراً يستطيع أن يغير مجرى الحرب ، فيتزع النصر من أحد الطرفين ليأخذه الآخر .

« ان انكسار الالمان واستسلامهم كان من الامور المحتمة ، نظراً الى سير الوقائع العالمية ، سواء أقامت الثورة في الحجاز أم لم تقم . كما أن استسلام الدولة العثمانية أيضاً كان من النتائج التي لا بد من أن تلي انهيار القوى الالمانية ، سواء أثار عليها الشريف حسين أم بقى موالياً لها . « إني لأعتقد أن هذه الأمور من الحقائق التي ليس لانكارها من سبيل .

« وانه ليجدر بنا ، بعد تقرير هذه الحقيقة ، على هذه الصورة ، أن نتساءل :

هل كان من الممكن ان تبقى سورية مصونة عن الاحتلال ، بعد انتصار الدول المتحالفة ، واستسلام الدولة العثمانية والجيش الالمانية في جميع الجهات ؟ « إن الاحتلال العسكري الذي نكبت به مدن وبلاد كثيرة ، مثل

ادرنة وبروسه وإزمير ، بالرغم من بعدها عن ساحات القتال ، لا يترك مجالاً لأي شك كان في الجواب عن هذا السؤال : كلا ، إن سورية ما كان يمكن ان تبقى مصونة عن الاحتلال بعد انتصار الحلفاء ، حتى ، ولو لم تقم أية ثورة في الحجاز . «

وأن مما يؤيد حكمي هذا ، ان انور باشا كان قد خطب مرة في المجلس النيابي ، على اثر القلق الذي اظهره بعض النواب من تقدم الانكليز في العراق ، وقال ما معناه : أيها السادة : ، يجب أن نواجه الحقائق وجهاً لوجه . إننا ربطنا مقدراتنا بمقدرات الالمان . فاذا انتصر الالمان خرجنا من الحرب سالمين ، حتى ولو كنا أضعنا بعض اقسام بلادنا خلال الحرب ؛ لان المانيا ، عندما تنتصر تعيد الينا جميع تلك البلاد . أما اذا خرجت

المانيا من الحرب مغلوبة على امرها ، معاذ الله ، فاننا سنخسر كل شيء ،
حتى ولو بقيت بلادنا مصونة من كل احتلال . »

« إن ما قاله انور باشا آنثذ عن جميع البلاد العثمانية ، يصح بوجه
خاص أن يُقال في شأن سورية : إن مقدرات سورية كانت ارتبطت
بمقدرات الحرب العالمية ؛ فما كان يمكن أن تبقى سورية مصونة من
الاحتلال ، بعد انكسار الالمان واستسلام الدول العثمانية .

« ولكنني ارى ان اخطو بصع خطوات اخرى في سبيل الفرضيات ،
فأسأل : ماذا كان يحل بسورية لو لم تقم الثورة العربية ، ولو لم تدخلها
جيوش تلك الثورة ؟

« لا شك في أن عدم قيام الثورة ما كان يؤثر في اتجاه الحرب ونتائجها
النهائية تأثيراً يُذكر ؛ ولكنه كان يؤثر - حتماً - في أحوال البلاد
السورية تأثيراً كبيراً . فان الجيوش الاجنبية التي تقدم على احتلال
سورية بعد انتهاء الحرب ، كانت لا تجد أمامها المقاومة التي وجدتتها حتى
الآن ؛ ولما جابهت الحكومة الوطنية التي تولدت من الثورة ، ولما
اصطدمت بفكرة الحرية والاستقلال التي تغلغلت في نفوس الشعب بفضل
هذه الثورة ؛ ولاستطاعت ، لذلك ، ان تحتل البلاد وتحكمها بسرعة
وبسهولة . ولما وجدت نفسها مضطرة الى بذل الجهود لاستئصال البذور
التي زرعتها الثورة العربية ، ولازالة الآثار التي تركها الاستقلال الموقت ،
في نفوس الشعب .

« وإذن لكانت أحوال سورية وسائر البلاد العربية أسوأ بكثير مما
هي عليها الآن .

« إن الامر ، كان لا يتوقف عند هذا الحد أيضاً ، ولكان تجاوز سورية
الى البلاد المجاورة لها : فلو لم تقم الثورة العربية ، ولم تتألف الحكومة
التي نشأت عن الثورة المذكورة ، لاستغنى الفرنسيون عن القوى العسكرية

التي اضطروا الى حشدها في السواحل السورية منذ سنة ونصف سنة ، وعن الحملة التي جرت دوها على الحكومة العربية في الاشهر الاخيرة ، ولاستطاعوا أن يوجهوا تلك القوى جمعاء الى كايكيا لتثبيت حكمهم فيها ، ونشر سلطانهم عليها ؛ وبتعبير آخر : لو لم تقم الثورة العربية - ولم تقم الحكومة السورية - لاستطاع الفرنسيون أن يضيفوا الى القوة العسكرية التي تحتل كايكيا جميع القوى التي استخدموها لاحتلال سورية الداخلية وطرد الملك فيصل منها - حسب تعبير «اليوم الجديد» - ولأدى ذلك الى تبديل مجرى الحرب في تلك الربوع تبديلاً كبيراً .

« فهذه حقائق ثابتة لا يمكن انكارها بوجه من الوجوه . »

وبعد سرد هذه الملاحظات والدلائل المتسلسلة قلت : « ومع هذا ، ما الفائدة من مناقشة الماضي في الحالة الحاضرة ؟ نحن الان لا نزال ، جميعاً ، في مرحلة صنع التاريخ لا كتابته ، - حسب تعبير الشاعر العبقري عبد الحق حامد - ، فيجب علينا أن نوجه انظارنا الى الآتي لا الى الماضي ، وأن نكيّف اعمالنا وفق ما تقتضيه المنافع الآتية ، لا وفق ما تتطلبه الانفعالات الماضية ؛ وهل من شيء ، في السياسة ، أشد ضرراً من العمل بالعواطف والانفعالات ؟ انظروا ، كيف أن الروس الذين كانوا يعتبرون « خصوم الاتراك من الازل » قد اصبحوا الان « الأمل الوحيد » الذي يأمل به الاتراك لمساعدتهم ضد أعدائهم الجدد . فكيف يجوز لكم والحالة هذه ، أن تستمروا في النظر الى اعمال الشريف حسين وأنجاهه بالنظرات التي كانت قد تكونت لديكم قبل مدة تزيد على أربع سنوات ؟ » ثم ختمت كتابي بالملاحظات التالية :

« تعلمون ولا شك بأنني كنت أقول بضرورة عقد اتفاق بين الحجاز وبين تركيا ، حتى قبل انتقالي الى سورية . وكنتم تشاطرونني الرأي في هذا الشأن ؛ ولهذا السبب ، عجبت من المقالة التي قرأتها في اليوم الجديد

كل العجب . ولي وطيد الأمل بانكم ، بعد تأمل الملاحظات التي أوردتها
آخفاً، تتعمقوا وتتوسعوا في بحث القضية ، وتعدّلوا ما تنشرونه في « اليوم
الجديد » وفقاً للحقائق التي تتوصلون اليها من هذا البحث الجديد .
وهكذا شرحت في هذا الكتاب ، على هذا المنوال « الرأي الخاص »
الذي كنتُ كوّنتُهُ منذ مدة غير قصيرة عن « الدور الذي لعبته الثورة
العربية في تاريخ الشرق الأدنى بوجه عام وتاريخ الشرق العربي بوجه
خاص » ، وذلك بعد استعراض الوقائع وتقليب القضايا وتكرار التأمل
في الأمور على طريقة التساؤل بـ « لو و لولا » ...

وحينما كتبتُ ذلك ، لم اكن أقصد ، في الحقيقة ، الرد على الفقرات
المنشورة في تلك الجريدة التركية وحدها، بل كنت أقصد ، بوجه خاص ،
تنوير رأي كاتب كان يلعب دوراً هاماً في توجيه الرأي العام التركي ،
يصفته صاحب جريدة قديمة انتقلت من الاستانة الى انقرة من ناحية ،
وبصفته نائباً ذا نفوذ في المجلس الوطني الكبير وعضواً فعالاً في لجنة
الشؤون الخارجية ، من ناحية اخرى . كما انني وددتُ أن اطلع فريد
بك نفسه على رأيي هذا ، ولذلك لم ارسل الكتاب الى يونس نادي رأساً ،
بل وضعت في المغلف الخاص بفريد بك ، ورجوته أن يسلمه الى يونس نادي
بعد قراءته .

ومن غرائب الامور أن تضطرنني الظروف — فيما بعد — الى بسط
رأيي هذا وشرح نظريتي هذه في عدة محافل عربية ايضاً ، وان تحمليني
على مناقشة هذه القضايا أمام عدد غير قليل من المفكرين الوطنيين، الذين
كانوا يلجأون الى التنديد بالثورة العربية والتعريض بها ، كلما شاهدوا
العقبات التي كانت تقوم في سبيل تقدّم القضية العربية، دون ان يفكروا
تفكيراً دقيقاً في الاوضاع التي كانت ستنتهي اليها شؤون البلاد العربية ،

لو لم تقم الثورة المذكورة .

لم يصلني جواب فريد بك إلا بعد مرور مدة تناهز الشهرين ؛ وقد جاء في هذا الجواب ما ترجمته :

« ... إن الحكومة الوطنية التركية ، تريد ، بالطبع ، أن تتحرر جميع الممالك الاسلامية من الاحتلال الاجنبي ، وهي لا تتأخر عن بذل التضحيات الممكنة في هذا السبيل .

« نحن لا نعلم ما هي العواطف التي تكنها نحننا اليوم الهيئة الحاكمة في الحجاز . غير اننا نظن ان هذه الحكومة خاضعة للتأثير الانكليزي في الحالة الحاضرة . ونحن نرغب ان يكون المسامون سعداء مرفهين في جميع الجهات . « ونحن نتمنى بوجه خاص أن تكون سورية والعراق طليقتين من كل قيد اجنبي أو حماية اجنبية ، لكي تستطيعا التقدم والازدهار بحرية . ونحن مستعدون لتوحيد المساعي مع كل جمعية اسلامية تتخذ ذلك غاية لها وديناً . « وعلى وجه اخص ، نحن نرى ان منافعنا الحالية تحتم علينا مساعدة سورية على قدر الامكان .

« فالاشخاص الذين سيذهبون الى هناك — بقصد تنظيم التشكيلات . وقيادة الحركات — يستطيعون ان يبروا من الاناضول على شرط أن يستصحبوا معهم الوثائق اللازمة لذلك ... »

وخلال المدة التي انقضت بين إرسال الكتاب وورود الجواب ، حدثت تطورات هامة في قضايانا :

فالدول الاوروبية ، لم تعترف قبلاً باستقلال الدولة السورية ، ولا بملكية فيصل عليها . ولهذا السبب ، استقبل فيصل في اوروبا بصفته ابناً لملك الحجاز وبمثاله في مؤتمر الصلح . فلم تقتصر اعماله هناك على

القضية السورية وحدها ، بل تناولت مختلف القضايا العربية بأجمعها . وكان هناك بعض القضايا المتعلقة بالحجاز ، تتطلب الاتصال برجال وزارة الخارجية في روما ، فعهد إليّ الملك فيصل ، القيام بهذه المهمة أيضاً .

لم ينسن لي ، بعد الانتقال الى روما ، السفر الى ملاقاته الملك فيصل والتحدث إليه : لأنني ابتليت بروماتيزما شديدة في كتفي الأيمن نشأت ، على ما يظهر ، من ابتلائي بالامطار الغزيرة ، يوم وصولي الى ميلانو ، خلال بحثي عن مكان في فنادق المدينة . وقد أجمع الأطباء ، بعد الدرس والتجربة عدة أيام ، على ضرورة تثبيت الكتف ، ومنعه من الحركة منعاً باتاً مدة من الزمن . ولذلك ربطوا يدي اليمنى فوق صدري بلفافات تحيط بالجذع وتشبه القماط . ثم أحاطوا الكتف واليد مع الجذع بقالب من الجبس ، حول هذا القسم من البدن الى شيء يشبه درع السلحفاة . ولم يدعوا شيئاً خارج هذا القماط الصلب سوى كفي اليمنى ويدي اليسرى ، فصرت ، لذلك ، محتاجاً الى رفيقتي ، في الكتابة ، وخلال الأكل ، وعند الاستلقاء على الفراش أو النهوض منه .

وكنت أسير في الشوارع ، واجلس على موائد الطعام ، وأنا مدثر ببارين فضفاض ، يجعاني شبيهاً ببعض معلولي الحرب . لبثت على هذه الحال مدة ثلاثة أسابيع ، ثم رفع الجراح القالب الجبسي وترك يدي حرة . ولكنها كانت قد فقدت خلال مدة التثبيت قابلية الحركة ، فأحالوني الى « دلاك فني » يعالج يدي كل يوم بالدلك ، لاعادة المرونة الى مفاصلها والحركة الى عضلاتها .

لم تمنعني هذه الاحوال من التنقل في المدينة ، والسفر الى الضواحي القريبة ، غير أنها حالت دون سفري الى شمال إيطاليا مدة طويلة . ومع هذا ، فقد واصلت اعمالي واتصالي خلال هذه المدة بنشاط .

و كنتُ أُملي كتاباتي على رفيقتي - أم خلدون - كلما احتجت الى كتابة شيء ، واطلب من خفاف كومو مَنْ يأتي الى روما ، كلما احتجت الى ارسال أوراق هامة .

وعندما أنجز البروفسور بونفاتي تقريره ، بعد الجلسات الطويلة التي عقدها معي ، جاء رستم حيدر الى روما ، للسؤال عن صحتي باسم الملك من ناحية ، وتسليم التقرير من ناحية أخرى . واخبرني ، خلال اقامته في روما ، بكل ما جرى من الابحاث والمفاوضات منذ افتراقني عن الملك فيصل :

ان اتجاهات السياسة العالمية جعلت عودة الملك فيصل الى سورية مستحيلة تماماً . وقد دلت الخطب التي أُلقيت في المجالس النيابية الفرنسية والانكليزية ، دلالة قاطعة ، على أن الفرنسيين كانوا قد اتفقوا مع الانكليز على تركهم احراراً في سورية ، بعد أن تقرر انتدابهم عليها بصورة رسمية ، وبعد ان سويت مسألة الموصل ونفط الموصل بين الدولتين بصورة نهائية .

كان يزعم معظم رجال السياسة في سورية بان الانكليز لن يسمحوا للفرنسيين بالاستيلاء على سورية الداخلية . وكان هذا الزعم قد وصل عند البعض إلى منزلة « العقيدة الراسخة » ، كما انه كان انتشر بين الناس انتشاراً كبيراً ، وظل مسيطراً على أذهان الكثيرين حتى يوم ميسلون . غير ان الحقائق التي ظهرت بعد ذلك برهنت على ان فرنسا لم تقدم على عملها الأخير الا بعد ان اتفقت مع انكلترة على القضية السورية اتفاقاً تاماً .

فقد أعلن ذلك بصراحة ، « ميلران » - الذي كان رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية - ، من على منبر مجلس الشيوخ الفرنسي ، خلال مناقشة الميزانية المتعلقة بسورية وكيلىكيا : كان قد أظهر الشيخ « فيكتور

بيرار » - خلال هذه المناقشة - تخوفه من سوء عواقب السياسة التي تسير عليها فرنسا في سورية ، قائلاً : إنها قد تؤدي الى خياع صداقة بريطانيا ، فقد تعود لذلك بخسارة عظيمة جداً الى مستقبل فرنسا . فانبرى ميلران الى الرد عليه ، قائلاً : « لقد صرح لنا حلفاؤنا باخلاص واستقامة بان عمل فرنسا في سورية لن يشوبه أقل تعرض منهم » ... كما ان جريدة الديلي تلغراف الانكليزية نشرت مقالة عن القضية السورية - بعد الانذار الفرنسي وقبل واقعة ميسلون - قالت فيها ما يلي ، بعد ان اشارت الى قرار سان ريمو في شأن الانتدابات : « لا يسعنا والحالة هذه أن نتعرض للمسألة ، ولا أن نسيطر على الاجراءات العسكرية التي تقوم بها فرنسا في سورية ، ولا البحث فيها ... كما انه لا يسع فرنسا أن تتعرض لما تتخذ من التدابير في العراق لقمع حركة العرب فيها . فالجنرال غورو يفعل في سورية ما يراه صواباً .. » . فكان من الطبيعي أن لا يغير الانكليز موقفهم هذا تجاه القضية السورية ، بعد يوم ميسلون .

وفعلاً ، قد قالوا بأنهم لا يستطيعون أن يساعدوا الحركات الوطنية في سورية ، وأخذوا يسمون لتحويل أنظار الملك من سورية الى العراق . وقد صارحوه بذلك ، ووعدوه بتأييد ترشيحه لعرش العراق . أما الملك فيصل ، فقد بقي حائراً ومترددأ ، تجاه هذه التصريحات والوعود ، في بادئ الامر ، ثم قال لهم بأنه لا يستطيع أن يتولى زمام الامور في العراق إلا تحت شرطين أساسيين :

١ . إنه لا يعترف بالانتداب ، ولكنه يعقد معهم معاهدة تضمن لهم مصالحهم الأساسية ، دون ان تمس سيادة البلاد وكرامتها .

٢ - إنه لا يذهب الى العراق إلا إذا طلبه العراقيون ، ولا يتولى عرش العراق إلا اذا جرى تصويت عام يُظهر اتفاق رأي الشعب على ملكيته .

وما زالت المفاوضات جارية بينه وبين الانكليز . وإذا تمّ الاتفاق على المباديء الأساسية ، فسيذهب الملك فيصل الى لندرة لبحث الامور مع ساسة الانكليز مباشرة .

عندما اطلعت على تفاصيل هذه القضية ، تذكرت ، حالا ، مقدّماتها البعيدة ؛ إذ يبدو أن الانكليز بدأوا يفكرون في « انتقال الملك فيصل الى العراق » غداة يوم ميسلون . وكان نوري السعيد قد ذكر هذا الاحتمال حينما التحق بنا في درعا . وكانت جريدة التايمس الانكليزية قد نشرت مقالة اقترحت فيها ذلك على الحكومة ، قبل ان تمضي عشرة ايام على واقعة ميسلون . وكانت جريدة الطان الفرنسية قد أشارت الى هذه المقالة وعلقت عليها خلال الاسبوع الاول من شهر آب . حتى أن جريدة المقطم نفسها نشرت هذه الأخبار ، قبل ان تغادر نحن حيفا فندخل الاراضي المصرية .

وأما بواعث هذه السياسة البريطانية ، فكانت عديدة ومتنوعة :
أولاً : ان الانكليز كانوا أصبحوا في موقف معنوي حرج جداً ، بين الفرنسيين وبين السوريين بوجه عام ، وبين الجنرال غورو وبين الملك فيصل بوجه خاص .

فقد كان لويد جورج أثنى على الملك فيصل ثناءً عاطراً ، في مجلس العموم البريطاني ، قائلاً « لا يمكن لأحد أن يجد رجلاً أكثر استقامة واخلاصاً ، وأشدّ رغبة في التعاون مع الحلفاء ، في وقت السلم كما في وقت الحرب .. » وذلك في ٢٩ نيسان ١٩٢٠ - أي قبل الانذار الفرنسي بشهرين ونصف شهر فقط - .

كما ان رجال الجيش البريطاني الذين تعاونوا مع العرب في الحجاز وفي فلسطين ، كانوا يذكرون - في كل مناسبة - الخدمات العظيمة التي

أدتها الثورة العربية الى قضية الحلفاء ، وكانوا يشيدون بوجه خاص بذكر
روح الاقدام والبسالة التي أظهرها فيصل في أمر تنظيم الثورة وقيادة
الجيش خلال الحرب .

فالموقف الذي وقفه البريطانيون تجاه أحداث سورية الأخيرة ، كان
منافياً - ليس للعهود المقطوعة خلال الحرب العالمية وحدها - ، بل
للتصريحات الصادرة من رجالهم خلال الأشهر الأخيرة أيضاً . فكان من الطبيعي
أن يبحثوا عن خطة تعالج حرجة هذا الموقف ، على قدر الامكان ...
ثانياً : أن مفكري الانكليز كانوا يقدرون القوة الكامنة في الفكرة
العربية ، وكانوا يشعرون بوجوب مراعاتها . حتى ان جريدة الديلي تلغراف
كانت كتبت ما يلي ، - في ٢١ تموز ١٩٢٠ - :

« مع اننا لا نخوض هذه الحرب مباشرة ، فان لنا علاقة بها . لأن
قبائل العرب لا تميز بين أمة وأمة من الافرنج . وقد تحاول الأخذ بثأر
مواطنيها في سورية ، بمهاجمة مواقعنا العسكرية في العراق ، كما هو
واقع الآن » .

وبعد ان ذكرت الجريدة ان الانتداب « يقضي باحترام استقلال
سورية ، ويعني حكمها بواسطة موظفين سوريين يستمدون سلطتهم من
مشيئة الشعب » ، وبعد أن أشارت الى أن « فرنسا قبلت الانتداب
بهذا الروح » ، قالت ما يلي :

« وقد يحتمل ان تتمكن فرنسا من اقناع العرب الوطنيين بان
حركاتها العسكرية انما يراد بها تمهيد الطريق لتسكين البلاد ، لأن ذلك
شرط جوهري اولى للحكم الذاتي .

ولكن الوطنية نبت سريع النمو ، كما علمنا الاختبار في هذه السنوات
الأخيرة . فقبائل العرب التي كانت منقسمة ومتعادية قبل الحرب ، أخذت
تشعر بتضامنها الجنسي ووحدها . وضارت تنفر من أن يتولى امورها

ضباط أوروبيون - خلافاً لما كان ينتظر - ؛ وأصبحت تأبى ان تعبر الى أن تصبح أهلاً لإدارة شؤونها السياسية كما تقول الدول العظمى. التي تعنى بأمرها .

أن هذه الاسطر كانت تعبر عن رأي الكثيرين من ساسة الانكليز المهتمين بشؤون الشرق . فكان من الطبيعي أن يفكر هؤلاء في سياسة جديدة ، تضمن استرضاء العرب بشكل من الاشكال ... وفي الأخير ، قد انضم الى هذين العاملين عامل آخر ، هو « الاتجاه الجديد » الذي تكوّن عند الرأي العام البريطاني حيال « قضية العراق » قبل يوم ميلساون بمدة قصيرة :

فالحكم العسكري في العراق جابه مشكلات عديدة، اضطرت الانكليز الى حشد قوى كبيرة وتكبّد نفقات طائلة .

والهجوم على القوى الانكليزية، الذي بدأ لأول مرة بالاستيلاء على دير الزور في ١١ كانون الاول سنة ١٩١٩ ، أخذ يتكرّر من حين الى حين في مواقع متعدّدة ، لا سيما بعد إعلان الاستقلال في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ . فقد جدت الهجوم على تل عفر في ٣ حزيران ، وعلى الرميثة في اول تموز؛ حتى ان تشرشل اعلن في ١٩ تموز، - أي خلال أزمة الانذار الفرنسي في سورية - أن الثورة قد اتسعت في الفرات وان خسارة البريطانيين بلغت اربعمائة قتيل . وقد وقع هجوم عنيف على الجيوش البريطانية في ٢٤ تموز - اي يوم واقعة ميلساون - واتسع نطاق الثورة بعد ذلك ، خلال شهر آب ، بسرعة كبيرة ، في جميع انحاء العراق .

وكان عدد غير قليل من اساطين السياسة ورجال الصحافة في انكلترا، ينتقدون ، خلال ذلك ، سياسة الحكومة البريطانية في العراق انتقاداً مرّاً . حتى ان جريدة التايمس الشهيرة كانت نشرت مقالة انتقادية شديدة، عندما صرّح لويد جورج - في ٢٥ آذار - بأن الحكومة البريطانية

ستطلب الانتداب على العراق ، أيّدت فيها رأي « آسكويث » القائل
بوجوب حصر مسؤوليات الانكليز بمنطقة البصرة ، وترك أقسام العراق
الداخلية تحت حكم الاهلين انفسهم .

وقد تكلم احد النواب في مجلس العموم البريطاني في ٢٩ نيسان عن
مشروع يقضي بتكوين « دولة تشمل العراق وسورية وفلسطين » تحت
إدارة الامير فيصل ومراقبة الانكليز والفرنسيين المشتركة .

وكانت جريدتا الديلي نيوز والديلي اكسبرس قد حدثتا حذو التامس
في هذا المضمار ، ودعنا ايضاً الى ترك إدارة العراق الى العراقيين انفسهم .
وكانت موقعة ميسلون قد حدثت إبان اهتمام الرأي العام البريطاني
بالقضية العراقية ، وأثناء اشتغال ساسة الانكليز برسم خطط جديدة لحل
تلك القضية .

ولما كان اسم فيصل قد أخذ يدور في هذه الأبحاث قبل يوم ميسلون ،
فكان من الطبيعي أن يشغل في أبحاث المحافل السياسية البريطانية وأحاديثها
عقب يوم ميسلون ، شأناً أعظم مما كان عليه .

إن فكرة ترشيح فيصل لعرش العراق - ، التي انعكست على الصحف
الانكليزية ، قبل أن يمضي اسبوع على خروجه من سورية - ، إنما كانت
وليدة هذا التخمر السابق تحت تأثير هذه العوامل العديدة .

والجرائد الانكليزية التي روجت هذه الفكرة ، ذكرت لها فوائد
عديدة ، من بينها : « استرضاء العرب ، وتخليص بريطانيا من أعباء إدارة
العراق » « وإرضاء الملك حسين وابنه فيصل ، اللذين كانا قدما لقضية
الحلفاء مساعدات ثمينة خلال الحرب العالمية » . وقد صرحت الجرائد
المذكورة « ان الملك فيصل بوجه خاص يستحق رعاية بريطانيا العظمى ،
لما أبدى من المعاونة وصدق الولاء في الحرب مع تركيا . »

أن الملك فيصل لم يُعر هذه القضية اهتماماً يذكر في بادئ الامر ؛
و ظل يفكر في القضية السورية قبل كل شيء ، وأكثر من كل شيء ، مدة
من الزمن ...

حتى ان احدى الجرائد الفرنسية كتبت انه رفض الفكرة المذكورة
و ظل متمسكاً بعرش سورية ، ومهتماً بالقضية السورية .
ولكنه ، عندما أحاط علماً ، بعد ذلك بخفايا السياسة الدولية ، من
سفوح جبال الألب ومن ضفاف البحيرات الايطالية ، وحينما اضطر الى
معالجة القضية العربية بمعناها الشامل بسبب توليه تمثيل الحكومة الحجازية
في مؤتمر الصلح - للمرة الثانية - ... أخذ يفكر في « ملكية العراق »
بصورة جدية . وصار يضع الخطط اللازمة لتحقيقها بصورة تضمن للعراق
الاستقلال والتقدم ضمناً أكيداً .

وقد قدر لي ، أن اقوم بدور هام في تمهيد السبل لذلك ، خلال
اقامتي في روما :

وقد علمت ، خلال اتصالي ببعض رجال وزارة الخارجية الايطالية ،
أن الحكومة البريطانية أعدت مشروعاً يتضمن صك الانتداب على
العراق ، ومشروعاً آخر يتضمن صك الانتداب على فلسطين ؛ وقد
أرسلت بصورة سرية نسخة من كلا المشروعين الى الحكومة الايطالية
لتبدي رأيها فيها قبل عرضها على عصبة الأمم .

وفكرت ، عندما علمت ذلك ، ان الاطلاع على تفاصيل المشروعين
قد يفيد الملك فيصل ، خلال مذاكراته مع الانكليز ، فائدة كبرى . لان
هذا الاطلاع يسهل عليه فهم المقاصد الاصلية التي قد تختفي وراء نصوص
الافتراحات ، ويساعده على اتقاء آفخاخ السياسة التي برع في نصبها

الاوربيون براءة فائقة ؛ فأخذت أتوسل بوسائل شتى للحصول على معلومات تفصيلية عن هذين المشروعين ، لاسيما عن مشروع صك الانتداب على العراق .

و حصلت في بادئ الامر على بعض المعلومات الشفهية من أحد موظفي وزارة الخارجية . وهذه المعلومات الشفهية زادتني قناعة بضرورة الحصول على النصوص الاصلية ، فرجوت الرجل أن يعمل على تزويدي بنسخة من المشروعين ؛ غير أنه قال لي : إن ذلك متعذر جداً ، إذ لا يوجد في وزارة الخارجية غير نسخة واحدة ، واستنساخها أمر صعب ؛ ومع هذا ، فقد وعدني أن يأتيني بالنسخة المذكورة لبلا على أن أعيدها اليه صباحاً .

وفعلًا ، أتاني بها ليلاً ، بعد العشاء ، ووعدته بإعادتها اليه صباحاً .

و كنت عندئذ لا ازال موثق اليد والجذع ، ولا أزال احتاج الى مساعدة أم خلدون في كل شيء ؛ فرجوتها ان تضعي بنومها تلك الليلة ، لتنسخ المشروعين من أولهما الى آخرهما ؛ وفعلنا سهرنا معاً طول الليل الى ان اتمينا النسخ .

وفي الصباح أعدنا النسخة الاصلية الى الرجل ، وأسرعنا في ابطال صورتها المستنسخة الى الملك فيصل .

وسرّ الملك بها سروراً عظيماً ، وشكرنا عليها شكراً حاراً .

وقد علمت فيما بعد ، أنه استفاد منها ، خلال مفاوضاته في لندن ، قائدة كبيرة جداً .

و كانت هذه ، فاتحة الخدمات التي قدّمتها الى العراق والى القضية العراقية ، بصورة مباشرة .

تمت المفاوضات التميدية القائمة بين الملك فيصل وبين الانكليز في شهر تشرين الثاني ، ولذلك تقرر سفره الى لندرة عن طريق المانيا وبلجيكا .

واما أنا فلم أرفائدة من مرافقته خلال هذه السفرة ، ورأيت ان العودة الى مصر والاتصال بالاخوان المتجمعين هناك أوفق للمصلحة من جميع الوجوه فودعت الملك فيصل ، قبل سفره الى انكلترة ، وغادرت ايطاليا في ٥ كانون الاول ، فبلغت القاهرة في ٩ منه .

واطلعت في القاهرة على تفصيلات حركات الجهاد .

فقد كان الاخوان المجاهدون قد انقسموا الى ثلاثة أقسام : القسم الاول اختفى في داخل البلاد السورية ، والقسم الثاني ذهب الى عمان ، والقسم الثالث لجأ الى مصر .

وكان القسم الاول يسعى لتقوية روح المقاومة في الداخل لتنظيم ثورة داخلية .

وكان القسم الثاني يأمل بجعل عمان مركز احتشاد للقوى الوطنية . وأما القسم الثالث فكان يهتم بالدعاية ، وكان يرى من الضروري تأليف وفد يتولى الدفاع عن حقوق سورية في البلاد الأوروبية .

وكان مجاهدو عمان يستدعونني للالتحاق بهم ، ومجاهدو القاهرة يقترحون عليّ الانضمام اليهم . أما أنا ، فكنت أرى أن هذين الاتجاهين يؤديان بي الى الغوص في بحر السياسة ، ويبعداني عن ميادين اختصاصي الأصلية ؛ فكنت أرجع عليها ، الذهاب الى العراق مع الملك فيصل ، لتنظيم وتأسيس المعارف هناك ، وفقاً للرغبة التي كانت أبداءها لي عدة مرات .

فاعتذرت من الاخوان الذين كانوا يستدعونني الى عمان ، ومن الذين كانوا يدفعونني الى الذهاب الى أوروبا ، وانتظرت في القاهرة .

ان مفاوضات الملك فيصل مع الانكليز لم تنته بسرعة ؛ لان اختلاف الانكليز انفسهم في السياسة التي يجب اتباعها في العراق من ناحية ، واحتجاج الفرنسيين على مشروع ذهاب الملك فيصل الى العراق من ناحية ثانية ، وصعوبة التوفيق بين مطامع الانكليز الاستغلالية وآماني فيصل الوطنية من ناحية ثالثة .. كل ذلك كان يستوجب تطويل أمد المفاوضات بطبيعة الحال .

ومع هذا كله ، فقد انتهت المفاوضات في شهر آذار ، وغادر الملك فيصل انكلترة في اليوم الاخير من الشهر المذكور ، فوصل الى القاهرة في الرابع عشر من نيسان ، ثم غادرها الى الحجاز لملاقاة والده . وبعد ذلك سافر من هناك الى العراق عن طريق البصرة . فبلغ البصرة في ٢١ حزيران ١٩٢١ .

رجال في مختلف انحاء العراق يلقي الخطب ، ويذيع الخطط التي سيطبقها ، الى ان تم انتخابه ملكا على العراق ، وجرى تتويجه في حفلة رسمية أقيمت في بغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر آب ١٩٢١ . وهكذا انتقل الملك فيصل من سورية الى العراق ، بصورة نهائية .

أما أنا ... فقد بقيت في مصر عندما ذهب الملك فيصل الى الحجاز ؛ ثم غادرت مصر الى البصرة ، اثر برفقة وردت منه ، عندما توجه من الحجاز الى العراق .

وأبحرت من بور سعيد ، بعد مرور نحو من سنة على إبحاري الاول منها ؛ ولكنني لم أتوجه هذه المرة الى الشمال فالغرب ، بل توجهت الى الجنوب فالشرق . وقضيت بعد ذلك ، عشرين عاماً ، من حياتي :

في فهدمة العراق

[وهذا سيكون عنوان المذكرات التي تتعلق بالعراق .]

ذیل

و ثانی و معصومات

انني لم أقصد بتأليف ونشر هذا الكتاب وضع
تاريخ تام عن الدولة العربية التي تأسست في سورية عقب
الحرب العالمية . انما قصدت تثبيت صفحة من صفحات
ذلك التاريخ ، هي الصفحة الاخيرة من أيام تلك الدولة .
ومع هذا رأيت من المفيد أن اذيل هذا الكتاب بمجموعة
وثائق تكفل فهم الشروط والظروف التي انحطت
بالدولة المذكورة - منذ بداية تكونها - فيها صحيحاً .
ان قسماً من هذه الوثائق مستنسخ من الأوراق المحفوظة
لدي ، وقسماً آخر منها مستخرج من الجريدة الرسمية
« العاصمة » التي كانت تصدر تلك الايام . وهناك قسم
ثالث مترجم من ضبوط جلسات المجلس النيابي الافرنسي
وملخص من مذكرات الجنرال غوابه .

فَيْصَلُ الْأَوَّلِ



دخل الأمير فيصل مدينة دمشق ، و أعلن تشكيل الحكومة العربية في سورية ،
بصفته قائدا للجيش الثمالية ، وممثلا لوأله الملك حسين .

ثم ذهب إلى مؤتمر الصلح في باريس - للدفاع عن حقوق العرب بوجه عام
وحقوق السوريين بوجه خاص - بالصفة نفسها .

ولقد كان باتصال دائم مع الجمعيات الثورية التي تألفت في سورية قبل نشوب
الحرب العالمية ، فكان يعتبر ممثلا للسوريين أيضا من هذه الناحية .

غير أن الفرنسيين ، وأذئاب الفرنسيين ، أنكروا عليه حق التكلم باسم سورية
بالسوريين ، ولذلك روي من الضروري تزويده بتوكيلات صادرة عن الشعب
مباشرة .

أن هذه التوكيلات بدأت بالقرار الذي اتخذته المجلس البلدي بدمشق . ثم تأيدت
بالاجتماعات التي حضرها - في مختلف المدن السورية - الاشراف و رؤساء الطوائف
وممثلي الحرف ، وفي الأخير نوجت بالقرار الذي اتخذته المؤتمر السوري العام عند
مجيء لجنة الاستفتاء الاميركية ، في ٢ تموز سنة ١٩١٩ .

وقد صرح المؤتمر المذكور في القرار الذي قدمه إلى اللجنة الاميركية ، « أنه
يضع تمام الثقة » بشخص الأمير فيصل « ويأمر بالامتناع التام على سموه » ، كما أنه
أظهر رغبته الشديدة في المناداة به ملكا على البلاد السورية بأجمعها .

ولقد أعلن المؤتمر السوري العام ملكية فيصل فعلا على « سورية المتحدة المستقلة »
بعد مرور ثمانية أشهر على القرار المذكور ، وذلك في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ .

البلاغ الرسمي الذي أصدره الأمير فيصل

في ٥ تشرين الأول ١٩١٨

الى اهالي سوريا المحترمين .

اشكر جميع السوريين على ما أبدوه من العطف والمحبة وحسن القبول لجيوشنا المنصورة ، والمشاركة للبيعة باسم مولانا السلطان امير المؤمنين الشريف حسين نصره الله . ثم ابلغهم المواد الآتية :

١ - تشكلت في سورية حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالاً مطلقاً لا شائبة فيه ، باسم مولانا السلطان حسين ، شاملة جميع البلاد السورية .
٢ - قد عهدت الى السيد رضا باشا الركابي بالقيادة العامة للحكومة المذكورة ، نظراً لثقتي باقتداره ولباقتته .

٣ - تتألف ادارة عرقية لرؤية المواد التي يحيلها القائد اليها .
بناء عليه ارجو من الاهالي الكرام المحافظة على الهدوء والسكون والطاعة للحكومة الجديدة والانقياد لأوامرها ، والاصغاء لتبليغاتها .
وابلغكم بأني سأكون تجاه جميع الأفراد المنضوين تحت لواء الحكومة العربية كأب شفق . كما اني سأكون شديد العقاب على من يجراً على مخالفة أوامرها والعبث بقوانينها ، وايقاع المراقيل في سبيل رقيتها وسيورها . ولذلك فاني آمل من اهالي سورية - الذين يروهنوا على محبتهم لنا بتروحيهم بنا - ان يكونوا مثالا حسنا للطاعة والسكون ، حتى يثبتوا العالم أجمع انهم امة لائقة للاستقلال قادرة على ادارة شؤونها بنفسها .

وليعلم جميع الناس أن حكومتنا العربية قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة : فهي تنظر الى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً ، لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي ، فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكيم دعائم هذه الدولة التي قامت .

باسم العرب ، وتستهدف اعلاء شأنهم وتأسيس مركز سياسي لهم بين
الامم الراقية .
والله نسأل ان يوفقنا جميعاً الى ما فيه خير العرب واعلاء كلمتهم
والسلام .

الشريف فيصل

٢

الخطاب الذي ألقاه الامير فيصل في حلب

- في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ -

لا نشك انكم أيها السادة ترومون منا اعمالاً مهمة . وبما أن حلب هي
في اقاصى بلاد العرب ، لم يتصل بأهلها ما وقع بيننا وبين الاتراك ، وما
سبب قيامنا خدم . لان الاتراك كانوا يشيعون للملاء اجمع أن الاشرف
اتفقوا مع الغربيين على بيع البلاد لقاء دريهمات ؛ وسعوا لايخراج فتاوى
ضدنا نشروها للعامة . وقد يوجد بين بسطاء العقل من غش بزعم الاتراك
وخلااتهم .

نشأ الدين الاسلامي بقدرة الله تعالى ونشر بواسطة محمد « صلعم » النبي
العظيم الذي تنتسب اليه اسرتنا ؛ فلا يتصور أن انساناً منسوبين لمحمد
النبي الكريم يبيعون او يخونون ما وضعه جدهم ، لان مصلحة الأمم
الاسلامية لها علاقة كبيرة بهذا الشأن .

نحن لم نقيم الا لنصرة الحق واغاثة المظلوم . ساد الترك ٦٠٠ سنة
هدموا في خلالها صرح مجد اقامه اجدادنا . ومن ذلك الحين اطفئت نار
العرب . ولكن لم تطفأ ، لان العرب عاشوا قروناً واعواماً لم يتسن البقاء
خلالها لأمة من الأمم غير العرب . وانما كانت تنتهز الفرص وتظهر عندما
ترى الوقت المناسب .

ثمنا ٦٠٠ سنة ، ولكننا لم نمت ، بل انتظرنا الظرف المساعد على النهوض ،
والخروج الى ساحة العمل لتمكين وتشيد مجدتنا .
وعندما اعلن الاتراك النفير العام ، اتوا بأعمال تتبرأ منها الانسانية
ولا لزوم لتعدادها .

وكانت العرب تنادي وتطالب الأتراك بحقوقها . وهذه اغتنت
الفرصة التي مكنتها من الانتقام من العرب .

رأى والدي أن حكومة الترك ليست بدولة تعمل لاهياء دين او عمل
عام ينفع البلاد ، ولكنها اعلنت جهادها بالاتفاق مع المانيا لجرد الانتقام
من العناصر الخاضعة لها ومنها العرب ، وتبين له ان مبادئها غير مبادئ
الحق ، فاتفق مع الحلفاء بعد الاتكال على قوة الله ، لعله انهم ينصرون
الضعيف ويساعدون على اعادة حقوق الأمم المحكومة ، وتساعدوا بايهم على
ازاحة الأتراك واستخلاص ما اغتصبوه منا نحن العرب .

باسم العرب حالف والدي الحكومات الغربية ، وقام معهم ضد
المانيا وتركيا كتفاً لكتف ، لا كما زعم الأتراك من أن قيامنا كان نتيجة
مطامع شخصية .

فانا باسم كافة العرب اخبر اخواني اهل الشهباء ان للحكومات الغربية
وخصوصاً انكلترا وفرنسا اليد البيضاء في مساعدتنا وشد أزرننا ، ولا تنسى
العرب — ما دامت موجودة على وجه البسيطة — فضل معاونتهم .

نحن اليوم ندعي الحرية والاستقلال . فهذه اقوال . اذ لم نعمل شيئاً
حتى الآن سوى طرد الأتراك من بلادنا . وهذا محتم عليهم . لان القدرة
الالهية تأبى أن تتركهم بدون مجازاة لما أتوه من فظائع الاعمال .

بقيت علينا وظائف مهمة جداً : وهي تأسيس ملك وحكومة نفتخر
بها امام العالم اجمع . ان الأمم قد ساعدتنا وستساعدنا ايضاً . واني لأتلو
عليكم بوقية وردت لي منذ ثلاثة أيام تبين لكم احساسات الدول الغربية

نحونا ، ليفهم جميع المواطنين اننا لم نبع البلاد ولن نبيعها ابداً وهي :
تصريح ٨ نوفمبر - تشرين الثاني - سنة ١٩١٨

« ان السبب الذي من اجله حاربت فرنسا وانكلترا في الشرق تلك الحرب التي اهاجتها مطامع الالمان ، انما هو لتحرير الشعوب التي رزحت اجيالاً طوالاً تحت نظام الترك تحريراً تاماً خائباً ، واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالي الوطنيين لها اختياراً حراً . ولقد اجمعت فرنسا وانكلترا على ان تؤيد ذلك بان تشجعا ونعينا على اقامة هذه الحكومات والادارات الوطنية في سوريا والعراق - المنطقتين اللتين اتم الحلفاء تحريرهما - وفي الاراضي التي ما زالوا يجهدون في تحريرها . وان تساعدوا هذه الهيئات وتعرفا بها عند ما تؤسس فعلا وليس من غرض لفرنسا او انكلترا ان تترك الاهالي هذه المناطق على الحكم الذي تربذاه ، ولكن ههما الوحيد ان يتعاون بمعاونتهما ومساعدتهما المفيدة عمل هذه الحكومات والادارات التي يختارها الاهالون من ذات انفسهم ، وان تضمننا لهم عدلاً متراً يساري بين الجميع ، ويسهل عليهم ترقية الامور الاقتصادية في البلاد ، باحياء مواهب الاهالي الوطنيين وتشجيعهم على نشر العلم ، ووضع حد للخلاف القديم الذي قضت به السياسة التركية . تلك هي الاغراض التي ترمي اليها الحكومتان المتحالفتان في هذه الاقطار المجردة »

لا شك بان هذه البرقية من المستندات التاريخية العظيمة ؛ وانها تنبئ عن شعور عال وحسيات انسانية لا يقوم العرب باداء واجب الشكر عليها ، الا بتحقيق آماني هذه الدول ، وهي تشكيل وتنظيم حكومة عادلة قوية تحفظ حقوق جميع اهل البلاد .

اننا اليوم في موقف حرج : الأمم المتعدنة وحلفاؤنا ينظرون الينا بنظر الاعجاب والتقدير ، وأعداؤنا يرموننا بعين النقد . نخرج الاتراك من بلادنا ، ونحن الان كالطفل الصغير ، لا حكومة ولا جند ولا معارف ؛ والسواد الاعظم من الشعب لا يفقه معنى الوطنية والحرية ، ولا ما هو الاستقلال ، حتى ولا ذرة من كل هذه الأمور ، ذلك نتيجة ضغط الاتراك

على عقول وأفكار الأمة . لذا يجب ان نفهم هؤلاء الناس قدر نعمة الاستقلال، ونسعى ان كنا ابناء اجدادنا لنشر لواء العلم، لأن الأمم لا تعيش الا بالعلم والنظام والمساواة ، وبذلك نحقق آمال حلفائنا .

انا عربي ، وليس لي فضل على عربي ولو بمشقة ذرة . انني اوفيت واجبي الحربي، كما اوفى والدي واجبه السياسي، فإنه تحالف وتعاهد مع أمم متمدنة ، اوفت بعهودها ولا تزال تساعدنا على تشكيل حكومة منتظمة . فعلينا ابراز هذه الأمنية الى حيز الوجود بكمال الحزم والعزم ، لأن البلاد لا يمكنها أن تعيش بحالة فوضى أي بلا حكومة . وهذا واجب ذمة الأمة وأهل البلاد . ونبرأ الى الله بما يحصل لهذه البلاد بعد اليوم . انا ومن معي سيف مسلول بيد العرب يضربون به من يريدون .

احض اخواني العرب على اختلاف مذاهبهم بالتمسك بأهداب الوحدة والاتفاق ، ونشر العلوم ، وتشكيل حكومة نبيض بها وجوهنا . لأننا اذا فعلنا كما فعل الأتراك فخرج من البلاد كما خرجوا لا سمح الله ؛ وان فعلنا ما يقضي به الواجب يسجل التاريخ اعمالنا بمداد الفخر . انني اقل قدراً ، وادنام علماً ، لا مزية لي الا الاخلاص .

إنني أكرر ما قلته في جميع موافقي: بأن العرب هم عرب قبل عيسى وموسى ومحمد، وان الديانات تأمر في الارض باتباع الحق والأخوة ، وعليه فمن يسعى لايقاع الشقاق بين المسلم والمسيحي والموسوي فما هو بعربي . انا عربي قبل كل شيء . وأنا اقسم لكم بشرفي ، وشرف عائلتي ، وبكل مقدس ومحترم عندي، بأنه لا تأخذني في الحق لومة لائم ولا أحجم عن مجازاة من يتجرأ على ذلك . فلا اعتبر الرجل رجلاً الا اذا كان خادماً لهذه التربة .

عندنا والحمد لله رجال اكفاء كثيرون ، ولكنهم مقيمون خارج الديار وفي بلاد الأتراك . وسيأتون قريباً ان شاء الله ، فيصلحون الحلل الموجود

عنا.. ولا يجدر أن نتقاعس عن العمل ريثما يأتون. فما لا يدرك كله لا يترك
كله . ويلزم علينا ان نبتدىء بدون ان ننظر للمرء من حيث شرف عائلته
وخصوصيته ، بل ننظر الى الرجل الكفء شريفاً كان أو وضيعاً ، اذ لا
شرف الا بالعام .

الانسان يخطيء ، فاذا اخطأت ساحوتي ، وبينوا لي مواطن اخطائي .
بما أن أكثر الأفراد يجهلون قدر نعمة الاستقلال كما بينت لكم ، فلا
يبعد ان يحصل في بعض المحلات ما يخل بالأمن . فالحكومة مجبورة على
تطبيق معاملاتها على القانون العسكري العرفي في مدة الحرب ، ريثما يتم
تشكيل حكومة منتظمة .

ارجو اخواني اهل البلاد أن ينظروا الى الحكومة نظر الولد البار
للوالد الشفوق ، ويساعدوها جهد طاقتهم ، ويعلموا ان الحكومة مشرفة
على اعمال الافراد والموظفين .

ان الحكومة في طورها الجديد بحاجة لايجاد قوة تحفظ كيائها . فكل
من يعيث بأوامرها ويخل بمقرراتها يستهدف ليدها القوية . ولأجل حفظ
الاستقلال ليس لي الا ان أدعو أهل البلاد للاهتمام الزائد بتكوين حكومة
ثابتة الاركان متينة الجانب .

الدرك والشرطة هما قوام البلاد . وبدونها لا تنتظم احوال
الحكومات . لذلك اطلب من الجميع وخصوصاً الشبان ، ان ينتظموا بها ،
وان لا يتأخر أحدهم عن خدمة وطنه وبلاده ، بدون نظر لموقعه العائلي .
فان الشرطة وظيفه شريفة عالية . وان الانسان يتولى كل عمل في
داخله وبيته ، حتى تجد رب البيت بكنس داره بيده ولا يرى بها استخفافاً .
وستكون القوانين السابقة مرعية الاجراء ، الى ان يتم سن القوانين
من قبل المجلس الأعلى أي مجلس الأمة .

الحكومة الحاضرة تحفظ الأمن والنظام ، ريثما تتعين هيئات الحكومة

الجديدة .

العرب أمم وشعوب مختلفة باختلاف الاقليم . فالخليجي ليس كالحجازي ،
والشامي ليس كاليمني . ولذا قد قرر والدي ان يجعل البلاد مناطق يطبق
عليها قوانين خاصة ، بنسبة اطوار واحوال اهلها . فالبلاد الداخلية
يكون لها قوانين ملائمة لموقعها ، والبلاد الساحلية ايضاً يكون لها قوانين
طبق رغائب اهلها .

كان من الواجب علينا ان نبتدي اولاً بجمع الهيئة التي تسن هذه
القوانين . ولكن العرب الذين هم في البلاد الخارجية هم أعلم منا بالقوانين
الاكثر ملائمة للبلاد . ولذلك نرجي هذا الامر الى وقت اجتماع هؤلاء ،
وفي اقرب وقت يصاون ان شاء الله . ان الذين استدعيتهم من الخارج
رجال قديرون على وضع قوانين صالحة ملائمة لروح البلاد وطبائع اهلها ،
وسيكون اجتماعهم في دمشق أو غيرها من البلاد العربية لعقد مؤتمرهم .
وسأُنظر بأعجل وقت بشؤون الأوقاف والكنائس ورد حقوقها المعصوبة
من قبل الاتراك ، واعطي كل ذي حق حقه .

واطلب من اخواني ان يعتبروني كخادم للبلاد . انكم قد اعطيتموني
البيعة بمنتهى الاخلاص والرضاء ، فاقابلها بالقسم العظيم اني لا أفتر عن نصرته ،
الحق ورد الظلم ، وعن عمل كل ما يرفع شأن العرب . وأرغب الى الاهالي
أن يؤازروني بالعمل في خدمة الجامعة ، الى أن يلتئم مجلس الامة ، فأقول .
حينئذ هذه بضاعتكم ردت اليكم .

ان حلب خالية من المدارس فأتمنى لها مستقبلاً علمياً باهراً كما كانت
عليه بالتاريخ .

وأرجو اخيراً صرف الهمة والنشاط لأمرين مهمين : (١) - حفظ
النظام العام . (٢) - ترقية المعارف ، فوالله لا يمتاز احد عندي الا
بفضله وعرفانه .

عند مروري من حماه استنهضت همه الأهالي بكلمات وجيزة بالعلم
وافتح المدارس . وبجلسة واحدة ، تبرع بضعة أشخاص بأربعة آلاف .
جنبه ، ووعد الآخرون بإبلاغها حتى ١٢ ألف جنبه . وسأستدعي حضرات
الأهالي بحفلة خاصة للعناية بهذا المشروع الهام ، مشروع العلم روح البلاد .
نسأل الله ان يوفقنا لخدمة البلاد ونفع العباد ، ويمتّع الأمة بالحياة .
الرجيدة والسلام .

٣

البيان الذي اذاعه فور عودته من مؤتمر السلام
- في أول أيار ١٩١٩ -

يا أبناء سورية العزيزة :

ها قد عدت الى الوطن بعد ان فارقت خمسة أشهر ، وقد أبلغت العالم
المتمدن ما انتدبتموني اليه من بيان مطالبكم . فتقرر مبدئياً استقلال
بلادكم ، وصحت النية على ارسال لجنة تحقيق دولية تحقق ما نقلت الى
الغربيين من رغائبكم . وستصل اللجنة في هذين الاسبوعين . وبهذا ترون
أن قد تم القسم الأعظم من المهمة الخارجية التي نعمل لأجلها ، ذلك بحسن
نيات الحكومات الأربع المعظمة وصدقهم في اقوالهم وتمسكهم بالمبادئ
السامية التي جعلوها دستوراً لأعمالهم وطبقاً لأمانى الأمة .

بقيت هنالك المهمة الداخلية التي هي من خصائص هذه الأمة بأجمعها ،
وهي المسؤولية عنها ونجاحها موكول اليها . فعلى الشعب أن يقوم بما
يقرره المؤتمر السوري العام الموقت الذي ينعقد عما قريب .

الأمم تود لكم النجاح . وانا اريد منكم ان تبهنوا لهذه البعثة المحترمة
- التي ستشهد بالحق لكم او عليكم - بأنكم تستحقون الاستقلال ، وانكم
قادرون على ادارة شؤونكم بأنفسكم . سجلوا أمام العالم والتاريخ انكم

امة تفدي كل عزيز في سبيل اشرف غاية ،وهي الاستقلال الذي اعاونكم
عنه وانا احد افرادكم .

انا لا اشك في انكم يد واحدة على المطالبة بحقوقكم الصريح والسعي
لحصول اليه بكل ما في نفوسكم من قوة . تعملون وغايتكم متحدة .
والصدق رائدكم في اقوالكم واعمالكم جرياً على ما تقتضيه منكم محبتكم
لهذه التربة الطاهرة ، متمسكين بأهداب الحزم ، متخذين اسباب السكينة
والثؤدة والغيرة على هذا الوطن .

واني لآمل أن تثبتوا للعالم انكم احفاد اولئك الاجداد الذين كانوا
سدنة الحرية ودعاة العدل . والتاريخ شاهد لا يمارى في صحة القول .
وان ما قامت به الجاليات السورية المنتشرة في اقطار العالم من جلائل
الأعمال ليدخل السرور الى قواد كل من يحب هذه البلاد .

فقد اسمعت انها لا ترى السعادة كل السعادة الا في الاستقلال التام
بدون قيد ولا شرط . فاذا كانوا على تفرقهم لا يرضيهم الا هذا ، فأنتم
باجتماعكم اكثر استمساكاً بحقوق بلادكم . تستقلون في بلادكم استقلالكم
في بيوتكم . فينظر كل صقع من اصقاعكم في شؤونه بنفسه ، مع احترام
تقاليده . وعاداته اما المعاونة التي نحتاج اليها فنباعها بأثمانها .

هذا ما احب ان تجعلوه - يا بني وطني - نصب اعينكم ، وان
تكونوا المثال الحي وقدوة الأبناء والاحفاد .

فيصل

٤

الخطاب الذي ألقاه في بهو دار الحكومة بدمشق

- في ٥ أيار ١٩١٩ -

اتشرف بان القي بعض كلمات على مسامعكم الكريمة . وهذه الكلمات

ستكون تاريخية بالنسبة لحياة الامة العربية الجديدة في ماضيها واستقبالها .
وارجو العفو والعذر إذا سمعتم بعض اغلاط تقع مني في اثناء الحديث ،
لكوني لست من رجال هذا الموقف . وارجوكم أن تنظروا اليّ بعين
العذر وقد دفعني إلى الكلام :

أولاً - ان أكثر هؤلاء الكرام الذين اتشرف بمخاطبتهم مجتمعون
هنا من كافة انحاء سورية . وقد اتوا إلى بيروت لملاقاتي واداء التحية باسم
جميع المواطنين الذين يتدبون عنهم . ومضوا إلى هنا ليسمعوا مني ما
حصل في الغرب في مؤتمر السلام ، بخصوص بلاد العرب عامة ، وسورية
خاصة . ولا شك في انني مكره على القاء هذه الكلمات لأطمن اهل البلاد
على بلادهم وعلى استقلالهم . مع اني بعض الاحيان لا يمكنني أن اصرح
بكل شيء ، لبعض الموانع السياسية التي تجبرني على السكوت عنها للوفد
القادم . ولما كان أكثر الذوات لا يعرفون ما هي الحركة الثورية التي
قامت في الحجاز وما هو السبب الدافع اليها ، ولربما انهم قبل يومنا هذا
كانت افكار بعضهم ممن لا يعلم السياسة العمومية داعية الى اتهام هذه
الثورة بتهم لا محل لذكرها ويقول ان من قام بهذه الحركة أتى بخيانة
للوطن أو للأمة أو للجامعة العثمانية التي كنا نحن من افرادها .

ولكن على اثر انكسار الاتحاديين وتشتت شمل الاتحاد الجرمانى ،
علم المجموع ان من قام بالثورة هو رجل أو رجال عالمون بسير الحركة
السياسية والعسكرية في العالم . وان من قام بهذه ما قام الا لحفظ قسم
من جسم البلاد العثمانية وانقاذه مما سيقع به بعد الحرب . ولا شك ان
المسؤول في الحركة أي الحركة الثورية العربية أولاً : والذي ، ثم الحجازيون
فأداة ، الذين قاموا فعلاً . أما السوريون فانهم مسؤولون عنها معنى ،
لأنهم قد شوقوا الحجازيين لهذه الحركة . فترى والله الحمد ان الفخر وإن
كان أولاً للحجازيين ، فهو فخر للجميع . لأن هذه الثورة هي ثورة

قومية ، لا يمكن ان نسندها الا إلى الامة جمعاء . نعم ان والدي قام بالثورة في اثناء النزاع العظيم الدنيوي ، بعدما رأى ان الاتراك انقادوا إلى التيار الألماني ، وأوردوا الامة العثمانية موارد الهلاك ، ورأى ان درام العرب في الحرب مع الاتراك المتحدين مع الالمات سيوقع البلاد التركية في ذات الموقع . ورأى أن الامة العربية التي طالما تمت الخروج من نير الاستعباد والنهوض إلى ما كانت عليه في سابق التاريخ ، طامحة بانظارها إلى الافلات من اشراك اعدائها . لهذا قام بالحركة ، بعد ان أتيت إلى سورية وقابلت بعض الرجال ، -الذين منهم كثيرون في مجلسنا هذا، - سواءً من البدو او من الحضر، عقب بحبي إلى هنا ولا شك في انهم يذكرون ذلك .

ولما وصلت إلى دمشق ، ورأيت ما رأيت من رجال الثورة ، رجعت إلى الحجاز ، واخبرت والدي كيف انهم قاموا بواجبهم ، وعليه قام . ولكن تقدير الباري جعل السوريين في موقف لا يمكنهم في موازنة الحجاز بما قام به ، لاسباب تعلمونها ، وهو ضغط الاتراك عليهم وما اتوه من الافعال التي سيسطرها التاريخ ويخلد ذكر من قتل ومن استشهد في تلك الاثناء من السوريين باحرف ذهبية . قام والدي ولم يفكر فيما يقع على الحجاز والحجازيين من القيام ضد الاتراك ، ولم يتيقن من النتيجة . الا ان الباري سبحانه وتعالى يسر هذه الأمور ، فجلا الاتراك عن سورية كافة .

لا شك أنه قبل ذلك اتى ببعض مذاكرات أو معاهدات ، بينه وبين الامة المخالفة ، امم الحلفاء . واتكالا على الباري سبحانه وتعالى ، ثم على العهود التي اخذها ، قام بالواجب ، إلى ان انتهى الحرب وبدأ الصلح . ذهبت عن والدي إلى باريس عقب جلاء الاتراك . ولتنفيذ الخطط العسكرية في البلاد المحتلة ، جعلت البلاد السورية مقسمة على ثلاث مناطق ،

وهذا لتنفيذ الخطط العسكرية ليس الا . وأسست الحكومة العربية العسكرية في داخلية سورية . وهي ليست حكومة دائمة - ولذلك ذهبت إلى المؤتمر الذي انعقد في باريس ، لاخذ كل مستحق حقه . وصلت باريس ودخلت المؤتمر وجمعية الامم ، لبث رغائب الشعب على قدر اجتهادي ، ونمكنت من قول ما أريد . وعند ذهابي رأيت امم الغرب في حالة جهل عميق عن احوال العرب . كانوا لا يعرفون عن العرب الا ما كانوا يعرفونه عنهم في حكايات الف ليلة وليلة ليس الا . كانوا يظنون العرب عبارة عن الامم السالفة العربية ، ولا يفتكرون بوجود الامم العربية الحاضرة ، ولا يعرفون شيئاً عن الافكار السياسية والنهضة التي حصلت فيها . يفتكرون العرب هم عبارة عن عرب البادية ، الذين يسكنون الصحراء . واما باقي سكان البلاد المعصورة فهم يعدونهم غير عرب . ولا شك ان جهلهم هذا جعلني أصرف وقتاً طويلاً لفهم هذه الامم الحقيقية ، واثبت ان العرب امة واحدة تقطن في البلاد التي تحدّها البحار من الشرق والجنوب والغرب وتحدها جبال طوروس من الشمال .

قلت هذا للمؤتمر واخبرتهم بمقاصد العرب ونواياهم . وبما انهم قاموا لانصاف المظلوم ، فبعد ان فهموا المقاصد والمطالب ، وما فعله العرب من المعاونة للحلفاء في هذا الحرب ، اعترفوا باستقلال العرب مبدئياً . ولكونهم ليسوا عالمين الدرجة التي جازتها الامة العربية اليوم من الرقي الأدبي والسياسي ، ولتأمين السلم في البلاد بأجمعها ، رأوا أن يتدبوا هيئة دولية لترى الحقيقة بإبصارها ، وها هي قادمة اليكم .

كانت مدافعتي عن بلاد العرب على قسمين :

القسم الأول - البلاد العربية لا يمكن تجزئتها .

القسم الثاني - بما ان البلاد العربية بين سكانها اختلافات في طبقات العلم والتعليم ليس الا ، فالظروف ليست كافية لتجعلهم امة واحدة

وحكومة واحدة . لذلك وأيت الدفاع كما يلي :

ان سورية والحجاز والعراق قطعات عربية . وكل قطعة فيها يطلب أهلها الاستقلال . وقلت ان نجداً والبلاة المساوية للحجاز من الاقطار العربية ، هي تابعة للحجاز ليس الا . وهذه يرأسها والذي . اما سورية فيجب ان تكون مستقلة . وكذلك العراق يريد استقلاله ، ولا يريد معارضة أو حماية . نحن لا نرضى في سورية ان نبيع استقلالنا بما نحتاج اليه من المعاونات في ابتداء تشكنا . بل ان الامة السورية هي امة تريد ان تستقل وتأخذ ما تحتاجه من المعاونة بشئ ، أي بدراهم معدودات .

دافعت هذا الدفاع . ولا حاجة إلى تفصيل غير ذلك . لان مجلبي هذا هو خاص لسورية ، فاني اقول عن سورية :

دافعت عن سورية بحدودها الطبيعية ، وقلت ان السوريين يطلبون استقلال بلادهم الطبيعية ، ولا يريدون ان يشاركهم فيه شريك .

وقد توفقنا والحمد لله . العراق مستقلة ، بلا علاقة بسورية ، كما ان سورية لا علاقة لها بسائر البلاد العربية . على ان العرب امة واحدة . وكلنا يعلم ان المقاطعات العربية بالنسبة للتاريخ والجغرافية والصلات القومية هي بلاد واحدة . وان هذه المقاطعات تكون جواركها ومخالجها الاقتصادية موحدة ، لا حاجز يحجز المناسبات الودية والاقتصادية بينها . كانت مدافعاتي عن البلاد بهذه الصورة . وكانت الامم تنظر إلى طلباتي بنظر الذرياح والقبول . وما حصل من الجدال ما هو الا من عدم معرفة تلك الامم مقاصد العرب وطواياها ، خوفاً من وقوع ما لا تحمد عقباه ، بما بذره الاتراك . ولكون الامم الغربية تنظر إلى المجموع التركي المثالي كـ مجموع واحد ، وما يحصل من الاتراك يظنونهم من العرب .

فبعد ان وقفوا على حقيقة الأمر وعرفوا ما هي مقاصد السوريين اذعنوا لهم واعطوهم كل ما يطلبونه . وها أنا بين أيديكم ، قد قدمت اليكم من مؤثر

السلم ، ابلغكم ذلك. وستصل اليكم الهيئة الدولية وتخبركم بما اخبرتكم به .
ويتطلب منكم ان تجربوا لها عن ضمائركم بأية صورة كانت ، لأن الأمم
لا تريد اليوم ان تحكم امة أخرى الا برضاها .

وقد جعلت جمعية الأمم مانعاً للحرب ، ووكلت بحل الاختلافات
والنظر فيها . وسيكون للعرب مندوب في جمعية الأمم . وهذه التي
تنظر إلى ما هو حاصل أو ما يحصل بين الأمم من الاختلافات بعد رجوع
هذه الهيئة إلى باريس . وستبدي رأي كل شعب من الشعوب التي كانت
تحت يد الترك ، وتعلن مطالب العرب وغيرهم ، أما استعباداً أو حكماً
ذاتياً استقلالياً ، على قدر علم وعرفان واقتدار الأمم التي انسلخت عن
الاتراك .

فالموقف اليوم هو بيدكم . ان التسويات الخارجية قد تمت بفضل
الباري سبحانه وتعالى ، وبحسن نية من حالفنا من الدول العظام الذين
لا يمكنني ان افرق بين الواحدة والأخرى في حسن النية ؛ وهم بكل
ارتياح قد قبوا ما نثرت بين ايديهم من الاقوال .

انا الآن سأبتدي في قولي عما يجب علينا عمله . ولكن قبل كل شيء
يلزمي ان ارجع ثانياً إلى الماضي فأقول :

إن الثوار قاموا ولم يستشيروا الأمة ، لعدم مساعدة الوقت ،
فتحملوا المسؤولية وعملوا ما عملوه حتى اليوم .

والآن ذكرت ما حصل في السابق إلى تاريخنا هذا ، وأريد ممن حضر
من ممثلي الأمة - الذين في حالتهم الحاضرة ليسوا ممثلين بالصورة الحقيقية -
ولكنهم بموقعهم الادبي يمثلون الأمة معنوياً - اطلب منهم ان يصرحوا
لي بأفكارهم وان يقولوا لي هل ما قلنا به في السابق هو حسن أم لا ؟
(فأجيب الأمير على سؤاله : « حسن حسن » واعقب بالتصفيق والهتاف)
وهل هو موافق لرغائب الأمة ام لا ؟ (فاجابه الحضور : موافق موافق ، مع
الهتاف الشديد) .

وهل اعمالنا ماثرة برضى الامة ام لا ؟ (فاجاب الجميع : نعم ، نعم وكل الرضى وفوق الرضى . . تصفيق وهتاف) .

هذه اعمالنا في السابق ، ولكن بعد اليوم يجب على رجال الثورة او رجال الحكومة الحاضرة (قولوا ما شئتم) ان يظلوا سائرين باعمالهم ، لاننا الى الان ما تمكنا من تأسيس حكومة اساسية .

ولكن بما ان الوقت قد ساعد ، واجتمعت هذه الوفود ، فلا يمكنني ان ارجعهم قبل الاطلاع على افكارهم المخصوصية .

هل يريدون ان ندوم على عملنا ام لا ؟ (الجواب : ندوم ندوم ندوم ، مع الهتاف)

هل الامة معتمدة على من هو قائم بامرها ام لا ؟ (فاجابوه : معتمدة معتمدة معتمدة) .

ارجوكم الاصناء لبعض كلمات تجول في خاطري :

هل تسمح الامة بان ادير الحركة السياسية الخارجية والداخلية بعد اليوم ام لا ؟ (نعم نعم نعم) تصفيق شديد وهنا قوطع بالهتاف الشديد وقال الجمع (فليحي اميرنا فيصل) تكرارا وتكلم بعض الحضور باختصار ثم عاد الى الكلام فقال :

اشكر هذه الهيئة واشكر هؤلاء الذوات على ما هم ناظرون الي به من الارنياع والطمانينة ، ولكنني ايضا اجاب نظرهم الى مشكلة وهي :

لاشك ان الوكيل او الشخص الذي يدافع في الحقوقيات لا يمكنه المدافعة عن حقوق موكله الا اذا كان بيده وثائق تخوله ذلك . كذلك السياسيون ، لا يمكنهم الدفاع عن الامة الا اذا كانوا حائزين على الشروط التي تمكنهم من العمل . فالهيئة الحاضرة تسأل الامة هذا السؤال ، وتريد الاجابة عليه وهو :

هل الامة تؤيد كل اعمالنا في الداخل والخارج ، قولنا وفعلنا ؟ وهل تساعدني باعطاء جميع ما اطلب منها بدون شرط ولا قيد ام لا ؟ (فاجيب : نعم لك الامر . . .)

هذا الذي اريد . لاشك ان هذه هي النقطة الاساسية التي تكون مستندا للشخص او للذوات او للهيئة التي سيمسكون لتدبير الشؤون بعد اليوم ، الى حين انعقاد المؤتمر السوري الذي سيعقد في هذه الايام .

ولكن لنكن اهل الى ذلك الوقت يلزمني الاعتماد وقد طلبته منكم ، واعطيتهموني
ايالا وسأعمل .

ارجو الباري سبحانه ان يوفقنا الى ما فيه الخير . واني اريد من الامة ان تنظر
الي بالخطر السابق ، وانتظر من الامة ان لا تنتر وتقول : الامة اعطتنا استقلالنا .
فان اعتراف تلك الامة ما هو الا اعتراف معنوي ، فلا نعطي شيئاً الا ما نأخذه بايدينا .
فالامر بيد الامة وعليها القيام . وان لم نعلم ، واتبعنا الأهواء ، وقتلنا نحن مستقلون ،
وكل منا تفاعد عن واجبه الوطني ، فلا استقلال لنا .

اقول هذا لاني رأيت الامة عند قدومي قابليتي بكل ترحيب . واريدها ان الامة
تؤيد اقوالها بافعالها . هذا هو طلي وهو مختصر جداً . ولعدم علمي بما سأطلبه لا
يمكن ان اقول شيئاً . ولكن بعد ان اخذت ثقتكم وثقت اعتمادكم ، فلي قدر
ما اراه من الحاجة سأطلب من الامة ان توافرنني بما .

فقام احد موفدي حوران (سعد الدين افندي الخليل) وقال ان حوران تقدم
لسموه ما يطلب . وقام موفد آخر وتكلم بجماسة شديدة . ثم قام احد موفدي فلسطين
وقال : ان دماء الفلسطينيين ، والهم للامير ، وقال احد موفدي العامريين (اثنا قد
لبسنا للعرب عذتها . نحن وجميع العرب ، من لم يقتل فليمت) فقال له الامير ارجوك
التوقف . لان ما قيل ليس بلسان العموم . اريد ان ينتدب احد منكم للكلام فقام
حضرة اوري باشا الشعلان شيخ مشايخ الرولة فقال : نحن العرب ، عيالهم ويوتهم
الشعرية فداك وطوخ يدك ، ومن لا يفعل ذلك يخرج عن دين الاسلام .

فصاح بك الاطرش : نحن جميع عشائر سورية العربان والدروز قضحي حينئذ
نجاه خدمتك وخدمة الامة العربية . والحائد عن ذلك يكون خائن الناموس والشرف
للعرب .

الشيخ عبدالحسين صادق « جل عامل » : اتني باسم اهل جبل عامل ابايكم على المرتبة
الامير : لم يمت زمن المباشرة . نحن اليوم في دمشق . وكلامي موجبة للدمشقيين
والغسوريين فواريد ان اسأل اهل دمشق ثم اهل المقاطعات .

محمد فوزي باشا العظم ومحمد ابو الخير افندي عابدين والشيخ اسعد الطناحي
وغيرهم : « نحن رهينوا امرك تفديك ونحمدك » .

القطعة بطريزك الروم الكاثوليك : « كما تأمرون سجونكم فمروا بنا تشاؤون »

ثم سأل سموه غبطة بطريرك الروم الارثوذكس فأجاب غبطته : ينشأ وهسين سموكم اتفاق في هذه القاعة على شرائط معدودة ، لا تخرج من ذاكرتكم الشفاعة ، فنحن عليه راسخون .

ثم استأنف غبطة بطريرك الروم الكاثوليك وقال : « اني اعتمد نفس الاعتراف الذي اعتمدته غبطة بطريرك الروم الارثوذكس » .

مطران السريان الكاثوليك : انني اعتمد سموكم بنفس الاعتراف الذي اعتمدته غبطة بطريرك الروم الارثوذكس .

سيادة مطران السريان القديم : اقول بلسان السريان في سورية انما طوح امرك تبايلك بقلوبنا ونعتمد عليك .

سيد باشا سليمان (بعلبك) : موم اهل قضاء بعلبك تحت امرك ، مئات وألوف دهن اشارتك .

مير بك الاقاسي (حمص) : قدمت من حمص ، وما ودعت الحمصيين الا بعد ان اعتمدوني وهم يسلمونك دماهم وارواحهم .

ابراهيم افندي الخطيب (جنوب لبنان) : فوضناك ان تكون سلطانا (سموالادب) باسمنا ابق ذلك الان) جبل لبنان جزء متمم لسورية ، لا ينفك عنها .
عبد القادر افندي الكيلاني « حماه » : ناعذك على انفسنا واموالنا ، ونعطيك كل اعتماد .

الشيخ رضا الرفاعي « حلب » : اهالي ولاية حلب ، حاضرنا وباديتنا ، لا يفلون من سائر البلاد وهم يعتمدون على سموكم .

شركت افندي الحراكي « المعرة » : ستون الفا من قضاء المعرة تعتمد سموكم .
الشيخ عبد الحميد افندي المغربي « طرابلس » : تفديك الامة باموالها وانفسها وارواحها .

رضا بك الصالح « بيروت » : ان الامة العربية تعتمد سموك .
رياض بك الصالح « صيدا » : ان آمال الامة معلقة على سموك ، وهي تفديك بأرواحها ودماها . واتني انطوح منذ الان بصفة جندي بسيط .
شاب شركسي « عمان » : اموالنا وأولادنا فداء للدولة العربية .
منح افندي هارون « اللاذقية » : اوفدني اللاذقيون ، وقد منحوني مصاط

تقولي حق التكنم باسمهم . فانا ورفيق آخر موكلون لتفويض سموكم بكل مصالح
لهم والاعتماد عليكم .

اديب افندي وhib « السلط » : ان اعمالي السلط عيب بين يدي سموكم ،
ويقدونكم بارواحهم ، ويذلون دماءهم لاجلكم .

الامير اسعد الايوبي « هن مسلمي لبنان » : نفوض سموكم التفويض التام
للاستقلال التام .

مصطفى بك العماد « عن دروز لبنان » : نوكل وكالة مطلقة فكل ما تراه حسن
فهو حسن .

عبد الرزاق افندي الدندشي « حصن الاكراد » : ان اعمالي حصن الاكراد
الذين يبلغون نحو خمس سكان لواء طرابلس ، يوكلون سموكم ، ويذلون دماءهم
قداء عنكم .

رئيس الحاخامين « دمشق » : ان اموالنا وتقوسنا بين يديك .

الامير : لقد حصل المطلوب .

مطران الارمن المهاجرين : تكلم باللغة التركية فشكر ما لقيه مهاجرو الارمن
من عطف العرب وانسانيتهم خلال سني الحرب الاربعة . وقال : ان تاربخنا سيكتب
اسم العرب بمداد من ذهب . فانا ابارك لكم واشكركم .
.. واستأنف الامير الكلام فقال :

لا شك انني بعد ما اخذت هذا الاعتماد من هذه الهيئة سأداوم على
أعمالي كما سبق ، حين انعقاد المؤتمر العام الذي اخبرتم عن انعقاده في
هذه الايام ، والذي سيسن القوانين التي توضع لادارة شؤون سورية كافة .
ولا شك ان فكري في ادارة سورية هو انني أرى مطالب الاقلية
من الشعب تكون مرجحة على آراء ورغائب الاكثرية . وهذا أولاً
بالنسبة لما بذل الاتراك من الشقاق والنفاق بين العناصر . فالبلاد ستقسم
الى مناطق بموجب الحالة الجغرافية والسياسية التي اكتسبها السكان بالنسبة
الى اختلاف مناطقهم .. وأنني أعلم يقيناً ان القسم الجنوبي من البلاد
السورية لا يدار كما يدار الساحل ، ولا يدار الساحل كما يدار داخل

سنوارية مثلاً، وحوذان، وجبل الدروز والمنطقة الجنوبية. وقولي هذا قول شخصي، لاني فرد، ولكني أوثر على المجموع بما له من الاعتقاد عليّ. وإن شاء الله أرى منهم اعتماداً دائماً ويأخذون أقوالي ويعملون بها لأن النتيجة حسنة إن شاء الله (تصفيق وسكوت برهة)

وإني أطلب من الجميع كبيراً كان أو صغيراً أن يعتمدوا على الباري سبحانه، ثم على من هو منهم، أي شخصي الحقير. لاني سأدافع عنهم وسأنظر اليهم على اختلاف أديانهم نظرة واحدة.

لأفارق عندي بينهم، بل أرى الصالح والمتعلم مقدمين في نظري. أقسم على هذا بشرف آبائي وأجدادي. كما اني اطلب من الأمة أن لا تنظر الى شخصياتها في المعاملات العامة. وليس لاحد منا أن يقول كنت كذا، فأظراً لشأنه العائلي. بل لينظر كل منا إلى النفع العام في جميع الأمور التي يجب أن تقدم على المصالح الخاصة. ولا شك أن الشخص بذاته محترم عند الجميع. ولكن العمل يجب أن يكون بالعلم. فقد يكون الرجل وجهياً في البلاد، وهو غير قادر على إدارة وظيفة. فليعلم كل انسان انني لا انحزب لشخص، لانه من عائلة أو أسرة ذات شأن وقوة، بل انظر الى اقتداره الشخصي، لا لمقامه الاجتماعي في الأمة. فاستخدمه في العمل الذي يليق به لأن الحرمة الشخصية معنوية، والعمل عائد للأمة جميعها. فلا يمكن ادخال الشخصيات في العموميات.

وارجو ان تعتمد الأمة على الامم التي حالفتها وناصرتها، والتي لولاها لم نستطع الاجتماع الآن. ولكننا واثقون ان حلفاءنا لا يريدون لنا الا الفلاح، ولا طمع لهم بغير نجاحنا. فعلينا ان نثبت لهم اننا أمة تريد ان تستقل، ولنبافظ على كبيرنا وصغيرنا وجارنا ومستجيرنا، ونحترم كل من يأتينا من الأمم الغربية لخدمتنا في بلادنا.

هذا وارجوكم رجاء خاصاً، أدعوكم به الى الاتحاد وجمع الكلمة!

فهذه وظيفة الامة ، كما هي وظيفتي الخاصة ، اذ انا فرد منكم . ولا استبقل لكم الا اذا لزمتم السكون وعلمتم بما يقوله من انتم معتمدوه .
هذه اقوالي وربما اطلت او اخطأت . ولو خطب في هذا الموقف عجزني لتكلم الساعات الطوال . ولكن عجزني يجعلني اقول : السلام عليكم .

٥

الخطاب الذي ألقاه في النادي العربي بحلب

- في حزيران ١٩١٩ -

ايها السادة .

لقد كلفني عند وصولي امس بعض الاخوان ان اتكلم كلمتين تتعلق بصير الشعب ومستقبله الذي ينبغي معرفته . ولكن ضيق الزمان والمكان امس حال دون الكلام فأرجأته الى هذا اليوم . وكنا نود ان يكون الكلام في غير هذا النادي الذي لم يعد للعلم والادب والخطابة الاجتماعية . الا انني اضطررت الى الكلام فيه ، اذ لم يتيسر أفصح منه . واني اتشرف بالثول بين ايدي قواد الجيش البريطاني وامام كافة مندوبي الحلفاء ووجهاء هذه البلدة التي تمثل قسماً كبيراً من القطر السوري .

اخواني ! لا شك ان كلماتي هذه قد سمع مراراً من في أمثالها . وتكثير الكلام وترديد القول قد ازعجاني فاستبحكم العفو عن كل ما يصدر عني من الخطأ في القول او اجتناب التصريح بكل ما في ضميري .

اول ما اخاطبكم به - ايها السادة - اني اعلنكم بانكم اليوم في موقف ربما يعود لكم بالخير وربما يعود عليكم بغيره لا سمح الله . وهذا الامر هو الذي حدا بي الى الوقوف في هذا المقام .

ولا بد انكم سمعتم خطابي في دمشق ذلك الخطاب الذي افصحته فيه عن كل ما يحتلج بنفسي وجميع اما قنائه من الاعمال الى ذلك التاريخ .

وطلبت الاعتماد من الحضور كافة . فقبلوا جميع ما كلفتهم اياه ، ومنحوني الاعتماد التام لاتولى سياسة امورهم الداخلية والخارجية . وعلى ذلك الاعتماد انا مشاير في اعمالي .

ولقد كانت اعمالنا الى هذا التاريخ مقرونة بكل نجاح . وهذا نتيجة آداب الامة وحسن سلوكها . واني لأرجو ان تشاير على هذا السير الذي يسورها الى المنزلة الرفيعة .

ان الامم واخص منها التي حاربت لنصرة الحرية والمبادئ السامية ، هي التي منحتم حق الحرية والاستقلال منعاً باتاً لا مشاحة فيه . وقد وصلت اليوم الى يافا اللجنة المرسلة من قبل الامم التي حاربت وابائكم . أتت هذه اللجنة لتبحث عن رغائبكم ومطالبكم ، وستكون شاهداً فاما لكم واما عليكم . وإذا لم تحكم بما نبتغيه فالامة هي الجانية . ان الامم المتمدنة تريد ان ترى الامة العربية عامة والسورية خاصة في مستوى الامم الراقية ، وقد خولتكم هذا الحق على شرط ان تكونوا حائزين الصفات اللازمة . وليس على هذه الامة ادنى اكراه على قبول اي امر كان . وقد صرحت بذلك الدول العظمى التي انتهت اليها مقاليد العالم . يجب علينا ان نعلم ان لانجاح لنا الا اذا تمسكنا باهداب الاخاء والاخلاص والتؤدة والسكون واتحاد الكلمة وغير ذلك ، مما يثبت للعالم اننا امة يجدر بها ان تدخل المجتمع البشري بيضاء الوجه . ويجب على كل فرد منا ان يتكلم أمام هذه اللجنة بلاء الحرية ، من غير ان يؤثر فيه مؤثر ، ويعرب عما في قلبه ويبين كل ما في فؤاده ، رامياً الى درك مصالح امته بدون خوف ولا حذر (هتاف . تصفيق .)

لا تحسبوا ان احداً يريدكم على قبول ما لا تريدون . . فان مستقبلكم بين ايديكم ، على ان تبرزوا لهذه اللجنة القادمة كل تصرف جيد . نعم - انه يوجد من يقول اتنا نحن العرب أو السوريين لا نستمكن

من ادارة شؤوننا بأنفسنا . ربما يكون هذا حقاً وربما يكون باطلاً .
فيلزم أن نفهم من يقدم علينا اننا إذا تركنا وشأننا نتولى أمورنا بأنفسنا ،
سنتمكن من اثبات كفاءتنا وجدارتنا . فاذا أثبتنا ذلك فدعونا نسير في
سبيل الأمم المتقدمة .

وبما ان الحالة الحاضرة هي ميزان المستقبل ، وبما أن الأمة بحاجة
إلى توحيد الكلمة ، فوحدوا كلمتكم ، واجمعوا على طلب الغاية التي
تريدونها لأنفسكم وبلادكم . وار كنت في غير مقامي هذا لجئت بتصميم
أفصح وأوضح . ولست بمكلفكم تكليفاً ما ، وليس لأحد ذلك ، فأنتم
المختارون . هذه اقوالي ، وسنبدي للعالم ما نحن محتاجون اليه (اصوات :
فلنعتد الأمير ، هتاف عال) .

أنتم أحرار في بلادكم وستقولون ما تريدون ، وسيعمل بما تريدون ؛
وهذه النتيجة المختصرة المفيدة اخبركم بها . واني سأقوم بواجبي فيما ينفع
الأمة وفيما يوطد دعائم استقلالها في الحاضر وفي المستقبل ، اعتماداً على ما
خولتني إياه من الثقة .

نعلم ان فينا من هو في الاقلية ومن هو في الاكثرية ، بالنظر الى
المذاهب . وهو الامر الذي ربما يقال او يتصور انه موضع اختلاف ؛
وقد يمكن ان يجعل ذلك بعض من يجعل حالة العرب اليوم سبباً للقول في
امر العرب ومستقبلهم . اما أنا فأقول لا اكثرية ولا اقلية لدينا ، ولا شيء
يفرق بيننا . انما نحن جسم واحد (تصفيق وهتاف) ولا شك ان أعمال
الحكومة الموقفة تدل على ان لا اديان ولا مذاهب ، فنحن عرب قبل مؤسسي
ومحمد وعيسى وابراهيم . نحن عرب نجتمعنا الحياة ويفرقنا الموت ؛ لا تفريق
بيننا الا إذا قهرنا (هتاف) ولا بد ان الحكومة التي ستؤسس بمساعدة
من اخذ بناصرنا من الأمم المتقدمة العظيمة ، ستعمل بجميع ما هو واجب
لتأييد حقوق الاقلية . وسنقطع على ذلك العهد المكتوبة بالصحائف .

وأنا واثق ان هذه الصحائف التي تكتب لحفظ حقوق الاقلية، ستأتي الاقلية
فتمزقها بيدها، لأنها ستري أن الاكثرية عاملة بما سطرته. وفوق ما سطرته ..
وأؤمل ان كل سوري يكون عربياً قبل كل شيء . وأؤمل ان كل
من يتكلم بالعربية يشمر بمثل هذه العواطف التي أشعر بها (تضيفي) ..
لا يحترمنا العالم المتمدن الا إذا احترمنا أنفسنا واحترم بعضنا بعضاً ..
وإذا انقسمنا الى احزاب وشيع، فانه يستخف بنا، وهو ينظر إلى الإديان،
كافة نظراً واحداً، ولا يميز بين امة وامة. واريد ان ينظر المجتمع العربي
بعضه الى بعض بهذا النظر .

يجب عليّ ايضاً أن اكرر القول ان أول عمل ينبغي علينا القيام به،
بعد ذهاب اللجنة، — وما هو بعيد الأمد —، ان تكون مجتمعاتنا علمية وأدبية
لاسياسة . وأني أنشط جميع مواطني الذين يسعون في إنشاء جمعيات
علمية، وأكون سعيداً إذا رأيت اسمي مقيداً بين اسمائهم .
تريدون أن أتكلم عن السياسة أكثر من ذلك، فحسبي ما جئت به ..
ولكني أتكلم الان عن العلم واني أتمنى أن يكون هذا النادي الذي
أتشرف اليوم بالوقوف فيه خادماً للعلم ومصدراً للادب كافة . وأطلب
من الأمة أن تنظر إلى مستقبلها بعين الارتياح .

ينبغي أن نكون اخواناً، ولا نتفرق ولا يكون بيننا احزاب، حتى
لا يؤثر شيء في مصيرنا. ومن أصابه أدنى ظلم من أي شخص كان، فليصبر
على ما يصيبه، وليأت إلى المرجع المسؤول فيخبره بما أصابه، وربما يوجد
مضلون يحبون أن تتنازعوا — كما وقع قبل مدة — حتى يقولوا اننا لسنا
بمستحقين للحكم الذاتي، وتسوء سمعتنا أمام العالم بمثل ذلك، فاني احببكم
بعواقب هذه الامور التي لن تسمع ولن ترى أن شاء الله . واني لا توقع
أن أسمع وأرى كل ما يسرني من الهدوء وجمع الكلمة، على ما هو بغية
كل عربي من الاستقلال الذي ستألوته . اربطوا الجأش واعتصموا

بجبل واحد .

من البديهي ان الأمن من ضروريات البلاد والأمن لا يقوم الا بالرجال .
وهم الدرك والجند . نعم ان الامة قد خرجت من الحرب فاضية من الجندية .
ولكن الوطن يحتاج الى من يصون الأمن فيه ، فاتفق كثيراً ان تسرع
الامة الى الانتظام في هذا السلك . أريد أن أرى الشهباء عند عودتي في
المرّة الثانية قد اكملت اهبتها . أن اخوانكم الدمشقيين قاموا بواجباتهم
في هذا السبيل أحسن قيام . واؤمل ان اراكم غير متأخرين عن اخوانكم
أولئك . بل الذي اؤمله ان تسبقوهم . وأني أختم الان الكلام فأقول :
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٦

البيان الذي اذاعه عند سفرته الثانية الى مؤتمر السلم

— ايلول ١٩١٩ —

إلى أبناء الوطن العزيز !

بناء على النبأ الذي تلقيته في جوف هذا الليل بأن المسألة السورية
ستوضع على بساط البحث في أقرب مدة ، فقد عقدت النية على السفر في
صباح ليلتي ، لحضور هذه الجلسات الخطيرة التي تعقد بشأن الوطن . واني
متوكل على الله ، ومعتمد على القوة المخولة لي من امتي الصكرية في هذا
الموقف الحرج الذي سيكون فيه فصل الخطاب .

واني لو اتق انكم تشدون أوزري ، وتمكنوني من القيام بالمهمة التي عهدتم بها
إليّ بكل ما لديكم من قوة وتأيد . فاستودعكم الله ، وأدعوكم إلى ما أنتم
بصدده من التفاني في خدمة البلاد والاجماع على الذود عنها والتشبث
بأهداب الصبر والسكينة ومن الله التوفيق .

فصل

٧

الخطاب الذي ألقاه في النادي العربي بدمشق

بعد عودته من مؤتمر السلام

— ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٠ —

أتيت من الغرب ، لأقف على رغائب الأمة بعد انسحاب الأميركان من المعترك السياسي ؛ وكنت أود أن أفتح أبواب التفكير في مستقبل البلاد بالنظر للحالة في الغرب . لأنني جئت لأمكث بضعة أيام ثم أرجع إلى ما يجب عليّ الاهتمام به هناك .

ولا أزال ذلك الرجل الذي تتصورونه ، سواء كان تصوركم حسناً أم سيئاً . لا يهمني ذلك بقدر ما يهمني العمل ومستقبل الأمة . ولا يهمني أيضاً ما يقال عني مدحاً أو هجاءً ، أو غير ذلك . فالأمة كالأفراد أحرار فيما يقولون . ولهذا لا أنظر فيما قيل ، ولا إلى ما يقال ، ولا إلى الأفكار المتباينة التي تصدر عن افئدة ملوثة بالحماسة ، سواء كانت من أفراد أو من جماعات . فالأمة باجمعيها ترغب أن تكون مستقلة ؛ وأنا أسر إذا رأيت شبان الأمة يطلبون الاستقلال ، ويتحسسون بمثل هذا الشعور العالي الذي يضمن لنا المستقبل ، والذي ما أسست النادي الا لانتظر مثله .

وانني وان كنت لا أحيط علماً بكل ما يجول في الأفكار المختلفة ، فأني أفتخر بشيء واحد ، وهو أنني أحببت وطني وسعيب لوطني ، ولي غاية واحدة ، وهي أن أرى بلادي مستقلة . ولا تنحصر هذه البلاد في بلدة واحدة فكل بلاد العرب بلادي .

أنا والله لا تخيفني قوة الحكومة ، ولا قوة الجمعيات ؛ وإنما أخاف التاريخ والمستقبل . وأخاف أن يقال ان فلاناً عمل عملاً لا يليق بأبائه وأجداده الذين كانوا يسعون وراء الاستقلال . وأرجو الأمة أن تعلم

بأنني في الغرب مثل ما أنا هنا ، لا أبدل كلامي سواء كنت أمام السياسيين أو في أخرج المواقف . ومبدي أن تكون بلادي مستقلة ، وأنا عامل بما هداني الله اليه لاستقلال بلادي ، وإرجاع مجدنا الغابر . والله يشهد بأنني أسعى لذلك . ولا أظن أنه يوجد في البلاد رجل واحد يرضى بالاستعباد الأجنبي . بل أعتقد أن الرفيع والوضع ، والشيخ والشاب ، والعالم والجاهل ، يشعرون بشعور واحد ، وهو طلب الاستقلال للبلاد .

شكر أحد أخواني الخطباء لمحمود الفاعور حميته : كان محمود معتزلاً في البادية حائراً حامتاً ، فلما اعتدي عليه قام وفعل بدون قول ، الأمر الذي أرغب أن تكون الأمة عليه .

لنا سنة ونصف ونحن نقول .. كفانا خطباً كفاناً قولاً ، نحن في أيام العمل لا في أيام القول . أن الأقوال لا تأتي بفائدة ، ولكن الأفعال تفيد كثيراً . غبت عن هذه البلاد أربعة أشهر ، ولا شك أن التاريخ سيحفظ ما فعلته في الغرب ، سواء كان جيداً أو رديئاً ، قليلاً أو كثيراً ، ولا أنزه نفسي عن الخطأ ، فقد كنت أقول ما يلهمني ضميري .

ولما عدت رأيت الأمة بأشد مظاهر الحماسة . ولكنها حماسة لا تتغدى بالقول ، وحبذا لو اقترنت بالعمل . أنا أدعو الأمة الى ذلك . اذ لا حياة لها الا اذا فعلت كما أقول . نحن بحاجة الى التعاون ، الى التعااضد ، الى التكاتف ، الى التعارف ، الى العمل ، الى الود .

انني روح الحركة . والأمة باعتمادها على الحكومة تعتمد علي ، الى أن تسنح لنا الفرص ويتسع لنا المجال ، فنؤلف المجالس التي تعتمد عليها الأمة ، ولذلك فانا لا اسمع في ساعتنا هذه لشخص أو جماعة أن يقول ان الحكومة كذا وكذا ، أو يطلب ابدال حاكم بحاكم ، لانني انا المسؤول حتى انعقاد مجلس الأمة . وعندئذ انتقل من المسؤولية واضعها على الأمة .

ان الحكومة اليوم هي حكومة عسكرية ، حكومة موقفة غير منتخبة
من طرف الشعب ، ولبعض اسباب لا أقدر أن أشرحها ، أؤخر التشكيك بالآية
الى أن أقدم للامة هدية الاستقلال . ان رجائي عظيم وكبير ، وافتخر اذا
رأيت شبان الأمة يعاضدونني في طلب الاستقلال التام وفي طلب الحرية .
نحن في موقف حرج ، يجب أن لا نحتقر فيه الأمم . لأننا باحتقارنا
لأجداها ، نكون احتقرنا أنفسنا أمام دول كبار وأمم عظام . يجب
علينا أن نحترم كل أمة وكل حكومة ، متى احترمت بلادنا واستقلالنا
ومنافعنا ، لا نحب أن نعادي ولا أن نتجاوز على حقوق غيرنا ، كما اننا
لا نريد ان يتجاوز أحد على حقوقنا .

أطلب من الأمة والشبان ان يتكاتفوا ويؤيدوا حكومتي التي ستقودهم
الى الخير ، وان يفعلوا كالفاعور في سكوتهم ، وأن لا يكثروا من الأقوال ،
ولا يعادوا أحد ، لا بالسنتهم ولا بضعفهم ، وان يعتمدوا على الحكومة .
هذه هي وصيتي اليكم . والحكومة تنتظر منكم أن تؤازروها . وأنا
سأعمل وأؤلف حكومة اعتمد عليها . فاذا اعتمدت عليها ، يجب على
الأمة ان تعتمد عليها أيضاً . وأرغب ان الاخوان جميعهم يعاضدون
حكومتي التي أرجو أن اسمع من أخبارها في الغرب ما يسرني ، لأتمكن
من المطالبة بالاستقلال حتى آخر نقطة من دمي .

٨

الخطاب الذي افتتح به اجتماع المؤتمر السوري العام

قبيل اعلان الاستقلال

— القى في ٦ آذار ١٩٢٠ —

أيها السادة :

في الوقت الذي قرب فيه حل المسألة التركية حللاً نهائياً في مؤتمر

الصلح ، رأيت أن أدعوكم مرة أخرى لتقرير مصير البلاد حسب رغائب الأهالي الذين رأوا فيكم الكفاءة للنيابة عنهم في مثل هذا الوقت العصيب . فقد وعد مؤتمر الصلح أن ينظر في رغبة الشعوب ، بل حتم على نفسه أن يقرر مستقبل كل أمة حسب إرادتها ورغائبها ، تحقيقاً للمبادئ السامية التي حاض لأجلها الحلفاء غمار الحرب الكبرى .

فالرئيس ويلسن ذكر في خطابه في « مورن فرنون » يوم ٢٤ يوليو ١٩١٨ المادة الآتية : « كل مسألة - أرضية كانت أم سياسية أم اقتصادية أم دولية - يجب أن تحسم على الأساسات المستندة إلى حرية قبول الشعب ذي العلاقة رأساً بتلك المسألة ، لا على القواعد النفعية المادية ، أو المصالح التي يتطلبها شعب أو أمة أخرى لأجل تأمين نفوذها الخارجي أو سياستها » .

وقد ذكر جميع رؤساء الحكومات المتحالفة أقوالاً لا تقل في علماني استقلال الشعوب عن أقوال الرئيس ويلسن في هذا الصدد . وقد نشرت تحليفتانا انكلترا وفرنسا منشوراً في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ أكدت فيه استقلال بلاد الغرب المنشود .

أيها السادة الملماء كانت هذه الحرب حرب حرية واستقلال ، حرباً بجاهدات فيها الأمم ذباً عن كيانهما السياسي ، دخل فيها صاحب الجلالة والذي المعظم في صفوف الحلفاء ، بعد أن أستوثق من العرب في الجزيرة وفي سورية والعراق . فقاتلوا قتالاً شهد لهم فيه أعظم رجال أوروبا السياسيين والعسكريين ، وأثنوا على شجاعتهم وبسالتهم غاية الثناء . ولا بد أن يحفظ التاريخ أعمالهم الجليلة في أبان الحرب التي استمرت فيها الحجازي والسوري والعراقي ، واني لو اثنى بأن الأمة العربية ستنال من المنعم بما ناله غيرها من حلفائنا الذين نالوا الظفر على الأعداء .

« أن هذا الظفر لم يكن عسكرياً فقط بل هو سياسي قبل كل شيء » .

لأنه انتصار الحق على القوة ، والحرية على الاستبداد . فقد انتشرت
اليوم فكرة الاستقلال بين الشعوب ، وانتشرت على افئدتها ، فلن تزول
بعد الآن .

١ . استحق العرب حريتهم واستقلالهم بفضل الدم الطاهر الذي
سفكوه ، وبفضل ما قاسوه من انواع العذاب والقهر . فالأمة العربية
لا تقبل بعد اليوم ان تستعبد . كما اني اعتقد أنه ليس هناك أمة تريد
استعبادنا . فرحلاتي الرسمية العديدة إلى أوروبا والاحاديث والكتابات
التي جرت بيني وبين ساستها ، لم تبق في نفسي مجالاً للشبهة والتردد في
نيات حكوماتها الحسنة .

أيها السادة ! اننا لا نطلب من أوروبا أن تمنحنا ما ليس لنا به
حق . بل نطلب منها أن تصدق على حقنا الصريح الذي اعترفت لنا به .
كأمة حية تريد حياة حرة واستقلالاً تاماً ، وتود أن تعيش مع سائر
الأمم المحترمة على غاية من الولاء والمحبة الحالصة . فسياستنا في المستقبل
ستكون سياسة صلح وسلم مبنية على الثقة المتقابلة والمنافع المتبادلة ،
وبكلية واحدة : سياسة تتفق مع مصالح الأمة ومنفعة السلم العام .
فالعرب لا يستنكفون عن تبادل المنافع بينهم وبين الأمم المتمدنة ، ولا
يرفضون صداقة من يريد صداقتهم ، على شريطة ان لا يمس ذلك بكرامتهم
ولا يخل باستقلالهم السيامي التام .

أيها السادة ! ان وظيفتكم اليوم خطيرة ، ومهمتكم كبيرة . فأوروبا
تنظر إلينا عن كثب . وستحكم لنا أوعلينا بالنسبة للخطة السياسية التي
سنسير عليها ، والأعمال التي سنقوم بها في المستقبل . فدولتنا الجديدة التي
قام أساسها على وطنية أبناءها الكرام ، هي في حاجة اليوم الى تقرير
شكلها أولاً ، ووضع دستور لها يعين لكل من آمننا ومأمورنا حقوقه
ووظائفه في حياتنا المستقبلية ، التي أرجو أن يكون ملؤها الجسد والعمل .

والاقتداء .

وقبل أن اختم كلامي في هذه الجلسة الخالدة ، أريد أن اذكركم
بأخوانكم المراقبين الذين جاهدوا معكم وأبلاوا بسلاة حسناً في سبيل
الوطن ، وبالواجب الذي يتحتم علينا في أمر التضامن والتعاقد لتعيش
حياة سعيدة قوية . وافرثكم السلام العربي الخالص ، متمنياً لكم التوفيق
والنجاح في مساعيكم الوطنية ، والسلام عليكم .

٩

الخطاب الذي ألقاه في الوليمة الكبرى التي أقيمت بدمشق .

— في ٢٧ أيار ١٩٢٠ —

أريد بهذه المناسبة أن أقول بعض كلمات ، أعلم انها تم الأمة كثيراً ..
نعم ، ان هذه الكلمات منتظرة من الحكومة ، لا مني ، لاني غير مسؤول ،
ولكني استسمح رئيس الوزارة بذلك وأقول :

أن الأمة اليوم في شوق عظيم الى معرفة حالها ومصيرها . فقد بلغنا
القرار الذي وضع في مؤتمر سان ريمو بشأن مستقبل بلادنا بصورة مجملة .
فيلبس البعض من جراء ذلك ، وظن انه قضى على مستقبلنا ، وان كل
سعي نبذله لا يأتي بفائدة . وقال القسم الأعظم من سكان البلاد : لقد
قضى علينا ، ونحن لا نريد أن نستعبد ، فلنمت شرفاء .

هاتان هما الفكرتان السائدتان اليوم . وكلتاها غير مطابقتين للحقيقة ،
لانه لم يقض علينا بالفناء لناس ، ولا قضى علينا بالاستعمار لكي نقول
يجب أن نموت شرفاء .

بماذا قضى علينا ؟ من المعلوم انه اتخذ قرار يعترف باستقلال سوريا على
ما يقال ، ويجعلها تحت انتداب . ولكن ما هو هذا الانتداب ؟ وما هي
كيفيته ؟ وهل هو يقضى علينا أم لا ؟ فهذا ما يزال مجهولاً .

لقد اتخذت الأمة قراراً من قبل أعلنت فيه استقلالها ، وقالت يجب
على الأمم أن تعترف به . فكما أننا اتخذنا قراراً يوافق مصلحتنا ، فقد
اتخذوا هم أيضاً قراراً لأنفسهم بلاثم مصالحهم . وكل من الفريقين يدعي
الحق لنفسه . ولكن ما بينهما من الود ، لا يجعل أحدهما أن يعتدي على
حقوق الآخر ، وإن كان كل منها ينظر الى مصلحته قبل مصلحة سواه .
الأمة السورية أعلنت استقلالها وفقاً لمصالحها ، أما الدول فمع اغترافها
بهذا الاستقلال ، قد اشترطت له شروطاً تلاثم مصالحها أيضاً . وعندما
أعلننا استقلالنا قلنا باحترام مصالح الجميع ، لنكون في تآلف مع الشعوب
التي حاربنا معها . ثم إن الدول وضعت شرطها ، وقالوا : تعالوا لنؤلف
بين مصالحنا ومصالحكم .

فينظر من هذا إن لا خيم علينا حتى الآن ، وإن ابواب المذاكرات
بما زالت مفتوحة لكلا الفريقين . ويجب أن نعلم أنه ينظر إلينا اليوم
كأمة مستقلة .

إن كلمة الانتداب لا حد لها ولا معنى صريح . وقد رفضتها الأمة
رفضاً باتاً ، ولا يقبلها أحد يريد الحياة . فهي كلمة مطاطة ، تفسر أحياناً
بأشد أنواع الاستعمار ، وتارة بأخف ضروب المعاونة الودية التي لا تمن
الاستقلال . ومنع ذلك فقبولها عار على كل أمة تريد الحياة .

أرجو من الأمة أن تعلم ، إن رئيسها أو حاكمها أو ملكها الذي
انتخبته هو على هذا المبدأ : لا يرضى أن يقال إن المملكة التي هو رئيسها
تحت قيود مملكة أخرى . فالأمة التي عاشت قزونا عديدة ومدنت العالم
لا يمكن أن تتقيد بهذه القيود .

وأريد أن لا يكون رفض الأمة للانتداب مقتصرأ على القول فقط .
تذكرون جميعكم أنني كنت دائماً أقول ، ولا سيما بعد رجوعي من
أوروبا ، إن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى : انتم تطلبون مني الاستقلال

وأننا أطلب منكم الوسائط .

تذكرون أننا لما كنا تحت سلطة الاحتلال وكانت الحكومة بدون قوة أجزائية ، والأمة محتاجة الى القوة أي الى الجند ، اردت أن أظهر للأمة ضرورة لحفظ النظام أولاً ، وللدفاع عند الحاجة ثانياً ، فوضعت قانون التجنيد . ورأينا الفرق بين الجند قبلاً عندما كان متطوعاً ، وبقي أكثر من سنة دون أن تتمكن من تنظيم قطعة للعرض فضلاً عن الدفاع ؛ على أنه لم يمر شهران على وضع القانون حتى رأينا ان لنا جيشاً ولو قليلاً ، ونظاماً ولو في حالة الطفولة . ولكن الحكومة ترى ان هذا الجيش لا يكفي لحاجة البلاد داخلاً وخارجاً ، ولا سيما وان ذلك القانون كان قد استثنى قسماً عظيماً من الخدمة ..

ان الامم تنظر اليها من وجهتين : الاولى نظرة صديق يريد منها أن يظهر بظهر منظم عظيم ، ويخشى وقوع حادث يعكر علينا ، ويفسخ مجالا لاجلها اننا بظهر الهمجية . والثانية نظرة فريق ربما يطمع فينا . فالجكومة مجبورة على ايجاد القوة التي تفرح صديقتها وتدافع عن كيانها وتحافظ على نظامها ، لا سيما وان المناطق السورية المحتلة هي في حالة فوضى ، أخشى أن تسري اليها وتسيء الى سمعتنا في الخارج .

فيجب أن تسهر الحكومة على حفظ النظام في الداخل ، وعلى ايجاد قوة تجعلنا محترمين من أصدقائنا وأعدائنا ، ولا أعرف ان لنا عدواً . ان الامم تريد الاستقلال ، وترى ان كل وزارة أو حكومة لا تعلن انها دفاعية ، لا تصلح لها . فالامة التي تطلب هذا يجب أن تقدم الوسائط اللازمة له من المال والرجال .

يجب ان لا يتسرب اليأس الى نفس أحد منا . وعلى المفكرين والعقلاء وأرباب الصحف أن يحولوا دون ذلك . فنحن سنعيش ؛ ولن نعيش استقلالنا بسوء .

ولا شك بان هذه الامة التي بذلت عشرات الالوف من الضحايا في
غاليسيا والقوقاس والديجم والرومي بخدمة لمصالح غيرها ، لا تتأخر عن
بذل أضعاف ذلك دفاعاً عن كيانها وحريتها ، ولو كانت خارجة عن
حرب طويلة منهكة .

على انه لا يمكن ايجاد الجند بدون مال . ولذلك أصدرت الحكومة
قرضاً مضموناً يمكنها من ايجاد قوة تضمن حياتها المقبلة . فأرجو من
الامة أن تقبل عليه وتثبت للعالم المتمدن انها لا تحتاج من الخارج حتى
ولا للمال ، فليدبر كل شيء عند اللزوم .

لقد اعتادت الحكومات أن تصدر قروضاً عند وقوع الأزمات .
وعندئذ يكون اقبال الامم على القروض مقياساً لحياتها . فأريد أن
يصادف هذا القرض اقبالا عظيماً ، ولا سيما وانه مضمون برهائن تعود
بفائدة عظيمة على حاملي أسناده . فاستنفض المهتم إلى الاقبال على القرض
والجندية . ولا شك في انه لا يتأخر عن ذلك الا من كان عدواً للوطن .
ان جميع الحاضرين هنا هم أعين هذه الامة التي ترى صالحها ونجاحها .
فعلينهم أن يسعوا لارشادها إلى هاتين الغايتين الشريفتين ، المال والجندية .
فيكونون بذلك خير ساعد لحكومتهم وامتهم .

هذا ما أرجوه من الامة . واوصيها بالانصراف إلى الجد والوزانة في
جميع حركاتها وسكناتها . أما الذين يقولون بالاستماتة في سبيل الحياة
الحررة والموت الشريف ، فاني اقدس فكرتهم واعد نفسي فرداً من أفرادهم .
واذا دانت التهلكة أكون أول من يموت . ولكني أظنهم انه لم يحكم
علينا بالاعدام . فهذا الحكم لم يصدر ولن يصدر . وعلينا أن نستعد ونتروى ،
وان لا تكون حركاتنا تابعة للخيالات ، بل للماديات والمحسوسات .

ان مسألة سورية من أعظم مشاكل العالم التي يصعب حلها . فلا يحكم
فيها حكماً نهائياً بمجرد قول جريدة أو خطبة شخص مسؤول أو غير

مسؤول . فالحكومة التي رئيسها أمامي ، أماله أنا والامة عن نتيجة أعماله .
وهي تنظر اليوم الى نتائج الامور . فاريد من الامة أن تثبت إلى النهاية
وان تنتظر النتيجة برباطة جأش . وعند حكومتها بالجنود والمال . فلنبذل
جهدنا . والتوفيق منه تعالى . وأرجو أن نكون في العمام القادم حول
حول هذه المائدة وقد تسبنا هذه الايام الحصينة .

الحكومة السورية



ان الحكومة العربية التي تأسست في سوريا عقب دخول جيوش الثورة، اجتازت ثلاثة ادوار اساسية :

(أ) - الدور الاول : كان دور الحكومة العسكرية البحتة ، وبدأ في ٥ تشرين الاول ١٩١٨ بعد دخول جيوش الثورة ، وانهى في ٤ آب ١٩١٩ بتأليف مجلس المديرين . كان زمام الحكم والسياسة في هذا الدور مودوعا الى ايدي الحاكم العسكري العام الذي كان يعمل تحت اشراف الامير ، وقيادة القائد العام . اما المدراء العامون فكانوا - في هذا الدور - يتولون امر تصريف امور الدوائر ، دون ان يشتركوا في مسؤولية الحكم العام ، ودون ان يتدخلوا في السياسة العامة .

(ب) الدور الثاني : كان دور مجلس المديرين . وبدأ في ٤ آب ١٩١٩ - بتأليف مجلس المديرين - وانتهى في ١٨ اذار سنة ١٩٢٠ باعلان الاستقلال . وكان المدراء العامون في هذا الدور يقومون مقام الوزراء ويشتركون في مسؤولية الحكم ، ويقررون سياسة البلاد . وأما الحاكم العسكري العام ، فأصبح في هذا الدور اولاً « نائب رئيس » لمجلس المديرين ، وذلك حتى ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٠ ، ثم مديراً عاماً للامور الحربية وحدها ، وذلك بعد التاريخ المذكور .

(ج) - الدور الثالث : كان دور الاستقلال الرسمي ، وحكم مجلس الوزراء . وبدأ في ٨ آذار ١٩٢٠ باعلان الاستقلال ، وانتهى في ٢٥ تموز ١٩٢٠ بالاحتلال الفرنسي . وكانت مسؤولية الحكم في هذا الدور مودوعة الى « حكومة دستورية » - مسؤولة امام المؤتمر السوري العام . وكانت هذه الحكومة تتألف من سبعة وزراء .

يحتجون تحت رئاسة « رئيس وزراء » يعينه الملك ، وفقاً للجدول الدستوري
المرعية في البلاد العربية .

كانت الحكومة تسمى في الدور الاول باسم « الحكومة العسكرية العربية في
سورية » ثم باسم « الحكومة العسكرية العامة في سورية » ، ولكنها صارت تسمى
بعد ذلك باسم « الحكومة العربية السورية » و « الحكومة العربية » و « المملكة
السورية » .

(تلاحظ هذه الاسماء والمباريات ، على الاوراق الرسمية الصادرة من رئاسة
الحكومة ، وعلى الطوابع البريدية التي صدرت في ادوار مختلفة ، وعلى الدوائر
الشورية الذي سلك في اواخر أيام العهد الاستقلالي) .

ان ساحة عمل الدولة العربية في سورية ، كانت تنحصر في بادئ الامر ، في
حدود الولاياتين المروفتين في العهد العثماني باسم ولاية حلب وولاية سورية . وقد
دخلت في حدود الدولة مؤخرًا - بعد الثورة التي قامت تحت قيادة رمضان
الشلال - متصرفية دير الزور - التي كانت تعتبر في العهد العثماني متصرفية مستقلة
ترتبط بوزارة الداخلية ارتباطاً مباشراً

ان معظم رؤساء الدوائر في الولاياتين المذكورتين لم يكونوا في العهد العثماني
من اولاد العرب ، فنادروا البلاد مع الجيش . فكان على رجال الثورة ، ان يبينوا
عمل هؤلاء اصحاب الكفاءة من اولاد العرب

وكانت الادارات المختلفة تنقذ اوامرها - في العهد العثماني - من الوزارات
المختصة القائمة في الاستانة - . فكان من الضروري احداث مديريات عامة ، تقوم
مقام الوزارات المذكورة في تنظيم امور الدوائر المختلفة

وكانت لوائح التمييز ترفع - مثلاً - الى المحكمة الموسسة في فروع ، فكان
من الواجب احداث محكمة تمييز بدمشق ، تقوم مقام المحكمة المذكورة ، ويتم
درجات المحاكم ونسبي المعاملات القضائية .

وكانت الدوائر الرسمية ترجع في كثير من الامور الى مجلس « شورى الدولة »

الموجود في الاستانة ، فروي من الضروري احداث مجلس مماثل لذلك بدمشق يقوم مقامه ويؤدي واجباته

ان جميع هذه التعيينات والتشكيلات تمت في مدة وجيزة ، فاصبحت دمشق - بذلك - « عاصمة » للدولة الجديدة ، بكل معنى الكلمة .

هذا وكانت اللغة الرسمية في البلاد السورية - في العهد العثماني - اللغة التركية . فكانت تكتب جميع الدوائر والدواوين بجميع سجلاتها ، وقراراتها ومراسلاتها باللغة التركية وحدها . فكان على الحكومة السورية أن تغير هذه الحالة ، وتحول اللغة الرسمية من التركية الى العربية في جميع الدوائر والمدارس والدواوين . وقد تم ذلك أيضاً بسرعة فائقة : وقد استحدثت الحكومة دروساً خاصة بالموظفين ، تستهدف تعليمهم اللسان العربي . وأخذ عدد غير قليل من الادباء والموظفين يراجعون الكتب العربية القديمة من جهة ، ونشرات الحكومة المصرية من جهة اخرى ، بنية ايجاد أحسن المصطلحات ، وتقرير أفصح الاساليب التي تليق بحكومة عربية حديثة . وتألفت لهذا الغرض لجان عديدة ، سعت وراء تنسيق هذه الجهود ، وتسريع ثمراتها .

وأصبحت بذلك الدولة السورية الجديدة تستحق اسم « الدولة العربية » بصورة فعلية .

وما يجدر بالذكر ، ان الحكومة السورية قطعت في هذا المضمار شوطاً كبيراً جداً ، أوصلاها في مدة وجيزة ، الى حد ابد ما يوصف عليه الحكومة المصرية في عدة عقود من الزمن . لأنها عربت الاصطلاحات العسكرية ايضاً ، في الوقت الذي كانت أسماء الرتب العسكرية والاياعات العسكرية لا تزال تركية في مصر ، وجعلت لغة التعليم عربية في المعاهد العالية ، في الوقت الذي كانت لا تزال تجري التدريسات في المعاهد العالية المصرية بلغات اجنبية .

فلا نقالي اذا قلنا ان الدولة السورية التي تألفت عقب الحرب العالمية الاولى ، كانت « دولة عربية » بكل معنى الكلمة .

كان الحاكم العسكري العام - في الدور الاول من الادوار الثلاثة التي ذكرناها
 آ نفأ - الفريق السيد علي رضا الزكائي . وقد بقي الموما اليه في المصب المذكور في
 القسم الاول من الدور الثاني أيضاً . ثم عين لهذه الحاكمة العامة الزعيم مصطفى نصحة
 - عن طريق الوكالة - ، وظل الموما اليه يشغل هذه الوظيفة حتى الغائها نهائياً .
 واما « رئاسة مجلس المديرين » التي احدثت بعد الغاء « الحاكمة العسكرية العامة »
 فقد اودعت الى عهدة الامير زيد ، وظلت في عهده من ٢٦ كانون الثاني حتى ٨ آذار .
 واما المدراء العامون الذين تولوا الادارات العامة قبل اعلان الاستقلال فكانوا :
 مدير العدلية العام : اسكندر عمون - مدير الدعاية العام : رشيد طليع -
 مدير المعارف العام : ساطع الحصري - مدير المالية العام : اولا سعيد شخير ، ثم
 أحمد خلعي - مدير الحرية العام (وكان يسمى في بادئ الامر باسم رئيس الشورى
 العسكري) : اولا ياسين الهاشمي ، ثم يوسف العظمة ، وفي الاخير رضا الزكائي -
 مدير الامن العام : حداد .

وقد تألفت في دور الاستقلال وزارتین : الاولى تحت رئاسة رضا الزكائي ،
 والثانية تحت رئاسة هاشم الاتاسي .
 وظلت الوزارة الاولى في الحكم من ٩ آذار حتى ٣ ايار ، وتولت الوزارة
 الثانية الحكم من التاريخ الاخير حتى يوم يبسلون .
 واما اسماء الوزراء الذين تولوا الحكم في هاتين الوزارتين ، فمستورة في الوثائق
 المدرجة فيما يلي :

١

تأليف مجلس المديرين

الى حضرة مدير العام المحترم

أملاً بتأسيس ادارة منتظمة في البلاد ، يتيسر معها حسن ادارة
 الامور والمعاملات بانتظام وضبط ، فقد أمر سمو الأمير المعظم بفتح
 مجلس المديرين رسمياً ، تحت رئاسة سموه أو رئاسته عند تخلفه ، في الساعة
 التاسعة ونصف قبل الظهر من كل يوم اربعاء للمذاكرة في المواد التي

نبحث بصورتها الى حضرتكم طي كتابنا . فترجو من جنابكم الدوام على
الحضور في الوقت المذكور في مقامنا ودمتم محترمين .

في ٤ آب ١٩١٩ حاكم سورية العسكري العام

علي رضا الركابي

قانون تأليف مجلس المديرين

مادة ١ - تدار البلاد من قبل حاكم عام ومديرين . يختص كل واحد
من هؤلاء المديرين بقسم من امور الحكومة . ويتألف منهم ومن الحاكم العام
مجلس ، تحت رئاستنا أو رئاسة الحاكم العام بالوكالة عنا ، يسمى « مجلس
المديرين » ويكون مرجعاً للامور المهمة والعامة .

مادة ٢ - المديرون المار ذكرهم في المادة الاولى هم الآن كل من مدير
الداخلية ، ورئيس ديوان الشورى الحربى لبيبا يعين ناظر حربية ، ومدير
المالية ومدير المعارف ورئيس مجلس الشورى ومدير الأمن عند الاقتضاء .
مادة ٣ - كل من المديرين ينفذ توفيقاً للاصول من الامور
المتخصصة بدائرته ، ما كان داخل تحت ماذونيته حسب القوانين والنظامات
المرعية . واما ما لم يكن منها تحت ماذونيته فينهي به الى الحاكم العام .
والمشار يحوله لمجلس المديرين . وبعد المذاكرة في المجلس المذكور يعرض للمصادقة .
مادة ٤ - ان هيئة المديرين هي مسؤولة بالاشتراك عن سياسة الحكومة
الداخلية وكل مدير مسؤول بفردة عن المعاملات المختصة بدائرة عمله .

مادة ٥ - المواد التي يجب ان تجري المذاكرة بها في مجلس المديرين هي :

- ١ - المسائل المتعلقة بالسياسة الداخلية .
- ٢ - المصالح التي تستوجب مسؤولية هيئة المديرين بالاشتراك .
- ٣ - الخصومات المحتاجة حسب القوانين المرعية الى قرار مجلس المديرين .
- ٤ - المصالح التي يؤمر بها من قبلنا .

- ٥ - عقد القروض .
- ٦ - اجراء الحركات الحربية العسكرية .
- ٧ - اعلان الادارة العرفية .
- ٨ - اجراء صرفيات خارجة عن الميزانية عند الضرورة المبرمه المستعجلة .
- ٩ - اعطاء امتيازات وعقد مقاولات .
- ١٠ - سن نظامات لأجل الدوائر واتخاذ مقررات يكون حكمها حكم القانون لدينا يجتمع المجلس التشريعي .
- ١١ - في الامور المهمة السياسية والادارية .
- ١٢ - بالمصالح التي تنسب الهيئة مذاكرتها لأهميتها .
- مادة ٦ - ان قرارات مجلس المديرين جميعها تعرض علينا لأجل التصديق . ولنا الخيار بالتصديق عليها أو عدمه .
- مادة ٧ - يمكن للمديرين أن يحرروا لائحة بالمواد العائدة لاختصاصهم والتي تقتقر حسب القوانين والنظامات الى المصادقة بدون احتياج الى قرار مجلس المديرين لعرضها علينا بعد موافقة الحاكم العسكري وامضائه عليها . وبعد التصديق من قبلنا يعمل بها وتوضع في موضع الاجراء .
- مادة ٨ - ان للحاكم العسكري العام والمديرين الحق بانتخاب المأمورين لدوائرهم . فالمديرون ينهون بهم الى الحاكم العام والمشار اليه يرسل أسماءهم من يجب المصادقة على مأموريته من قبلنا بمضبطة للمصادقة عليهم . اما المأمورون الذين يجب المصادقة عليهم والمنتخبون رأساً من قبل الحاكم لدائرته ترسل أسمائهم من قبله . وبعد المصادقة عليهم يباشروا بوظائفهم .
- مادة ٩ - تصديق العقو وعدمه عن الجرائم والعقوبات هو عائد لنا متى ننسب من الحاكم العسكري العام .
- مادة ١٠ - ان المواد المحررة أعلاه معمول بها من تاريخ المباشرة

وربما تضم عليها مواد أو تحذف منها مواد حسبما تقتضيه الظروف .

فيصل

٢

تأليف الوزارة الاولى

وزير السيد رضا الركابي .

نظراً لما عرفناه عن اخلاصكم واهليتكم فقد عهدنا اليكم بمنصب رئاسة الوزارة لتؤلفوا هيئتها توصلاً للغاية المقدسة التي ينتظرها كل وطني بفارغ الصبر من اسعاد الوطن ورقبه سياسياً وعمرانياً والله نسأل ان يتولانا بتوفيقه خير الامة والبلاد والسلام عليكم .

في ١٨ / ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ وفي ٨ / ٩ آذار سنة ١٩٢٠

« فيصل »

وزير السيد رضا الركابي .

نصادق على ما ارتأيتموه في تذكرتكم رقم ١ بتاريخ ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ و ٩ آذار سنة ١٩٢٠ من تأليف الوزارة على الصورة التالية :

رئيس مجلس الشورى : السيد علاء الدين الدروبي

وزير الداخلية : السيد رضا الصلح

وكيل وزير الخارجية : السيد سعيد الحيني ، على ان يديرها السيد عوني عبد الهادي رثما يأتي

وكيل وزير الحرية : اللواء السيد عبد الحميد على ان يديرها رئيس اركان الحرب السيد يوسف العظمه

وكيل وزير المالية : السيد فارس الخوري

وكيل وزير الحفائية : السيد جلال الدين

وزير المعارف : السيد ساطع الحصري

وكيل وزارة التجارة والزراعة والتافعة : السيد يوسف الحكيم .

فنؤمل ان تصرفوا قصارى الجهد في المحافظة على الحقوق وتوطيد
الأمن والراحة في البلاد، وتوثيق عرى العلائق الودية بين حكومتنا
والحكومات المتعابة وخصصها حكومات الحلفاء ، توطئاً لتحقيق آماني
الشعب السوري وآماله في وحدته ، وأن تبذلوا غاية الوسع في بث روح
الوئام بين جميع طبقات الأمة السورية على اختلاف مذاهبها وتوزعاتها . والله
نسأل ان يقرن اعمالكم بتوفيقه ويتولاكم بعنايته آمين .
عن البلاط الملكي ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ و ٩ آذار سنة ١٩٢٠
فيصل

٢٣

بيان الوزارة في المؤتمر السوري

— القي في ٢٧ آذار ١٩٢٠ —

أيها السادة المحترمون !

هيئة الوزارة سعيدة جداً بكونها اول وزارة وطنية دستورية في
تاريخ سورية ، ظهرت امام أول مجلس يمثل للأمة ، تقرأ بيانها وتبسط
خطتها . فهي إذن تفتخر بتحية هذا المجلس الوطني الجليل الذي سيكون
له الذكر الخالد في الأمة جيل بعد جيل ، لأنه كان المعرب الصادق عن رغائبها ،
والمؤيد الحازم لحقوقها ، والمؤسس لحكومتها الجديدة في تاريخها الجديد .
تعلمون أيها السادة ، أنه عندما نشبت الحرب العامة واقتحمتها دول
الأرض الواحدة تلو الأخرى ، قامت الأمة العربية بزعامة رئيسها وأميرها
جلالة الملك حسين المعظم ، وانضمت إلى جانب الحلفاء ، تقاتل معهم جنباً
إلى جنب ، وترخص الضحايا الغالية في الدفاع عن القضية المشتركة ، أملأ
بينيل استقلالها والتخلص من الاستعباد الذي اتاغ عليها مدة طويلة ضاعت
بفعلها مدنياتها القديمة ، وتقوضت دعائم عزها الأثيل . وكان قيامها وانضمامها

للحلفاء في أيامهم الحرجة ، عندما كانت كفة الحرب غير راجحة ، ضربة شديدة على الآمال الواسعة التي توقعنها المانيا ومتفقوها من التحالف الدولة العثمانية بهم . وذلك لما للأمة العربية من المقام التاريخي والاجتماعي . وجنى الحلفاء من جراء ذلك فوائد عظيمة ، اشتد بها ازهرهم وقت في سواعد خصومهم ، وانتهت الحرب باندحار الألمان ومتفقيهم ، وانتصار الحق على القوة . وتحورت الأمة العربية بفضل ما قام به جلالة الملك حسين المعظم وانجاله البواسل من الأعمال العظيمة التي قلدوا بها اعناق أمتهم اطواقاً من الشكر والفخر . فهو إذاً المؤسس الأول لتاريخ العرب الجديد ، الذي افتتحت به هذه الأمة عصرها الذهبي الثاني . فنحن نرفع لصدته الملكية فروض التبريل والشكران ، ونسجل لجلالته في تاريخنا فصول الاجلال والامتنان .

كما ان نجله النابغ صاحب الجلالة فيصل الأول ، ملك سورية المعظم ، الذي أقام الدعوى السورية ، وأخذ على نفسه الدفاع عنها الى الدرجة الأخيرة ، وواصل الجهاد في تحرير هذا القطر ، هو المؤسس الأول للمملكة السورية ، وصاحب الفضل الأكبر في استخلاصها وانشائها على قواعد الحرية والتجدد . فاجتمعت عليه قلوب ابنائها ، وانعقدت آمالهم واتفقت كلمتهم عن أنه ملك هذا القطر الذي لا يدافع ، وسيده الذي لا ينزع . فترفع لصدته الملكية عهد الطاعة ، ونهني عرش سورية بالوطني الباسل ، والملك العادل .

ولا ننسى أن نذكر بلسان الشكر والتبريل دول الحلفاء المعظمة ، التي اثبتت اقدامها الراسخة في مآزق الروع ، فأيدت مبادئ الحق ودكت صروح الباطل ، ونادت بعهد جديد وعصر مجيد ، هو عهد حرمة الحقوق وحرية الشعوب ، وانكار سياسة الفتح والاستعمار ، وابطال المعاهدات المكتومة المجحفة بحقوق الأمم ، واعطاء الشعوب المحررة حق.

تقرير مصيرها ، وقد نالنا من فضل معونتهم ما لا تتساه هذه الأمة .
على هذه المبادئ النبيلة والأساسات الراسخة ، انتخبت الأمة السورية
أعضاء مجلسكم الموقر ، لأجل تعيين مصيرها على شكل يوافق أمانها ،
ويؤيد حقوقها التي منحها إياها الطبيعة ، ودعمها مفاداتها وضحاياها
الحسنية في الحرب العامة ، وأقر بها الحلفاء في عهودهم ووعدهم ، واعترفوا
بإشترائها كما معهم بالفخر بهذا النصر ، واتفقت كلمتهم على إعلان استقلال
سورية بمحدودها المعروفة ، ضمن المناطق الثلاث التي قضى الاحتلال
العسكري الموقت بقسستها إليها ، وعلى المناداة برجل الأمة ومحررها
الأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليها ، وعلى إنشاء حكومة دستورية
مسؤولة أمام مجلس الأمة . ونشرت بذلك قراركم التاريخي الناطق بالحزم
والخلق ، في الثامن عشر من شهر جمادى الثاني والثامن من شهر آذار
الحاضر : فكان ذلك اليوم مبدأ لحياتنا الجديدة الحرة . وقد قابلت
الأمة بإجماعها عملكم المجيد بالاستحسان والابتهاج ، وأقامت المهرجانات
والأفراح في جميع أنحاء البلاد . فبجاء عملها هذا دليلاً آخر يثبت بالفعل
الجماع الشعب على تأييد هذه الغاية ، وتقانيه في سبيل تحقيق أمانه القومية
الشريفة . فتجن نظري عملكم هذا ونقدم لكم شكراً وثناء يسجل لكم
في تاريخ الأمة .

1. استناداً على هذا القرار الذي خرجت به رغائب الأمة السورية من
القول إلى الفعل ، وظهر فيه الحزم وصدق العزيمة ، عهد اليها جلالاً بمولانا
بالمملك الأعظم بإدارة المملكة على المبادئ المدنية الدستورية التي اختارها
مجلسكم الموقر . وبأشرف العمل ، واستلماً أزمة الأمور ، مستعينين بالله ،
بمعتمدين على موازنة الأمة ، وموطنين العزم على أن نبذل أقصى الجهد
في سبيل المحافظة على الاستقلال التام ، ضمن الوحدة السورية ، لتمكين
المبتنا من الوصول إلى المقام الذي يليق بها بين الأمم الراقية من المدنية

والعمران على نسبة نجابة أبنائها وتاريخها المجيد .
ولنا الأمل الوطيد بحسن نيات الحلفاء العظام أن يقابلوا حياتنا
الجديدة بالسرور والارتياح ، ويعاضدونا في إزالة جميع العراقيل التي
تحول دون رفينا ونجاحنا . خصوصاً الدولتين العظمتين بريطانيا وفرنسا ،
اللتين عرفتا بمحبتها للعرب وشملتهم معونتها الثمينة في حرب حريتهم .
وكانتا أول من وافق على القواعد الصحيحة والغايات النبيلة التي على
موجبها جاءت الأمة الأميركية الشريفة لنجدتهم من عبر الاتلاتيك .
ولدينا من وعدهما ما يضمن لنا استمرار ولائهما ، وبقاء محبتهما المفيدة لنا
في أيام السلم كما كانت في أيام الحرب . فلا يكون منها اليوم إلا ما ياتلف
مع مبادئها الشريفة ، ويسهل لنا طريق الفلاح والعمران .

وفوق ذلك فهما تعلمان علم اليقين أننا لا نرغب إلا الحياة المطمئنة الهادئة ،
في ظل سلم عام . ولا يمكن أن يستقر ذلك في سورية مع تجزئتها وحرمانها
من الحكم الذاتي . وثقنا أننا نصون مصالح جميع الأمم في بلادنا ،
خصوصاً مصالح هاتين الحليفتين العظمتين ، بحيث نفيد ونستفيد ، وعملاً
هذا منطبق على الغاية الشريفة التي خاضوا ، وخضنا معهم ، لاجلها غماؤ
هذه الحرب الضروس ، وشهد لنا بالفضل فيها أعظم رجالهم مرات عديدة ،
ومؤيد ومحقق لوعودهم بحق هذه الأمة .

فسيانستنا الخارجية إذا هي سياسة السلم والولاء مع جميع الدول
الأجنبية ، وخصوصاً مع دول الحلفاء الذين آزرونا في الحرب ، وسأزروننا
في السلم أيضاً ، وصيانة حقوق رعاياهم والاستفادة بما نحتاج إليه من
مدنيتهم ، بما يساعد على رفينا ولا يمس باستقلالنا .

أما ادارتنا الداخلية فتبقى على الاساسات الحاضرة ، التي ان يصدر
القانون الأساسي الذي يضمن لسكان كل مقاطعة من أبناء الوطن حسن
السعي في سبيل عمران بلادهم وتزويد ثروتهم وترفيه حالهم . وسنبذل الجهد

في توطيد الأمن العام وإقامة قسط العدل بين الناس ، على شكل
يوصل اصحاب الحقوق الى حقوقهم بالسرعة المرغوبة ، وتقوية الجيش
لأجل حفظ الأمن والنظام والدفاع عن الاستقلال التام ، ونحن نرى بملء
النسور ان هذه الحطة منطبقة على رغائب الأمة التي تلي دعوة الجندية
بالحمية والرغبة للقيام بخدمة الوطن المقدسة .

وسنعي بصورة مخصوصة بنشر المعارف وجعل المدارس في حالة
يمكنها ان تخرج للبلاد رجالا مشبعين بحب الوطن وسلامة الفكر وقوة
البنية ومتانة الأخلاق . وسنهتم باغناء خزائن علومنا بترجمة كتب العلوم
والفنون الحديثة وتأليفها والاستفادة من المعارف الغربية .

وسنسى لتحسين حالة البلاد الاقتصادية وانماء زراعتها وتجارتها
وصناعاتها ، والاستفادة من خزائنها الارضية ، ليكثر الانتاج وتزداد
الثروة العامة ، فتخف عنا بذلك - وبمراعاة قاعدة الاقتصاد - وطأة
الفلاء الثقيلة ، التي شملت العالم واصبحت شغل كبارها وساستها الشاغل .
ولما كانت هذه الاعمال لا تقوم الا بالمال ، والحكومة لا يمكنها ايفاء هذه
الموظائف بدون ان يكون لديها المقدار الكافي منه ، وكانت الواردات
الحاضرة لا تقابل النفقات المبرمة التي يقتضيها تطورنا الجديد وانفاذ
خطتنا المذكورة ، فاننا سنسعى لايجاد التوازن بين الواردات والنفقات ،
وسنفرغ قصارى الجهد في سبيل انفاق اموال الخزينة في وجوها النافعة ،
بحيث لا يصرف مال جزافاً وبدون عمل يقابله ، ونحتاج في ذلك الى حمية
الأمة واسراعها في تأدية التكاليف ، والى سخاء نحن اليه الآن . احوج منا
الى أي شي كان .

وسيكون عملنا الآن بالقوانين والأنظمة المدنية العثمانية ، وما جرى
تعديله او وضعه منها بعد عهدهم ، إلى أن يتيسر لنا تبديلها وتعديلها
بصورة تدريجية ، على شكل يوافق حالة البلاد واخلاقها ورقبها ، وبلائهم

المدنية الحاضرة ويصون حقوق الأفراد والجماعات ويساعد على رقينا
الحقيقي .

والحكومة توجب من المجلس الموقر ان يسرع بوضع القانون الاساسي
وقانون انتخاب نواب الأمة ، لتبأشر باجراء الانتخابات وجمع المجلس
التشريعي باقرب ما يمكن .
وفي الختام نؤمل من الأمة وممثليها الكرام ان يعاضدونا في مهمتنا
الوطنية ونحييكم باحترام .

٤

تأليف الوزارة الثانية

« الكتاب الملكي الى الرئيس الجديد »

عزيزي السيد هاشم الأتاسي !

بالنظر لما أحدثته برقية الحكومة الفرنسية الواردة أول من أمس
من التأثير الذي نتج عنه وقوع أزمة وزارية ، رأينا أن نعهد اليكم ،
لما ثبت لدينا من اخلاصكم ومقدرتكم ، - تأليف وزارة جديدة ، يكون
أول همها المحافظة على الأمن والراحة في داخل البلاد والدفاع عن حقوق
هذا الوطن تجاه كل من يريد به سوءاً أو يحاول الوقوف في سبيل
استقلاله المقدس من الخارج .

فاعملوا على انتقاء من اختبرتم فيه الصفات المطلوبة للوصول إلى هذه
الغاية النبيلة ، وارفعوا ذلك للمصادقة عليه . والله يتولانا بتوفيقه وعنايته
خير هذه الأمة والبلاد ، والسلام عليكم .

١٥ شعبان ١٣٢٨ و ٣ - ٥ - ١٩٢٠ .

« فيصل »

« جواب رئيس الوزارة » .

حضرة رئيس امناء جلالة الملك المعظم الأفخم .
عملاً بالأمر الكريم الصادر الى هذا العاجز اليوم بتأليف وزارة يكون
أول همها المحافظة على الأمن في الداخل وتحقيق رغبات الأمة بالدفاع
تجاه من يريد بها سوءاً أو يحاول الوقوف في سبيل استقلالها المقدس ، جئت
أعرض تأليف وزارة جمعت الصفات المطلوبة على الصورة الآتية :

هاشم الأتاسي للرئاسة ووكالة وزارة الداخلية

السيد رضا الصلح لرئاسة مجلس الشورى

عبد الرحمن شهنادر للخارجية

يوسف العظمه للحرية

فارس الخوري للمالية (ابقاء)

جلال الدين للعدلية «

ساطع الحصري للمعارف «

يحيى رزق الله للثقافة

فالرجاء عرض ذلك على اعقاب السيدة الملكية حتى اذا وافقت جلالتهم
على هذا الشكل صدر امره الكريم المطاع بالمصادقة عليه ، لا زال برأيه
موفقاً انشاء الله سيدي .
رئيس الوزارة :

هاشم الأتاسي

١٥ شعبان ١٣٣٨ - ٣ أيار ١٩٢٠

« الارادة الملكية »

وزير السيد هاشم الأتاسي :

نصادق على ما ارتأيتوه في تذكرتم تاريخ ١٥ شعبان سنة ١٣٣٨
وبتأليف الوزارة على الصورة الآتية :

السيد هاشم الأتاسي للرئاسة ووزارة الداخلية

السيد رضا الصلح لرئاسة مجلس الشورى

السيد عبد الرحمن الشهبندر للخارجية
 السيد يوسف العظمى للحرية
 السيد فارس الخوري للالية الماء
 السيد جلال الدين للعدلية ابناء
 السيد ساطع الحصري للمعارف ابناء
 السيد جورج رزق الله للنافعة

فتأمل ان تبذلوا جل مساعيكم في تحقيق رغبات الامة باتخاذ أفضل
 للتدابير للدفاع عن استقلالها المقدس . وحفظ الأمن والراحة والعمل
 على تمكين لمة التضامن بين طبقات الامة السورية على اختلاف مذاهبها
 وتوزعاتها ، لتكون كالبنيات المرصوص يشد بعضه بعضاً . وتوثيق عرى
 الولاء بين حكومتنا وحكومات الدول المتحابية الفخيمة ونخص منها
 اللاتي تساعدنا على الوصول الى غايتنا المنشودة - وفقكم الله لما يريد -
 وتولاكم بعنايته وحسن توفيقه . والسلام عليكم .

١٥ شعبان ١٣٣٨ و ٣ أيار ١٩٢٠ « فصل »

(الذي جرى بعض التعديل في الوزارة في اليوم التالي : حيث ترك رئيس الوزراء
 وكالة وزارة الداخلية وعين للوزارة المذكورة علاء الدين الدروبي . كما عهد
 لوزارة النافعة الى يوسف الحكيم عوضاً عن جورج رزق الله) .

٥

بيان الوزارة الثانية في المؤتمر السوري

- القي في ٣ أيار ١٩٢٠ -

ايها السادة !

بناءً على استقالة السيد علي رضا الركابي تألفت الوزارة الحاضرة التي
 ترونها في هذا المجلس الموقر لتبين لحضراتكم الحطة التي عزمتم على اتباعها .
 وقد قبلت ان تضع هذه التبعة العظيمة على عاتقها في هذه الايام العصيبة

خدمة للوطن المقدس ، وهي مستندة في اعمالها بعد الاتكال على الله تعالى
على مؤازرتكم ومؤازرة الأمة الكريمة التي أثبتتكم عنها .
إن أساس خطتنا هو :

(١) - تأييد استقلالنا التام الناجز المتضمن في جملة ما يتضمنه حق
للتمثيل الخارجي .

(٢) - المطالبة بوحدة سورية بمحدودها الطبيعية ، مع رد طلب
الصهيونيين في جعل بعض القسم الجنوبي منها - وهو فلسطين - وطناً قومياً لليهود
(٣) - رفض كل مداخلات اجنبية تمس سلطاننا القومي .

هذه غايات وزارتنا . وهي في الواقع تحقيق ما قرره مؤتمركم في جلسته
التاريخية المشهورة . ولا أجل الحصول على هذه الغايات لنا من المحافظة
على صداقة حلفائنا الكرام الذين يساعدوننا على تحقيق رغائبنا الوطنية
والاستفادة من كل ما لدينا من الماديات والمعنويات كي نتمكن من تنظيم
قوة عامة في البلاد تكفل حياتها وانتظامها . ولا يخفى على حضراتكم ان
تنظيم القوة يحتاج إلى المال والرجال : أما المال فنسعى جهداً للحصول
عليه بطريقة لا تضر بحالة البلاد الاقتصادية . الأمة التي تجود بروحها في
سبيل استقلال الوطن لا تبخل بما لها لتحقيق هذه الغاية أيضاً . وستهم
الوزارة في خطتها الداخلية اهتماماً خاصاً بزيادة التشديد في حفظ الأمن
والنظام حرصاً على راحة الأهليين وتأميناً لسير اعمالهم ونمو ثروتهم . ولما
كان الاخلال بالأمن موجباً لعرقلة مساعيها الوطنية المقدسة في الداخل
وسوء سمعتها في الخارج ، فقد عزمنا على استعمال الشدة والصرامة في وجه
كل من يعكر صفو الأمن ويعيث بالراحة ويسبب سمعة البلاد .

بلغكم ايها السادة ان المؤتمر في سان ريمو اتخذ بعض قرارات ابتدائية
تتعلق بنا ، وهذه القرارات قد تضمنت الاعتراف مبدئياً باعتبار سورية
مستقلة . فنحن نسجل عليه هذا الاعتراف مع السرور ، ونتخذ أساساً

للحقوق الأخرى التي سنطالب بها .

ونسجل على حليفتنا بريطانيا العظمى تصريحها باستعدادها بالاعتراف
بجلالة ملكنا المعظم رأس دولة سورية مستقلة .

إلا أن هذه القرارات ترمي إلى الانتداب ، فنحن لقاء ذلك ندفع
جهدنا لرفع هذا القيد .

لا شك بأن المؤتمر الذي سيعقد في أواخر هذا الشهر في باريس سيعيد
نظرة في مقرراته السابقة ، ولنا الأمل أن يعود فينصفنا ولا يهمل وعودة
حلفائنا لنا ، على أننا ان لم ننصف فلنا بقوة شعبنا وعزمه الثابت أكبر
ضامن لتأييد حقنا .

ونتخذ في الختام هذه الفرصة لنعلن أننا قوم لا نطلب الا حقاً ، ولا
نريد التعدي على غيرنا ، بل نريد ان نعيش احراراً في عقربدارنا ، مسالمين من
يسالنا ، ومحترمين منافع من يحترم منافعنا ، وبالله التوفيق .

المؤتمر السوري

كان المؤتمر السوري العام بمثابة « مجلس نيابي » و « مجلس تأسيسي » ؛ وقد تألف من نواب يمثلون جميع الاقطار السورية - بتناطها الثلاث : الشرقية والغربية والجنوبية ؛ ويتميز آخر : سورية الداخلية والساحلية وفلسطين - .

وكان الغرض الاساسي من تأليف هذا المؤتمر التمثيلي ، اولا ، اظهار رغبة الشعب السوري أمام لجنة الاستفتاء الاميركية ، وثانياً تعيين شكل الحكومة وتقرير لوائحها الاساسي .

وقد جرى انتخاب أعضاء المؤتمر : في المنطقة الشرقية وفقاً لاحكام قانون الانتخاب المثالي . وأما في المنطقتين الغربية والجنوبية ، فقد جرى الانتخاب عن طريق تنظيم « مضابط توكيل » ، وذلك لأن سطات الاحتلال الاجنبية ، المسيطرة على المنطقتين المذكورتين ، لم تسمح للاهلين بمقد اجتماعات واجراء انتخابات محلية . وقد عقد المؤتمر اولى جلساته في ٣ حزيران ١٩١٩ وآخر اجتماعاته في ١٩ تموز سنة ١٩٢٠ .

وتعد خلال هذه المدة ثلاث دورات : الاولى هند عجيء اللجنة الاميركية ، والثانية عند حدوث أزمة استبدال الجيوش الانكليزية ، والثالثة قيل اعلان الاستقلال .

وقد بقى المؤتمر منعقداً ، طول المدة التي اعقبت اعلان الاستقلال الرسمي ، وقد وضع المؤتمر في دورته الاخيرة ، قانوناً أساسياً مؤلفاً من ١٢٨ مادة ، وأتم قراءته الاولى . ثم باشر قراءته الثانية ، وأتم مناقشة المواد السبع الاولى منها ؛ ولكنه لم يتمكن من انجاز هذه القراءة ، لحدوث أزمة الانذار التي اتمت بيوم يفسلون .

قرار المؤتمر السوري

— الموجه الى لجنة الاستفتاء الاميركية —

اننا نحن الموقعين ادناه بامضاء آتتنا واسمائنا أعضاء المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق والمؤلف من مندوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية ، والشرقية ، والغربية ، الحائزين على اعتمادات سكان مقاطعاتنا وتقويضاتهم من مسلمين ومسيحيين وموسويين ، قد قررنا في جلستنا المنعقدة في نهار الاربعاء المصادف لتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩١٩ وضع هذه اللائحة المبنية لرغبات سكان البلاد الذين انتدبونا ، ورفعها الى الوفد الاميركي المحترم من اللجنة الدولية :

اولا : — اننا نطلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية ، التي تحدها شمالا جبال طوروس وجنوباً (رفح) فالخط المار من جنوب (الجوف) الى جنوب (العقبة الشامية) و (العقبة الحجازية) وشرقاً نهر الفرات فالخابور والخط الممتد شرقي (ابي كمال) الى شرقي (الجوف) وغرباً البحر المتوسط - وبدون حماية ولا وصاية .

ثانياً : — اننا نطلب أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية ، مدنية ، نيابية ، تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة ، وتحفظ فيها حقوق الاقليات ، على ان يكون ملك هذه البلاد الامير فيصل الذي جاهد في سبيل تحرير هذه الأمة جهاداً ، استحق به أن نضع تمام الثقة بشخصه وان نجاهر بالاعتماد التام على سموه .

ثالثاً : — حيث ان الشعب العربي الساكن في البلاد السوزية شعب لا يقل رقياً من حيث الفطرة عن سائر الشعوب الراقية ، وليس هو في حالة احط من حالات شعوب البلغار والصرب واليونان ورومانيا في مبدأ استقلالها ، فاننا نحتج على المادة ٢٢ الواردة في عهد جمعية الامم

والقاضية بإدخال بلادنا في عداد الأمم المتوسطة الى تحتاج الى دولة منتدبة .
رابعاً : - اذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل لاعتبارات
لا نعلم كتبها ، فاننا بعدما اعلن الرئيس ويلسن ان القصد من دخوله
في الحرب هو القضاء على فكرة الفتح والاستعمار ، نعتبر مسألة الانتداب
الواردة في عهد جمعية الامم عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لا تمس
بإستقلالنا السياسي التام . وحيث اننا لا نريد أن تقع بلادنا في اخطار
الاستعمار ، وحيث اننا نعتقد ان الشعب الأميركي هو ابعد الشعوب عن
عن فكرة الاستعمار ، وأنه ليس له مطامع سياسية في بلادنا ؛ فاننا نطلب
هذه المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأميركية ، على
أن لا تمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها ، وعلى
ان لا يزيد أمد هذه المساعدة عن عشرين عاماً .

خامساً : - اذا لم تمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هذه
المساعدة منها ، فاننا نطلب أن تكون هذه المساعدة من دولة بريطانية
العظمى ، على ان لا تمس استقلال بلادنا السياسي التام ووحدتها ، وعلى
ان لا يزيد امدها عن المدة المذكورة في المادة الرابعة .

سادساً : - اننا لا نعترف بأي حق تدعيه الدولة الفرنسية في اي
بقعة كانت من بلادنا السورية ، ونرفض ان يكون لها مساعدة ويد في
بلادنا بأي حال من الاحوال .

سابعاً : - اننا نرفض مطالب الصهيونيين ، يجعل القسم الجنوبي من
البلاد السورية أي فلسطين وطناً قومياً للاسرائيليين ، ونرفض هجرتهم الى
أي قسم من بلادنا . لانه ليس لهم فيها أدنى حق ، ولانهم خطر شديد
جداً على شعبنا ، من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي . أما
سكان البلاد الاصليون من اخواننا الموسويين فلهم مالنا وعليهم ما علينا .
ثامناً : - اننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين ،

— المنطقة الغربية الساحلية التي من جعلتها لبنان ، عن القطر السوري .
ونطلب أن تكون وحدة البلاد مضمونة . لا تقبل التجزئة بأي حال كان .
تاسعاً : — اننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرر ، ونطلب
عدم إيجاد خواجز اقتصادية بين القطرين .

عاشراً : — ان القاعدة الأساسية من قواعد الرئيس ويلسن التي
تقضي بإلغاء المعاهدات السرية تجعلنا نمتنع على كل معاهدة تقضي بتجزئة
بلادنا السورية ، أو كل وعد خصوصي يرمي الى تمكين الصهيونيين في القسم
الجنوبي من بلادنا . ونطلب ان تلغى تلك المعاهدات والوعود بأي
حال كان .

هذا وان المبادئ الشريفة التي صرح بها الرئيس ويلسن لتجعلنا
واثقين كل الثقة في أن رغائبنا هذه الصادرة من اعماق القلوب ستكون
هي الحكم القطعي في تقرير مصيرنا . وان الرئيس ويلسن والشعب
الأميركي الحر سيكونون لنا عوناً على تحقيقها ، فيثبتون للملأ صدق مبادئهم
الإنسانية ، وغايتهم الشريفة ، نحو البشرية بنوع عام ونحو شعبنا العربي
بنوع خاص وان لنا الثقة الكبرى في أن مؤتمر السلام يلاحظ اننا لم
نثر على الدولة التركية التي كنا وإياها شركاء في جميع الحقوق التمثيلية
والمدينة والسياسية ، الا لانها تحاملت على حقوقنا القومية ، فيحقق لنا
رغائبنا بتمامها ، فلا تكون حقوقنا قبل الحرب أقل منها بعد الحرب ، بعد
ان أرقنا من الدماء ما أرقناه في سبيل الحرية والاستقلال . ونطلب
السماح لنا بارسال وفد يمثلنا في مؤتمر السلام للدفاع عن حقوقنا الثابتة
تحتياً لرغباتنا هذه والسلام .

خطاب الامير زيد

ألقاء الحاكم العسكري العام على المؤتمر السوري

- في ٢٢ تشرين الثاني -

باسم سمو الامير المعظم أحيي مؤتمركم الوطني الموقر ايها السادة .
تعلمون ان العرب و جلالة الملك المهاب لم يخوضوا غمار هذه الحرب
في جانب الحلفاء الا لانقاذ الامة العربية من نير الظلم والاستعباد ،
والحصول على الاستقلال التام ، استناداً على عهود الحلفاء ووعودهم . وقد
دخل الجيش العربي سورية فاتحاً ، واعلن الحكم العسكري الموقت في البلاد
ريثما يتقرر مصيرها النهائي في مؤتمر الصلح . وكانت سورية التي فتحها
الجيش العربي بمعرفة الحلفاء والشعب ، قد قسمت إلى مناطق احتلالية
بتدبير القيادة العامة للجيش المتحالفة لتدار من قبل السلطات العسكرية
الموقته . وقد ذهب سمو الامير فيصل المعظم إلى اوروبامثلاً البلاد في مؤتمر
الصلح العام للمناضلة عن حقها السياسي بتفويض الشعب ، ولا يزال يواصل
جهاده المقدس . والضيعة السياسية لا تزال قائمة في أوربا حول المسألة
السورية ، ولما تنته بعد . غير أن الحلفاء نظراً للارتباكات المالية ، وتأخر
امير كبا عطاء قرارها النهائي كما يدعون ، قد اضطروا للقيام بتدبير عسكري
موقت يقضي بانسحاب الجيش البريطاني ، على أن لا يحل محله جيش آخر إلا
في بعض النقط من منطقتنا الشرقية وهي بعليك ورياق وشتورا . واما
الجيش البريطاني فسيحافظ وظيفته الاصلية في حوران والكرك ولا
ولا ينسحب منها ، وتبقى السلطة الادارية في هذه الاماكن الاخيرة كما
كانت سابقاً . ولقد كان هذا التدبير العسكري الموقت دون استشارة
العرب الذين هم حلفاء ايضاً ، ويجب ان يكون لهم الرأي الاول في مثل
هذا الشأن ، الامر الذي امتنعت له الامة ، وكان الواجب على الحلفاء أن .

يأخذوا رأي العرب فيه قبل كل شيء . ولقد تعددت بتقتضى هذا التدبير القيادة العسكرية في سورية بعد ان كانت موحدة .

نعم ان تصريحات المسيو بيشون ناظر خارجية فرنسا بمناسبة تعيين الجنرال غورو والتدبير الاخير - وهي قوله : « ان قرار المؤتمر لم يترك شيئاً يحتمل الالتباس والابهام ، ولا يمكن أن يأول أو يرمي إلى تجزئة سورية وتقسيمها ، لا بل هو قرار بشأن اتفاق حربي موقت لا يؤثر على مسألة الوصاية والحدود اللتين يكون فصل الخطاب فيها إلى مؤتمر الصلح ، الذي اعتبر ان قضية سورية لا يمكن فصلها عن المسألة الشرقية وسوف تسوى في آت واحد مع مسائل تركيا عند عقد معاهدة الصلح مع تلك الدولة » . ثم قوله : « لقد عهد إلى الجنرال غورو ان يطلع الحكومة الجمهورية على حقيقة امانى الأهالي وحاجاتهم وبمحافظة على الثقة الموجودة بين العرب وحلفائهم كما كانت في زمن الحرب ، ويواصل عمل تحرير الشعوب الضعيفة كما هو مبدأ الحلفاء » .

نعم ان تصريحات كهذه لا تكفي لقبولنا مسؤولية التدبير الموقت الاخير ، الذي هو تطبيق معاهدة سايكس بيكو السرية المجحفة بحقوق البلاد والمنافية لمبدأ الحلفاء وتصريحاتهم الرسمية ووعودهم من حيث منح الشعوب المحررة حق حياتها واستقلالها وفقاً لرغائبها وتصويتها . وهذا ما دعانا إلى رفع استقالتنا لسو الامير المعظم احتجاجاً على التبليغات التي بلغناها . وقد عهد الينا سموه بالعودة لاستلام السلطة العسكرية الموقته على أن يرفع احتجاجاً للمقامات المسؤولة . وقد دعى سموه مؤتمر الموقر لاطلاعه على الموقف الحاضر بصفتم زعماء البلاد وممثلي ارادة الأمة ، لتبينوا رأيكم في هذا الاتفاق الموقت الاخير ، ولتواصلوا جهادكم المقدس في ادارة الحركة الوطنية بصورة جدية اكثر من ذي قبل . فتكون تشبثاتكم الشعبية في داخل البلاد عوناً لسو الامير فيصل المعظم المفوض من قبل الاممة

تفويضاً تاماً للدفاع عن حقها السياسي المطلق، وذلك بتوحيد الخطط المالية والظهور بمظهر التضامن والحزم والقوة الحقيقية وبذل الاموال والانفس وتكوين الرأي العام وفقاً للغاية المشتركة التي هي الاستقلال التام والاستعداد لكل طارئ.

أما السلطة العسكرية فستكون غايتها الوحيدة في هذا المأزق الاحتفاظ بالامن العام أشد من قبل، ومساعدة الشعب في الحصول على أمانيه المشروعة ضمن رغائبه المقدسة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٣

جواب المؤتمر السوري على الخطاب الآنف الذكر
وافق المؤتمر السوري باتفاق الآراء في جلسته السرية المعقودة مساء السبت - ٢٢ - ١٩١٩ - على رفع الجواب الآتي لمقام سمو الامير المعظم:
« إن المؤتمر السوري بصفته ممثلاً للأمة السورية العربية قانونياً وسياسياً، قد تشرف بسماع بيان سموكم الذي تاب بتلاوته عنكم الحاكم العسكري العام، وعلم منه حرج الموقف، وكيف ان حلفاء العرب أبان شدتهم يوم كان طالع الحرب غير باسم لهم قد نكثوا عهودهم مع الغرب اليوم فعلاً، واخاؤهم بالقواعد والاساسات التي اعلنوها للملا أجمع من انهم يقاتلون القوة لينصروا الحق ويؤيدون حقوق الامم بتعيين مصيرها حسب رغائبها وامانيها. وقد قضاوا على عهد جمعية الامم الذي أيد هذا البيان والذي خطته ايديهم، بأفعالهم واعمالهم، قبل ان يحف مداد ذلك العهد. وبدأوا بتقسيم الشعوب وتهيئة اسباب استعمارها حسب مقتضيه مصالحهم الاستعمارية معتمدين على قوة السيف والمدفع وحق الفتح، ومعترفين عملياً بان العهود والمواثيق ما هي الا قصاصة ورق، رغماً عما كانوا يؤاخذون الالمان به ويثيرون ثائرة الشعوب عليهم من أجله.

وان الاتفاق العسكري الموقت الذي تم بين لويد جورج وكلمنصو بشأن البلاد السورية خلسة عن العرب الذين هم اصحاب البلاد منذ وجود التاريخ ، واصحاب الحق الأول في تعيين امر البلاد بصفتهم حلفاء أولاً ، وبكونهم اصحاب البلاد وأهاليها قد أبدوا رغائبهم وأمانيتهم للجنة الدولية الاميركية ثانياً ، لا كبر شاهد على سوء القصد بشأن مصير سورية التي انتخبنا من لدن اهاليها بوجه قانوني لنمثل امانيتهم ونكون موجوديتهم ونثبت لهم من القوانين ما يتفق مع عاداتهم وتقاليدهم واحتياجاتهم ، ونبرهن للعالم الاوربي على اننا امة ديموقراطية بحثة والحاكمية المالية فيها هي الاساس الوحيد .

فال مؤتمر السوري - بهذه الصفة القانونية التي يمثلها ولاعتماده على صوت الامة التي انابته عنها - فهو يقدم لسوكم عظيم منته وشكره على ما بذلتموه وتبذلونسه مع شقيقكم سمو الامير فيصل المعظم لانالته حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية باستقلاله التام الحالي عن شوائب الوصاية والحماية حسب قراره التاريخي المعلوم .

والمؤتمر تجاء هذا الاتفاق الموقت يرى ان واجب الامة التي يمثلها في آمالها ورغائبها يقضي عليها بالدفاع عن وحدتها واستقلالها إلى آخر نسبة فيها ، تأييداً لرغائبها التي ابدتها ، وتأميناً لوحدة بلادها المعروضة للتقسيم واستقلالها المعرض للضياع .

ويرى من بواعث الوطنية أن يعرض على مسامعكم بعض أمانيه وتصوراتهِ التي لا يرى بداً من وجوب تطبيقها لأجل توحيد الحركة في البلاد للوصول إلى الغاية المنشودة: وهي إعلان الاستقلال التام للقطر السوري بحدوده التي هيئها المؤتمر السوري بقراره الذي قدمه للجنة الدولية الاميركية ، وانه غير قابل التجزئة ولا الانقسام بوجه من الوجوه ، مع تعيين شكل الحكومة بأنها ملكية شورية مدنية يرى أن يستلقت نظر

مهموكم إلى الاوضاع والتعامل المتخذين في الممالك التي سبقتنا بتطبيق
الطائفة المالية من أن الحكومات يجب أن تكون وطنية وللمجلس الأمة
حق المراقبة عليها ضمن حدود القانون الاساسي . والمؤتمر يعتبر نفسه على
وفاق تام مع مهموكم بلزوم اتخاذ التدابير العاجلة لتطبيق هذه الاوضاع
والاحوال، وتشكيل حكومة مسؤولة أمام الأمة حتى يثق من وضعيتها
ويمنع الحكومة - التي تود الاشتراك معها باتخاذ وسائل الدفاع عن وطنه
المهدد بالاستعمار - اعتماده المطلق وثقته التامة . والله يديم مهموكم وسمو
ثقيقكم الامير فيصل المعظم لهذا الوطن والأمة ذخراً وسنداً .

رئيس اللجنة	محرر المضطه	عضو	عضو	عضو
هاشم الاناسي	سيد حيدر	عبدالمادر الخطيب	فوزي الكري	وصفي الاناسي
عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
ابراهيم هنانو	علي العابد	دعاس جرجي	رياض الصلح	سعد الله الجابري
			عضو	
			صلاح الدين الحاج يوسف	

٤

البيان الذي أصدره المؤتمر

بما ان حياة البلاد لا تقوم الا بوحدها التامة واستقلالها التام ، وبما
أن بعض الاستعماريين يتهددون تلك الوحدة ويعبثون بهذا الاستقلال ،
فقد رأى المؤتمر السوري الذي يمثلكم وينطق بلسانكم ويعبر عن رغائبكم
في جلسة يوم ٢٤ نوفمبر ان يوجب على الأمة الدفاع بدماء ومالا ضد كل
من يحاول الاخلال بوحدة البلاد واستعمارها والعبث باستقلالها . والمؤتمر
على ثقة تامة من أن الأمة العربية الكريمة ذات الجهد الأثيل والشرف
الأصيل ستقدر الواجب حتى قدرة فتسرع الى تلبية نداء الوطن بكل ما

لديها من قوة وحياة. وأنه يأمل كل الأمل أن الأمة العربية ، ستجد في
اوروبا وأميركا كثيراً من المخلصين المنصفين ممن يساعدونها على نيل حقوقها
وأمانها ويدافع عن قضيتها والله ولي التدقيق .

٥

بلاغ الأمير زيد الى المؤتمر السوري

- في أول كانون الاول ١٩١٩ -

حضرات أعضاء المؤتمر السوري المحترمين !

نحن نائب سمو الأمير فيصل نشكر لمؤتمركم الموقر ما أبداه من دلائل
الوطنية الصادقة وما قام به من الأعمال النافعة التي برهنت على حمية
تذكر وهمة عالية انتصاراً لهذا الوطن المبارك ودفاعاً عن حق البلاد
واستقلالها السياسي التام الذي حاربنا من أجله أربع سنوات متواليات
في جانب الخلفاء ، مستندين على معونة الباري عز وجل وعلى شعور الأمة
للشريف وانصاف العالم المتمدن الذي اعترف رسمياً بحق العرب في الحياة
الحرية ، وأعجب ببسالتهم في الدفاع عن قضيتهم والقضاء على مبادئ
الاستعمار عملاً بمبدأ الحق وحرية الشعوب المظلومة .

وقد سرتنا ما تمنيتموه من اعلان الحكومة الوطنية على قاعدة الحكم
الدستوري النيابي، وهو الذي سيكون أساس حكومتنا في المستقبل. غير
اننا نرى ان ابقاء التشكيلات الادارية الحاضرة المعلومة لديكم مع بعض
التعديل في الفروع ادعى للاقتصاد وأحفظ للنظام وتوطيد دعائم الامن في
مثل هذه الأوقات، الى أن يتقرر مصير البلاد النهائي في مؤتمر الصلح .

ولا نشك في أن مؤتمركم هذا الوطني الذي ضم اليه نخبة المخلصين
والمفكرين سيكون بأعضائه المحترمين في أنحاء هذا القطر مثلاً لكل
حركة شعبية يراد بها خير البلاد واسعاد أهلها وعاملاً كبيراً في توحيد

خطط الأمة وجمع قواها وتوجيه الرأي العام نحو الغاية المقصودة التي هي
الاستقلال التام . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٦

جواب المؤتمر السوري
على خطاب الأمير فيصل المدرج في الصفحة
- ٦ آذار ١٩٢٠ -

يا سمو الأمير :

بكل فخر وابتهاج سمع المؤتمر العام الممثل للأمة السورية خطاب
سموكم الملكي الذي شرحتم فيه الغاية النبيلة من دخول العرب في صفوف
الحلفاء دفاعاً عن قضيتهم ، وطلباً لاستقلالهم وحريتهم ، وأبنتم موقف
البلاد الحاضر تجاه الأزمات السياسية ، وأعربتم عن حسن نيات الحلفاء
الكرام وأقطاب السياسة الأوروبية بشأن استقلال البلاد العربية عامة
وبلادنا السورية خاصة ، واستناداً على عهودهم ووعودهم .

ان الأمة العربية في الوطن والمهاجر ، يا سمو الأمير المعظم ، لم تقم
جميعياتها وأحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي ولم ترق
دم شهدائها الأحرار وتثر على الحكومة التركية ، الا طلباً للاستقلال التام
والحياة الحرة ، بصفتها أمة ذات كيان مستقل ومدنية خالدة وقومية
خاصة ، لها الحق في أن تحكم نفسها بنفسها .

وقد دخلت الحرب العامة في جانب الحلفاء استناداً على عهودهم
المقطوعة لجلالة والدم المعظم ، والوعود الرسمية السياسية التي جهر بها
أقطاب ساستهم ، واقتناعاً بتحقيق مبادئ الرئيس ويلسن السامية
المقررة لحرية الشعوب واستقلالها وحفظ مصالحها واعطائها الحق في تقرير
مصيرها ، كما تفضلتم في خطاب سموكم العالي .

وان ما قام به جلالة والدم المعظم وما قتم به سموكم من الأعمال الجليلة كان أعظم عامل في الظفر وانتصار القضية العربية ، مما أوجب ابتهاج العرب عامة ، والسوريين منهم خاصة ، الذين جاهدوا معكم حق الجهاد في سبيل الوصول الى هذه الغاية المقدسة ، غاية الحرية والاستقلال التام .

لذلك فان الواجب الأول المتعتم على هذا المؤتمر الذي يتكلم بلسان الامة ، ويترجم عن عواطفها وآمالها ، ترتيل آيات الشكر والثناء على جهاد جلالة والدم المحمود ، وجهاد سموكم ، وتكرار الدعاء الخيري بتوفيق جلالته وسموكم وسمو أخوتكم وآل بيتكم الكريم ، الذين اشتركوا معكم في سبيل استقلال البلاد وتحريرها ، وكانوا معكم أكبر عون لهذه الامة في تحقيق آمالها ورغباتها . على أن وقوفكم وقفة الابطال في ميادين الحرب لم يكن أعظم من وقوفكم موقف الدفاع عن قضيتنا الحقة في ميادين السياسة الخارجية الذي خلد لكم في بطون التاريخ أعظم أثر .

ان تنويه سموكم بالظفر الذي تم للعالم ، وانه لم يكن عسكرياً فقط بل هو سياسي قبل كل شيء ، لأنه ظفر الحق على القوة والحرية على الاستعباد . قد أثلج صدور أعضاء المؤتمر الذين اجتمعوا في هذه العاصمة بصفاتهم ممثلي الامة السورية ليقنطفوا من حدائق الحرية ثمرة جهادها المقدس . وقد زاد اطمئناننا تصريح سموكم عن رحلاتكم بأن اختباراتكم ومخبراتكم مسع السياسة لم تبق مجالاً للشك في حسن نية الحلفاء نحو بلادنا المحبوبة .

ان الامة ، يا سمو الامير تعتمد في قضيتها السياسية على حقها الصريح في الحياة ، واثقة بأن الحق يؤخذ ولا يعطى ، كما صرحتم بذلك مراراً . على اننا كأمة حرة مدنية تريد حرية واستقلالاً تاماً وتود في الوقت نفسه أن تسعى لأن تكون سياستها في المستقبل سياسة صلح ووثام مبنية على الثقة المتبادلة والمنافع المتقابلة التي لا تمس باستقلالنا التام .

ان المؤتمر السوري يقدر يا سمو الامير مهمته الخطيرة حق قدرها ،
مره يرى ان موقف البلاد السورية من الوجهة الاحتلالية الموقته ، التي
قضت بها الظروف الحربية ، قد آن أن تنتهي وفقاً لأمانى البلاد ، وانقاذاً
لها من مشاكلها العائرة . فقد مضى عام ونصف والبلاد لا تزال رازحة
تحت أثقال الاحتلال ، والتقسيم العسكري الذي ألحق بها أضراراً جمة
وأوقف سير أعمالها الاقتصادية والإدارية ، وأوقع الريبة في نفوس أبنائها
من مصيرهم ، فاندفع الشعب في كثير من أنحاء البلاد وقام بثورات أهلية
في المناطق المحتلة ، مطالباً باستقلال بلاده ووحدةها . لذلك ولما نشاهد
يوماً من عزم الأمة الاكيد على المطالبة بحقها ووحدةها والعمل على
الوصول الى ذلك بكل الوسائل ، واستناداً على حقنا الطبيعي والشرعي
في الحياة الحرة وحق تقرير المصير ، وعلى دماء شهدائنا المراقبة وجهودنا
الطويل في هذا السبيل الشريف ، وعلى العهود والوعود والمبادئ السامية
التي صرح بها الحلفاء الكرام ، قد اجتمعنا بصفتنا ممثلي الأمة السورية في
جميع أنحاء القطر السوري وقررنا باجماع الرأي :

استقلال بلادنا السورية التي منها فلسطين بحدودها الطبيعية ، استقلالاً
تاماً لا شائبة فيه ، مبنياً على الأساس المدني النيابي ، وحفظ حق الأقلية ،
ولإفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو تحل
هجرة لهم .

وقد اخترنا باجماع الرأي سموكم ملكاً دستورياً على البلاد السورية ،
نظراً لما امتزمت به من الحكمة وسداد الرأي وجليل الصفات ، ولما قمتم به
في ميادين الحرب والسياسة من الأعمال الخالدة في مصلحة الأمة ، ولما عرفتم
به من حبكم للحرية والدستور وأخلاصكم للبلاد والأمة .

وقد ضربنا موعداً لمبايعة سموكم رسمياً نهار الاثنين في ١٧ جمادى
الثانية ١٣٣٨ و ٨ آذار سنة ١٩٢٠ الساعة الثالثة بعد الظهر ، وأعلننا

انحلال الحكومات الاحتلالية في المناطق الثلاث ، على أن تقوم مقامها حكومة ملكية مدنية مسؤولة تجاه مجلس الأمة ، وعلى أن تدار مقاطعاتها على طريقة الامر بكزية الادارية ، وعلى ان تراعى امانى اللبنانيين في ادارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب ، بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي .

هذا واننا نحفظ باسم الامة بصداقة الحلفاء ، محترمين مصالحهم ومصالح سائر الأجانب كل الاحترام . وان لنا الثقة التامة في أن يتلقى الحلفاء عملنا هذا المستند على الحق الطبيعي والتشريعي بما نتحققه فيهم من نبالة القصد وشرف الغاية ، فيوافقون على استقلالنا التام ، واجبالهم جنودهم عن المنطقتين الغربية والجنوبية ، أي الساحل وفلسطين ، فيقوم بحفظ وادارة الشؤون فيها الجند الوطني والادارة الوطنية ، مع الاحتفاظ بالصداقة المتبادلة ، لتتمكن الامة السورية من الوصول إلى غاية الرقي وتكون عضواً عاملاً في المجتمع الدولي .

ولما كانت الحكومة التي قررنا تأليفها هي حكومة مسؤولة تجاه الأمة ، فقد قررنا بقاء مجلسنا هذا ، لسن القانون الاساسي الذي تبين فيه أساسات الحكم في البلاد من جهة وتكون الحكومة مسؤولة تجاهه في كل ما يتعلق باساس استقلال البلاد التام من جهة أخرى ، إلى أن تتمكن الحكومة من جمع النواب وفقاً للقانون الذي سيوضع في هذا الشأن .

وقبل أن نختم عريضتنا ، لا نرى بداً من أن نذكر بلاء الفخر الحدم الجليلة التي قام بها اخواننا العراقيون في سبيل النهضة العربية في سني الحرب . واننا لا نزال نؤيد طلبنا السابق باعطاء العراق حقه من الحرية والاستقلال التام . واننا نعضد اخواننا العراقيين في جميع مطالبهم بالاستقلالية ، ورفع الحواجز الاقتصادية بين القطرين الشقيقين ، عارضين أخلص شعائر الطاعة والاخلاص .

والله يؤيد مولانا المعظم ويلاحظ هذه الأمة بعين عنايته الصبدانية آمين

٧

القرار الأخير

الذي اتخذته واذاجه المؤتمر السوري عند اشتداد أزمة الانذار

- في ١٩ تموز ١٩٢٠ -

بما ان المؤتمر السوري قد اطلع على الشروط التي طلب الجنرال غورو من الحكومة السورية قبولها والموافقة عليها ، وهي احتلال الخط الحديدي مع مدينة حلب ، وقبول الانتداب الفرنسي بدون قيد ولا شرط ، واعتبار الورق السوري عملة وطنية ، والغاء التجنيد الاجباري إلى آخر مما جاء في هذا الطلب ؛ ولما كانت الحكومة الحاضرة قد طلبت اعتماداً من المؤتمر في ٨ أيار حينما أتت اليه على أثر صدور قرار سان ريمو القائل بانتداب فرنسا لسورية وتجزئتها ، وأعلنت في بيانها الرسمي انها رفضت هذا القرار واحتجبت عليه وأنها ستدافع عن كيان البلاد اذا غصب حقها وأرغمت على الاستعلاء ، فالمؤتمر الذي قرر استقلال البلاد التام ووحدها ووضع المملكة السورية على هذا الأساس واعتمد الوزارة بعدما قبلت به وأخذت على نفسها القيام بتنفيذه وقد استدعاها بعد ورود الانذار المذكور ليقف منها على خطتها ازاءه بصورة رسمية ، فلم تلب الطلب فهو يعلن الآن للملأ أنه لا يحق لأية حكومة كانت ان تقبل باسم الامة السورية أي شرط من الشروط التي تخالف قرار المؤتمر التاريخي . فالحكومة الحاضرة إذا خالفت بيانها الرسمي ، ولم تقم بواجبها تجاه البلاد ، وازادت أن توقع على صك يخالف قرار المؤتمر ، فالمؤتمر يعتبرها بتوقيعها غير شرعية والصك غير صحيح ، ويحمل اشخاص الوزارة كل تبعة ومسؤولية تجاه الوطن ، ويعتبر ان البلاد مستقلة استقلالاً تاماً كما جاء في قراره التاريخي

واستندت فيه على حقها الطبيعي والشرعي وجهادها المديد، وان كل مداخلة
أجنبية في البلاد هي غير مشروعة سواء وقعت بالقوة أو بموافقة أشخاص
لا نيابة لهم عن الأمة تخولهم هذا الحق . ويحق للأمة السورية ان ترفضها
في كل وقت .

وهو يشهد العالم المتمدن على بيانها هذا ويذيعه للأمة ويرفعه لمعتمدي
الدول .

إعلان الاستقلال



الحق قريء البيان الذي تضمن إعلان استقلال سورية من شرفة بناية البلدية بدمشق ، باحتفال كبير ، في اليوم الثامن من شهر آذار سنة ١٩٢٠ ، وابلغ الدول المتحالفة بصورة رسمية ، انه قوبل باحتجاج عظيم في جميع أنحاء البلاد السورية وفي جميع الأقطار العربية ، غير انه أوجد غيضاً شديداً في المحافل الأوروبية . وهذا الغيض بلغ أشده في انكلترا . وذلك لأن القرار كان يشمل فلسطين ، كما انه كان يطالب باستقلال العراق . زد على ذلك فانه كان اقترن بإعلان القرار الذي اتخذته المؤتمر العراقي المجتمع في دمشق . هنئ استقلال العراق فارسل اللورد كورزون - وزير خارجية بريطانيا عندئذ - برقية احتجاج شديدة (التهجئة) ، تكلم فيها باسم الحكومتين البريطانية والفرنسية ، وزعم ان المؤتمر السوري لم يكن هيئة شرعية ، وان إعلان القرار المذكور يعرقل مهمة المؤتمر الصالح في حل القضية التركية . فاضطر الملك فيصل أن يرد على هذه المزاعم ، مذكراً بان المؤتمر السوري الذي اتخذ القرار المذكور هو نفس المؤتمر الذي عقد اجتماعات عديدة منذ مدة طويلة ، من غير ان يكون هدفه لاقتراض ما من الحكومة البريطانية .

١

نص القرار

الذي اتخذته المؤتمر السوري العام عن استقلال سورية
ان المؤتمر السوري العام الذي يمثل الأمة السورية العربية في مناطقها
الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية « فلسطين » تمثيلاً تاماً ، يضع في

جلسته العامة المنعقدة نهار الأحد الموافق لتاريخ ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ و ليلة الاثنين التالي له الموافق لتاريخ ٧ آذار سنة ١٩٢٠ القرار الآتي :

ان الأمة العربية ذات المجد القديم والمدنية الزاهرة لم تقم جمعياتها واحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي ولم ترق دم شهدائها الاحرار وتثر على حكومة الأتراك الا طلباً للاستقلال التام والحياة الحرة ، بصفتها ذات وجود مستقل وقومية خاصة لها الحق في أن تحكم نفسها بنفسها ، أسوة بالشعوب الأخرى التي لا تريد عنها مدنية ورقياً . وقد اشتركت في الحرب العامة مع الحلفاء ، استناداً على ما جهروا به من الوعود الخاصة والعامة في مجالسهم الرسمية وعلى لسان ساستهم ورؤساء حكوماتهم ، وما قطعوه خاصة من العهود مع جلالة الملك حسين بشأن استقلال البلاد العربية ، وما جهر به الرئيس ويلسن من المبادئ السامية القائلة بحرية الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها على مبدأ المساواة في الحقوق ، وانهاء سياسة القمع والاستعمار ، والغاء المعاهدات السرية المجحفة بحقوق الأمم ، واعطاء الشعوب المحررة حق تعيين مصيرها ، بما وافق عليه الحلفاء رسمياً ، كما جاء في تصريحات المسيو بريان رئيس وزراء فرنسا بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ امام مجلس النواب واللورد غراي وزير خارجية بريطانيا العظمى في ٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٦ امام لجنة الشؤون الخارجية ، وتصريح الحلفاء في جوابهم على مذكرة الدول الوسطى التي رفعها المسيو بريان بواسطة السفير الاميركي في باريس ، وجواب الحلفاء على مذكرة الرئيس ويلسن بتاريخ ١٠ كانون الثاني سنة ١٩١٧ ، وبيان مجلس النواب الافرنسي ليلة ٤-٥ حزيران سنة ١٩١٧ و بيان مجلس الشيوخ ٦ منه ايضاً وما جاء في الخطاب الذي القاه المستر لويد جورج في غلاسكو بتاريخ ٢٩ منه سنة ١٩١٧ .

وقد كان ما قام به جلالة الملك حسين المعظم من الأعمال العظيمة في جانب الحلفاء ، هو الباعث الأكبر لتحرير الأمة العربية ، وانقاذها من رقة الحكم التركي ، فخلد جلالته في التاريخ العربي أجمل الآثار وأفضلها . وقد أبلى أنجاله الكرام مع الأمة العربية في جانب الحلفاء البلاء الحسن مدة ثلاث سنوات ، حاربوا خلالها الحرب النظامية التي شهدهم بها أقطاب السياسة وقواد الجند من الحلفاء أنفسهم وسائر العالم المدني ، وضحى العدد الكبير من أبناء الأمة الذين التحقوا بالحركة العربية من أنحاء سورية والحجاز والعراق ، فضلاً عما قام به السوريون خاصة في بلادهم من الأعمال التي سهلت انتصار الحلفاء والعرب ، مع ما أصابهم من الاضطهاد والتعذيب والقتل والتغريب ، تلك الأعمال التي كان لها الأثر الأكبر في انكسار التوك وجلائهم عن سورية وانتصار قضية الحلفاء انتصاراً باهراً ، حقق آمال العرب بوجه عام ، والسوريين منهم بوجه خاص . فرفعوا الاعلام العربية وأسسوا الحكومات الوطنية في أنحاء البلاد ، قبل أن يدخل الحلفاء هذه الديار .

ولما قضت التدابير العسكرية يجعل البلاد السورية ثلاث مناطق ، أعلن الحلفاء رسمياً ان لا مطمع لهم في البلاد السورية ، وانهم لم يقصدوا من مواصلتهم تلك الحرب في الشرق سوى تحرير الشعوب من سيطرة التوك وتحريراً نهائياً ، وأكدوا ان تقسيم المناطق لم يكن الا تدبيراً عسكرياً مؤقتاً لا تأثير له في مصير البلاد واستقلالها ووحدتها . ثم انهم هربوا ذلك رسمياً في الفقرة الاولى من المادة الثانية والعشرين من معاهدة الصلح مع المانيا ، فاعترفوا فيها باستقلالنا ، تأييداً لما وعدوا به من اعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها . ثم ارسوا اللجنة الاميركية للوقوف على رغائب الشعب ، فتجلت لها هذه الرغائب في طلب الاستقلال التام والوحدة السورية التامة .

وقد مضى نحو عام ونصف ، والبلاد لا تزال رازحة تحت الاحتلال
والتقسيم العسكري الذي ألحق بها اضراراً عظيمة ، وأوقف سير أعمالها
ومصالحها الاقتصادية والادارية، وأوقع الريبة في نفوس ابنائها من أمر
مصيورها ، فاندفع الشعب في كثير من أنحاء البلاد وقام بشورات اهلية منتقضة
على الحكم العسكري الغريب ، ومطالباً باستقلال بلاده ووحدتها .
فنحن اعضاء هذا المؤتمر رأينا بصفتنا الممثلين للأمة السورية في جميع
أنحاء القطر السوري تمثيلاً صحيحاً ، نتكلم بلسانها ونجهر بارادتها ، ونجوب
الخروج من هذا الموقف الحرج ، استناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في
الحياة الحرة ، وعلى دماء شهدائنا المراقبة وجهادنا المديد في هذا السبيل
المقدس ، وعلى العهود والوعود والمبادئ السامية السالفة الذكر ، وعلى
ما شاهدناه ونشاهد كل يوم من عزم الأمة الثابت على المطالبة بحقوقها
ووحدتها والوصول إلى ذلك بكل الوسائل ، فاعلنا باجماع الرأي استقلال
بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ، ومنها فلسطين ، استقلالاً تاماً
لا شائبة فيه ، على الأساس المدني النيابي وحفظ حقوق الأقلية ورفض
مزاعم الصيونييين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة هم .
وقد اخترنا سمو الأمير فيصل ابن جلالة الملك حسين ، الذي واصل
جهاده في سبيل تحرير البلاد وجعل الأمة ترى فيه رجلها العظيم ، ملكاً
دستورياً على سورية ، بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الأول ، واعلنا
انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث ، على
أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية ، مسؤولة تجاه هذا المجلس في كل
ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام ، الى أن تتمكن الحكومة من جمع
مجلسها النيابي وعلى أن تدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة الامر كزبة
الادارية، وعلى ان تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية ادارته
مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة بشرط أن

يكون معزول عن كل تأثير أجنبي .

ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم
الترك ، وكانت الاسباب التي يستند اليها في استقلال القطر السوري هي
ذات الاسباب التي يستند اليها في استقلال القطر العراقي ، وبما ان بين
القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية
تجعل أحد القطرين لا يستغني عن الآخر ، فنحن نطلب استقلال القطر
العراقي استقلالاً تاماً ، على أن يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي
اقتصادي .

هذا واننا باسم الامة السورية العربية التي أنابتنا عنها نحفظ ب صداقة
الحلفاء الكرام محترمين مصالحهم ومصالح جميع الدول كل الاحترام ؛ وان لنا
الثقة التامة بان يتلقى الحلفاء الكرام وسائر الدول المدنية عملنا هذا
المستند الى الحق الشرعي والطبيعي في الحياة بما نتحقق فيه من نبالة
القصود وشرف الغاية ، فيعترفوا بهذا الاستقلال ، ويجلي الحلفاء جنودهم
عن المنطقتين الغربية والجنوبية فيقوم الجند الوطني والادارة الوطنية
بمحافظة النظام والادارة فيها ، مع المحافظة على الصداقة المتبادلة ، حتى
تتمكن الامة السورية العربية من الوصول الى غاية الرقي وتكون عضواً
عاملاً في العالم المدني .

وعلى الحكومة السورية ، - التي تتألف استناداً على هذا الأساس - ، تنفيذ
هذا القرار .

٢

مذكرة الوزارة السورية الى الحلفاء

أتشرف بأن أحيطكم علماً بما يأتي :

لقد أقدم الشعب العربي على الانضمام الى الحلفاء واثقاً بما صرحوا به

عن مقاصدهم من الحرب ، واحتل في جهاده معهم جسيم الضحايا بالرجال والمال . فاعترف قواد الحلفاء رسمياً غير مرة بكفاءة مساعدة العرب . ولم ينقطع رجال حكومات الحلفاء خلال ذلك عن الوعد للعرب بتحقيق أمانهم الطبيعية واسترجاع حقوقهم التي احتضنها الترك ، فزادت هذه الوعود في بسالة العرب ، وجعلت اخلاصهم لقضية الحلفاء فائقة الحد . ثم ان مؤتمر الصلح جاءهم في عهد عصبة الامم بوعود جديدة بالاستقلال والحكم الذاتي .

على أنه قد انقضت شهور عديدة ولم تخرج هذه الوعود الى حيز الفعل ، ولم ينل العرب ما يطلبونه من الحقوق التي غالوا في دفع ثمنها بالرجال والمال . وأصبحت سوريا مقسمة الى ثلاث مناطق ، سادت في مقاطعاتها ادارة عسكرية ، في ظروف لا شيء فيها من النظام الاقتصادي أو الاداري ، مما جعل حالة البلاد المؤسفة في أشد حاجة لتنظيم مواردها درءاً للاضرار التي انتجتها الحرب .

ورأى الشعب بتأجيل تحقيق أمانه الموعود بها مراراً عوامل خوف على وحدته الوطنية ، وكيانه المقبل ، فاصبح مساقاً بما وقع فيه من التحلل الاقتصادي والاداري الى أعمال اليأس والقنوط ، وبدأت الفتن السياسية في نقاط عديدة واتخذت شكلا يرمز إلى امتدادها امتداداً مريعاً . رأى القسم المستنير من الشعب في هذه الحالة أن الواجب يقضي عليه بتلافي الموقف قبل خروجه ، فاجتمع مؤتمر سوري لهذه الغاية مؤلف من مدربين عن كل اقطار سورية ، منتخبين انتخاباً نظامياً ، وبعد درس الموقف والتعمق في البحث ، اصدر قراراً في ٨ آذار سنة ١٩٣٠ ، أعلن فيه استقلال سورية التام بمناطقها الثلاث ، ورفع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل الى عرش سورية .

وقد احدث هذا القرار اعظم ابتهاج في كل مكان . ورأى فيه

العموم وسيلة تقضي على الأزمة التي يشكون منها ، وتضمن لهم التمتع بحق الاستقلال التام والحكم الذاتي المشروع ، الذي منحهم إياه الطبيعة وأبده الحلفاء مراراً .

وعلى أثر هذا الحادث تعطف جلالة مولاي الأعظم الملك فيصل وعهد اليّ بتأليف وزارة تحكم البلاد طبقاً للمبادئ الدستورية . وتتضمن خطة هذه الوزارة التي وافق عليها جلالتها ما يأتي :

(١) - صيانة وتأييد الاستقلال التام الذي اعلن .
(٢) - صيانة وتوطيد الأمن العام في كل القطر السوري ، وتوزيع العدالة بدون تفریق بين العناصر والمذاهب ، وصيانة حقوق الأقلية ، وحماية مصالح الدول الموالية ورعاياها .

(٣) - انشاء خير الصلات بين سورية والدول الأجنبية .
(٤) - السعي لتنظيم البلاد تنظيمًا يضمن رقي مواردها الطبيعية وتقدمها الأدبي .

(٥) - معاونة الحلفاء معاونة تامة في صيانة السلم العام في الشرق .
وها اني ارسل اليكم ترجمة مطابقة للأصل عن قرار المؤتمر السوري ، واثقاً ان حكومتكم تقدر العوامل التي انتجت تصرف المؤتمر ، وتعترف أنه خضع لضرورة لا مرد لها ، وأنه لم يقم الا بتأييد حق مقدس .
وترون أن الخطة التي أشرف بارسلها اليكم ، لا تترك مجالاً للارتياب بعزمنا الوطيد على انشاء صلات ودية تضمن بها المصالح المتبادلة بيننا وبين الحلفاء وعلى الأخص مع بلادكم الكريمة ، التي كانت لنا عوناً ثميناً في تحقيق امانينا الوطنية .

فبهذا الشعور آمل ان تنال من حكومتكم على الدوام ثقتها ومساعدتها الثمينتين ، كما في الماضي ، لتسهيل مهمتنا . وتأكدوا يا صاحب السعادة أننا لمن نهمل وسيلة ما لتوطيد حسن التآلف الموجود بين بلادنا .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احتراماتي الأكيدة .

علي رضا الركابي

رئيس الوزارة السورية

٣

رسالة الملك فيصل

الى الرئيس ويلسن

يا فخامة الرئيس !

ان البلاد العربية المحررة من النير التركي (سورية وضمنها فلسطين -
والحجاز والعراق) قد وزحت عدة قرون تحت الضغط وسوء الادارة ،
وحال التوازن الدولي في اوربا دون نجاح مساعي العرب التي كانت
ولا تزال ترمي الى اعادة كياناتهم القومي ، والتمتع برغيد العدل . وعندما
نشبت الحرب الكبرى واخذت الامم تخوض غمارها الواحدة تلو الأخرى ،
هب العرب وانحازوا الى الحلفاء ، بعد ان اعلنوا الحرب على التوك ،
وشقوا عصا الطاعة لخليفة المسلمين ، الأمر الذي نجم عنه عدم انتشار دعوة
الخليفة وجعلها هباء منثوراً . ولم تقف المسألة عند هذا الحد بل نشط
المسلمون ، بعدما رأوا منا ما رأوه من صدق العزيمة ، وانضوا الى الحلفاء
بعد ان ناضلوا بجماسة واخلاص وساعدوهم على احراز الظفر الباهر .

وكان العرب يتوخون من قيامهم أن يصالوا الى تحقيق أمانيهم التي
اعترف بصوابها جميع الحلفاء ، وأخص بالذكر منهم دولة بريطانيا العظمى ؛
وقد قبل الحلفاء بارتياح مبادئكم السامية التي وضعتموها وبينتم فيها ان
القصد من هذه الحرب هو تحرير الشعوب لا السعي وراء الظفر ؛ وذكرتم
ان لكل أمة الحق في اختيار مصيرها ونوع الحكومة التي تتوسم بها الخير
لبلادها ، ولا سيما سورية ، فانه سيكون لها الحق في اختيار الشكل الذي

تريده . وبعد ان استوثق العرب من هذه المواعيد ، خاضوا غمار الحرب ، وقلوبهم مملوءة ثقة واطمئناناً بأن حلفاءهم لا بد ان ينجزوا مواعيدهم للامة العربية ، عندما تلقي الحرب اوزارها .

وقد انقسمت سورية عقب الهدنة الى اربع مناطق ادارية ، وذلك وفقاً لمعاهدة سرية لا نعلم من حقيقتها شيئاً . فحقق الشعب عندما رأى ما آلت اليه حالة بلاده ، ولم يكن جأشه الا بعد التأكيدات العديدة بأن هذه التقسيمات وقتية لا بد أن تضحل مع الحكم العسكري . ولم يطل هذا الأمر حتى ذاع خبر اتفاق عقد بين بريطانيا العظمى وفرنسا يؤول الى فرط عقد البلاد وتقسيمها . فكان لهذا النبأ وقع سيء في النفوس ، حتى ان الشعب عيل صبراً ، ورجع بعضه الى امتشاق الحسام للذود عن وحدة سورية التي اصبح امرها مبها . وبما ان القسم الشمالي من سورية يتأخم بلاداً لا تزال تتأجج فيها نيران الثورات ، أوجسنا خيفة من أن يتسرب ذلك الاضطراب الى سورية باجمعها .

ولم يرد دواء لتلافي الأمر انجع من جمع المؤتمر السوري المنتخب من الشعب ، وعلان استقلال سورية ، والمناداة بي ملكاً عليها ، بما ادى الى ارجاع الأمن الى نصابه في البلاد - وكل هذا يتفق مع مواعيد الحلفاء وتصريحاتهم . وبما اننا لا نطلب الا حقاً منحتنا اياه الطبيعة ، وزكيتة دماؤنا في الحرب ، وأيده تاريخنا ، فاننا نتوقع ان يتلقى الحلفاء حكومتنا الجديدة بارتياح ، ويمهدوا ما يعترضنا من العقبات في سبيل التقدم . واننا لا نرغب سوى أن نعيش بكل طمأنينة وسلام ، تحت راية السلم العام ، ونحترم منافع الحلفاء في بلادنا ، ونحافظ على حقوق الغرباء كافة .

ان تقسيم سوريا الحاضر هو حجر عثرة في سبيل رقيها الاقتصادي والسياسي ، ولا يمكن أن ينجم السلام فوق ربوعها الا بعد أن تؤمن وحدتها ويضمن استقلالها .

ولي وطيد الأمل بأن فخامتكم تستفيدون بما لكم من السلطة والنفوذ
للذود عن قضيتنا هذه ، وفقاً لمنطوق مبادئكم الحق .

الخلاص لكم
فيصل

٤

رسالة رئيس ديوان الملك

الى اللورد كرزن - بواسطة الكولونيل ايستون

يا حضرة الكولونيل !

أتشرف بأن ارجوكم ان تكرموا بإرسال البرقية الآتية الى فخامة
اللورد كرزن ، وهي البرقية التي أمرني جلالة مولاي الملك فيصل الأول
المعظم بإرسالها اليكم :

« جواباً على برقيتكم المؤرخة في ٩ آذار سنة ١٩٢٠ ، أتشرف بإسب
ألفت نظر فخامتكم الى أن المؤتمر السوري الذي اجتمع في السابع من
هذا الشهر ، هو نفس المؤتمر الذي عقد اجتماعات عديدة على مرأى ومسمع
من السلطة البريطانية التي كانت في يدها قيادة سورية في ذلك الحين .
وقد اجتمع هذا المؤتمر لابتداء آرائه للجنة الأميريكية التي جاءت
لأخذ آراء الأهالي ، وفقاً لقرار مؤتمر الصلح ، وطال اجتماعه بعد ذلك
ثلاثة أشهر . وفي نهاية السنة الماضية عقد اجتماعاً آخر ، ويبحث في مسائل
داخلية متنوعة ، ولم تقابل اجتماعاته الأخيرة بأدنى احتجاج من السلطات
البريطانية أو الفرنسية . وهو مؤلف من هيئة نظامية ، أعضاؤها
مندوبون منتخبون انتخاباً قانونياً ، فيعقده اجتماعه الأخير الذي اعلن
فيه استقلال البلاد والمناداة بي ملكاً عليها ، لا يمكن أن يعتبرانه تصرف
خلافاً لآراء الحكومتين الانكليزية والفرنسية ما دام بيانه مؤسساً .

على ما لهاتين الحكومتين وسواهما من الحلفاء من التصريحات والوعود -
يضاف الى ذلك أن المؤتمر قد وضع أمامه - بالوسيلة التي اتخذها -
تسكين الشعب والمحافظة على البلاد من الأفكار المريبة ، التي بدأت
بالانتشار في الشرق . واعلن بأوضح أسلوب إخلاصه لدول الحلفاء
وعلى الأخص للحكومتين (انكلترا وفرنسا) فالشعب وأنا في اوله قد
أظهر لبلادكم تعلقه المخلص يوم كان للريب مجال ، وحارب في صفوفكم .
وكان له السرور انه في الظفر الذي تم في الشرق لا يمكن أن يتصرف
اليوم خلافاً لمصالح بريطانيا العظمى وحلفائها . بل بعكس ذلك يدافع
دفاع المتحمس عن هذه المصالح ، ويكون مستعداً على الدوام لوضع
كل موارده في خدمة الحلفاء . وقد أظهرت الحرب الأخيرة برهانها
ساطعاً على نياتنا . ولكن يجب ان لا يذهب عن البال انه اثر الوعود
التي قطعت لنا ، أخذت على عاتقي ادخال الشعب العربي في الحرب
العالمية ، وتعرضت لمسؤولية عظيمة تجاه الشعب ، فهذا الشعب يطلب مني
الآن انجاز الوعود التي وعدته بها ، مما يضطري أن ارجوكم ايجاد حالة
تمكني من انجاز الوعد .

« وان لي مزيد الأمل في هذه الظروف انكم تبلغوني سجوناً على هذه
البرقية - الاعتراف مبدئياً باستقلال سورية التام ووحدتها ، الأمر الذي
يسمح لي بالذهاب الى أوروبا ، لأقدم الشكر لحكومة جلالة ملك بريطانيا
العظمى على ذلك ، ولتنوير المجلس الأعلى على موقف سورية
الحقيقي . »

وتفضلوا يا حضرة الكولونيل بقبول فائق احترامي .

عوني عبد الهادي

رسالة رئيس ديوان الملك

الى الجنرال غورو - بواسطة الكولونيل كوس

يا حضرة الكولونيل !

اتشرف ان اقدم لكم في ما يأتي ، رسالة من جلالة مولاي الملك ،
وارجوكم ان ترسلوها الى الجنرال غورو .

« يسرني ان اقدم لكم طيه نسخة من البرقية التي جاءني من وزير
خارجية بريطانيا العظمى متكلماً فيها باسم الحكومتين الفرنسية والانكليزية ،
وجوابي على تلك البرقية ، واورد لكم الملاحظات الآتية بهذا الشأن :
« ليس في قرار المؤتمر السوري ما يناقض وعود الحكومتين الفرنسية
والانكليزية ومقاصدهما ، وليس من شأن هذا القرار ان يعرقل بوجه من
الوجوه مهمة مؤتمر الصلح في حل المسألة للتركية .

« ولم يقم المؤتمر السوري بعمله هذا الا بعد ما تأكد من نيات الحلفاء
الولائية ورغبتهم في مساعدة العرب في حياتهم الجديدة ، كما اكدوا ذلك
مراراً عديدة ، وأيدوه بتصريحات وعود علنية ، وأخصها تصريحات
الحكومتين الفرنسية والانكليزية في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ .

« ان قرار المؤتمر السوري المتفق تمام الاتفاق مع رغائب الحلفاء ، قد
تناول على الأخص صيانة السلم وتأيد الصلات الودية مع الحلفاء عموماً
وفرنسا وانكلترا خصوصاً .

« ان الشعب السوري والمؤتمر السوري والحكومة السورية يقبلون
بارتياح مشورة حلفائهم الشرفاء ، ولهم الجسارة أن يأملوا بالحصول على
مساعدهاتهم الشريفة لترقية البلاد مادياً وأديباً ، في ما لا يحس استقلال
البلاد التام ووحدتها الجغرافية والوطنية .

« ان الشعب السوري بدخوله في الحرب بجانب الحلفاء قد أخذ على

عاقبه تأييد عري الصداقة الوثقى ، والتعاون المتبادل الذي يربطه بهم .
« فيسرني اذاً - تجنباً لكل سوء تفاهم - ان تبلغوا حكومتكم نص
قرار المؤتمر السوري ، وتؤكدوا لها اخلاص مقاصدنا التي ترمي الى
استقلال سورية التام بمحدودها الطبيعية .

« وتعتمد سورية على المعاونة والمساعدة من حليفتيها الشريفتين لتسير
في سبيل التقدم والحضارة .

« وانتظر جواباً مناسباً من حكومة الجمهورية يؤيد آماني الشعب
السوري ، وارجوكم ان تقدموا لها الملاحظات المذكورة .

« واقبلوا يا حضرة الجنرال فائق احترامامي »

ونفضلوا يا حضرة الكولونيل بقبول فريد اعتباري ،

عوني عبد الهادي

الانتداب

قرر مجلس الخلفاء - في مؤتمر سان ريمو - وضع سوريا تحت انتداب فرنسا ،
وذلك في ٢٩ نيسان ١٩٢٠ . ان هذا القرار ابلغ الحكومة السورية بيرقيتين :
احداها صادرة من الموسيو ميلران على شكل بلاغ ، والثانية من اللورد آ للنبي على
شكل رسالة موجهة الى الملك فيصل .

١

بوقية الموسيو ميلران

- نشرت في جريدة العاصمة في ٣ أيار ١٩٢٠ -

ان الحكومة الفرنسية مشيرة من جهة الى بلاغاتها السابقة ، ومن
أخرى الى المبادئ العمومية لتحرير الشعوب والمعاونة الودية التي اعلنتها
مؤتمر الصلح ، تؤكد اعترافها بأن للأهالي المتكلمين باللغة العربية من جميع
المذاهب والساكنين في القطر السوري الحق في أن يحكموا أنفسهم
بانفسهم بصفة شعوب مستقلة .

وهي ترى من واجباتها أن تقبل المهمة التي عهد بها اليها مؤتمر الصلح
لاعطاء هؤلاء الأهالي مشوراتها ومساعدتها لتحقيق أمانهم المشروعة
وجعلهم ينتظمون ايماء . وهذه المساعدة لا يسد منها بعد استعباد طويل
 وخروج من حرب تركت البلاد خراباً . وستضمن استقلالهم ضد كل
اعتداء ضمن الحدود التي يعينها مؤتمر الصلح ، تأظرة ينظر الاعتبار الى

إلى الادارات الدائنة اللازمة :

٢

برقية اللورد آلفي
صادرة من دار الاعتماد بالقاهرة
- في ٢٧ نيسان ١٩٢٠ -

يا صاحب السمو

أمرتني حكومة جلالتك بأن أقدم لكم الرسالة التالية :
نتيجة المقررات التي اتخذها الحلفاء أخيراً في سان ريمو ، قد تم
الاعتراف بسورية والعراق دولتين مستقلتين ، على شرط أن تتناولها
مساعدة دولة منتدبة ، الى أن يحين الزمن الذي تستطيعان فيه الوقوف
وحدكما .

وبناء على هذه المقررات ، قد اودعت مهمة الانتداب على سوريا الى
فرنسا . في حين ان مهمة الانتداب على العراق اودعت الى انكلترا .
كما ان الدولة الاخيرة قد سميت منتدبة على فلسطين أيضاً .

ان حكومة جلالتك تشعر شعوراً قوياً بان الزمن قد حان الآن
للوصول الى ترتيب تأتلف به مطالب الشعب السوري مع هذه المقررات .
وقد ذكرتم سموكم في كتابكم رقم ١٠٣ المؤرخ ٢٨ آذار ١٩٢٠ المرسل
الى وزير الخارجية البريطانية ، رضاءكم بالسفر الى أوروبا ، على شرط
الاعتراف باستقلال الشعب السوري .

ان حكومة جلالتك مستعدة - بناء على القرارات التي اتخذت أخيراً -
للاعتراف بسموكم مبدئياً رئيس دولة سورية مستقلة . الا انها تعتقد
اعتقاداً قوياً بان قضية ملكيتكم ، بما ينحصر حق البت فيها بصورة رسمية
بمؤتمر الصلح وحده . ولذلك ، فهي تلح على سموكم بأن تأتوا الى أوروبا

بدون إبطاء ، وتبسطوا قضيتكم أمام رجالها . سيعقد المؤتمر دورته القادمة في آخر شهر أيار في باريس . وتأمل أن يجد مموكم السبيل لحضور المؤتمر خلال اجتماعاته هذه ...

وانني بالاحاس على مموكم باجابة دعوة حكومة جلالتة بالسفر الى باريس من غير تأخير ، أرغب أن أؤكد لكم بان الباعث الوحيد لحطة حكومة جلالتة في هذا الصدد ، هو رغبتها في اعطاء آمال مموكم وأمانيه الاعتبار التام ، مع منحكم الفرصة اللازمة لبسط قضيتكم بكل تفاصيلها .
واني اتخذ هذه الفرصة لاجدد لسوكم التأكيد باعتباري العظيم لكم .

الإنذار الأخير

تنقسم هذه الوثائق الى اربعة أقسام (أ) - المخابرات التي جرت قبل تسليم الإنذار بصورة رسمية (ب) - نص الإنذار (ج) - المخابرات التي جرت بعد وصول الإنذار الرسمي (د) - المخابرات التي جرت بعد زحف الجيش الفرنسي .

(١) - قبل وصول الإنذار الرسمي

١

برقية مرسلة الى قناصل الدول بدمشق لإبلاغها الى حكوماتهم
- في ١١ تموز ١٩٢٠ -

بعد أن حشد الجنرال غورو جيوشه على الحدود الفاصلة بين المنطقتين الشرقية والغربية في سورية ، وأنشأ قواعد عسكرية استعداداً للحرب ، أخذ يزعم أن لديه شروطاً يريد املاءها عليّ . ان هذه الشروط التي لم أطلع حتى الآن الا على جزء منها بطريقة غير رسمية ، تتضمن انتهاكاً صريحاً لسيادتنا الوطنية . وقد صرح الجنرال ، فيما صرح به ، أنه سوف يضع العقبات في سبيل سفري الى باريس ، اذا لم 'نجد مطالبه ، وأن الحكومة الفرنسية سوف تمتنع عن محادثتي في القضية السورية ، ان سلكت في في سفري سيلاً غير المنطقة الغربية .

لي الشرف أن الفت نظر دول الحلفاء وجمعية الأمم الى عمله هذا

واجباً ان يتدخلوا ويحولوا دون سقوط الشعب السوري أمام القوة ، فلا يكون فريسة للروح العسكرية التي كان القضاء عليها هو الهدف الرئيسي للحرب العظمى . وإني أجا إلى عدالة الحلفاء ليحببوا سفك الدماء ، ويصونوا من الخراب التام هذه البلاد التي ضحت كثيراً في سبيل قضية الحلفاء ، وأطلب اليهم تأليف لجنة تحكم من دول الحلفاء تعرض عليها مطالب الجنرال غورو ، وأتعهد وشعبي مقدماً بقبول قرارات هذه اللجنة والخضوع لها .

فبصل

٢

رسالة الى عميد الهيئة القنصلية بدمشق

حفرة القنصل العام .

لي الشرف بأن اقدم لكم فيما يلي مذكرة من جلالة ملكي المظم الى حكومات الحلفاء راجياً منكم ان تنفضوا بإبلاغها الى الحكومات ذوات العلاقة وارسال صور عنها الى السادة القناصل الموجودين بدمشق .

يا صاحب السعادة ا

بصفتي رئيساً للشعب السوري الحليف لبلادكم ، والذي جاهد في سبيل القضية المشتركة ، أسارع الى لفت نظركم الى الحالة الراهنة في سورية ، حيث اصبح السلام محفوفاً بأشد الأخطار . وإني أخطبكم بصفتكم ممثلاً إحدى دول الحلفاء الكبرى التي اشتركت في مؤتمر الصلح الذي أخذ على عاتقه توطيد السلام في العالم كله . والتي اعترفت باستقلال بلادها في مؤتمر سان ريمو ، ودعني إلى القدوم لمحدثتها بصفتي رئيس هذا البلد المستقل . فاشرف باعلامكم بصراحة وجلالة أنني كنت أعسد العدة للسفر إلى أوروبا تلبية للدعوة التي وردت إليّ ، تلقيت أنباء

مزعجة عن حركة الجيوش الفرنسية بقيادة الجنرال غورو . إن هذه الأنباء قد أثارت شكوكي من جهة سلامة نواياه . فأتى حوادث الأيام الأخيرة وحشد الجيوش الفرنسية على طول الساحل ، وساوك سلطات الاحتلال ، أثبتت لي بجلالة أن أفعال الجنرال غورو لا تتفق مع أقواله . ومن جهة أخرى فقد أبلغت أمراً بصفة شبه رسمية أن الجنرال غورو قد علمت سفره إلى باريس على إجابة بعض الشروط ، وقال إن الحكومة الفرنسية سوف تحجم عن محادثتي في القضية السورية إذا لم أحقق مطالب الجنرال غورو ، وهي :

- ١ - احتلال الجنود الفرنسيين مكّة حديد رفاق - حلب .
- ٢ - الاعتراف بالانتداب الفرنسي لسورية دون قيد ولا شرط .
- ٣ - السماح بتداول العملة الورقية الصادرة من البنك السوري في المنطقة الشرقية .

٤ - إلغاء الخدمة العسكرية الاجبارية في المنطقة الشرقية (مع علمه بأن هذه الخدمة لم تقرّر الا لتوطيد الأمن) .

ولقد اقترحت على الجنرال تجاه هذه المطالب التي لا تتفق مطلقاً مع المبادئ التي أعلنها الحلفاء ، تأليف لجنة مختلطة للفصل في كل خلاف يقع بيننا ، وذلك طبقاً لأحكام اتفاقات ٢٥ تشرين الثاني المعقودة بين الحكومة الفرنسية وبينني . ولكن الجنرال أجاب على هذا الاقتراح بتعزيز وحشد قواه على الحدود ، واحتلال رفاق . ولقد احتلت القوات الفرنسية المراقبة في جرابلس أيضاً جسر الشغور الواقعة على طريق حلب ، مما يستنتج منه أنه بدأ ينفذ عملياً المطالب التي ذكرتها آنفاً ، قبل أن يرسل إليّ أي اعلان رسمي .

فرغبة مني في اجتناب كل عمل عدائي ، وفي عيهم اراقة الدماء في هذه البلاد الاسلامية التي تمتاز من غيرها بحرصها على العيش بسلام وراحة ،

والواقعة بعدالة القضية التي أدافع عنها، وبانصاف حلفائها ونزاهة المجلس الأعلى ، لي الشرف أن أطلع سعادتكم على الحالة ، راجياً أن تستعملوا نفوذكم لوقاية هذه البلاد من حرب لا تعود عليها بغير الخراب والدمار .

فيصل

٣

برقية عامة

اكرر طلبي من كافة الحلفاء : انكلترا وايطاليا وبلجيكا وغيرهم ، وأمريكا وعصبة الأمم أن يسمعوا صراخ سورية ، التي تطلب من البشرية التوسط لدى الحكومة الفرنسية بأن لا تطأها بجيوشها الجائرة من غير سبب موجب ؛ وأصرّح اننا حاضرون للتفاهم ، بشرط المحافظة على شرفنا وعلى قرار مؤتمر سان ريمو ، وان يسمع بذهابي إلى اوروبا لإجاية دعوة المؤتمر وطلب وزارة بريطانيا المتوالي .

٤

بيان الحكومة في المؤتمر السوري

— في ١٣ تموز ١٩٢٠ —

أيها السادة !

نرى من الواجب أن نعرض عليكم خلاصة الأحوال الحاضرة في هذه الدقيقة الحرجة : تعلمون أن خطة الوزارة تلك الخطة التي كانت ولم تولد أساس حركاتنا ، وتذكرون اننا قلنا في بيان هذه الخطة — التي نالت الاستحسان في مؤتمركم الموقر — اننا سنحافظ على صلات الصداقة مع جميع الحلفاء ولا سيما دولتي فرنسا وانكلترا . وتعلمون ايضاً اننا حافظنا على هذه الخطة ساعين لتحقيق آمال الأمة التي اعلنت للعالم على لسانكم ، انتم

موكلها في هذا المؤتمر الموقر .

بدأت المفاوضات وسارت على طريق حسن وتلقينا ما تعلمونه من قرارات مؤتمر سان ريمو القائل بالاعتراف بسورية دولة مستقلة ، ومن التبليغات الغير الرسمية من حليفتنا بريطانيا العظمى التي تشير الى الاعتراف بجلالة ملكنا المعظم ملكاً على سورية عسلاوة على تأييد الاستقلال المذكور . وقد عزمنا في المدة الأخيرة على ارسال وفد الى أوروبا لانقام المفاوضات وحل المسألة السورية حلاً نهائياً يحقق آمال الأمة وسعادتها ، ولنبرهن للعالم وللدول كلها اننا لسنا معادين لاحد ولا معاكسين لقرارات مؤتمر السلم ، ما دام هذا المؤتمر يضمن استقلالنا وشرقنا . وقد عزم جلالة الملك على السفر بالذات حياً بانتهاء المفاوضات بسرعة مستفيداً من شخصية جلالته وتأثيرها في أوروبا ، وكنا مطمئنين آمليين باننا سوف نأخذ البشائر قريباً بتطمين آمالنا التي هي آمال الأمة معاً .

وبينما كنا مشايرين على خطتنا العملية آمليين خيراً من سفر الوفد تحت رئاسة جلالة الملك ، اذ حصل ما لم يكن بالحسبان ، وحدثت الحالة الحاضرة : الحطرة ، التي نريد ان نبينها لكم وهي :

ان الجنرال غورو اراد - وهو مستفيد من تحشيداته العسكرية - ان يعرقل او يمنع سفر جلالة الملك لاسباب لا نعلمها . وقد اظهر لموفدنا بعض الشروط التي قال له انه يريد أن يطلبها منا ، ولكننا لم نطلع بعد على نصها الرسمي ، ولا يمكننا ان ننظر إلى هذه الشروط بصورة رسمية ، او نعتقد بانها صحيحة ، او نبليغكم اياها ، ما لم نلقاها مكتوبة من يد رسمية .

ايها السادة !

اذا نظرنا إلى بعض هذه الشروط نراها ليست مخالفة فقط لمطالب الأمة ورغائبها وعزمها القطعي على محافظة استقلالها بل تخالف بالوقت نفسه روح المقررات التي اتخذت بين الدول في مؤتمر سان ريمو ، وتخرق

حرمة هذه القرارات التي وقعت عليها حكومة فرنسا أيضاً . إذ ان هذه الشروط - إذا كانت صحيحة - تخل في أساس استقلالنا والسيادة التي اعترفت بها الدول في مؤتمر سان ريمو . وقد حشد الجنرال جيبوشا على حدود المنطقة الشرقية من الشمال والغرب ، وربما كانت غايته من ذلك تعزيز الشروط المذكورة التي نكرر بأنه لم يبلغنا ايها بصورة رسمية حتى هذه الساعة ، وارسل جنوداً لتعزيز القوة الافرنسية في ريباق . وصرح حاكم رحلة الافرنسي العسكري لقائد المحطة العربي في ريباق انسه احتل ريباق احتلالاً عسكرياً ، واعاد الجنرال القوة الافرنسية التي كانت محتلت المعلقة في العام الماضي .

وقد تلقينا البارحة من الكولونيل كوس عن لسان الجنرال غورو ان احتلال ريباق والمعلقة هو مقابل تعزيز قوتنا في مجدل عنبر وهي نقطة عسكرية وضعت لتأمين الأمن الداخلي في ذلك الجوار فقط ، وذلك منذ ابتداء الاحتلال ، وتعزيزه من قبلنا أخيراً ليس الا تديروا اضطرنا ان نتخذه بعد ان رأينا تحشيدات الجنرال على حدود منطقتنا .

فحكومتنا بعد ان احتجت على معاملة الجنرال غورو التي لا تلتئم مع التحالف ، وطلبت احالة القضية الى التحكيم الدولي ، تعلن الى الاممة والى العالم أجمع من هذا المنبر ما يأتي :

(١) - نحن لا نريد الا السلام والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي لا نتصل ان تشوبه شائبة .

(٢) - نحن نبرأ من كل تهمة نوصم بها ويراد بها الإيham بأننا نريد الاخلال بعلاقاتنا مع حليفتنا وحلفائنا .

(٣) - نحن لا نرفض المفاوضات ومستعدون ان ندخل بها ، وها ان الوفد تحت رئاسة جلالة الملك مستعد للذهاب لمواصلتها . ونحن نقبل كل حل لا يمس باستقلالنا وشرفنا ويكون مبنياً على اساس الحق

والاستقلال .

(٤) - اننا مستعدون كل الاستعداد ومصممون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا وحقوقنا بكل ما اعطانا الله من قوة .
فهذا هو الموقف الحاضر ايها السادة بسطناه لخصراتكم ، والله معنا ،
اذ لا نريد الا حقنا والدفاع عن كياننا .

(ب) - الانذار الاخير

١

كتاب الجنرال غورو

ياذا السمو !

أتشرف بأن أرسل مذكري المؤرخة في ١٤ يوليو . أقدمها إلى سموكم
الملك ، وأناشد أخلاقكم السامية ووطنيتكم الصادقة ، وشعوركم الوطني
نحو فرنسة أن تقبلوها .

لقد برهنت فرنسة من جهتها على إخلاصها لسورية بقبولها القيام بمهمة
إرشاد الدولة الجديدة ، وقيادتها بنزاهة . ولذلك أريد أن اعتقد أن
سموكم سيعصني إلى صوت الحكمة في معالجة هذه القضية الخطيرة ، فلا
ينضامن مع حكومة لا تمثل سوى الأحزاب المتطرفة من الشعب .

ولا أفكر أنني قادر على أن أعوّل في تنفيذ الضمانات التي تشرفت
بطلبها من سموكم الملك ، إذا تولت ذلك الحكومة الحاضرة . فبقاؤها في
مناصبها ينطوي على معنى العداء لفرنسة . وقد بذلت جهدها لجرّ بلادكم
إلى الحرب والقائها في أتون بلاياها ، ولن يعصها سوى تصرف سموكم
الملك وحده .

غورو

المذكرة المرسلة بتاريخ ١٤ تموز ١٩٢٠

من الجنرال غورو المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سورية وكيليكيا
والقائد العام لجيش الشرق

إلى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل

باسم الحكومة الفرنسية ، لي الشرف بأن أعرض على سموكم الملكي
لآخر مرة موقف هذه الحكومة إزاء السلوك الذي ملكته حكومة
دمشق منذ مطلع هذا العام .

سادت السكينة في سورية إبان الاحتلال الانكليزي ، ولم يتعمّر
صفو الأمن وتبدأ الاضطرابات فيها ، إلا عندما حلت جنودنا محل الجنود
البريطانية . وقد أخذت هذه الاضطرابات تزداد من ذلك الحين .

ولقد أثّرت هذه الاضطرابات في رقي سورية ونظامها السياسي
والاداري والاقتصادي ، أكثر من تأثيرها في سلامة جنودنا وفي الاحتلال
الفرنسي للمنطقة العربية . فحكومة دمشق تحمل كل التبعة إزاء أهالي
سورية الذين عهد مؤتمر الصلح الى فرنسا بأن تمتعهم بحسنات ادارة مؤسسة
على الاستقلال والنظام والتساهل والثراء . إن الرغبة في الصداقة والتعاون
التي أظهرتها فرنسا لسموكم بتأييدها « حقوق الأهالي الذين يتكلمون
العربية ، على اختلاف مذاهبيهم ، ويقطنون القطر السوري ، بحكم أنفسهم
بأنفسهم كأهم مستقلة » . فقد أوجبتم عليها سموكم معترفين بأن للشعوب
السورية مصلحة كبيرة في طلب المشورة والمساعدة من دولة كبيرة
لتحقيق وحدتهم وتنظيم شؤون الأمة ، نظراً للتضعف الذي أهاب البلاد
من الارهاق التركي والاضرار التي نتجت عن الحرب ، تلك المشورة
والمساعدة التي ستسجلها عصبة الأمم عقداً تتحقق بالفعل . وقد دعا
سموكم الملكي فرنسا للقيام بهذه المهمة باسم الأمة السورية .

وعندما كنتم تفاوضون الحكومة الفرنسية في شهر كانون الثاني الماضي،
وكانت العصابات الخارجة من دمشق تجتاح المنطقة الغربية ، أرسل إليّ
السيد كمنصور البرقية الآتية :

« عندما بلّغني خبر هجوم البدو في جنوب سورية وشمالها ، قلتُ
للامير فيصل انني اتفقت معه مؤقتاً على بعض المبادئ ، وانني احافظ
على كلاسي . ولكن يجب أن يقابل خطتي هذه بمثل ما فيها من الأخلاص
وأن يجعل سلطته محترمة على انصاره . فاذا لم يُنفَّذ هذان الشرطان
تنفيذاً دقيقاً ، فالحكومة الفرنسية تستأنف العمل بحرية وتستعمل القوة
لفرض ما عهد به اليها المؤتمر في تأييد النظام واحترام الحقوق . »

والبيان الآتي يوضح جلياً كيف أن حكومة دمشق لم تنقطع عن
انتهاج خطة معادية ومخالفة كل التحالف لسياسة التعاون التي رمي اليها
رئيس الوزراء وتعهدهم بتطبيقها .

١ - - عدااء جليّ على قواتنا .

إن إصرار حكومة دمشق على رفض السماح للسلطة الفرنسية باستعمال
سكة رفاق - حلب الحديدية ، هو عمل عدائي بحت . فالحكومة لا تجهل
أن تلك السكة لا بُدّ منها لإعاشة إحدى فرقنا الفرنسية في الشمال
وتمكينها من القتال . وهذه الفرقة تقاوم قوات معادية تابعة لتركيا التي
انتزع الحلفاء الظافرون سورية من ربقتها ، ودفاعاً عن حدود حكومة
سورية الجديدة التي يجب أن تربطنا بها روابط المصلحة وعرفان الجليل .
إن حكومة دمشق هي التي وضعت مبدأ تنظيم العصابات واستخدامها
ضد جنودنا المحتلة . وهذا المبدأ أعلنه قائد الفرقة الثالثة في حلب صراحة
يوم ١٣ نيسان بالقول الآتي :

« لما كنا لا نستطيع أن نعلن الحرب رسمياً على الفرنسيين ، يجب أن
نملأ البلاد بالعصابات التي تجهز عليهم تدريجاً . وسيقود ضباطنا هذه

العصابات ، فإذا استشهد أحدهم فستعمل الحكومة عائلته .

واليك الأدلة الآتية على دقة تنفيذ هذه الخطة :

في ١٣ كانون الأول سنة ١٩١٩ هوجم موقعنا في تل كلفج بتحريرنا
السلطة الشريفة في حمص . وفي أواخر ذلك الشهر ذبح بدر محمود الفاعور
- الذي قلم لي يا صاحب السوء أنه صديقكم الشخصي - مسيحي مرجعيون ،
حيث هوجم جنودنا في ٤ كانون الثاني ورفع العلم الشريف . وفي ٥ منه
سنة ١٩٢٠ تحقق وجود الجنود الشريفين بين الذين هاجموا جنودنا تحت
قيادة ثريابك في قريش خان ثم في الحمام .

وفي ٣٥ منه هاجم الرئيس فؤاد سليم ومعه فرقة مؤلفة من جنود
نظاميين موقعنا في جسر اللطاني .

وبعد حارم وانطاقية المهاجرين من قبل العصابات العربية هوجمت
بابنا من ١٦ حتى ٢٢ نيسان بلا انقطاع بقيادة الضابط الشريف حسن بك .
وفي حزيران ثبت وجود أمير لواء ، ورئيس ، وستة ملازمين و ٣١٧
رجلاً من الجيش الشريف بين العصابات التي كانت تعمل في ساحة
مرجعيون ، وثبت استعمال معسكات مأخوذة من الجيش نفسه ، وهي
أربعة رشاشات ثقيلة وثلاثة خفيفة وخمسون صندوقاً من الذخيرة . وظهر
أيضاً اشتراك محرضي المنطقة الشرقية في الاضطرابات التي اشتهرت
بذابح عين ابل ، وقتنة الشيعة في شهر حزيران .

ثم إن منظمي العصابات بلاقوت كل احترام وإكرام في دمشق ،
لا سيما صبحي بك بركات الذي لا يحجل أحد إساءته إلينا .

وعندما لم تكن العصابات ترسل من المنطقة الشرقية ، كانت الفتنة
تثار في المنطقة الفرنسية نفسها .

وبهذه الأعمال وقعت اعتداءات عديدة على المسيحيين ، لا سيما في جسر
القرعون في ٢٩ كانون أول ، حيث تقع التبعة على الضابطين الشريفين

وحيد بك وتحسين بك .

وقد ساعد الشيخ صالح ، بطل القوضى والبغضاء لنا ، مساعدة فعلية ومستمرة في جبال النصيرية .

ومن الممكن تعداد كثير من هذه الامثلة ، وقد غرضناها غلى سموكم الملكي في حينها .

٢ -- سياسة حكومة دمشق العدائية .

رأى سموكم إدخال أشخاص مشهورين بعدائهم لفرنسة ، في حكومة دمشق . وكان تأثير المحيط شديداً فيكم . حتى انكم لم تسكنوا من السفر في الوقت المناسب تلبية لدعوة مؤتمر الصلح . وقد تألفت الوزارة من أناس من تلك الفئة التي لا تقتصر خطتها على إهانة فرنسة ورفض مساعدتها ، بل تتناول المجلس الأعلى الذي منح فرنسة الانتداب على سورية .

إن رفض انتداب فرنسة رفضاً باتاً في ١٨ أيار المنصرم هو خطوة غمباء ، قد تخرج نتائجها المصائب على سورية .

٣ - التدابير الادارية الموجهة ضد فرنسا .

إن المقاومة المالية الظاهرة في رفض ورق النقد السوري الجديد الذي أصدره البنك السوري لحساب فرنسة ، ومنع بجميع المعاملات التجارية والمالية مع فرع بنك سورية في المنطقة الشرقية ، هو دليل جديد على عداة يضر بمصلحة البلاد أيضاً . ويصح ذلك أيضاً على منع نقل الحبوب إلى المنطقة الفرنسية من حماة أولاً في شهر آذار ، ثم من دمشق وحلب .

ثم إن السلطة الشريفة اجتازت حدود المنطقة الشرقية وتغلغلت تدريجياً في المنطقة الغربية لتظهر أنها توسعت توسعاً يقصد اخراجنا . ففي شهر آذار أقيم مخفر شريقي في « الحالصة » . وبعد ذلك رفع العلم الشريقي في « القدموس » ، وفي نيسان جعلت حكومة حلب « القصير » قضاءً

شريفياً ، وبعد ذلك بقليل "نصب" قائم مقام شريف في جسر الشفور .
٤ - أعمال عدائية مباشرة ضد فرنسا .

إن من كان صديقاً لفرنسة أو موالياً لها في المنطقة الشرقية يكون مشتبهاً به من السلطة ، ويعامل معاملة سيئة في أغلب الأحيان . ومن الأدلة الظاهرة على ذلك أن فارس غنطوس ونسيب غبريل اللذين ضمنيت حكومة دمشق رسمياً رجوعهما الى راشيا ، أسيتت معاملتهما ووضعاً جال وصولهما في السجن .

وفي ٢٢ كانون الثاني هوجم في وادي القرن وفد من دروز حوران ، كان قد جاء للسلام على "أثناء عودته الى مقره" ، وقتل عدد من رجاله . ولدينا أمثلة عديدة على ذلك ، ولا سيما في حلب . أما من كان عدواً لنا فإنه يحترم في المنطقة الشرقية ويحمى من كل شيء ، ويجل على الرحب . وبالسعة في كل مكان . فقد احتفل بالندادشة احتفالاً كبيراً في دمشق ، بعد حوادث تل كنج . ولم "يمس" بسوء في دمشق أمين محبو الذي نسب مستودع العتصاد الحربي في بيروت . ثم ان سموكم الملكي سعى مؤخراً لرجوع كامل بك الاسعد ، النائب المشهور الى المنطقة الغربية ، وكان قد نفي منها بسبب فتن بلاد الشيعة التي يقع عليه قسم عظيم من تبعاتها . وعدد سكان المنطقة الشرقية الذين أكسبهم عداؤهم لنا عطف الحكومة عظيم جداً .

إن بث الدعوة ضد فرنسة في المنطقة الغربية قد ألبسته حكومة دمشق أشكالاً خبيثة ، أرادت السلطة الفرنسية أن تغض عينها عنه ، لأنها قررت اتباع سياسة التساهل حتى النهاية . وآخر هذه الاعمال وأظهرها ، شراء القسم الأعظم من أعضاء مجلس إدارة لبنان باثنين وأربعين الف جنيه مصري .

وقد ألفت مخافنا القبض على هؤلاء الاعضاء في ١٠ تموز ، بينما كانوا

• ذاهبين الى دمشق لبيع بلادهم، منكرين الأمانى التي أعرب عنها مواطنوهم
بـالاجماع تقريباً منذ عهد بعيد .

ان صحافة دمشق التي تفرّط الحكومة في شد أزرها تواصل دائماً
حملاتها على كل ما هو فرنسي ، وتقبح السلطة المحتلة في المنطقة الغربية ،
وتزد كل مساعدة تعرضها فرنسة على سورية ، وتهينني أقبح اهانة .
هـ - الاعتداء على الحقوق الدولية .

بمقتضى هذه الحقوق يترتب على قائد جيش الحجاز المحتل للقطر
السوري ، الذي لا بد له أن يظل عثمانياً الى ان تقضي معاهدة الصلح
بخلاف ذلك ، أن لا يعمل بغير هذه الصفة ، وان يحافظ على الحالة الراهنة
وهو حارسها . ولكنه تصرف عكس ذلك متخذاً صفة السيادة العليا :
وقد تقرر التجنيد الاجباري ونفذ في كانون الاول سنة ١٩١٩ ، مع ان
البلاد لا تزال بلاداً أجنبية . وهذا العبء الثقيل الذي لا يجدي نفعاً قد
أكره عليه الشعب ، حتى في المناطق التي لها شكل خاص ، كالبقاع ،
ونفذ في أناس مستثنين منه ، كاللبنانيين والمغاربية المقيمين في المنطقة
الشرقية . ولاقى هذا التجنيد الباطل مقاومة نزيهة أدت في بعض الاحيان
الى إراقة الدماء .

ثم ان المجلس الملقب بالمؤتمر السوري الذي تألف واجتمع بصورة
غير قانونية ، يسن القوانين ، بل يحكم باسم حكومة ودولة لم يعترف
بوجودها . وفضلاً عن ذلك ، فقد قدّم اللقب الملكي لسموكم بدون حق
ولا وكالة ، بما وضعكم ، كما عبرتم عن ذلك ، في موقف التمرد على
مؤتمر الصلح .

• ولم تحترم الامتيازات الأجنبية ؛ فان أحمد رعايانا ، الامير مختار ،
الذي يمثل أسرة كبيرة اشتهرت منذ القديم باتصالها بفرنسة ، قد اوقف
على حارب .

ولست الاتفاقات السياسية محتزمة أيضاً . فإن لواء الجيش الشريفي أرسل الى مجدل عنبر ، رغم الاتفاق الذي تم في كانون أول الماضي مع السيد كلنصو ، والذي يقضي أن لا تحصل في البقاع قوة شريفية او افرنسية .

٦ - الاضرار التي أصابت فرنسا وسورية من ذلك .
لم تستطع السلطة الفرنسية حتى الآن أن تنظم البلاد التنظيم الذي تنتظره منها . لأنها اضطرت الى صرف قواها وجهودها لقمع الفتن المتوالية ومواصلة المفاوضات السياسية العقيمة مع حكومة دمشق . فهي وبالحالة هذه غير مسؤولة عن هذا التأخير ، على أنها تتحمل العبء العسكري والمالي الذي تقضي به الحالة التي أوجدتها حكومة دمشق . ولا بُد للنفقات من أن تؤثر في الميزانية السورية ، سواء عن طريق تناقص الدخل الذي ينشأ عن استمرار الفوضى ، أو من جراء الاشتراك في نفقات السيادة التي ستقع على عاتقها في المستقبل .

ولقد بلغت الفوضى التي أوجدتها مشيرو الفتن في البلاد حداً دعا الى استجلاب قوات كبيرة ، أعظم عدداً مما يقتضيه مجرد استبدال الجنود الانكليزية في حالة سكون وسلام .

إن هذه الاسباب تدل دلالة كافية على أنه لا يمكن بعد الآن أن نعتمد على حكومة جاهرت بمعداء فرنسا كل المجاهرة ، وأخطأت نحو بلادها خطأ عظيماً بظهورها عاجزة عن تنظيمها وإدارتها .

لذلك ترى فرنسا أنها مضطرة لأخذ الضمانات التي تكفل سلامة جنودها وسلامة السكان الذين نالت من مؤتمر السلم مهمة الانتداب عليهم . فأشرف بإبلاغ سموكم الملكي أن هذه الضمانات هي كما يأتي :

١ - التصرف بسكة رفاق - حلب الحديدية بصورة مطلقة ، لأجراء النقلات التي تأمر بها السلطة الفرنسية . ويضمن هذا التصرف ، بأن

يُراقب مفوضون عسكريون افرنسيون جميع ما يُنقل في محطات رفاق
وبعلبك وحمص وحماة وحلب ، تعضدهم قوة مسلحة مخصصة بالمحافظة على
المحطة ، وباحتلال مدينة حلب التي هي مركز مواصلات هامة ، لا يسعنا
تركها تسقط بيد الجيش التركي .

٢ - الغاء التجنيد الاجباري .

يجب أن يقف التجنيد تماماً ، وأن تُسرح القوي ، حتى يبلغ
الجيش الشريفى العدد الذي كان عليه بتاريخ ١ كانون أول المنصرم .
٣ - قبول الانتداب الفرنسى .

إن هذا الانتداب يحتم استقلال أهالي سورية ، ولا يُناقض مبدأ
الحكم بسلطة سورية تستمد قوتها من إرادة الشعب . ولا يتضمن سوى
معاونة بشكل مساعدة من الدولة المنتدبة ، بدون أن يتخذ مطلقاً شكل
استعمار أو إلحاق أو إدارة مباشرة .

٤ - قبول العملة الورقية السورية .

تصح هذه العملة عملة وطنية في المنطقة الشرقية . فتلغى جميع
الأحكام المتعلقة بالبنك السوري في المنطقة الشرقية .

٥ - تأديب المجرمين .

الذين كانوا أشد عداء لفرنسة .

إن هذه الشروط تقدم جملة ، وينبغي قبولها جملة أيضاً ، بلا تجزئة ،
خلال أربعة أيام تبديء من منتصف ليل ١٥ تموز (أي ١٤ منه الساعة
١٢ ليلاً) . وتنتهي في ١٧ منه الساعة ٢٤ (أي الساعة ١٢ ليلاً) .

فاذا جاءني من سموكم قبل انقضاء هذا الموعد إعلان يُشعر بقبول هذه
الشروط ، فينبغي أن تكون أوامركم قد صدرت في الوقت نفسه الى
السلطات المختصة بعدم معارضة جنودي الزاحفة لاحتلال المواقع المشار
اليها سابقاً . ثم إن قبول الشرط الثاني والثالث والرابع والخامس يجب

أن يؤيد بنصوص رسمية قبل ١٨ منه ، على أن يتم التنفيذ بكامله قبل ٣١ منه منذ الساعة ٢٤ (نصف الليل) .

وإذا لم يشعر سموكم في الوقت المحدد بقبول هذه الشروط ، فأتشرف بإبلاغكم أن الحكومة الفرنسية ستكون مطلقة اليد في العمل . وفي هذه الحالة لا أستطيع أن أؤكد أن الحكومة الفرنسية ستكتفي بالضمانات المعتدلة المشار إليها أعلاه .

أما المصائب التي قد تحمل بالبلاد ، فلن تقع على عاتق فرنسا التي برهنت على تساهلها منذ زمن طويل ولا تزال تبهرن عليه . فحكومة دمشق هي التي تتحمل جميع مسؤولية الحول المتطرفة ، التي لا أنظر إليها إلا آسفاً ، ولكنني مستعد لها بعزم لا يتزعزع .

(ج) - بعد وصول الانذار الرسمي

١

برقية مرسلة الى ممثلي الدول

اصمموا لي أن أذكر لحضرتكم ان جلالة مولاي الملك تلقى بلاغاً نهائياً بتاريخ ١٤ تموز وهو يتضمن بصورة مبسطة الشروط التي اشار اليها عوفي بك مكرتير جلالة الملك بكتابه المؤرخ بتاريخ ١٢ تموز وهذه الشروط هي ما يأتي :

(بعد نقل الشروط الواردة في الانذار الرسمي) .

ومنها يتضح ان غاية الحكومة الفرنسية أن تضع يدها باعذار مصطنعة على لب البلاد وتجعل الامة السورية خاضعة لارادتها المطلقة . ونحن لا نستطيع أن نفهم معنى لاستقلالنا الذي اعترف به لنا مؤتمر سان ريمو ، بعد ما تحمل الجنود الافرنسية في مدينة حلب ، وتحتل محطات حماة وحمص وبعلبك ورياق ، وتطلب حل الجيش السوري الذي يتوقف

عليه حفظ الأمن الداخلي والنظام ، وتجعل البانكنوط السوري الذي أصدرته من غير حق عملة البلاد الرسمية . فالى عدل الحلفاء الذين صرحوا مراراً وتكراراً للسوريين بانهم سيكونون متمتعين باستقلالهم وحريتهم ، والى الوندان الذي في صدور رجال دولكم الحرة ، نرفع ظلامتنا هذه وندعو حكومتكم - باسم الانسانية والسلام الذي حافظنا عليه بكل الوسائل المستطاعة - أن تسعى لحل اختلافنا مع حكومة فرنسا بصورة الشحكيم . وأن تعرض هذا الخلاف على المجلس التنفيذي لعصبة الامم ، ليرى رأيه ، وذلك منمماً لسفك الدماء في بلاد تتصل ويلات الحرب منذ ابتداء الحرب العامة الى اليوم .

٢

برقية الى سمو الأمير فيصل

لي الشرف أن اتسلم كتابكم المرسل بواسطة الكولونيل طولان ، والمتمني بقبولكم لشروطي مبدئياً وشخصياً . فاذا ذكر سموكم الملكي بان المقصود من مذكرة ١٤ تموز ليس قبولها فحسب ، بل هو تنفيذ أحكامها باجراآت رسمية تتخذ قبل ١٨ منه ، على أن يتم تنفيذ ما ورد فيها من الأحكام بكاملها قبل ٣١ منه عند منتصف الليل .

ولما كنت قد مدت المهلة ٢٤ ساعة ، اجابة لطلب سموكم الملكي ، فقد أكون محقاً اذا لم امددها مرة أخرى ، قبل أن أتلقى نبأ القبول رسمياً وفعلياً من جانب سموكم بالاجراآت المشار اليها في الفقرة الرابعة من مذكرة ١٤ تموز ..

ولكنني أدع لكم وقتاً كافياً لقبول المطالب رسمياً وتنفيذها فعلاً ، فقد قررت أن لا تتحرك جيوشي قبل ٢١ تموز عند منتصف الليل .

غورو

. - ١٩ تموز ١٩٢٠ -

٣

من الليوتنان كولونيل كوس ضابط الارتباط
الى سمو الأمير فيصل

- ٢٠ تموز ١٩٢٠ -

طلب إليّ الجنرال غورو أن أشركم باستلامه ردّ سموكم الملكي
المرسل أمس بواسطتي ، وأعرب عن ارتياحه للاعتبارات الحكيمة التي
أملت هذا الرد .

وينتظر الجنرال الآن وصول تثبيت كتابي مفصل ، يتضمن جواباً
ملائماً لما ورد في مذكرة ١٤ تموز ، ذاكراً الشروط المدرجة في تلك
المذكرة ، ومعلنناً قبولها . وهو يؤيد من جهة أخرى محتويات بوقيته
المرسلة مساء أمس ، مؤكداً أن الجيوش الفرنسية لن تتحرك قبل
منتصف ليل ٢١ الجاري لاحتلال حلب ، وستصلها في اليوم الثالث من
تحركها . أما شروط وتاريخ احتلال المحطات الأخرى فستبلغ إليكم
عما قريب .

« وينتظر الجنرال أن يتم في هذا اليوم (٢٠ منه) تنفيذ مضمون
الرد عن طريق رسمية ، تضمن اتخاذ التدابير التنفيذية الفعالة طبقاً لما
أشار إليه صراحة في مذكرته المؤرخة في ١٤ تموز . ويضيف الجنرال إلى
ذلك أن سموكم تستطيعون أن تثقوا أن سورية ستلقى كل رعاية وعطف
وعدالة . إن المكاتبات المختلفة التي أرسلت والبلاغات التي أبلغت لسموكم
الملكي حتى الآن عن شروط الانذار وتطبيقها ، - ولا سيما ما يختص منها
بممارسة الانتداب - قد بسّطت نيات الدولة المنتدبة بسطاً جليلاً كافياً .
والجنرال يرى أن الاستفادة من هذه الايضاحات لن تكون الا في
مصلحتكم . وتفضلوا ...
كوس

(د) - بعد زحف الجيوش الفرنسية

١

لحضرة الكولونيل إيستون
ضابط الارتباط البريطاني بدمشق
- ٢١ تموز ١٩٢٠ -

سيدي الكولونيل

لي الشرف بأن أقدم اليكم البرقية التالية الصادرة عن جلالة ملكي
المعظم :

« على الرغم من قبولي جميع النقاط الواردة في إنذار حضرة الجنرال
غورو المؤرخ في ١٤ تموز ١٩٢٠ ، أي باحتلال الجيوش الفرنسية لأراضي
الواقعة بالقرب من مدينة حلب ، ولحطاط حلب وحماة وحمص وبعليك ،
وسحب جيوشنا من الحدود ، وتسريح الباقي منها ، والغاء التجنيد
الاجباري ، وقبول تداول العملة السورية بصورة حرة ، والاعتراف
بانتداب فرنسة على سورية ، ذلك القبول الذي أعرب الجنرال غورو عن
رضائه به في كتابه المؤرخ في ٢٠ تموز المسلم بواسطة ضابط الارتباط
التابع له بدمشق ، فقد أصدر الجنرال غورو أمره إلى جنوده بالزحف على
دمشق ، خلافاً للعهد المقطوع وخلافاً لنصوص حقوق الانسان ومبادئ
الأخلاق الدولية .

« إن هذا العمل العجيب الذي لم تشهد الانسانية المتمدنة مثيلاً له من
قبل ، سيؤدي حتماً إلى إراقة سيل مخيف من الدماء ، في الوقت الذي تم
فيه إعادة الجيوش السورية الى منازلها ، عملاً بمقتضيات الانذار ، تحت
خطر ثورة من شعبي الذي كان يُطالب برفض هذا الانذار بصورة قطعية .

« إني ألفت نظر حكومتكم ، ونظر العالم المتعدن الى هذه الخيانة .
الفظيعة التي لا يمكن أن تقع مسؤوليتها إلا على من خرق العهد المقطوع
وأقدس الصكوك الدولية على هذا الوجه . »
وتفضلوا يا سيدي الكولونيل بقبول فائق احترامي .
أمين السر الخاص لجلالة الملك

٢

برقية الى حضرة الجنرال غورو

— ٢١ تموز ١٩٢٠ —

« بعد قبولي بكافة الشروط المنصوص عنها في مذكرتكم المؤرخة في
١٤ الجاري — الأمر الذي لم يمنع الجيوش الفرنسية من متابعة زحفها الى
دمشق — ورغبة مني في الحيولة ، حتى آخر لحظة ، دون إراقة الدماء بلا
طائل — أطلب اليكم عقد هدنة بين الجيشين المتحاربين تسمح لنا بالمحادثات
وفقاً لما أشرتم اليه في بروتينكم المرسلة هذا اليوم . وقد أوفد اليكم ممثل
عن حكومتي للتفاوض معكم باسمها . »
فيصل

٣

احتجاج من معتمد الحكومة السورية العربية في القاهرة

نشر في الجرائد المصرية —

أخبرتني حكومتي السورية بقبولها لشروط الجنرال غورو التي اشترطها
على جلالة الملك فيصل في الاسبوع الماضي . ومنها سحب الجنود العربية
المخيمة في حدود المنطقة الشرقية وتسريح باقي الجيش الموجود في دمشق
وغير ذلك من الشروط التي نشرتها الجرائد من قبل . وقبلها جلالة الملك
حباً بمحقن الدماء ، ومحافظة على السلام ، واعتماداً على وفاء الجنرال غورو .

بالعهود ، وعدم زحف جيشه الى المنطقة الشرقية . ولكن جنابه بعد انه رأى انسحاب الجنود العربية من الحدود ، ورغماً من الاتفاق الذي تم بينه وبين الحكومة السورية المعلن انسحاب الجنود العربية الى الداخل ، فأمر بزحف الجنود الفرنسية على دمشق .

وبما ان هذا العمل الذي هو خرق للعهد تأباه العدالة والقوانين الدولية ويترتب عليه من النتائج ما لا يتفق مع حب السلام ، فاني باسم الحكومة السورية العربية احتج على هذا العمل ، واستصرخ العالم المتمدن جميعه ، ملفتاً نظره الى ذلك . والحكومة تنصل من كل تبعة تنشأ عن مخالفة جناب الجنرال غورو للوعود الرسمية التي الزم بها نفسه والسلام .

٤

بلاغ من نائب وكيل خارجية الحكومة الهاشمية العربية

الى نظارات خارجيات بريطانيا العظمى والجمهورية المنخفضة

الفرنسية ، والحكومة المنخفضة الايطالية ، والجمهورية العظمى

للولايات المتحدة ، وحكومة اليابان المنخفضة ، والحكومة

المنخفضة الباجيكية .

أرفع لفخامتكم البرقية الواردة لصاحب الجلالة الهاشمية من نجله فيصل المعظم بتاريخ ٢١ تموز سنة ١٩٢٠ وهي تبثدي :

« رغماً عن قبولنا الشرائط التي وضعها الجنرال غورو ، ورغماً عن ارجاع جنودنا وتسريح الباقي منهم بالعاصمة ، ورغماً عن حفظ الشدّة على الأمر الذي سبب القيام ضد الحكومة هنا - فقد أتى الجنرال غورو الآن يتجاوز على حدودنا . ومشى فعلاً على دمشق خلاف العهد والمقاولات وذمة الشرف . وهذه المعاملة التي لم يسبق لها مثيل في الأرض ، تؤدي الى قتل الأبرياء وسفك الدماء من غير سبب موجب وفي الساعة التي

اطمأنت فيها امة كاملة الى وعد رسمي مقصود . فاستصرخ العالم المتعدن
وأمستلفت أنظاره الى هذه الجناية وأجعل كل تبعة على عاتق الذي خان
حوالته ومقاولات شخصه وأطلب العدل والانتصاف والامداد السريع
العاجل يا مولاي « انتهت » .

احتج لدى حكومتكم المفخمة على هذا التجاوز العدائي الذي لم
يكن له أي وجه يبيزه أمام الانسانية والقوانين الدولية المرعية . فان
قيل ان هذه الاجراءات هي تنفيذاً لقرارات مؤتمر الصلح ، فنقول :
ان المؤتمر العالي المذكور هو الخصم والحكم . الثاني : ان وظائف
أمثاله من المؤتمرات منذ نشأة العالم هي للحكم على المغلوب للغالب ولصيانة
السلام العمومي ، لا على الحلفاء المتحايين المتفقين على حرب عدو لهم
. مشترك وسفكوا دماءهم معاً لقهره وعدوانه . فلم يسمع ان مؤتمراً دولياً
حكم على أحد المتحالفين الغالبين بمثل ما وقع الآن لفرنسا على سوريا .
الثالث : ان أول من دخل سوريا وطرد العدو المشترك هو الجيش
العربي وأبناؤها .

الرابع : ان حقوق الجمهورية المفخمة الفرنسية التي تطالب بها في
سوريا وصرحت بها غير مرة بانها تقاليد تاريخية ، فاعتبارها والقضاء بها
يكن من مقتضاه ان كل شخص أنشأ داراً وجعلها على الطراز الفرنسي
تكن تلك الدار ملكاً لفرنسا . وهذا بما لا حاجة للبحث فيه . لذا -
بصرف النظر عن احتجاجنا هذا الحق - نخشى من ان الاحوال تلجئ
الشعب العربي بالقيام لحفظ كرامته وسلامه وطنه أمام هذه الحركة
الثالثة ، مؤملين ان شعار وحسيات حكومتكم المفخمة وشعبها النجيب
يحل احتجاجنا هذا محل الاعتبار وتنتصر لخدمة واجبات البشرية .

(من جريدة القبلة - العدد ٤٠٣ الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٩٢٠)

برقية من الجنرال غورو

- ٢٤ تموز ١٩٢٠ -

على الرغم من أن المذكرة المسلمة إلى وزير المعارف كانت تتطلب جواباً في نهار ٢٣ ، فقد انتظرت ، رغبة مني في الحيلولة دون إراقة الدماء حتى الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٤ الجواب الذي سلمني إياه الكولونيل طولا . ومن دواعي أسفي أن هذا الجواب يؤلف رفضاً .

وقد أعلمتكم من جهة ثانية أن فرقة مؤلفة من ٤٥٠ جندياً نظامياً من الجنود الشريفة مجهزة بمدفعين ورشاشات هاجمت الجيوش الفرنسية بعد ظهر يوم ٢٢ شرقي تل كلخ . وقد غلبت هذه الفرقة على أمرها تماماً في صباح ٢٣ ، وأسرفنا نحو ٥٠ منهم بينهم ضابطان وغنمنا مدفعاً وستة رشاشات .

وهكذا ، في غداة اليوم الذي أعلن فيه جيشكم الملكي حالة السلم ، وفي نفس اليوم الذي كان يكتب إليّ فيه « إننا لا نريد الحرب » ، كان أفراد ذلك الجيش يأخذون موقف المهجوم ويهاجمون جيوشي في المنطقة الغربية . ففي هذه الأحوال التي تقيم الدليل مرة أخرى على عجز سموكم الملكي عن فرض الطاعة على جيشكم ، يحق لي أن لا أكتفي بالوعود وأن أحصل على ضمانات لتنفيذ المذكرة المؤرخة في ١٤ تموز .

إن مذكرة ٢٢ تموز قد نصّت على أنه في حال الرفض أو في حالة محاربة الجيوش الفرنسية كما جرى أمس في تل كلخ تعود لهذه الجيوش حريتها في العمل . وذلك ما فعلته هذا الصباح .

ولكنّ هذا لا يجعلني أقل استعداداً لوقف إراقة الدماء بأسرع ما يمكن ، والتفاوض مع حكومة تودّ أخيراً أن تتعاون بإخلاص مع فرنسة .

غورو

حضرة الجنرال غورو

المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا

- ٢٧ تموز ١٩٢٠ -

أبلغني الكولونيل طولا بكتاب مؤرخ في ٢٧ الجاري قراراً للحكومة الفرنسية تدعو في فيه الى مغادرة دمشق بقطار خاص في الساعة الخامسة من صباح غد . فلي الشرف أن أعلمكم أنني لا أعترف للحكومة الفرنسية بحق نزاع الاختصاص الذي منحني إياه مؤتمر الصلح رسمياً لإدارة المنطقة الشرقية حين احتلال سوريا وتقسيمها الى ثلاث مناطق ، ذلك الاختصاص الذي تأيد بتاريخ ١٥ كانون أول ١٩١٩ بالذاكرة التي قدمها المستر اوبد جورج الى السيد كليمنصو وإلى .

وما أنا بمعترف للحكومة الفرنسية بأي صفة في نزاع اللقب الذي لقبني به الشعب السوري . والقوة وحدها هي التي تستطيع نزعه . ولكنكم تعلمون أنه لم يبق للقوة عمل في القانون الدولي .

وغني عن البيان أن دخول جيوشكم الى دمشق بعد معركة قصيرة مع الشعب ، واحتلال دور المصالح العامة عسكرياً ، هو خرق لمقررات مؤتمر السلام ، وبالأخص لمبادئ جمعية الأمم التي ألغت الحرب ووضعت قواعد لحل الخلافات بطريق التحكيم الدولي .

وكذلك فإن احتلالكم لمدينة البلاد هو عمل خطير الشأن وغير عادل ، لأنه وقع بعد تسريح الجيوش السورية عملاً بانذاركم المؤرخ في ١٤ الجاري وقد قبلته بكامله ، ذلك القبول الذي أعربتم عن ارتياحكم اليه بكتابكم المؤرخ في ٢٠ الجاري ، وأعربتم فيه عن عطفكم على الشعب السوري .

نعم إنكم طلبتم في الفقرة الثانية من ذلك الكتاب تأكيداً منضجلاً

لقبول شروطكم ، لا جواباً بالقبول ، لأن هذا كان في يديكم . على أن تأخر وصول هذا التأكيد المفصل ، وقد سلمته الى معتمدكم الكولونيل كوس قبل انقضاء الموعد بست ساعات ، لا يسوغ لكم سوق جيوشكم الى دمشق ، خصوصاً وقد أبلغتم قبل انقضاء الموعد المضروب للانذار بأثني عشرة ساعة انني بدأت بتنفيذ شروطكم بجد ، وفي مقدمتها تسريع الجيش السوري .

وقد استخرجتم من هذه الحالة - وهي تثبت مقدار اهتمامي وتعجيلي لقبول شروطكم ، والسهر على تنفيذها - حجة للزحف على بلادي ، فاستقبل عدد قليل من الجند أقيم لحفظ الأمن والنظام جيشكم كحليف ، فلم يحل هذا دون اعتقال ضباطكم لهؤلاء كأسرى حرب ، مع أن حالة الحرب غير موجودة .

وأذكركم أيضاً بالكتاب الذي أرسلتموه إليّ مع وزير المعارف مندوبي لديكم وبما انطوى عليه . فقد اعترفتم فيه بأنني غير مسؤول عن تأخير وصول البرقية المفصلة المشار اليها اعلاه ، ولكن في نفس الوقت الذي كنتم تعترفون فيه هذا الاعتراف ، فرضتم علينا شروطاً قاسية جداً يستحيل عليّ حمل شعبي على قبولها . فوضعتولي بذلك بين الأمرين التاليين : إما قبول شروطكم الجديدة ، وفي ذلك الثورة على جيشي وحكومتني بما ستتخذونه ذريعة للتدخل واحتلال دمشق ، وإما الرفض ، وفي هذه الحالة تزحف الألوف المؤلفة من جيوشكم المسلحة بجميع أدوات التدمير الحديثة لتقهر شعباً .

وفي الحالتين ينتهي الأمر الى احتلال دمشق ، وقد رأينا في النتيجة أن الأمر الثاني هو الذي حصل .

ولو كانت الشعوب تعيش اليوم كما كانت تعيش في القرون الوسطى ، يوم كانت القوة تخلق الحقوق ، وكان السيف هو الحكم في الاختلافات ،

لكان نَصْرُكُمْ منطبقاً على القوانين القائمة . ولكن إذا كانت الحرب العظمى ، وقد خضنا غمارها في جانب الحلفاء لنفوز باستقلالنا ، قد بلغت غايتها حقاً باقرار مبدأ الحق وسحق الروح العسكرية ، وإذا لم تكن مبادئ مؤتمر الصلح التي أعلنت حرية الشعوب وحقها في أن تحكم نفسها بنفسها - ليست لغواً من القول ، وإذا ظل ميثاق جمعية الأمم - الذي وقع عليه الحلفاء والأعداء والذي يلغي الحرب بين الشعوب واستعباد الأمم - باقياً ومحترماً ، فإن احتلال القوى الفرنسية للمنطقة الشرقية ، وقد عهد إليّ بإدارتها ، لا يمكن إلا أن يُعدّ أداةً للارهاق ويجب أن يُعامل كذلك .

وختاماً فإن تصرفاتكم تخالف اتفاق سايكس . بيكو الذي وفعت عليه الحكومتان الفرنسية والانكليزية سنة ١٩١٦ ، والاتفاقات المعقودة في أواخر عام ١٩١٥ بين الحكومة الانكليزية من جهة وجلالة والذي ملك الحجاز من جهة أخرى ، والمادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم ، وقرارات مؤتمر سان ريمو ، والتعهدات التي تعهدت إليّ بها الحكومة الانكليزية ، ونص معاهدة الصلح المعروضة على تركيا ، والاتفاقات المعقودة بين السيد كلينصور رئيس الوزارة الفرنسية السابق وبينني ، وتخالف في النهاية القوانين العامة ، ومبادئ الأخلاق الدولية .

فيصل

الاحتلال



بعد واقعة ميلون لم يبق أمام الجيش الفرنسي ما يحول دون
احتلال دمشق في اليوم نفسه غير أن قائد الحملة « احتلال
غوابه » أراد أن يبطئ « دخول الجيش الفرنسي الى
العاصمة السورية » بأية وجلال ، فأجل الأمر الى اليوم
التالي . فدخل دمشق في ٢٥ تموز ١٩٢٠ على رأس جيش
أعداد طواف استمراحي « في أم شوارع المدينة . ثم
استقبل في اليوم التالي وزراء «لاء الدين» الدروبي ، وأعان
أمامهم انتهاء الحكم الفيصلي .



« صورة التصريح الذي ألقاه الجنرال غوابه على هيئة الوزارة »
— نشر في جريدة العاصمة في ٢٩ تموز ١٩٢٠ —

أيها السادة !

انني ههنا أنوب عن الجنرال غورو المندوب السامي للجمهورية الفرنسية
وأنطق باسمه . ان الأمير فيصل قد أشرف ببلاده على قيد أصبعين من
الهلاك ، وان مسؤوليته في الاضطرابات الدموية التي وقعت في سورية منذ
شهرين أعظم وأوضح من أن تسوغ له المثابرة على الحكم . ان الحكومة
الجديدة التي تمثلونها والتي قبلت المشاركة في العمل تحت الانتداب الفرنسي
لتنظيم البلاد السورية ستنال ثقتنا وستجد فينا المعونة القوية مع احترام
ما للشعوب السورية من حرية .

ان حكومتكم الجديدة بقبولها مسؤولية الساعة الحاضرة لا تقدر أن تنفض يدها من تبعة اصلاح ماض يتمثل فيه الخراب الجسيم والدم الغزير المسفوك . ولذلك عليها قبل كل شيء أن تقوم باعباء التعويض وعليكم بأن تشتركوا في ذلك بمبلغ مائتي الف دينار من الذهب ترصد للتعويض على العائلات السورية المنكوبة بالخراب والقتل . وعلينا كذلك معاقبة اولئك المجرمين الذين يعدون في طبيعة غيرهم من رؤساء العصابات التي خربت البلاد تخريباً منظماً بحجة الوطنية وبجسارة الذين أعانواهم بنفوذهم ونقودهم . وسنبعث اليكم بقائمة اسمائهم . فينبغي ان يوقفوا ويحاكموا طبقاً للقوانين ، وان يسقطوا في حالة فرارهم من الحقوق المدنية وتصادر أملاكهم .

أما حكومتكم الجديدة ، فتشاور على العمل بأوضاعها المحلية كالسابق ، وجميع المسائل التي تتعلق بالاهلين او التي يكون لها مساس بمستقبل البلاد تدرس عندكم بمشاركة الكولونيل طولار رئيس البعثة الافرنسية ، ثم يعرض ذلك علينا . وينبغي ان ينخفض الجيش الشريفى الى وظيفة قوة ضابطة ، تخصص لصيانة السكينة في البلاد ، ويجب ان تجمع جميع الادوات الحربية وتسلم للسلطة العسكرية .

ان المسائل التي تنجم عن هذا الوضع الجديد يناط أمرها بالكولونيل « بتلا » رئيس أركان الحرب بجيش الشرق ، وهو يحملها بالاتفاق مع وزير حرييتكم . وانه يمكنكم ويتحتم عليكم أن تبشوا البطانة في نفوس أبناء دمشق ، وهم الذين تتألف اكثريتهم من مجموعة عاملة حكيمة ، في استطاعتكم الاعتماد عليها . وان الاهلين لا يسهم سوء . وسنعطى الأوامر الشديدة لمنع جنودنا عن أي حادث . ويجب في مقابلة ذلك ان لا تقع أية مظاهرة تقو أي تحريض مخل بالأمن العام ، وسيجمع كل عمل عدائي باقصى الشدة . وأما البلدة فمشاركة في المسؤولية لذلك يجب أن تنتخبوا من كل محلة

آعباناً ذوي نفوذ ، يعتبرون بمثابة المسؤولين ، وسيجري توزيع السلاح
من الأهلين بالتدريج ويباشرون فيه بأقرب مدة . ولقد رأيت من استعراض
قسم من جنودنا اننا نملك عند الحاجة الوسائل المؤدية لتوطيد الأمن الذي
تفتقر اليه هذه البلاد أسوء افتقار .

٣

شكر وثناء

— نشر في جريدة العاصمة في ٢ آب ١٩٢٠ —

جاءنا من مديرية المطبوعات نص العريضة التي رفعها الرؤساء الروحانيون
الى صاحب المعالي رئيس الوزراء الأفخم ننشرها بما يلي :

يا حضرة الوزير المعظم !

اعلاناً للحقيقة واعترافاً بالفضل لذويه نرفع نحن المسيحيين والموسويين
المستقرين في دمشق وضواحيها على تعدد مللنا وطبقاتنا القومية تشكراتنا
القلبية ، موجهة الى العلماء والأعيان والوجهاء والعامّة من اخواننا المسلمين
في دمشق وضواحيها ، لما صدر منهم في الأيام الأخيرة الخوف من السهر
الدائم على الراحة العامة واقامة جنود وطنية للمحافظة على الأمن والسكينة
ومنع الاضطرابات المقلقة ، مما يسطر لهم الذكر الجليل في صحف التاريخ
ويوجب لهم لدى معاليكم يا دولة الوزير ان يفوزوا بتكريم وتقدير ،
وليحفظ الله مجد دولتكم العلية والدولة المنتدبة .

بطريرك الروم الكاثوليك : تفلوس . متروبوليت بصرى وهوران : ميخائيل
بهاش . مطران السريان بدمشق مرخص أرمن بدمشق : استودس كيسان . النائب
الاساقى الماروني بدمشق : الخوري ابراهيم ماسكي . فارس الخوري . ناصيف
أبو زيد . أسعد أبو شعر . قسطاكي الحمصي . ابراهيم طويل . ميخائيل والياس
صعناوي . ميشيل أوديس . شفيق قدسي . انطوان أبو حمد . خليل عنخوري .
نابلس الخوري . موسى سعد شامية .

- نشر في جريدة العاصمة في ٩ آب ١٩٢٠ -

ليس من مجهل ان مؤتمر الصلح الذي قرر الاعتراف باستقلال البلاد السورية ووجود دولة مستقلة فيها، قرر في الوقت نفسه انتداب دولة فرنسة لهذه البلاد، على ان تعين شروط الانتداب على حدة حسب عهد جمعية الأمم، على نسبة اهلية للشعب ورفقته العلمي والاجتماعي، ولما كان الشعب السوري في مقدمة الشعوب المعروفة بالنباهة والرفق العلمي وكال القابلية للحكم الذاتي، فان امر الانتداب لا يمكن ان يكون شديد الوطئة عليه. بل هو لا يتجاوز حد المعاونة التي من شأنها ان لا تمس بأمر الاستقلال الذي أقر عليه جميع الدول.

غير ان عدم انتهاء المفاوضات الجارية بين الحكومة السابقة في دمشق وبين حكومة المنطقة الساحلية بشأن تسهيل مناقلات السكة الحديدية بين بيروت وحلب الى نتيجة صريحة، وحصول سوء تفاهم في بعض مسائل أخرى، حدا بالمندوب السامي للدولة المنتدبة حضرة الجنرال غورو - الذي رأى نفسه بحاجة شديدة الى سوق الجنود والعتاد الى الجهة الشمالية للوقوف في وجه من هم عدو للحلفاء جميعهم - الى ان يستعلم شفاهاً ثم خطياً عن اسباب وضع العراقيل في سبيل تلك السوقيات مع كونها مصلحة مشتركة بين الطرفين، فأرسل ذلك البلاغ الذي اذاعته الصحف في حينه وهو يشتمل على المواد الآتية :

- ١ - التصرف بسكة حديد رياق ابتغاء تسهيل النقلات .
- ٢ - احتلال مدينة حلب احتلالاً عسكرياً كي لا تسقط بيد العدو .
- ٣ - التصريح بقبول الانتداب الفرنسي باعتباره امراً واقعاً .
- ٤ - قبول تداول الورق السوري .

• - تأديب المجرمين الذين اضرروا بحركاتهم واعمالهم اهالي المنطقتين .
ولما لم ترَ الحكومة في ذلك ما يرمي الى العبث في استقلال البلاد
او يشير الى الخط من كرامة الأمة او الهضم من حقوقها ، عادت فاختارت
جانب المسألة مع الخزم ، وقررت اجابة تلك المطالبات بعد تحوير يوافق
مصلحة البلاد .

بيد ان عدم وصول برقية الموافقة في حينها وتأخرها عتبة ساعات
كان سبباً قاضياً لتقدم عساكر الدولة المنتدبة وحصول ما كان من
الأمر ، فدخلت هذه العساكر للعاصمة بكل هدير وسكينة ، حيث وجدت
من الحكومة والاهالي منتهى الاعتدال والبرزانه . فأكد رجال الدولة
المنتدبة اعترافهم بشروعية الحكومة الوطنية واستقلالها ووجوب احترام
قوانينها ومعاملاتها وعمالوا على الأخذ بناجرها لا سيما في توطيد دعائم
الراحة والسكينة والضرب على ايدي المتمردين والعابثين في الأمن داخل
البلاد .

وعليه فإن الحكومة اولا تطلب من جميع الاهالي :

(١) - ان يخلدوا الى السكينة التامة متجنبين دواغي عدم النظام
التي تذهب بسمتهم وصحة بلادهم .

(٢) - ان لا يتأخروا عن تأدية ما عليهم من الاموال الاميرية
بوجه من الوجوه .

(٣) - ان يحترموا القانون وحقوق مأموري الحكومة ويلبوا
لواامر الحكومة .

(٤) - ان لا يكتسوا أمر كل من أتى ويأتي بعمل منابر للقانون
ورضى الحكومة في وقت من الأوقات وهي عازمة على ازال العقاب
للمرء بكل من يخالف منهم ذلك .

ثانياً : تحتم على جميع المأمورين والموظفين الموكل اليهم تقرير الأمن والسكينة :

(١) - ان يسارعوا الى الضرب على ايدي كل من يتصدى الى العبث بالأمن والاقلاق بالراحة بيد من حديد .

(٢) - ان يعلموا ان كافة القوات الوطنية والمنتدبة متحدة ومتضافرة على مظاهرتهم في هذه الغاية النبيلة .

(٣) - ان لا يغرب عن بالهم ان القوات التي يطلبونها لقمع الفتن واستئصال دابر الفساد والشقاوة عند الحاجة ، انما هي لجرد الضرب والتنكيل لا الانذار والتهديد . فيجب عليهم قبل استمدادها ان يهيئوا اسباب وقوع ذلك التنكيل بمستحققيه ، فيعينوا لها الهدف تعيينا صحيحاً ، يمحصرهم اسباب وعوامل الفتن في الأشخاص المسيبة والمتعمدة لها ، واذا لم يمكن فبالقرية او العشيرة اذا اشتغل بها اهلها . وان وقوع الأمور الخلة من البعض وسكوت البعض الآخر دليل ارتياح ، يستوجب التنكيل بالجميع ، ولكن على كل حال ان الوجوه والمشايع مسؤولون شخصياً بالدرجة الأولى .

اما اذا اكتفوا بذكر الوقائع من غير اسنادها الى فاعليها ومتجاسريها الحقيقيين ، فيعد ذلك دليلاً كافياً على عجزهم وينحون عن وظائفهم . هذا وليعلم الموظفون والأهلون انهم اذا راعوا ما ذكرناه وقاموا بواجباتهم المتقابلة بصدق واستقامة يكونوا قد مشوا خطوة بعيدة نحو غايتهم الشريفة من استقلالهم المنشود . والا فاللوم على انفسهم ولايت حين مندم .
رئيس الوزارة

علاء الدين

في ٥ آب سنة ١٩٢٠

خطاب رئيس الوزراء علاء الدين الدروبي
في الوليمة التي أوملتها الحكومة السورية للجنرال غورو
- نشر في جريدة العاصمة في ١٢ آب ١٩٢٠ -

يا صاحب الفخامة !

أرحب بفخامتكم باسم الحكومة السورية وأهنتكم بسلامة الوصول
وأتمنى لكم وللحكومة التي تمثلونها كل غبطة وحبور . واني عملاً بما يوحى به
إليّ الشعور الوطني الذي يختلج في جوانح أبناء سوريا أشكر لكم كل
شكري على تصريحكم الأخير بأن الحكومة الافرنسية التي عهد اليها مؤتمر
السلم بمهمة الانتداب في سورية لا ترمي من ورائه إلا الى رعاية مصلحة
البلاد وفلاحها ، وان استقلال السوريين الذي سبق الاعتراف به بصورة
علنية غير مهدد بمخطر . وبما يركي هذا التصريح الرسمي الذي يثبت الطمأنينة
في النفوس ، أن تقاليد فرنسا الباهرة وماضيها المجيد وما صرح به زعمائها
منذ خاضت غمار الحرب ذوداً عن حوزة العدل ونصرة للحق على القوة ،
لا يترك مجالاً للشك بأن حكومتكم المبيجة لا ترغب كما ذكرتم في استعمار
سورية ولا تحاول استعبادها ، وإنما تريد أن تعمل بمبادئ القومية الماثورة
عن أبطال ثورتها الكبرى الذين كتبوا حقوق الانسان بدمائهم في تاريخ
العالم . وان مؤتمر السلم الذي اختاركم للانتداب في هذه البلاد السورية إنما
زاد في ضمانة تأييد حقوق الشعب السوري وصيانة حريته واحترام
استقلاله ، ولذلك فانتداب حكومتكم المعظمة لبلادنا ليس فيه ما نخشاه
لأن كرامتنا أصبحت مضبوطة بصورة علنية ، ونؤمل أن ننال منكم ما
نأله أميركا وإيطاليا والبلجيكا واليونان ، وغيرها من الشعوب المهضومة
الجلق من قبل . واقدر أن رجال البلاد المتنورون على ثقة وطيدة بما
لفرنسا من سلامة القصد ، إلا أن أقلية صغيرة - أكثرها غريب الدار - كانت

توسوس في صدور الناس لا يخفى عليكم بأن فرنسا دولة مستعمرة وانها تعمل على بسطة ملكها في الحقيقة غيرها ، على أن الذين انخدعوا بزخرف القول لا يلبثون أن يعرفوا الحقيقة التي ما خفيت علينا البتة . وايضاحاً للحقيقة التي ما زالت مكتنفة بالمغموض أريد أن أصرح لفخامتكم بأن الشريف فيصلاً كان يشاطرنا هذا الرأي وكان في مذاكراته الخصوصية يجهر باخلاص واستقامة الافرنسيين ، إلا أن ذوي الريب المحيطين به آثارو الحوادث الأخيرة المؤلة وان البحث العميق في هذه القضية سيظهر صدق هذا البيان . وانما يرجع الى عدل فرنسا تقدير هذه الأحوال وأن تحكم فيها بما تراه موافقاً للعدل .

ان شعورنا لا يمكن أن يرتاب فيه . لأننا قاتلنا في صفوفكم وفي سبيل تلك القضية العادلة وإننا كنا نؤلف جزءاً لا ينفصل عن جموعكم وقد كنا مصيرنا مرتبطاً بمصيركم ولذلك يحق لنا بعد الذي أظهرناه من الاخلاص والولاء أن نتوقع تحقيق أمانينا القومية كافة في الساعة التي تقرر فيها النصر العام ، واني لعل ثقة أن كلماتي هذه ستمحو كل اثر لسوء التفاهم ولا سيما ونحن لا نخشى خطراً يهدد استقلال سورية بل يزيدنا اطمئناناً عليه مبادؤكم النبيلة وتصويحات أكابر رجالكم الرسمية والاتفاقات المبرمة بين فخامة رئيس وزاراتكم المسيو كليمنصو ومندوب سورية في مؤتمر السلم ، وهي الاتفاقات التي تثبت ان فرنسا لا تأتي لسورية إلا كصديق لا كستعمار . ولقد تفضلتم أنتم فخامتكم ووعدتم بأنكم تحتمون استقلال الشعب السوري ونخزيته وتتكلمون على المودة والصدق المتبادلين ولقد مثلتم فكرة فرنسا السامية نصيرة الحرية والمدنية .

ذلك ما جرأنا يا صاحب الفخامة على قبول مسؤولية الساعة الحاضرة وإننا اعتماداً على معاونتكم لم لتردد في القيام بالمهمة التي يكون من نتيجتها حرية وطننا المحبوب واستقلاله ، وان الحكومة الوطنية التي

استعجفت ثقتكم والتفاتكم السامي كما أثبت ذلك منشور الجنرال غوابه في ٢٦ تموز قد بادرت بكل اخلاص الى اجابة ما طلب منها وقبلت الاشتراك في العمل والسعي مع رجالكم الفنيين الذين يعملون لمصلحة سورية. واني مقتنع بأن المحبة التي يضرها السوريون تجاه فرنسا - وهي المحبة التي جيلت بالدماء في ساحتي الجهاد الأدبي والمادي الذين أدوا الى نيل الحرية - لا تتزعزع ، وان عزم السوريين ونشاطهم المعروفين في كل بلدة نزلوها ومودة فرنسا الماثورة لأكبر ضمانة لفوز قضيتنا الوطنية التي ينتظرها السوريون بفارغ الصبر .

ولذلك أحبيكم يا صاحب الفخامة بصفتكم الصديق الرسمي والشخصي لسورية وأتمنى لكم طيب الإقامة في هذه البلدة العظيمة التاريخية وجيشكم الذي أظهر في خطته انه موجود في بلاد صديقة .
فلتحي سورية حرة ومستقلة ولتحي فرنسا الفخيمة الكريمة .

٥

تعزية الجنرال غورو

— نشرت في جريدة العاصمة في ٣٠ آب ١٩٢٠ —

برقية من فخامة الجنرال غورو المندوب السامي للجمهورية الافرنسية في سورية وكنيليكيا وفائدة جيش الشرق العام :
الى اعضاء حكومة دمشق وأسرة علاء الدين بك الدروبي وعبدالرحمن باشا اليوسف .

لقد ساء في اني فوجئت بمصرع علاء الدين بك الدروبي رئيس مجلس الوزراء ، وعبدالرحمن بك اليوسف رئيس مجلس الشورى ، واني اعرب لأعضاء حكومة دمشق ولأسرتهما الكريمتين عن عواطف التعزية الخالصة .
لقي علاء الدين بك الدروبي وعبدالرحمن باشا اليوسف حتفهما أبان

قيامها بمهمة التوفيق الشريفة التي باشر بها . واني اواسي جميع الذين كانوا يحبونها ويجاون قدرهما من الأهلين والخلان ، واشارك في الأسف سائر من يعلمون قدر الخدمات التي قاما بها للبلاد .

عاليه - في ٢١ آب ١٩٢٠ الجنرال غورو

٦

إنذار الحوارنة

- نشر في جريدة العاصمة في ٢ ابلو ١٩٢٠ -

ان غدر الحورانيين الفظيع لوزراء الحكومة في خربة الغزالة واعتداءهم بالسلاح على الجنود الفرنسيين والسوريين الذين ذهبوا للانتقام من السفاكين ، قد دعى الى التدمير والعقاب الذين بدأت حوران تشعر بوطأتها .

وسيتأبر جنودنا على هذه الأعمال بلا رحمة ، حتى ينال المجرمون جزاء اعمالهم ، ويوطد الأمن في البلاد وبقية القرى المسؤولة . وقد منح سائر زعماء ورجوه الحوارنة مهلة ثمانية ايام ليقدّموا في خلالها الطاعة النهائية الى الحكومة ، ولا تجازي القرى الا بقدر ما يثبت عليها الاشتراك مع اعدائنا . وتزداد الشروط التي تفرض عليها صرامة ، كل ما تأخروا عن الحضور . وتعد القرى التي تؤوي كبار المجرمين مشاركة لهم . وابتداء من هذه الحين اذا وقع اعتداء ما على مخافرنا او قلعت الخطوط الحديدية ، فان القرية الأقرب الى محل الحادثة تعد مسؤولة وتدمر في الحال وتصادر مواشيها . وستأبر الطيارات على القاء القنابل على القرى المتمردة حتى تقدم الطاعة . قائد الفرقة الثالثة لجيوش الشرق

الجنرال غوابه

عن رئيس الوزراء

محمد جميل

٧

الرجوع الى الراية العربية مؤقتاً

- نشر في جريدة العاصمة في ١٩ آب ١٩٢٠ -

اذاع دولة رئيس الوزراء البلاغ الآتي .

لدى المذاكرة في قضية الراية ذات النجمة البيضاء التي وضعها المؤتمر

السوري ، تبين :

١ - ان مؤتمر الصلح قرر الاعتراف بوجود دولة مستقلة في سورية .

فأصبح الاستقلال امراً متفقاً عليه بموجب هذا القرار الدولي .

٢ - ان المؤتمر السوري لم تعترف به الدول ، لأن اجتماعه كان قبل

اعتراف الدول بوجود دولة سورية . فكان تأليفه ووضع الراية ذات

النجمة البيضاء سابقاً لأوانه .

ولذلك تقرر عدم رفع الراية المذكورة والحالة هذه واستعمال الراية

العربية - التي هي راية دولة حليفة - مؤقتاً ، والرجوع الى رأي الأمة

بذلك بعد ان يجتمع مجلس نوابها وفقاً للقانون الذي يوضع في هذا الشأن

ويقرر شكلاً خاصاً للراية .

رئيس الوزارة

علاء الدين

في ٤ آغستوس سنة ١٩٢٠

٨

العلم السوري

- نشر في جريدة العاصمة في ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٠ -

في الساعة التاسعة والنصف من صباح ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٢٠

رفع العلم السوري الموقت على دار الحكومة الكبرى في دمشق ؛ وقد

تلا دولة رئيس الوزراء جميل بك الالشي الخطاب الآتي :

أيها السادة . أيها الشعب !

نحتفل الآن بوضع علم حكومة دمشق الجديدة . وقد وقع الاختيار عليه مؤقتاً ريثما يجتمع مجلس من الأمة السورية ويقرر لنفسه علماً خاصاً لبلاد سورية المتحدة عامة . ولقد جعل في رأس علمنا مصغر العلم الافرنسي ، دليلاً على اجتماع مصلحة البلاد مع المصلحة الافرنسية ، وأن حكومة الجمهورية المعظمة هي المنتدبة على سورية .

وان كل وطني سوري يرجو من صميم فؤاده أن يكون هذا اليوم فاتحة خير لسورية المحبوبة كلها ، وداعياً للحكومة المنتدبة أن تسعى سعيها المشكور وتم ما أخذته على نفسها من ترقية قطرنا في اقتصادياته ومعارفه ومنافعه ، حتى تصل الأمة الى المستوى المطلوب من الرقي الاجتماعي والمدني ، وتمشي مع الأمم الحاضرة كتفاً الى كتف ، لا ينقصها شيء من مشخصات الأمم وموجبات بقائها .

واني بامم حكومة سورية ، أحيي رايتنا المحبوبة وأدعوكم الى تحيتها . معي ، تحية الاكرام والتعظيم . وعسى أن تكون هذه الكرة المذووة التي في وسطها ، رمز الى ان سورية تجمع حسنات العالم المسدني بأسره ، وأن شعبنا الكريم يبلغ عما قريب درجته المقدرة له من السعادة الحقيقية التي تسعى اليها حكومتنا الوطنية مع حكومة الجمهورية الفخيمة .

فلتمش سورية المتحدة .

ولتحيا فرنسا العظيمة .

مزايم الفرنسيين

لقد صور الفرنسيون حوادث ميسلون بصورة يعدها عن الحقائق بعدا كبيرا، لأنهم أرادوا - قبل كل شيء - أن يسترخوا فظاعة العمل الذي أئتم عليه الجنرال غوزو باحتلال المواقع العسكرية التي أخلاها الجيش السوري - عملاً بأحكام الأندلس النهائي - ولذلك لم يذكروا في بلاغاتهم وبياناتهم، لا الهدنة التي عقدت في مقر الجديدة والشروط التي فرضت لهذه الهدنة، ولا الطلبات الجديدة التي قدمت في عاليه، ولا الهدنة التي أرسلت إلى دمشق طالبة السماح لنقل مقر قيادة الجيش من الجديدة إلى خان ميسلون، حتى قبل انتهاء مدة الهدنة. وأرادوا بعد ذلك أن يبالغوا في مقدار الجيش السوري المحتشد في جبهة ميسلون - وفي تجهيزاته العسكرية - مبالغة غريبة، ليتخذوا ذلك وسيلة لتفاخر بما أسدوه «اعظم نصر في سورية»، فقد كتبت مجلة آسيا الفرنسية: «إن الجيش الذي احتشد تحت قيادة يوسف العظمة في ميسلون كان مؤلفاً من ٣٥.٠٠٠ جندي مدرب أحسن تدريب، ومزود بأحدث الأسلحة والعتاد» كما كتبت جريدة الطان انه «كان في الجيش السوري الذي غارب في خان ميسلون ضباط من البروسيين والالمان له وان عدد القتلى في المعركة تجاوز الـ ٥.٥٠٠».

لقد رأينا من الضروري أن نقتل فيما يلي بعض البيانات والبلاغات الفرنسية لاعطاء فكرة واضحة عن هذه المزاعم:

بيانات وبلغات رسمية

١

المنشور الذي ألقته الطيارات الفرنسية — على مختلف المدن
-- قبل يوم ميلان --

اننا لم نشر على النص العربي لهذا المنشور فاضطررنا الى
ترجمته من «النص الفرنسي المنشور في مجلة «آسيا الفرنسية».

أيها السوريون !

في اللحظة التي فيها تجرّم حكومتكم الى الحرب، وتجلّب على بلادكم
الولايات، أتوجه اليكم لأقول لكم : لماذا ستحاربون .
قيل لكم : ان فرنسا تريد أن تستعمركم وتستعبدكم .
وهذا كذب صريح !

انما فرنسا قد قبلت من مؤتمر الصلح الانتداب على بلادكم .
ان أداء هذه المهمة ، هو من رغائب فرنسا وواجباتها . ولكنّها
تتسلّك بماضيها الكريم ، وتراعي في تنفيذ الانتداب منفعة البلاد ورفاهيتها
تحت ضمانه استقلال الشعوب السورية ، المعترف به رسمياً .

انها تود أن تقدم مساعدة خبراءها الفنيين ، لتنظيم المصالح العامة على
أحسن وجه ، كما تقدم رؤوس أموالها لاستثمار ثروات البلاد أحسن استثمار .
انها تحترم جميع الحريات ، ولا سيما حرية الوجدان .. حرية الأديان —
وستضمن فرنسا هذه الحرية الى الجميع بدون استثناء ، ولكنها لن تسمح
لمذهب من المذاهب أن يتعدى على حقوق غيرها .

وهي مصممة على ترك السلطات المحلية تمارس صلاحياتها، على شريطة أن
لا تأتي بعمل معاد لفرنسة ، مخالفة بذلك التعهدات المعقودة .

وأنتم لا تجهلون ، أيها السوريون ، ان حكومة دمشق — مدفوعة بأقلية
متطرفة .. تسترسل منذ ستة أشهر الى أقصى حدود الاسترسال في اتباع

سياسة معادية للفرنسيين كل المعاداة .

انها رفضت سكة حديد رفاق حلب على القطعات الفرنسية ، التي
تجارب الانزاك منذ أشهر ، دفاعاً عن سورية .

وانها أغرقت المنطقة الفرنسية بالعصابات التي جهزتها بالثبائط وزودتها
بالأسلحة والعنادر ، لقتل أهل القرى المحرومين من وسائل الدفاع .

انها جرت عليكم أعظم الأضرار ، بمنع النقد السوري الجديد ،
وتحريم التصدير ، وبأحداث حاجز اقتصادي بين دمشق وبين الساحل .

وفي الأخير ، لكي تتمكن من إدامة هذه السياسة الخرقاء ، أثقلت

كواهلكم بالضرائب الباهظة ، وفرضت عليكم الخدمة العسكرية
الاجبارية ... وذلك ليس بغية الدفاع عن استقلالكم وحرثاتكم - لأن

ذلك الاستقلال وتلك الحريات لم تكن مهددة قط - ولكن خدمة لمصالح
رجال السياسة ، الذين لا ينتمي الكثيرون منهم الى بلادكم .

وكانت فرنسا صابرة ، طول هذه المدة ، لأنها كانت قوية . ولكن
الكل صبر حدود .

ولقد أبلغت حكومة دمشق - باسم حكومتي - طلبات معسدة
وحكيمة ، يتوقف ادامة السلم على قبولها .

ان احدي هذه الطلبات هي الغاء الخدمة العسكرية الاجبارية .

واذا رفضت حكومة دمشق ، اليد التي مدتها اليها فرنسا فقررت
الحرب - مستسلمة بذلك الى تأثير الحقاء - فانها ستحمل مسؤولية عملها .

ولكني لا ازال آمل ان لدى السوريين من شيم الذكاء والتنور ما
يمنعهم عن الموافقة على الهرولة نحو الخراب والفناء ، للدفاع عن الأقلية
المجرمة التي بسطت سلطانها عليهم .

انكم لن تعرضوا أولادكم الى فتك الآلات الحربية الحديثة المدهشة
- من برية وجوية - لخدمة غاية واحدة ، تلخص في : ادامة الخدمة

العسكرية الاجبارية ، والضرائب الباهظة ، وسائر الابعاء التي تذهبون
تحت ثقلها ...

انني لا أنوي استعمال الطائرات ضد الاهالي المحرومين من السلاح
متبعاً في ذلك مقتضيات الشعور الانساني الذي يشترك فيه جمع الفرنسيين
ولكن خطتي هذه مشروطة بشرط واحد : هو ألا يقتل أحد من الفرنسيين
أو المسيحيين . وأما اذا حدث شيء من ذلك فستقابل تلك الأعمال بمثلاً ،
بمنتهى التساوة وبطريق الجو .

وأنا لا أشك في أن كل من يشعر بوطنية حارة خاصة ، وكل من يريد
لبلاده الثروة والطمأنينة ، سيرفض الحرب ، وسيندفع الى جانبنا . اني
أوجه خطابي الى هؤلاء ، باسم فرنسا وسورية .

فليقم وليتحد جميع هؤلاء ، ضد الفئة المتسلطة عليهم ، مستندين في
ذلك الى قوة حقهم . لأن قوة الفئة المذكورة . تكونت من ضعفهم وليس
إلا . فليثقوا بروح الحرية والايشار ، التي تقصف بها فرنسا الكريمة
والنشطة والمتمدنة .

فليأتوا الى أصدقائهم الفرنسيين بكل اطمئنان ، كما فعل ذلك قبلهم
البنانيون الشجعان وغيرهم — باندفاع جميل — .
فلتعش سورية حرة ومرفهة ، فلتعش فرنسا .

الجنرال غورو

٢

بلاغ رسمي
صدر من السلطة العسكرية ببيروت

— ظهر اليوم ٢١ تموز —

ان الأمير فيجلا كان قد أبلغ القائد العام الجنرال غورو بتاريخ ٢٠

تموز ان حكومة الشام قبلت جميع الشروط المطلوبة من الحكومة
الفرنسوية . ولكن بموجب الشروط المذكورة المسلمة بتاريخ ١٤ تموز
ان الاقرار بقبولها لم يكن كافياً ان لم تتبعه أعمال رسمية . ولكون
الجنرال غورو لم يستلم في الوقت المعين اشعاراً باقرار ان القبول بالعبء .
قد زحفت الجيوش الفرنسية على الشام في غرة نهار ٢١ تموز حسب
التبليغ الذي كان ارسل الى الأمير فيصل .

اما الجيوش الشريفة ، فقد رفضت القتال وانسحبت أمام جيوشنا
المتقدمة في الجبال الى هذه الساعة ، (أي الساعة الحادية عشرة من نهار
٢١ تموز) . وقد تحتل الشام اذا أوجبت الظروف ذلك .

ويستفاد من خبر ورد على القيادة العامة في عاليه من الشام الساعة
الحادية عشرة ، ان الأمير فيصلاً ابرق الى الجنرال غورو مساء ٢٠ تموز
تثبيتاً لقبول شروطه . وهذه البرقية لم تصل ، لأن المتمردين العصاة كانوا
قد قطعوا السلك التلغرافي في جهات الزبداني . وذلك مما يبرهن على سوء
ادارة حكومة الشام ، باختلاقها وتقويتها هذه العصابات التي جاءت ويلاً
عليها اليوم . لانه لو وردت البرقية المشار اليها في الوقت المعين ، لكنت
الجيوش الفرنسية قد تأخرت عن الزحف ، سيما اذا كان الجنرال غورو
وجد حقيقة مباشرة الاجراءات المطلوبة .

٣

بلاغ رسمي

— صدر في بيروت صباح ٢٣ تموز ١٩٢٠ —

بلغ الامير فيصل رسمياً الجنرال غورو بتاريخ ٢١ تموز انه رضى
بالشروط التي أوجبت عليه قبولها الحكومة الفرنسية ، وانه قد بوشر
بتنفيذها . وعليه صدرت الأوامر للجيوش الفرنسية بالتوقف ، فتوقفت

عن التقدم مساء ٢١ تموز .

ان الجيوش التي وقفت في مراكزها سحابة ٢٢ تموز لا تزال حتى الآن (صباح ٢٣ منه) محنة المضارب التي يستند اليها الآتي لبيات في في جهات الجديدة . وهي لا تتابع سيرها الى الأمام الا اذا قضت عليها بذلك أعمال عداينة .

اما فيما يتعلق بالخط الحديدي الممتد بين رفاق وحلب ، فقد بوشر باتخاذ التدابير العسكرية المتعلقة به .

اما الجيوش الفرنسية التي كانت تتقدم الى دمشق ، فانها ستسحب تبعاً كلما نفذ قسم من الشروط التي ورد ذكرها في الابتداء .
والظاهر ان اضطراباً شديداً جداً سائد في دمشق .

٤

بلاغ رسمي

- صدر في ٢٣ تموز ١٩٢٠ -

لقد أصبح من اللازم أن يسرد بكل وضوح ما جرى من الحوادث من ١٤ الى ٢٣ تموز . وكتب هذا البلاغ حاوياً ما دار من المحادثات بين الجنرال غورو والأمير فيصل ، لينشر في جرائد دمشق ، ويؤمل ما علق بالأذهان من الشك . والغاية من كتابته بيان الأسباب التي دعت الجيوش الفرنسية للزحف على الشام والدواعي التي أوجبت توقيفها :
أبلغ الجنرال غورو في ١٤ تموز الأمير فيصل الشروط المتوجب قبولها وخرب له موعداً أربعة أيام ليصير تنفيذها لغاية ١٨ تموز .

وحيث طلب الأمير فيصل بالحاج تمديد المهلة ، فمددها الجنرال غورو الى ١٩ تموز . وتلى ذلك طلب الأمير أيضاً بواسطة الكولونيل طولاهدة ،
ثالثة فتأجل ميعاد تنفيذ الشروط المقتضى العمل بموجبها في ١٨ تموز الى

٢٠ منه . وبلغ الأمير في الوقت ذاته انه بعد انقضاء الأجل المعين ان لم يتحقق الجنرال بأنه بوشر بتنفيذ الشروط ، تبتدىء القوات الافرنسية بالزحف الى الأمام .

فانقضت الساعة الرابعة والعشرون من ٢١ تموز ولم يرد جواب الأمير فبدأت القوات الافرنسية بالتقدم ، ومع ذلك فقد أبرق الجنرال غورو الى الأمير فيصل يفيد به بأنه رغباً عن مباشرة الجنود الافرنسية بالزحف ، فان قائدها مفوض بمخابرة حكومة الشام ، اذا كان هناك حكومة تريد التفاهم مع فرنسا .

فتلقى الجنرال غورو في صباح ٢١ تموز جواب الأمير فيصل الرسمي بقبول الشروط الافرنسية والقيام بالأوامر المعطاة منه . انما هذا الجواب وصل متأخراً ، بداعي حوادث الزبداني التي تقع مسؤوليتها على الذين سببوها . ومن جراء هذا التأخير كانت الفرق الافرنسية قد تقدمت بالزحف الى أعالي الجبال وبطون الوديان ، بنوع لم يعد باستطاعة الجنرال غورو ايقافها في محلات لا يمكن اىصال المياه اليها ولا الذخيرة في السكة الحديدية .

وفي ٢١ تموز سأل الامير الجنرال غورو أن يأمر بوقف زحف الجنود ، الامر الغير ممكن في ذلك الوقت للسبب المذكور ، فأجابه الجنرال انه لا يفكر بالدخول الى دمشق اذا كان بالامكان المحافظة على السلام .
وأخيراً تبلغ الجنرال غورو في ٢٢ تموز بواسطة الكولونيل طولا عن التحركات التي اتخذها الأمير وعن طلبه توقيف الجنود . فأصدر الجنرال أمره عملاً بما وعده به أن تقف الجنود عن الزحف في الوقت الذي أصبح متيسوراً . وبقيت الجيوش في مراكزها حتى تنفذ الشروط التي وضعتها فرنسا بتمامها .

- صدر صباح يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠ -

على أثر الايضاحات والمخابرات الرسمية التي أرسلها الأمير فيصل إلى
فخامة الجنرال غورو بتاريخ ٢١ تموز ، اوقفت الجيوش الافرنسية سيرها
بعد ان اجتازت سهل الهقاع في لبنان الشرقي ،
وفي نهار ٢٢ يوليو أصدر فخامة الجنرال أمره بتوقيف جيوشه في
المراكز المحتلة ، منعاً لهرق الدماء ، وهو بانتظار ايضاحات حكومة
دمشق السامية التي من شأنها ازالة سوء التفاهم في تنفيذ شروط الانذار .
ولكي يبرهن الجنرال عن روجه السلمي أعطى الأمير فيصلاً مهلة
جديدة انقضت في ٢٣ يوليو في الساعة ٢٤ . وقد أنذره أيضاً ان الجيوش
تتابع حركتها وتعود له حرية العمل فيما اذا ظهر عمل عدائي ضد الجيوش
الافرنسية .

وبعد ظهر ٢٢ الجاري في الوقت الذي أظهر فيه الجنرال ميله للسلم
ولحقن الدماء اعتدت فصيلة شريفة مؤلفة من ٤٠٠ عسكري شريفي ،
ومسلحة بمدفعين وبضعة مدافع رشاشة في جهات تل كلنج على كتيبة من
الفرقة الفرنسية التي تقوم بوظيفة البوليس في المنطقة الغربية .
وفي صباح ٢٣ الجاري شنت الفرنسيون هذا العدو بعد معركة
شديدة ، واستولوا على السكة الحديدية وعين التين ، وتراجع العدو بنظر
شديد بعد ان ترك عدداً من القتلى والجرحى في ساحبة القتال ، وترك
أيضاً معدات كثيرة . وقد أسرنا ٥٠ شخصاً من الجنود الشريفة بينهم
ضابطان . وأخذنا أيضاً مدفعاً من عيار ٧٧ وستة مدافع رشاشة كاملة .
ولقد برهن هذا الحادث مرة أخرى : من جهة عن روح اهالي المنطقة
الشرقية العدائي نحو الجنود الفرنسيين ، ومن جهة ثانية عن عجز حكومة

الأمير فيصل عن إجبار جنودها على الطاعة ، فيها إذا كانت تريد أن تظهر ميلها المخلص بالفعل للصلح والتفاهم .

ونهار ٢٣ تسلط الحزب المتطرف في دمشق على الموقف السياسي ولم يرضخ للمخابرات السلمية التي صرفها فخامة الجنرال .

فبسبب هذه الحوادث ، ونظراً للأعمال العدائية التي حصلت في تل كلخ فالجنرال غورو الذي بالرغم من انتهاء الهدنة المعلقة للأمير في ٢٣ تموز الساعة ٢٤ ، لم يقيم بعمل ما ، ليث ينتظر جواباً سلمياً حتى الساعة الثالثة من نهار ٢٤ تموز . ومنذ تلك الساعة ، أصبح الجنرال حراً في العمل .

فاستأنفت الجنود المراقبة في نواحي عين جديدة مسيرها إلى الأمام ، وافتتحت الحياة المعركة في وادي التكية .

٦

بلاغ رسمي

- صدر مساء اليوم ٢٤ تموز ١٩٢٠ -

على أثر حوادث العداء التي وقعت في تل كلخ ، وبناء على عدم ظهور استعدادات سلمية من حكومة دمشق ، اطلق الجنرال غورو لنفسه حرية العمل ، وأصدر أوامره لجيوشه بمواصلة الزحف الى الأمام يوم ٢٤ تموز ابتداء من الساعة الثالثة . فاصطدمت الجيوش الفرنسية بقوات شريفة كبيرة العدد كانت متحصنة في المضائق الفاصلة بين وادي التكية وخان ميسلون الذي هو معسكر عام ومركز تجمع للقوى الشريفة ، وهذه الجيوش كانت مؤلفة من كل فصائل فرقة دمشق يدعمها عصابات من البدو ومدافع رشاشات .

وأما الجيوش الفرنسية التي كانت تتألف من فصائل آلاي البيادة

١٥٠ وآلاي الرماة الجزائريين الثاني والفرقة السنغالية وآلاي الرماة
الافريقيين وطابور السباهية المراكشيين والمدفعية السهلية والجبلية والمدافع
عبار ١٥٥ وكلها تحت قيادة الجنرال غوابه . فانها فتحت قتالاً شديداً
دام ٨ ساعات بغية الاستيلاء على المضيق الذي يبلغ طوله ٨ كيلومترات
يشرف على طريق دمشق .

اما ساحة القتال فانها كانت غاية في الوعورة ، وكانت تعرقل أعمال
مدفيعتنا ، فقامت اذ ذاك الدبابات والطائرات بالضرب على صورة باهرة
كما يقع في أعظم معارك الحرب الكبرى .

وفي الساعة ١٣ ونصف كانت المعركة قد انتهت وجميع مراكز
العدو قد استولى عليها . فكان من وراء ذلك اندحار الشريفين وأعظم
انتصار للجيش الفرنسي في سورية .

أما الجيش الشريفية فقد انضحلت وولت الادبار ، متضرعة من
من تأثير الحسائر العظيمة التي تكبدتها . وقد تركت في ساحة القتال
٩ مدافع و٢٥ رشاشاً وكمية كبيرة من الذخائر وعجلات وعتاداً
حربية وافرة .

وقد لقي حنقه يوسف بك العظمة وزير الحربية الشريفية .
على اثر هذا الانتصار الباهر ، واصلت الجيوش الفرنسية مسيرها الى
الامام ومن المنتظر أن تصل مدينة دمشق في ٢٥ الجاري .

٧

خطاب القاء الجنرال غورو في دمشق ، رداً على خطاب الدروبي

— نشر في جريدة « العاصمة » في ٩ آب ١٩٢٠ —

اشكركم يا حضرة رئيس الوزراء علي الكلمات التي وجهتموها اليّ .
فأنا لكم سوف لا يكون نصيبها الخفوق . فان فرنسا ما جاءت الى هذه

البلاد كمنعمرة ، رسترونها راغبة بكل إخلاص في ان تضمن استقلالكم في ظل عهد الانتداب الحر ، ولكن بشرط ان لا يغدو الاستقلال ضاراً بها .

ثم ذكر الجنرال المذاكرات التي جرت بين الامير فيصل وبين كليانسو .
واشار الى « العصابات » التي هاجمت المنطقة الفرنسية . ثم قال :
وقد كانت هذه الهجمات تتوالى تارة من الشمال وتارة من الجنوب على طول الحدود ، اي من تخوم فلسطين الى لواء الاسكندرونة .
وبما هو جدير بالذكر ان العصابات التي كانت تهاجمنا لم تكن متشكلة من الاشقياء فقط ، بل كان يقوم على رأسها ضباط الجيش النظامي ، وهذه العصابات ممدودة بالأسلحة والاعتاد والمال . ومع ان فتكها لم يكن شديداً في جنودنا فان اضرارها كانت عظيمة على الأهليين المسالمين ، اذ هدمت بيوتها ودمرتهمسا تدميراً ، واحرقت القرى والدباكر ونهبت الاموال والمواشي .

وقد كانت اعمال الحكومة الشريفة الرسمية لا تقبل بازاء فونسا عداة عن اعمال عصابتها . فهل يجب ان اعيد امامكم ذكرى رفض العملة السورية ، ومنع تصدير الخيوط الى المنطقة العربية ، ورفض الانتداب لسوريا الذي نيط بفرنسا من قبل مؤتمر السلم ، ثم القرار القاضي بالخدمة الاجبارية ، وهو تكليف ثقيل ، تزرع تحت اعبائه الشعوب ، وفوق ذلك فان هذه الخدمة الاجبارية تعد عملاً عادياً موجهاً ضد فرنسا .

ومن ثم فان الامير وحكومته قد رفضا ان يتركا لنا حرية استعمال الخطوط الحديدية الفرنسية من رفاق الى حلب ، مع ان هذه الخطوط كانت ضرورية لنا لمتابعة اعمالنا الحربية ضد الأتراك ، وكل ذلك في سبيل سلامة سورية . وهذه الاعمال هي التي حملت رجلاً يحترمونهُ وهو الكولونيل جلولا . وكثيراً ما سعى هذا الرجل مثل سعيي على تنبيه الامير الى

مهواة الخطر التي يتحدر اليها ، وقد كان يقول لسواه ان . ابناءكم علينا
خط حلب هو طعنة خنجر تصوب إلى ظهور جنودنا .
وأنا بنفسى أظهرت للامير الخطر الذي تتقاد اليه البلاد بواسطة أعماله
وأعمال المحدثين به .

لقد صبرت فرنسا صبراً طويلاً . ولكن صبرها صار الى النفاد . وجاء
اليوم الذي لا ينفع فيه صبر ، ولا تؤدة . فأمرتني الحكومة الفرنسية ان
أرسل إلى الامير الانذار الذي تعرفون أمره . وتعرفون أيضاً أن
البرقية التي كان من شأنها أن تمنع جنودنا عن الزحف الى الأمام لم تصلنا
في مساء ٢٠ تموز ، لأن الأسلاك البرقية كانت قد أجهزت عليها إحدى
عصابات اللصوص التي تشجعها الحكومة والامير ، فقالوا هكذا جزاء
أعمالهم .

وفي اليوم الحادي والعشرين من تموز لما علمت بأمر البرقية أصدرت
الأوامر بإيقاف سير الحملة بكل صدق ، مع ما في توقيفها من المخاطر فيها
لو استؤنفت الحركات . لأن هذا التوقيف يسمح للجيش الشريفني أن
يعزل مواقعنا التي كان يتبيح بصدنا فيها ويقوي مراكزه فيقوم بحركات
لهدنا ، ولكنني حرصاً على شرف وتقاليد البلاد التي ألتسب اليها ، وشرقي
أيضاً ، لم أتردد برهة في اصدار الأمر بتوقيف الحركات .

ثم تكلم الجنرال غورو من واحة بيسلون ، وعن نوايا فرنسا الحسنة
نحو سورية ، وبعد ذلك أنهى خطابه بالكلمات التالية :

ان صبري الطويل حيال الحكومة القديمة ، واعتدالي في المفاوضات ،
ثم تلك المعارك التي تدل دلالة أكيدة على اني مع تصميبي ومقدرتي على
صيانة حرمة وطني ، لم انني لم آت إلى سوريا ظامئاً الى المجد العسكري ،
فحسبي ورفقائي ما للناء من نقاخر الحرب الكبرى .

آمالي هي أن أستغل خير سوريا بزمتمها وستكون مجهوداتي منبذولة

بصورة خاصة في سبيل اسعاد هذه المدينة التي هي لؤلؤة الاسلام المرصعة
بزمرد فراديسها الغناء .

انكم يا معشر السوريين في أشد الحاجة إلى معونة فرنسة ، وانما في
حاجة إلى مشاركتكم ، فلا تبتعدوا عنا ، واقبلوا يدي الممدودة إلى
مصافحتكم باسم فرنسة .

٨

بلاغ من مديرية المطبوعات الافرنسية

تشر في جرائد دمشق في ٩ آب ١٩٢٠ -

ان الشوائع التي تشكأثر في دمشق عن قيام انكلترة أو إحدى الدول
بمساعدة الأمير فيصل على الرجوع إلى سوريا ، لا أصل لها البتة .

فان المسألة السورية تخص فرنسة لوحدها ، ولا علاقة لغيرها .

وما قيل أيضاً عن سفر الأمير فيصل للقيام بالمفاوضات مع الحكومة
الفرنسية نكذبه أيضاً .

ومن هذه الاشاعات أيضاً ان الفرنسيين سيخرجون من دمشق .

فكما ان فرنسا لا تتسامح في ارجاع الأمير فيصل إلى بلاد هو قريب

عنها ، فانها لن تخرج منه دمشق البتة .

القضية البورية

في البرلمان الافرنسي

لقد صارت القضية البورية موضوع بحث ومناقشة في البرلمان الافرنسي قبل يوم
ميسلون بمدة شهر واحد ، بمناسبة الاعتمادات التي كانت الحكومة طلبتها تنفيذاً لسياستها
في بلاد المشرق . انما الخطب التي أقيمت خلال هذه المناقشة أظهرت مختلف التيارات

الفكرية التي كانت تسود فرنسا ازاء القضية السورية اذ ذاك بكل وضوح وجملاء ،
فهي جديرة بالدرس والانتباه بهذا الاعتبار .

قرأت من المنيد أن أتال فيما يلي أهم أقسام الخطبة التي ألقاها عندئذ ، «الادوية»
لأنها تعبر عن وجهة نظر المعارضين لسياسة الحكومة ازاء القضية السورية ، وأهم
البيانات التي أدلى بها «بريان» لأنها توضح الظروف التي احاطت باتفاقية سايكس بيكو
منذ عقدها الى حين تنفيذها - مدتها - .

٩ .

خطاب دالادييه

- القى في جلسة ٢٥ حزيران ١٩٢٠ -

(تكلم دالادييه عن مسألتين : -سمى احدها باسم « المسألة الاسلامية » والثانية
باسم « المسألة السلافية » وقال فيما قاله حول المسألة الاسلامية :)
... لقد طلبت اليكم الحكومة - فيما يتعلق بالمسألة الاسلامية ، وصد
اعتمادات خاصة ، تبلغ نحو ٥٢٥ مليوناً في ميزانية وزارة الحربية ،
و ١٨٧ مليوناً في ميزانية وزارة الخارجية . هذا مع العلم بان مقرراً قد
نُبهنا الى أن هذه الاقتراحات قد تبلغ مبلغاً يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠
مليوناً . فهل يسوغ لنا ، في الوقت الذي لا تزال فرنسا تحمل في
جنباتها آثار الجروح البليغة التي أصابتها ، أن تتورط في سياسة النفوذ
والابهة التي قد تؤدي ببلادنا الى الهلاك ؟ (أصوات حسن جداً) حسن
جداً في اليسار المتطرف ، وفي مقاعد مختلفة من اليسار) .

لقد بحثت ، من جهتي ، عن المصالح التي قد تبرز - مثل هذه السياسة .
يقولون لنا - فيما يتعلق بكيليكيا بوجه خاص - اننا عازمون على
إخلاؤها ، واننا عدلنا عن سياسة المغامرة والحرب . في حين ان المعارك
لا تزال مستمرة ، وان الهدنة قد خرقت ، واننا ما زلنا نتكبد في
«كيليكيا» - كما في سورية - خسائر تزداد يوماً عن يوم ، من جراء
رصاصات الأتراك والعرب من جهة ، وبتأثيرات الحمى المرزغية والتيفوس

من جهة أخرى . أننا نجهل عدد موتانا بالضبط ، ولكننا نعلم ان خسائرننا
- خلال شهر كانون الثاني وحده - قد تجاوزت ٦٠٠ رجلاً ..
ويقال لنا أيضاً : « اننا لا نريد أن نبط حمايتنا على تلك البلاد .
واننا لا نرغب في تأسيس ادارة على طراز ادارة مراكش » . ولكن
أراني مضطراً للقول بانكم أرسلتم الى تلك البلاد عدداً كبيراً من
الموظفين الاداريين ..

(وبعد ان توسع في انتقاد أعمال الحكومة في كيليكا ، قال :)
إن حملة كيليكا العسكرية ، لا تبررها أية حجة صحيحة . ومهم
حارلتم تنويع وجهات النظر ، فانكم لن تستطيعوا أن تبرروا بأية حجة
اقتصادية ، التضحيات التي يواد فرضها على البلاد .
انني سأقول الشيء نفسه بحدود المسألة السورية : انني لا أنكر جلاله
العمل الذي تم في سوريا ، سواء على يد المبشرين المسيحيين أو على يد
الرجال العلمانيين .

انني لست ممن ينكرون قيمة الحجج الأدبية التي يمكن سردها لتبرير
عمل سلمي هناك (حسن جداً . حسن جداً) ان المبشرين الافرنسيين
والعلمانيين الافرنسيين ، لم يحتاجوا الى حملة عسكرية ، ليكسبوا تقديراً
جميع سكان سوريا ، على اختلاف أديانهم . ويتضح لي من دراسة أعمال
المؤتمر الافرنسي بسوريا - التي لا تحفى عليكم أهميتها - ان هؤلاء لا
يطلبون اليكم تجهيز حملات عسكرية ، وإنما يقولون لكم بالعكس .
أريستيد بريان - إن هؤلاء هم الذين يناشدوننا أن لا نتدخل عنهم
(أصوات : حسن جداً ! حسن جداً !) .

دالاديه - هذا صحيح . ولكنهم يرجوننا بعدم الانسياق الى حملة
عسكرية .

ييلله - هل ينبغي اذن أن نتركهم يقتلون !

مقرر اللجنة - إنهم يتوسلون اليأس أن نعود الى السلام ، عندما نكون في وسعنا تجنب القتال .

شارل روبلان - ان الحرب هي إحدى الوسائل المؤدية الى السلم .
(مقاطعة من اليساريين المتطرفين) . نعم ، أيها العادة ، بكل تأكيد :
ان الحرب هي وسيلة من وسائل السلم .
كيشار - اننا لا نريد حرباً مهما كان شأنها .

شارل روبلان - انني لا أرغب في الحرب ، وقد خضتها ، لاثت
للضرورة كانت تقضي بذلك . ولكن الحرب وسيلة من وسائل السلم ،
وهذا بما لا ريب فيه .

والاديبه - مهما كانت الاعتراضات التي يمكن أن تثار حول هذا
الموضوع ، فما لا شك فيه اننا قد حصلنا في سورية - قبل الازمة الحالية
بوقبل العمليات العسكرية الحالية بمدة طويلة - على مركز أدبي ومادي
من الطراز الاول ، دونما حرب ، وبجهودنا السلمية وحدها (تصفيق) .
جورج لبيك - هذا صحيح جداً .

والاديبه - ولذلك ، فاني أتعامل : لماذا يبدو لنا الآن ، ان هذا
المركز آخذ بالضعف ؟

المقرر - لأن القتال قد وقع
والاديبه - ولكن ، لم القتال الآن ؟ يجب أن نتفق على كل حال ،
(مقاطعة في الوسط) .

الرئيس - أيها السادة : انكم ستأتون الى منصة الخطابة بالترتيب ،
كل بدوره . فأرجو أن لا تقاطعوا المتكلم بعد الآن .

والاديبه - انني ممن يرون ان النضال في سورية ، انما هو نتيجة أخطاء
سياسية لا ريب فيها . وأعتقد بأننا لم نأخذ بنظر الاعتبار الهياج العميق
الذي يسود العالم الاسلامي منذ الحرب العظمى . وأعتقد كذلك بأننا

أخطأنا تماماً في تشبيه فيصل تارة بشخصية « بلشفي تاته في الصحراء »
وتارة بشخصية « ويلسون ذات عمامة » وتارة أخرى بشخصية فارس من
فوارس اسطورة « سان جورج » ... (ضحك) .

انني لست أبداً ممن يدينون بهذا الرأي ، وأنا أظر إلى هذه المسألة
بصورة أكثر جدية من ذلك ، وأعتقد ان فيصل - بعكس ما يظن -
رجل معتدل ، معرض الى تجاوز المتطرفين ، وانه يعمل بكل قواه لوقف
هذا التيار الخطر .

هذا هو رأي بكل صراحة . وأرى نفسي مضطراً الى القول بأن
جميع الحجاج التي يعارضوني بها لا تبدو لي مقنعة تماماً .

ولا يسوغ لنا - في الواقع - أن ننسى ان في سورية ٣ ملايين مسلماً
و ٣٠٠٠٠٠ مسيحياً . وانا هناك أمام شعب لا يشبه القبائل المراكشية
بوجه من الوجوه . وهو شعب يتحلى بحضارة قديمة جداً ، وقد أثبت قبل
الحرب العظمى بكثير - ومنذ سنة ١٨٩٣ بوجه خاص - بتطوره المستمر
انه يرغب في بلوغ الحرية والاستقلال وتأسيس دولة حقيقية .
اذ كيف يمكنكم - على ما تتصفون به من الاحاطة بالقضايا الشرقية -
أن تنسوا منهاج بيروت الشهير الذي يرجع إلى سنة ١٩١٣ ، وتلك الحركة
القومية العظيمة التي ساهم فيها جميع السكان ، من مسلمين ومسيحيين ، -
بصورة لم يعهد لها الشرق مثيلاً ؟ تلك الحركة القومية التي اتفق خلالها
المسلمون والمسيحيون ضد الاتراك ، لتأسيس دولة قائمة على السلام والنظام ؟
وبوسعي أن أورد لكم عدداً كبيراً من الحوادث التي تؤيد ذلك .
ولا يخفى عليكم ان الاتراك انقسم ، قد بلغ بهم تهيبهم لهذه الحركة
القومية مبلغاً دفعهم الى التفكير في ايجاد « اتحاد تركي - عربي » على غرار
الاتحاد النمساوي المجري .

... هذه من الحقائق الناصعة التي تؤيد ما قلت . ثم أفلا يحق لي أن

أقول : بأن الحرب لم تفعل شيئاً في هذا الشأن ، غير تقوية هذا التطور وهذا الاتجاه .

فكيف ، وقد استنجدتم بالعرب خلال خمس سنوات لمحاربة الأتراك ، وبناديتهم - مع حلفائكم خلال هذه المدة - من على المنصات الافرنسية والانكليزية والاميركية والايطالية في كل مكان وزمان ، ان لا غاية لكم الا الذود عن حرية الشعوب . فكيف تتجراؤون ، واسمحوا لي أن أقول : بآية وقاحة تحاولون - اليوم أن تتسلكوا بلاداً ليست لكم ، بلاداً لها الحق في أن تستقل ؟ (تصفيق من أقصى اليسار ومن عمدة مقاعد في اليسار . ومقاطعة في الوسط) .

المقرر - ان الانتداب ليس احتلالاً . بل الأمر عكس ذلك تماماً . والاديه - ان حضرة السيد نوبلوميير ، قد أبدى لي ملاحظة صائبة جداً . إذ يقول بأنه ليس في الأمر احتلال واستيلاء ، انما هناك ممارسة الانتداب .

اني أعرف ذلك . وقد قرأت بعناية زائدة التقرير الذي وضعه . فماذا يقول فيه ؟ انه ضد الفتوحات وضد المغامرات . ولكنه يعتمد على أساليب أشد ليونة . وهو يعتمد قبل كل شيء على تأثير قرار سان ريمو . إذ يقول : « لقد كان حقنا في سورية أمراً متنازعاً فيه ، حتى صدور قرار سان ريمو . ولكننا منذ صدور هذا القرار ، أصبحنا نملك حقاً دولياً متيناً . وقد حصلنا على موافقة انكلترة وإيطاليا والميكادو » وانني نستطيع أن نقول - بتأثير هذه السلطات الوابعة - ان الأمير فيصل وجميع المعارضين بلا استثناء - كما ذكر السيد نوبلوميير في تقريره - سيسارعون إلى الخضوع ...

وقد ذكر السيد نوبلوميير في تقريره كذلك ، ان ما يجب عمله الآن ، هو تزويد بعض كبار الموظفين من ذوي النوايا الحسنة بمبالغ تتراوح

بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليوناً، لا لتجهيز حملة عسكرية - لأن الجنود سيكونون للزينة فحسب - ، وإنما للقيام بمباحثات ومفاوضات . فبالمال الذي سنضعه بين أيدي كمال وفيصل - وكل من التف حولهما - سنتوصل إلى حل المسألة السورية .

على اني أعتقد من جهتي ، - وأقول ذلك بكل صراحة ، دون أن أقصد ايلام أحد - ، انه من الخطأ البين أن تقولوا لهؤلاء الشعوب - المتحمسين والمصممين على التحرر والانعتاق - انكم تحاولون الاستيلاء على بلادهم وتسعون إلى حكمها ..

المقرر هذا غير صحيح ..

والاديبه ... فرض الانتداب عليها ، لأن الكلمات لا تبذل حقيقة الأمر كثيراً ..

كنتم تتكلمون في الماضي عن تغفل سلمي ، وماكم الآن تتكلمون عن انتداب . وفي الحقيقة ، انكم تتقدمون اليهم بانتداب على رؤوس الحراب .

و المقرر - ان الأمر يقتصر على تأمين النظام الافرنسي في بلاد تسودها فوضى هائلة . وذلك لأن النظام الوطني - النظام المحلي - هو عاجز عن فرض نفسه بنفسه . واذا كنا نرغب في خرق هذا النظام ، إنما نفعل ذلك لتبني ثمرات جهودنا وأتعبنا في أقرب وقت ممكن ، ولنرى الموارد المحلية تفي بالحاجات المحلية كلها ، وتسمح للأهلين بأن يعيشوا في عفر دارهم احراراً ومستقلين . (أصوات حسن جداً احسن جداً) في عدة مقاعد في الوسط واليمين)

ليون بلوم - وما هي الوسيلة لذلك ؟

المقرر - الوسيلة ، هي النظام الذي يعجزون عن فرضه بذواتهم .

ليون بلوم - وكيف ستؤسسون أنتم هذا النظام ؟

- انتههم -

المقرر - طبعاً بمعية الدرك (مقاطعة في أقصى اليسار) . هذا أمر
يديهي . فكيف تريدوننا أن نؤمن نظاماً بدون درك ؟ فهذه الطريقة
هي أساس كل حياة اجتماعية أو قريبة من الاجتماعية ، عند البلاشفة كما هي
عند سوام ، بل أكثر بما عند سوام . (أصوات حسن جداً ! حين
جداً ! في الوسط واليمين) .

لوتاي . وسيكون الأمر كذلك حتى في عصبة الأمم !
والاديبه - انني لا آسف على اشتراكي في هذه المناقشة ، حتى ولو لم
أكن قد توصلت من ذلك الى نتيجة سوى حمل السيد نوبلوميير عبلي
الافصاح عن فكرته افصاحاً تاماً .

المقرو هذا ما كنت كتيته قبلاً ..

والاديبه - الأمر اذن هو ارسال درك وتغلغل سلمي . ولكن ذلك
سينتهي بحملة عسكرية ، ومعارك دامية ...

... انكم اذا واصلتم هذه السياسة الحقاء ، مشعرون انفسكم الى
خطر قد ينتهي بكارثة حقيقية . فيحق لي أن أتساءل : أما كان الأفضل
لكم أن تسعوا الى عدم توليد اضطرابات كبيرة في هذه البلاد ، وإلى عدم
إحقاء للصدقة التي يضرها للعالم الاسلامي نحنونا .. عوضاً أن تلجأوا إلى
إيفاد ... ، لا جندي ، وأن تسوقوا للموت في سورية وكيليكيا
جنوداً افرنسيين ، من أجل حركات عسكرية قد تعود بالحدارة على
فرنسة ؟ (أصوات حسن جداً ! حسن جداً ! من أقصى اليسار ، ومن
بعض مقاعد اليسار) .

وهل من حاجة الى القول بأننا . مهما كانت آراؤنا السياسية - لا
ننكر انه يترتب على فرنسة أن تقوم بعمل عظيم في الشرق ؟ ومن
الضروري أن يتم عمل فرنسة في سورية وفي العالم أجمع ، ولكن بصورة
سلمية ، وعلى أساس الحكمة والعدالة .

المقرر - ان الغاية تدور بواسطة .
 دالاديه - هذا هو الأمر الذي لا نرضاه . والأمر الذي نقاوم من
 أجله كل عمل عسكري في سبيل هذه السياسة التي قد لا تدرك كون أهميتها .
 المقرر - بلى ، اننا ندرك ذلك .
 دالاديه - نحن نقول انه من الخطأ أن نلجأ الى سياسة كثيرة الحسائر
 ومشؤومة العواقب ، في الوقت الذي يسود فيه الاضطراب اوروبيا كلها ،
 وعلى الاخص في الوقت الذي تتلبد فيه سماء الشرق بسحب مهنددة .
 على كل واحد منا أن يقدر العاقبة ويتحمل المسؤولية . وأما أنا ، فلن
 أصوت على رصد اعتمادات تبلغ مئات الملايين ، في الوقت الذي رزقي
 فيه شعبنا بـ ١٠٥٠٠٠٠٠٠ من أبنائه ، وفي الوقت الذي يترتب عليها
 جميعاً أن نركز قوانا لتعمير نواحينا المحترقة ، وتأمين حراسة نهر الرين .
 (حسن جداً ! حسن جداً) . أنا لن أصوت على رصد اعتمادات لتجهيز
 حملة خطيرة ومشؤومة على سورية (تصفيق من أقصى اليسار) ، ومن بعض
 مقاعد اليسار (وأرجو أن تعذروني اذا ما رأيتوني متأثراً بعض للتأثر)
 لدى تكلمي من على هذه المنصة .

٢

خطاب بريان

ب ألقى في جلسة ٢٥ حزيران -

لقد ذكر بعض النواب خلال مناقشة الميزانية - الاتفاقيات التي
 عقدت بين الحلفاء سنة ١٩١٦ ، وانتقد بعضهم الحكومة على عدم
 تمسكها باحكام تلك الاتفاقيات . تمسكاً تاماً بموعدها عن الموعود
 التي كانت منوطة لفرنسا بموجب تلك الاتفاقيات . وانتقد بعضهم
 الاتفاقية نفسها ، على تجاوزها حدود الاسكانيات الفعلية بإرسال

المنطقة الفرنسية حتى حدود إيران ، مساراً - بديار بكر ؛ عندئذ
طلب الكلام « أريستيد بريان » واتبرى للدفاع عن الاتفاقية التي
كانت عدلت في عهد . ونحن تنقل فيما يلي أهم أقسام هذا الخطاب

... نظراً لوجودي في الحكم ، يوم جرت المناقشات والمفاوضات
موقعت الاتفاقات المتعلقة ببلاد المشرق - سنة ١٩١٦ - يتوجب عليّ أن
أدلي لكم ببعض المعلومات عن طبيعة هذه الاتفاقات وحقيقتها ، وعن
مداها وعن الغاية التي كانت ترمي إليها .

إذا عدتم بالذاكرة الى الأيام التي كانت تنهيا فيها تلك الاتفاقات ،
تألفتم بأن ذلك التاريخ يتوافق مع محنة « فردون » ، وضعف الجبهة
البلقانية ، ويسبق التاريخ الذي أعلنت فيه إيطاليا الحرب على ألمانيا ،
ويسبق بكثير التاريخ الذي حظيت فيه أنا باستقبال سفير الولايات
المتحدة الاميركية الذي أتى ليصرح لي بأن هذه الدولة العظيمة قد
هزمت على التزام جانب فرنسا في الدفاع عن الحرية .

إن الاتفاق لم يكن واضحاً تماماً في تلك الأيام ، وربما قلتم لي انه كان
من المجازفة - بل من الطيش - أن تمد الحكومة - عندئذ - أنظارها الى
تلك الأفطار البعيدة عن ميادين الحركات العسكرية الرئيسية ، وأعني
بذلك عن الساحات الأوروبية .

غير أن زملائي أعضاء الحكومة ، وأنا شخصياً ، قد رأينا انه من
الواجب علينا - على الرغم من حرجة الموقف - أن لا نهمل أمر الدفاع
عن حقوق فرنسا ومصالحها في أي مكان كان ، بل كان من المعجم علينا
أن ندعم ونؤيد تلك الحقوق والمصالح في كل مكان . وذلك ما حدا
بنا الى أن نسحب من جبهتنا الداخلية - المهددة مقداراً كافياً من الفرق
العسكرية ، وأن نرسلها الى سلانيك ، لكي نسند الطريق المؤدية الى
القسطنطينية في وجه التوسع الألماني ، منهيين بذلك حركات الروس في

أرمينيا ، وعمليات الانكليز في آسيا الصغرى . وقد فكرنا بأن لفرنسة في هذه المناطق مصالح وحقوق قديمة جداً ، فكان من الواجب علينا أن نذود عن تلك المصالح والحقوق . (تصفيق) .

واسمعوا لي هنا ، أيها السادة ، أن أقول : ما أظلم أن يشار إلى سياسة التوسع والاستعمار ، عند الكلام عن هذه المناطق وعن بلادنا . فرنسا المسكينة ! ... بعد الجهود التي بذلتها في هذه الحرب ، بالاقتتال في عقر دارها وفي كل مكان ، وبارسال جنودها إلى البلقان ، وبلاشتراك في عمليات آسيا الصغرى على قدر الامكان ... بعد هذا كله ، ... عندما تصبح منهوكة القوى من هذه الجهود المضنية ... ان كل ما يمكن توجيهه اليها من اللوم ، هو القول - بعكس ذلك - بأنها كانت مفرطة في التنزه عن الاغراض والمنافع الخاصة (تصفيق) .

فالقول بأن بلادنا ذات مطامع استعمارية ، هو في الحقيقة تهمة لا نستحقها أبداً (حسن جداً . حسن جداً) .

ليسمح لي السيد « لافون » أن أقول له - حين مناقشته اتفاقات عام ١٩١٦ التي تنطبق على بلاد المشرق وآسيا الصغرى - بأننا لسنا هناك في بلاد تعتبر فرنسا مجهولة فيها . فانا هناك في بلاد يشع فيها مجد فرنسا اشعاعاً تاماً (أصوات حسن جداً ! حسن جداً !) .

هؤلاء الشعوب - الذين يعنى بأمرهم زملاؤنا البساريون المتطرفون للدواع عديدة محقة - ، هم مدينون لفرنسا ، التي بذلت جهودها ودماءها في سبيل توجيههم شطر الحضارة ، وتحييدهم الحرية (تصفيق) .

زميلي العزيز ، السيد أرنست لافون ! لقد كنت أنت يافعاً جداً حينئذ . ولكني أنا لا أزال أحتفظ ببعض الذكريات عن تقاليد الحزب الاشتراكي . ولا زلت أذكر العهد الذي كان فيه صوت « جوريس » البليغ ، وكلام « بوسسانسه » المقنع ، يستلفتان انتباه الرأي العام إلى

آلام السوريين والأرمن. وكان الناس وقتئذ يشتركون في الاجتماعات العظيمة. التي كانوا ينظمونها ، ويضمون استيائهم إلى استيائهما، من الفظائع التي كان يعانيها هذان الشعبان . فماذا كانوا يقولان وقتئذ ؟ لقد كانوا يقولون : « انقذوا هؤلاء الشعوب من نير الأتراك الدامي ، حرروهم ! » (تصفيق) فقد استقبلت في ال « كي دورسه » بصفتي رئيساً للوزارة - سنة ١٩١٦ - وفوداً من الأرمن والسوريين واليرانيين . وكلهم كانوا يقولون لي : « ان فرنسا ، هي نحن ! اننا لا نغيز بينها وبيننا . وما دامت تركيا محكومة بالزوال ، فنحن نسترحم من فرنسا أن تقبل ألبنا » . وفي الواقع ، كان يتوقع عندئذ زوال تركيا ؛ وكان ذلك أحسن أهداف الحلفاء في الحرب .

فكيف كانت تستطيع فرنسا ، أيها السادة ، أمام زوال تركيا وتشتتها ، أن تبقى مكتوفة الأيدي ، فلا تبالي بمصير هذه الشعوب ؟ (تصفيق) . انها لو فعلت ذلك ، لكانت تناست تقاليدھا ، لأصبحت فلسطين لا شيء بالنسبة اليها ، وكذلك العراق وسوريا ! حقاً ، أيها السادة ، لو ان رئيساً للوزارة ، حصر اهتمامه - في مثل تلك الساعة - بما يقتضيه الدفاع الوطني المباشر وحده ، وقصر بصره على جبهتي فرنسا وأوروبا ، وحدها ، فأهل المصالح المذكورة كلها ... بل اذا كنتم تقابلونه اليوم ؟ (تصفيق حاد) .

زملائي الأعزاء ، ان فرنسا ليست في فرنسا وحدها . بل ان فرنسا في كل مكان امتدت اليه جذورها (هتافات جديدة) في كل مكان قام فيه جيشها بأعمال مجيدة ، ودفرف فيه علمها (تصفيق) .

ولقد كان طبعياً أن تفعل فرنسا ما فعلته ، تلبية لنداء الشعوب نفسها . وهي لم تخرج بعملها هذا - في الحقيقة - على مبادئ السلم والحرية التي تجبذونها . ولم يكن هناك ، فكرة توسع واستعمار ، ولا

سياسة عنف تجاه هؤلاء الشعوب التي أنت تتضرع إلينا أن نطالب بها ،
قائلة : « اننا نفضل نفوذكم على نفوذ أية دولة أخرى » .

هذه هي الروح التي عقدت تحت تأثيرها الاتفاقات المذكورة ! لاشك
في أنها واسعة الشمول . ولكن أيها السادة ، متى سيقدر الفرنسيون
عدم النظر الى شؤون فرنسا الخارجية من خلال الاعتبار العاطفية
وحدها ! .

(بعد ذلك نقل بريان البحث الى الانكليز واخلاق الانكليز، وتكلم عن سياسة
المساومة ، وأشار الى طريقة « الاخذ والعطاء » في السياسة ثم قال :

ولقد كان لديّ - ولدى الأكثرية الساحقة من الفرنسيين - حتى في
أمور الساعات التي عشناها - ، إيمان قوي في النصر الأخير. وكنت أقول
لنفسي : لا ينبغي لنا - عند تسوية الحساب - أن نأتي إلى مائدة الصلح
ونحن فارغوا الأيدي .

عندما تدعى فرنسا الى تسوية أمور كهذه ، عليها أن تتساءل عما
يفعله فلاحونا الطيبون ، عندما يذهبون إلى السوق ، لعقد صفقات بالأخذ
والعطاء : انهم يحرصون دائماً على عدم الاعطاء قبل الأخذ (ضحك) انهم
يناقشون . ومع العلم بأنهم مستعدون للعطاء ، انهم يحرصون دائماً على أن
يكون من المعلوم انهم أيضاً يجب ان يأخذوا شيئاً (ضحك جديد وتصفيق)
إن هذه الفكرة - التي أعتذر عن عرضها عليكم بعبارات سوقية نوعاً ما
- هي التي كانت تسيطر على سياستنا عام ١٩١٦ . إذ كنا نقول لأنفسنا :
إن امكانيات هذه الاتفاقيات ، ربما تتعدى امكانيات فرنسا العسكرية ،
ولكننا سنحتفظ منها على الأقل بما لا يمكن لفرنسا أن تتخلى عنه ، نظراً
لماضيها المجيد وتقاليدها القديمة ، أما الباقي ، أما ما يزيد على ذلك ، فسيبقى
مجالاً للتناقش فيه ...

إن إلقاء نظرة على الخارطة كاف لإثارة الدهشة في سعة المناطق التي

تتناولها الاتفاقات . انها كانت تشمل - كمنطقة افرنسية وكنطقة ادارة عربية - مرسين وآضنه وسيواس ودياربكر ، وآرمينيا والموصل ، مع نتوء في كردستان .

(ملتفتاً نحو أرنست لافون) ان كردستان هذه شوشكم كثيراً ، يا زميلي العزيز ؛ فقد نهت فيكم ذكريات طالب ، كان يجد صعوبة في حفظ هذا الاسم ، وينتهي به الأمر في بعض الأحيان الى أن يتساءل عما اذا كانت هذه البلاد موجودة حقاً (ابتسامات) .

اني سأقول لكم لماذا اهتمينا بهذا المر الذي يبعد عن منطقتنا هذا البعد : هذا أمر بسيط للغاية . فقد قابلني عدد من أعيان الايرانيين وأشرفهم ، وقالوا لي بلغة افرنسية فصحة - لأنهم كانوا يعرفون فرنسا وكانوا قد تعلموا وهم صغار ان فرنسا موجودة في بقعة ما ، وكان البعض منهم قد أقام فيها - قالوا : « فرنسا ، ولكن فرنسا هي نحن ! وفي إيران يتكلمون الافرنسية ، كما يتكلمونها في فرنسا . ففيها ١٨٠٠ مدرسة افرنسية . ان بلادكم تمثل في نظرنا الضمان الجسم لاستقلالنا . فاعملوا ما يجب للاتصال بنا » . وهذا يفسر لكم حكمة وجود النتوء الصغير الذي شاهدتموه ، والذي شوش ذكرياتكم الجغرافية (ضحك) .

ثم استعرض بريان الوقائع التي حدثت بعد عقد الاتفاقات ، وسرد كيف تنازلت الحكومات الافرنسية شيئاً فشيئاً عن بعض الاقسام من اقسام الاتاقيات ، وكيف تركت الموصل وفلسطين للانكليز . وانتلد الحكومة على ذلك قائلاً : « اني ارى ماذا اعطيتم ولكني لا ارى ماذا تناولتم مقابل ذلك » وبعد ذلك قال :

من حسن حظ فرنسا انها مكثفه جداً من جهة أراضيها الأصلية ومستملكاتنا الأساسية . ان شمال افريقية ، ينزل منزلة الاستطالة لها ، بل انه يؤلف جزءاً منها .. على شرط أن تحتفظ هي بمرکزها في البحر الأبيض المتوسط (أصوات : حسن جداً ! حسن جداً)

ان اتفاقات عام ١٩١٦ كانت منحتنا الاسكندرونة مع أضنه ومرسين . فالتقوا بانظاركم على الخارطة ، تجدوا ان ذلك يعني « الخليج » بكامله ، مع الجبال التي تؤمن الدفاع الاستراتيجي عنه الى مسافات بعيدة . فكان هذا هو الذي حملنا على توسيع منطقة نفوذنا ، وعلى ايصال حدودها الى تلك المسافات الشاسعة ، بموافقة الأرمن وبناء على طلبهم . وبإله من موقع ممتاز ! ..

ولما أتى البحث في وقت ما على احتمال تنازل انكلترة عن جزيرة قبرص ، وضع نص خاص في الاتفاقات المعقودة بهذا الشأن ، يضمن لفرنسة حق الشفعة على الجزيرة المذكورة . وكان هنا أيضاً مجالاً واسعاً للتبادل والتساوم عند الاقتضاء .

ان خليج الاسكندرونة ، شيء عظيم ومدهش في البحر الابيض المتوسط

وامتلاك هذا الطبع أمر أساسي بالنسبة الى مستقبل فرنسا .

(وبعد ان عاد بريان الى البحث عن السياسة الانكليزية قال متفخراً :)
واما أنا ، فمن دواعي الفخر لي أن أكون قد عقدت هذه الاتفاقات في حينها . وكل ما أتمناه أن يستفاد منها الآن .

مذكرات الجنرال غوابه

عمر يوم ميلاده

نشرت «مجلة جيوش الشرق» الفرنسية Revue des troupes

du Levant في عددها الخامس ، الصادر في كانون الثاني

١٩٣٧ المذكرات التي كتبها الجنرال غوابه - قائد الحملة

التي زحفت على دمشق - عن يوم ميلاده . تتضمن هذه

المذكرات كثيراً من المعلومات العسكرية غير انها تذكر

في الوقت نفسه كثيراً من الوقائع السياسية كما انها تبدي
بعض الملاحظات العامة بصورة عارضة ، وبين هذه
المعلومات والملاحظات ما هو في غاية الامتناع ،
لأنها تساعد على كشف الثواب من بعض المسائل ، وعلى
اظهار عملية القواد الذين تولوا مهمة « فرض الانتداب على
سورية » بقوة الحديد والنار ، ولذلك رأيت من الضروري
ان استعرض هذه المذكرات ، وانتل الملاحظات الواردة
فيها ، نارة عن طريق الاجمال ، وطوراً عن طريق الترجمة
الحرفية ، حسب اهميتها . انني انتل في الصحائف التالية ،
ملاحظات الجنرال فوايه ، من غير ان اعلق عليها ، لاني
اعتقد أن الحقائق والوقائع التي سردتها في الصحائف السابقة
تفني من كل تعليق .

تألف هذه المذكرات من اثني عشر فصلاً صغيراً : هـك عناوينها :
١ - « الملك » فيصل . ٢ - - تحشيدات سرية . ٣ - دراسة الأراضي
٤ - خطة الحركات . ٥ - انذار نهائي . ٦ اليوم س . والساعة ص .
٧ - دبلوماسيات ، ترددات ، وقرار . ٨ - مسرح المأساة وممثلها .
٩ - خان ميسلون . ١٠ - مدينة الـ « الف ليلة وليلة » . ١١ - خاتمة
عهد . ١٢ - الأمر العام رقم ٢٢ .
ويعقب هذه الفصول ذيل قصير .

ويظهر من هذا ، أن أكثر فصول المذكرات ومباحثها عسكرية
بحثة : يذكر فيها الجنرال عدد القطع العسكرية التي تجمعت تحت قيادته
وأسماءها . ويشرح الخطط الحربية التي وضعها بعد درس أحوال الأراضي ،
والتعبئة العامة التي قام بها استعداداً للحرب ، ويستعرض وقائع المعركة
التي جرت أخيراً بتفصيلات وافية .

وأنا لا أرى حاجة لاستعراض هذه المعلومات العسكرية ، ولو عن

حارب بقى التلخيص . بل أكتفى بتسجيل ما ورد فيها عن قوة الحملة من ناحية ،
وعن مقدار خسائرها في المعركة من ناحية أخرى :

كان جيش المشرق مؤلفاً من ثلاث فرق . والفرقة التي وُضعت تحت
قيادة الجنرال غوابه كانت الفرقة الثالثة .

وكانت تتألف هذه الفرقة من : أربع فيالق مشاة قناصة ، وفيلقين
خيّالة ، ومن أربع بطاريات مدفعية من عيار ٧٥ ، وبطارتين من عيار ٦٥
وبطارية واحدة مدفعية ثقيلة من عيار ١٥٥ شنايدر قصير . وكان قد
وُضع تحت أمرها ١٥ دبابة هجوم وأربع سيارات رشاشة ، وفرقة
هندسية ورتل من طائرات الاستكشاف ؛ وكان لها أن تستفيد من
الطائرات القاذفة ، التابعة للقيادة العامة أيضاً .

وكان بين جنودها قناصة من الجزائريين ، وخيالة من المراكشيين ،
ومشاة من السنغاليين .

وأما خسائر الجيش الفرنسي في معركة خان ميسلون ، فكانت تتألف
من : اثنين وخمسين مقتولاً ومائتي جريح ، بينهم ثلاثة ضباط .

تبدأ المذكرات بفصل صغير عن الملك فيصل ، يلخص فيه الجنرال
مـ كان يأخذه الفرنسيون عليه :

« في دمشق ، وضع الأمير على رأسه التاج الملكي ، وأخذ يجتهد
السوريين ، ويزيد عدد فرق جيشه . إنه يمنع تداول النقد السوري ،
ويحول دون وصول حبوب حوران الى منطقتنا . إنه يعرقل التجارة بين
لبنان وبين الأراضي الشريفة بكل الوسائل الممكنة ، كما يضع المراقيل
العديدة في سبيل تموين جيوشنا المرابطة في الشمال بواسطة السكة
الحديدية .

« زد على ذلك كله ، أنه يتشجع من عطالتنا الظاهرة ، فيشتري

الضباط المطاطة - بواسطة الوعود الخلابية ، أو الذهب اللامع - ويحمل بعض رجال سورية على التأهب للسفر الى اوربا ليطلبوا منها النجدة لتخليص سورية من جور فرنسة واستبدادها .
وبناء على ذلك ، قد أدركت المقامات الفرنسية العليا ضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية ، وقامت بتحشيدات قوية .

يعترف الجنرال غوابه ، إن الغرض من هذه التحشيدات لم يكن في حقيقة الأمر « الدفاع عن المنطقة الفرنسية » . لأن « هجوم القسوى الشريفة على المنطقة الغربية كان قليل الاحتمال » ، على الرغم من « التشدقات الدمشقية » ؛ إنما الغرض الأصلي من هذه التحشيدات كان « إيصال تهديد القنابل الافرنسية الى المنطقة الشرقية » .

إن أهم النقاط الحساسة في المنطقة الشرقية كانت العاصمة دمشق ، فكان من الطبيعي أن تعتبر المدينة المذكورة الهدف الرئيسي للحركات العسكرية .

إن أعباء هذه الحركات ، ألقيت على عاتق الفرقة الثالثة التي كانه يقودها الجنرال غوابه .

التحشيدات

وقد أعدّ الجنرال جيوشه للزحف على دمشق إعداداً تاماً .
إنه ترك حاميات « تبنين » و « مرجعيون » في محلاتها ؛ وجمع حاميات « بانياس » و « مرقب » في طرابلس وتلكلخ ؛ وأما القوة الأصلية فقد حشدتها على طرفي الطريق المؤدي الى دمشق ، بين بيروت وعين صوفر .
ووزّع القوي الأمامية على زحلة وسعد نايل والمريجات . ثم أخذ يمرّ الجنود على الحركات الجبلية .

ولكنه رأى من الضروري أن يتوجّه هذه الاستعدادات بإرسال

الخطوط الأمامية الى نهر الليطاني ، وذلك باحتلال شتوره والمعلقة .
ورباق ، وأقدم على ذلك بسهولة كبيرة .

كما انه أعدّ مطاراً جيداً بالقرب من تعنايل في سهل البقاع . ويعترف .
الجنرال غوابه أن مزرعة الآباء اليسوعيين هناك ساعدت على اخفاء هذه .
العمليات مساعدة كبيرة .

وفي ١٤ تموز ١٩٢٠ ، كاث الجنرال قد أتم استعداداته ، وهيّأ
أوامره ، وأخذ ينتظر ورود أمر الزحف من القائد العام الجنرال غورو .

الانذار

يذكر الجنرال غوابه المطالبات التي ضمنها الجنرال غورو في إنذاره
الرسمي ، ثم يقول :

« يجب أن نعترف أن الجنرال غورو برهن عن شية سماحة عظيمة
جداً ، بتوجيه الانذار الى الأمير فيصل ، بعد كل ما بدا منه من آثار
المراوغة والخيانة . إن تلك الأعمال كانت تقضي باصدار أمر الزحف على
دمشق فوراً ، بدون سبق إنذار ... »

وبعد ذلك يسجل هذا الاعتراف : « كلنا كنا نتمنى من صميم قلوبنا
أن يحمل « جنون العظمة » الأمير على المواربة ، أو على الإجابة رأساً
بقوله « لا » ... »

أمر الزحف

إن أمر الزحف الذي كان ينتظره الجنرال غوابه بفارغ الصبر تأخر
حتى الليلة الحادية والعشرين من شهر تموز ؛ تلك الليلة كانت آخر المواعيد
المضروبة للإجابة عن الانذار الرسمي .

وفي منتصف الليل تلقى غوابه من الجنرال غورو أمراً تلفونياً :
« لا جواب من الأمير . الخط التلفوني قد قطع في الأراضي الشريفة .

فأزحف على دمشق يجب أن يبدأ في ٢١ تموز وفقاً للخطط المقررة قبلاً .
وبناء على ذلك ، أصدر الجنرال غوابه على الفور الأوامر اللازمة إلى
القواد والضباط .

الزحف

في الساعة الرابعة والنصف من صباح ٢١ تموز بدأت الجيوش الفرنسية
زحفها ، بعبور نهر الليطاني . إنها وجدت الجسور سليمة ، ولم تُصادف
مخاطر شريفية . وزعم غوابه أن انسحاب الجيوش الشريفية من هنالك
كان نتيجة خطة مدبرة ، يُقصد بها إيقاع الجيوش الفرنسية في الفخ .
ولذلك أمر قواده بالتقدم مع الاحتياط التام لكل الطوارىء والاستعداد
الكامل للحرب والنخال في كل لحظة . وبعد مدّة ، علم بوصول الجيوش
الفرنسية إلى مجدل عنجر بدون مقاومة ، وباستيلائها على الموقع المذكور
بدون حرب .

بعد الحصول على هذه الأخبار ، لم يعد يرى الجنرال غوابه مبرراً
لإضاعة الأوقات بالحركات الاحتياطية ، فأمر قواده بجمع الجيش والسير
بها في طريق دمشق مباشرة .

كما أنه أخذ يسير بنفسه ، وراء مقدّمة الجيش .

مواقف الكولونيل كوس

إن الكولونيل كوس التقى بالجنرال غوابه عندما كان يسير في وادي
الحرير . يسجل الجنرال هذه الملاقاة بالعبارات التالية :

« شاهدت سيارة تأتي من جهة دمشق فيها الكولونيل كوس - من
البعثة الفرنسية الموفدة لدى الأمير فيصل - مع عدة ضباط شريفين .

كان الكولونيل مصفر الوجه من شدة الهياج ، فقال لي :

- ماذا تعاون أيها القائد ؟ انكم احتلتم الأراضي الشريفية ، مع أن

الأمير فيصل أذعن لجميع مطالب المفوض السامي .
غير أنني أجبته ببساطة : « لديّ أمر من الجنرال غورو بالزحف على
دمشق . وأنا أقوم بتنفيذ مهمة عسكرية محددة تحديداً واضحاً . أما
القضايا السياسية ، فعليك أن تراجع من أجلها ، من بقي خلفنا . »
قلت ذلك ، وواصلت سيري الى الأمام ، في حين أن سيارة
الكرولونل أخذت تنطلق من ورائنا الى عاليه . . .

السير الى الامام

إن المعاومات التي حصل عليها الجنرال غوابه من امتكشافات
الطيارات ، أكدت له « انسحاب الشريفيين نحو دمشق » . ولذلك قرر مواصلة
السير الى الأمام بسرعة ، لاكتساب أكثر ما يمكن من الأراضي قبل
غروب الشمس .

وفي الساعة الخامسة بعد الظهر ، كانت مقدمة الجيش قد وصلت الى
عين الجديدة ، واستعدت للتخيم هناك . غير أن الجنرال غوابه ، حينما
وصل الى الموقع المذكور ، لم يستحسن توقف الجيش هناك ، فقال :
يجب على مقدمة الجيش أن تحتل المرتفعات التي تسيطر على طول وادي
القرن ، وتحكم وادي الزرزور .

فقامت الجيوش الأمامية بالحركات اللازمة لذلك .
« وعند حلول الليل ، كانت الفرقة قد أصبحت في مأمن من كل
هجوم ، وقادرة على الزحف ، منذ الصباح الباكر ، نحو خان ميساون » .

تراجم الدبابات

يقول الجنرال غوابه ، بعد وصف هذه الحركات :
« حدثت حادثة أعلمتنا بأن الشريفيين ينوون التمسك بوادي الزرزور
لمنع جيوشنا من الخروج من مضيق وادي القرن : إن الدبابات التي

كانت تسير مع القطع الأمامية كانت تلقت أمراً بالوصول الى فم الوادي،
لاحتلال ذلك ، غير أنها قوبلت فور خروجها من الوادي بأربع أو خمس
قنابل من عيار ١٠٥ مما اضطر القائد الى التراجع لايصال الدبابات الى
موقع مأمون ... » .

عقد الهدنة

يسجل غوايه في مذكراته الأسباب التي حملته على عقد الهدنة في عين
جديدة بتفصيلات وافية :

« خلال الليل ، وصل الى مقر قيادتي وفد شريفي ، برفقة الكولونيل
طولا رئيس البعثة الافرنسية بدمشق ، لتذكيرنا بأن الامير فيصل قبل
جميع أحكام الانذار ، وطلب منا مهلة جديدة لنفسح أمام الحكومة
الشريفية المجال لدرس الوضع الذي أحدثته زحفنا إلى الأمام .
« لقد درسنا القضية مع الكولونيل بتلا رئيس أركان الجيش . وقد
أعلمنا الكولونيل طولا ، أن خبر زحفنا الى الأمام أوجد في أهل دمشق
هياجاً عظيماً جداً ، وهذا الهياج أدى الى حدوث عدة مصادمات . وقد
وقع قنابل الدول الاجنبية في قلق شديد ، إنهم يخشون أن يؤدي عملنا
إلى ذبح المسيحيين .

« وقد وجدنا أن تأخير زحفنا لمدة ٢٤ ساعة يضمن لنا الفوائد التالية :
١ - منح جنودنا استراحة مفيدة جداً ، بعد ليلة قضوها بلا نوم ،
ومشي شاق قاموا به بين الجبال القاحلة ، بلا ماء وتحت أشعة الشمس
المحرقة .

٢ - تقوية الارتباط بين قطعات الفرقة التي تجمعت لأول مرة منذ
٢٤ ساعة ، إن ذلك كان أوجد قضايا عديدة تحتاج الى درس وقرار .
٣ - إظهار حسن النية أمام القناصل الاجنبية الذين يمثلون في دمشق

أوروبا المسيحية .

« في الواقع أن توقفنا حيث نحن ، كان ذا محذور خطير ، لأنه يضع
علينا الفوائد التي جنيناها من سرعة حركاتنا ، ويساعد الشريفين على إتمام
تخصيقاتهم الدفاعية أمام فم وادي القرن - وإكمال تحصيقاتهم وتمويناتهم
في بعض المواقع الحساسة في ساحة الحركات .

« ومع ذلك كله ، فقد قررنا أن نمنع « وقف الحركات لمدة ٢٤ ساعة »
على أن تمنع الحكومة الشريفة جيوشنا - مقابل ذلك ، حق الاستفادة
من السكة الحديدية الممتدة بين رياق والتكية لأجل ضمان تمويننا . إننا
سنستفيد لهذا الغرض من الطريق الذي يصلنا بالمحطة المذكورة على طول
الضفة اليسرى من وادي الزرزور .

« إن الوفد الشريف ، قبل شروطنا ، ثم واصل السير نحو غالبه
لمفاوضة الجنرال غورو هناك »

الطلب الجديد

وفي صباح اليوم التالي - ٢٢ تموز - أرسل الجنرال كتيبة
لاستكشاف الطريق الموصل إلى التكية عن يسار وادي الزرزور ،
وعلم أنه طريق دواب لا يساعد قط على سير السيارات . كما أنه حسب
أن نقل المؤن التي يأتي بها القطار الواحد ، من محطة التكية إلى
عين الجديدة ، يتطلب استخدام جميع بغال الجيش بما فيها بغال المدافع
والرماشات .

ولذلك كان من الضروري استخدام الطريق الذي يتجه من محطة
التكية على الضفة اليمنى من وادي الزرزور ، والذي يلتقي بطريق
دمشق بالقرب من خان ميسلون .

هذا ، وقد لاحظ الجنرال غوابه أن بقاء الجيش في سهل الجديدة

بضعة أيام يولد مسألتين مقلقتين جداً :

أولاً : مسألة الماء - إن العيون الخمسة الموجودة في الجديدة كانت تعطي في اليوم الواحد ٢٠,٠٠٠ لتر من الماء ، في حين أن الجيش كان بحاجة إلى ٩٠,٠٠٠ لتر منها .

ثانياً : مرض الجمرة الخبيثة -- إن سهل الجديدة كان من منازل القوافل منذ آلاف السنين ، فيظهر أنه أصبح ، لذلك ، من « الحقول الملعونة » - حسب تعبير باستور - تلك الحقول التي تستوطن فيها جراثيم الجمرة . وقد مات من هذا المرض الخطير ، خلال ساعة واحدة عدة حيوانات ، كان بينها الفرس المخصص لركوب أحد أركان حرب الجنرال نفسه .

ولهذه الأسباب كتب الجنرال غوابه إلى الجنرال غورو ، يشرح « الضرورة المطلقة » التي يراها لطلب تقدم الجيش إلى عيون خان ميسلون . الفزيرة ، مع ضمان استفادته من الطريق الجيد الذي يعمل محطة التكييف بطريق دمشق ، وذلك في « حالة توقف الزحف على دمشق » .

الشروط الجديدة

يقول الجنرال غوابه - بعد تفصيل وضع جيشه في عين جديدة :
« إن طلبي هذا ، تقابل وتطالب مع الشروط الجديدة التي علقني على قبولها الجنرال غورو « توقف الزحف على دمشق » .
وبعد تعداد هذه الشروط يعترف بما يلي :

« إن المطالب الجديدة - التي أقيمت البرهان على ضرورتها - كانت من شأنها أن تزيد في صعوبة قبول الشروط المذكورة من قبل الأمير .
ولذلك لم نعجب عندما رأينا الكولونيل طولا يأتينا ، في الليل ، بجواب سلمي من الأمير على الانذار الجديد الذي كان أرسله المندوب السامي .

الزحف الأخير

ويصف الجنرال غوابه ، بعد ذكر مجيء الكولونيل طولاً ، كيف صدر أمر الزحف الأخير :

« إنني لن أنس الفصل المؤثر الذي جرى في الملبأ الذي كنت اتخذته مكتباً ، والذي لم يكن مسقوفاً إلا قليلاً . أخذ الكولونيل طولاً التلغون بيده ليتكلم مع الجنرال غورو ، ويبلغه الجواب السلي الذي أعطاه . الأمير فيصل . يظهر أن الجنرال أبدى بعض الاعتراضات ، فأجابته الكولونيل طولاً قائلاً : إنه لا يمكن أن توقيف زحفنا على دمشق بقضي . على نفوذنا المعنوي في الشرق قضاء مبرماً .

وبعد ذلك ، على الفور ، أبلغني الجنرال غورو تلفونياً ، أمر مواصلة الحركات ... »

الفصول الأخيرة

بعد هذه التفاصيل ، يشرح الجنرال غوابه كيف جرت المعركة ، وكيف دخل دمشق ، وكيف نجوّل في طرقاتها ، وكيف استعرض الجيش فيها ، ثم كيف احتفل بإعلان انتهاء العهد الشريف في سورية . وأخيراً ينقل الأمر اليومي الذي أصدره الجنرال غورو عقب انتهاء المعركة :

« إن الجنرال يشعر بسعادة عميقة جداً بتوجيه تهانيه الى الجنرال غوابه وإلى الجيوش الشجاعة ... التي كسرت مقاومة العدو الذي كان يتحدانا منذ ثمانية أشهر .

إنها سجلت صفحة مشرقة في تاريخ فرنسا وتاريخ سورية . »

ذكر الحروب الصليبية

يذكر الجنرال غوابه هذه المذكرات بحاشية قصيرة ، يدون فيها :

بعض ما جال في خاطره من ذكريات وملاحظات ، بعد استقراره في دمشق الشام .

من المفيد أن نقرأ وأن نتأمل ما كتبه بهذه المناسبة ، هذا القائد الذي زعم أنه قاد الحملة العسكرية على دمشق « تنفيذاً لقرار عصبة الأمم ، بغية تمدين سورية والسوريين » :

« أنا في دمشق !

إن هذا الاسم كان يمثل لي شيئاً خرافياً عندما كنت أقرأه ، في سجلات عائلتي ، وأنا بعدُ في سن الطفولة .

إن جان مونغولغية ، الجسد البعيد لجدتي من جهة أبي - لويز - كان وقع في الأسر خلال الحروب الصليبية الثانية ، سنة ١١٤٧ ، ونُقل إلى مدينة دمشق .

إنه كان من السواد الأعظم ، ولذلك لم يعامله « السراقون » المعاملة الحسنة التي كانوا يختصون بها الفرسان اللامعين . وأهل دمشق جعلوا منه في ذلك الحين ، عبداً يشتغل في أحد المصانع التي يُصنع فيها الورق من القطن . فاشتغل جان المسكين هناك مشغلاً شاقاً خلال ثلاث سنوات ؛ وبعد ذلك فرّ من دمشق ، وتمكن من الالتحاق بالجيش الصليبي ، بعد اجتياز آلاف المخاطر . وعندما عاد إلى مسقط رأسه ، بعد غياب دام عشر سنوات ، أسس أولى طواحين الورق التي عرفتها أوروبا .

أولست « العدالة العليا » هي التي مسمحت لخفيد أسير الحروب الصليبية أن يدخل المدينة المقدسة ، ظافراً منصوراً ؟ »



١ - الملك فيصل يسلم العلم الى لواء المشاة الاول
 بحضور وزير الحربية يوسف العظمة



٢ - وجه علم ولوا المشاة الاول ، الذي اشترك في معركة ببلون

العلم لا يأتي

إلا بالتفكير

الوجه الثاني من العلم المذكور - (العلم محفوظ في المتحف الوطني بدمشق)



٤ - الامير فيصل مع اخيه الامير زيد



٥ - الامير فيصل بخطب في النادي العربي بدمشق



٦ - الامير فيصل خيال



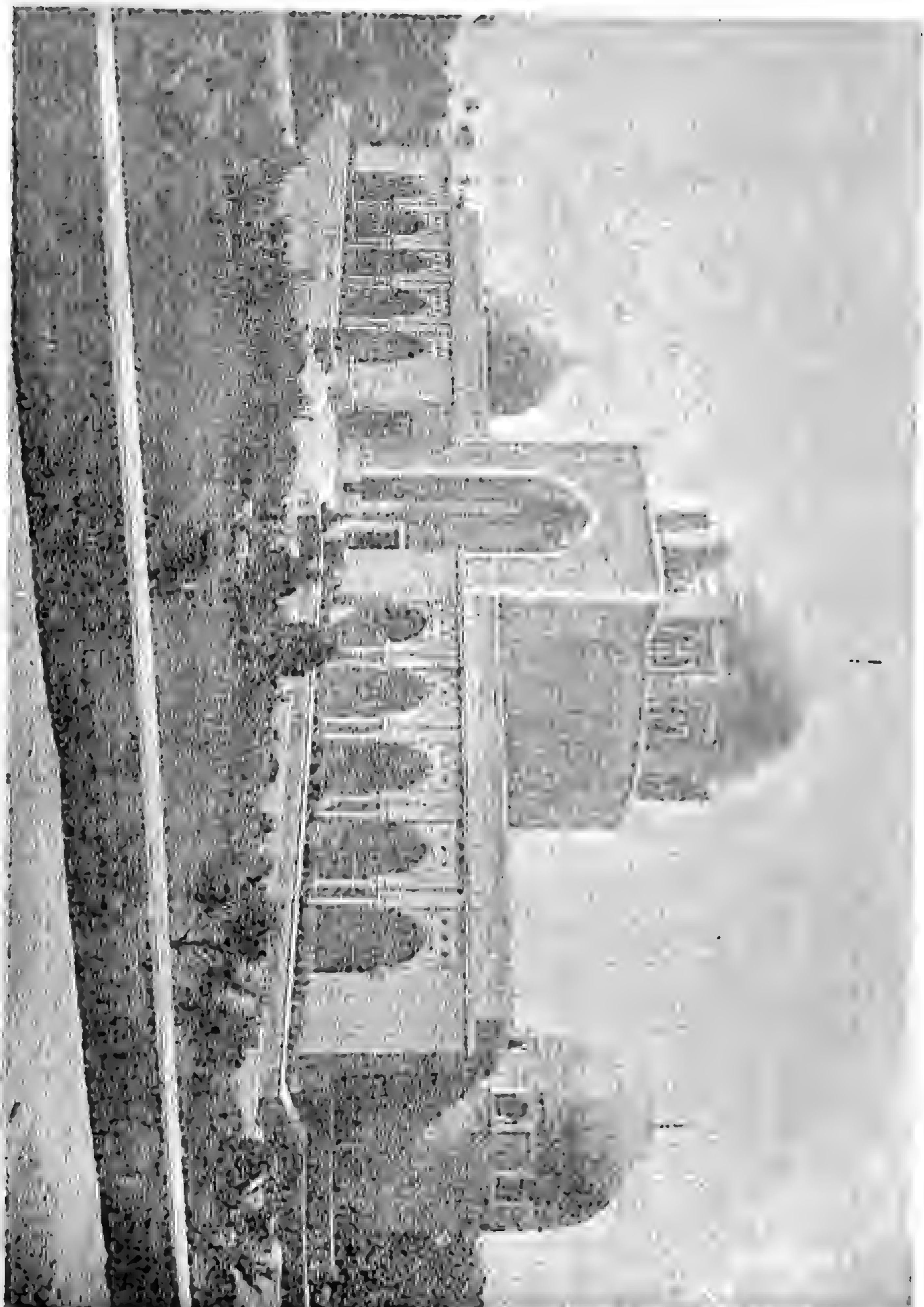
٧ - الامير فيصل



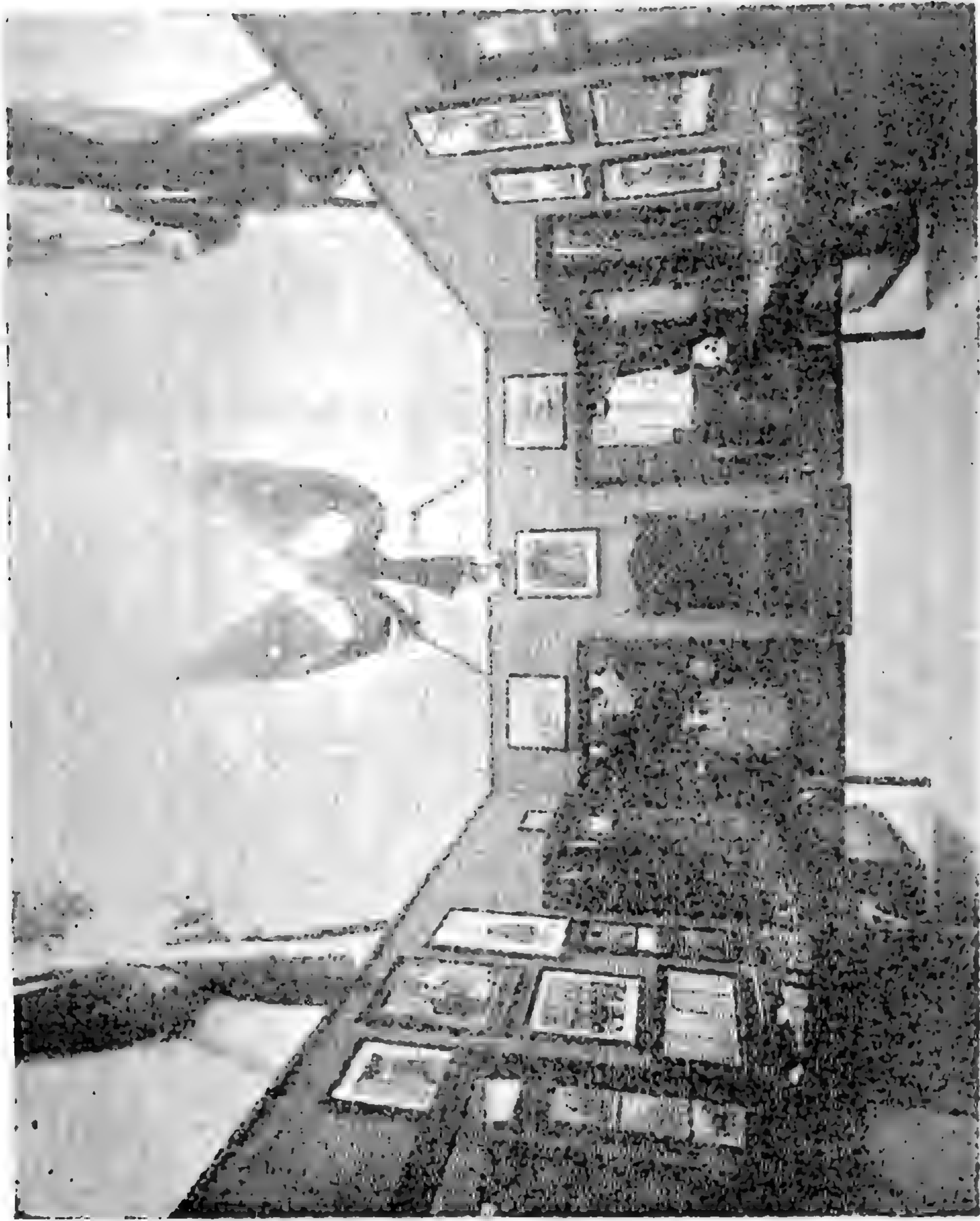
٨ - الملك فيصل الاول عند تتويجه في سورية



٩ - تمثال الملك فيصل الاول في بغداد



١٠ - - ضريح الملك فيصل ببغداد



١١ - زاوية من احدى القاعات في معرض ذكرى الملك فيصل ببغداد



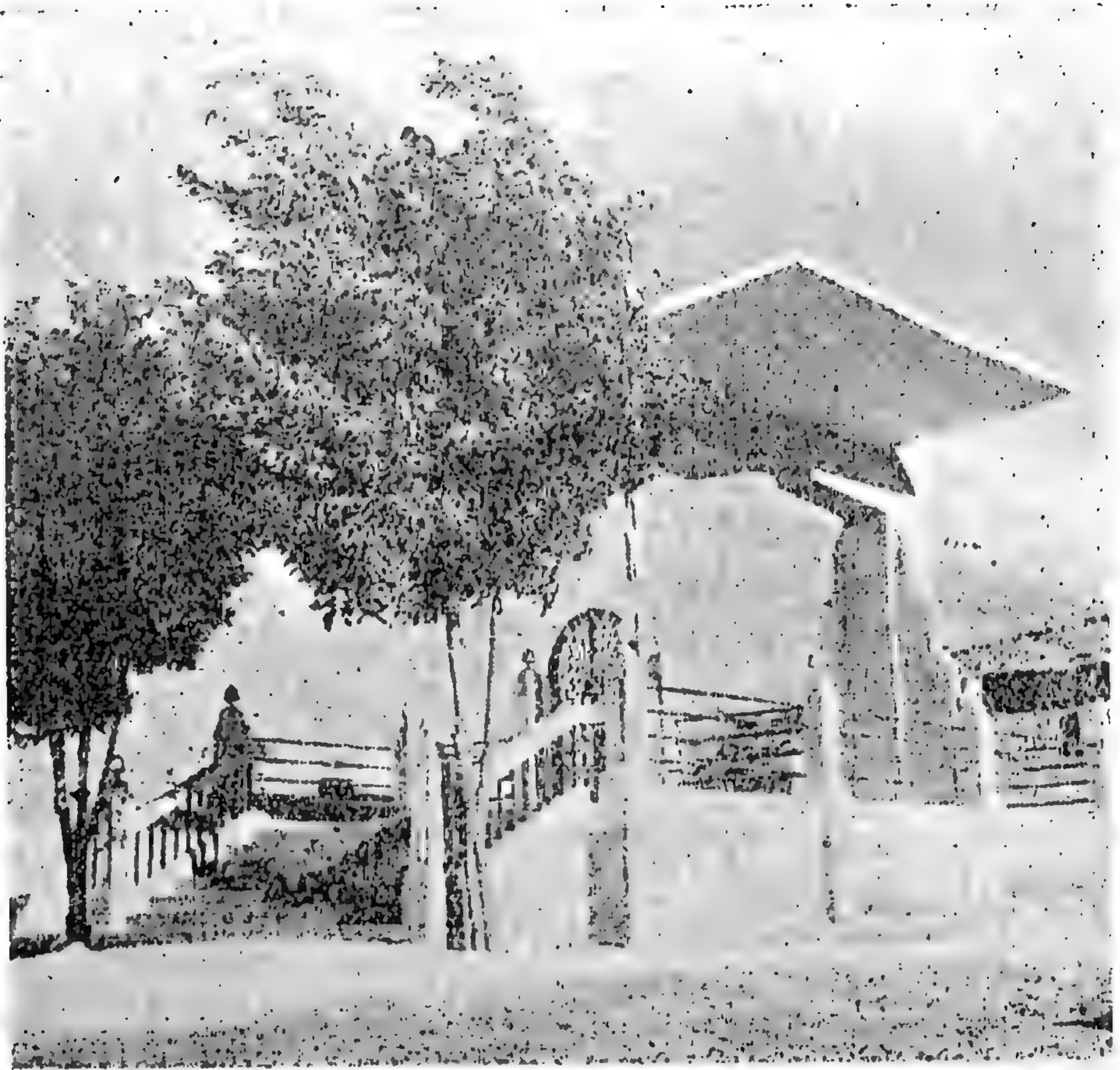
١٢ - يوسف العظمة عند تخرجه من المدرسة الحربية في الآستانة



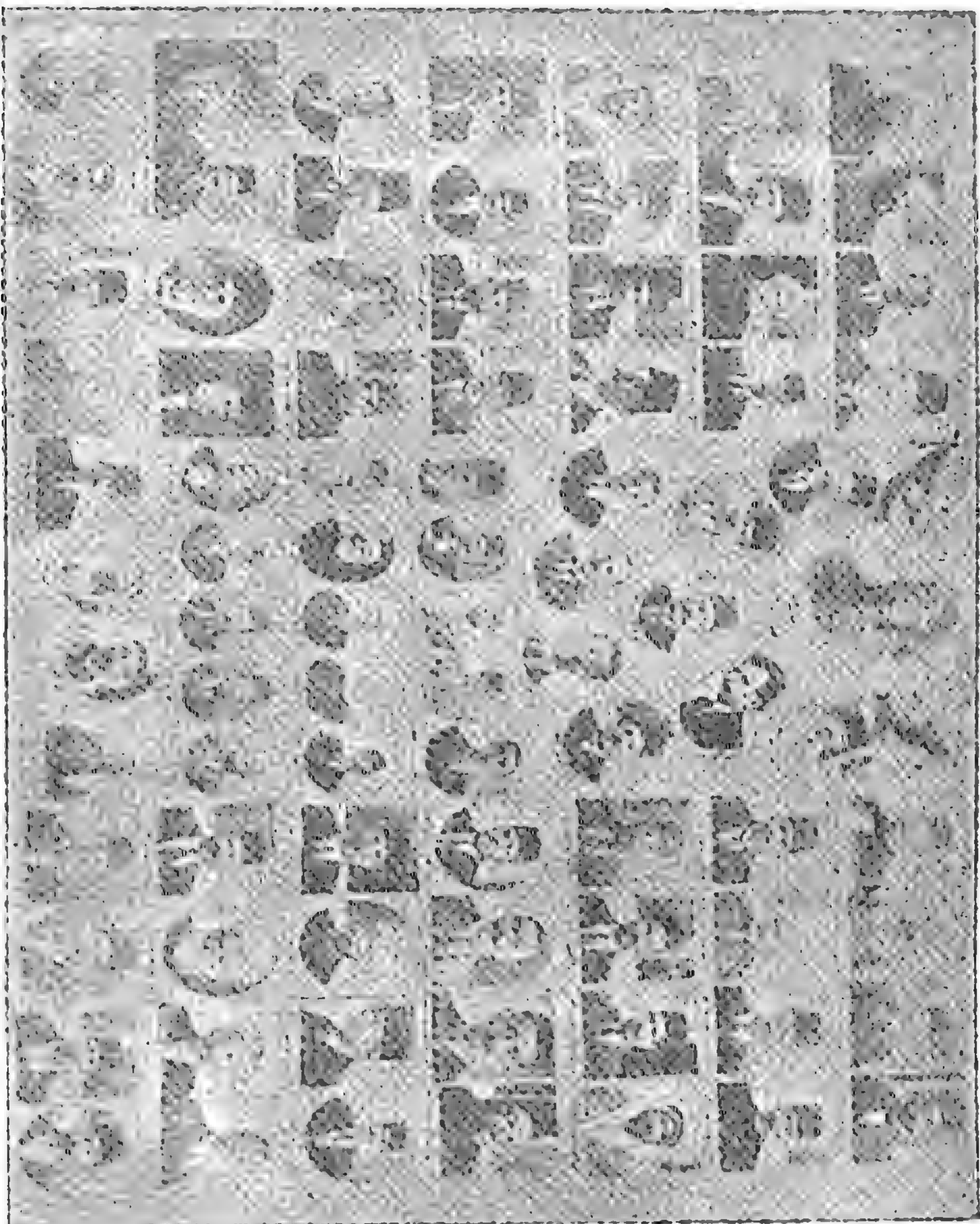
١٣ - يوسف العظمة عند تخرجه من مدرسة اركان الجيش في المانيا



١٤ - يوسف العظمة - وزير حرية الحكومة السورية العربية



١٥ - ضريح يوسف العظمة - في خان ميسلون





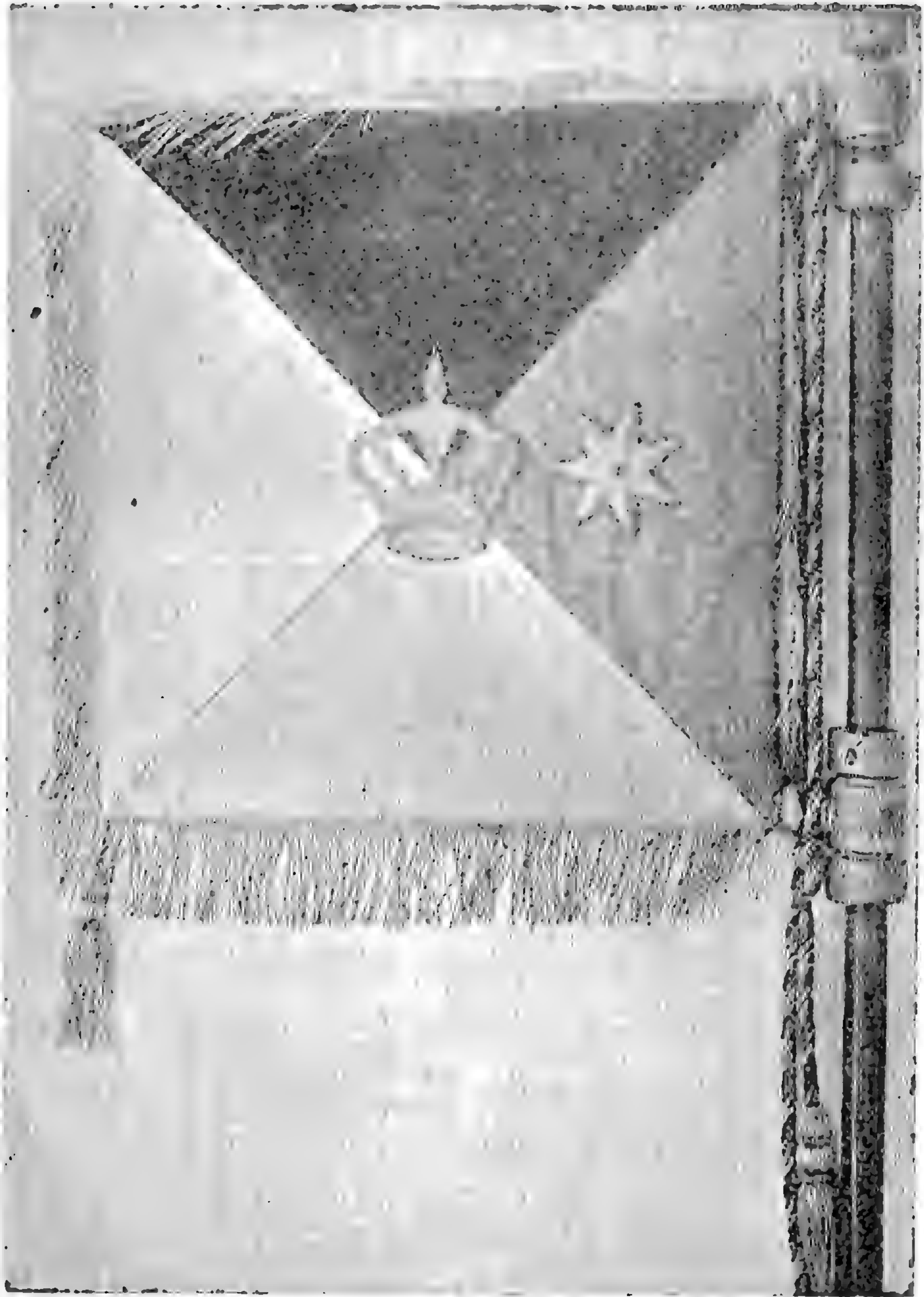
١٧ - الدينار السوري والطوابع البريدية السورية
١ ص. ١٠٠ مكية

[illegible]

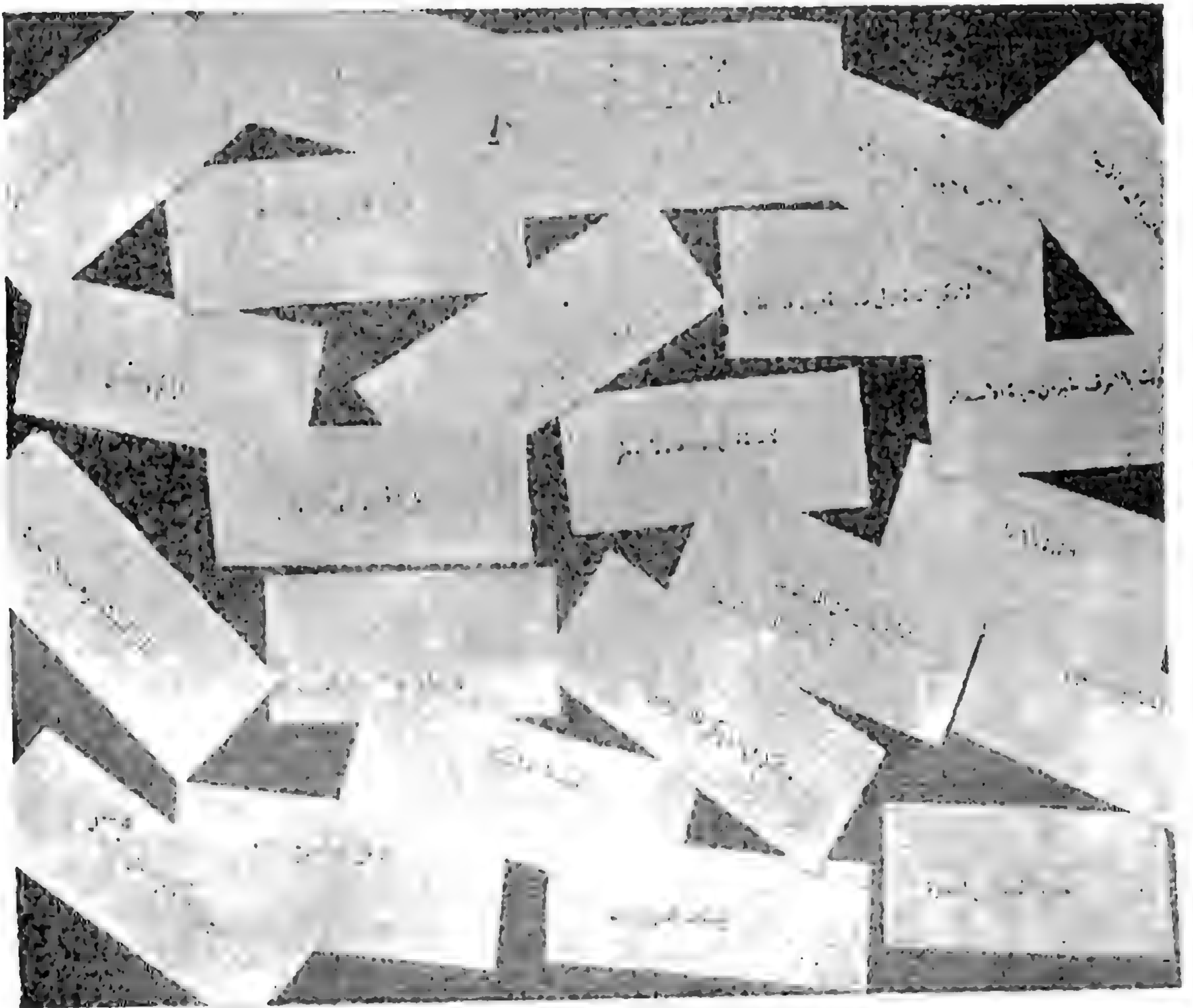
١٩ - الصفحة الثانية من قرار اعلان الاستقلال







٢٣ - علم الحرس الملكي
(محفوظ في المتحف الوطني بدمشق)



اياك

ان يفلك الحونة

لاتسع

بلاد اجدادك فتلفك اولادك واحفادك

عش حر

- فك امرك من نير الاستعباد فتستريح وتكن مطالبك هي :
- اولاً - اطلب (الاتقلال السيامي التام) بلا قيد ولا شرط ولا حماية ولا وصاية
- ثانياً - لاتقبل بتجزية بلاد اهلك ووطنك اي (سورية كلها جزء لا يتجزأ)
- ثالثاً - اطلب حدود بلادك من الشمال (جبال طوروس) ومن الجنوب (صحراء ليبيا) ومن الغرب (البحر المتوسط)
- رابعاً - تمنى لفة اللاد المحرة العربية (الاستقلال والافهام)
- خامساً - عند الاحتياج رجح ان تكون المعاونة المالية والفنية من دولة امر يكا بالمرط ان لانس استقلالنا السيامي التام
- سادساً - اخرج على المادة (٢٢) من قانون جمعية الامم القائلة بوجوب الوصاية لالك اهل للاستقلال
- سابعاً - ارفض كل حتى تدعيه دولة ما بان لها حقوقاً تاريخية او ارجحية في بلادنا رفضاً باتاً

وطني عربي مفادي



٢٥ - نموذج من الاعلانات وزعت على الاهلين

عند مجيء اللجنة الاميركية للاستفتاء



- ١- تجتمع كافة اهالي وسكان العاصمة يوم (المنسوب الي) ١٨ آذار سنة ١٩٤٠ الساعة (٩٥) ليل الظهر في شارع النصر وطريق الصالحية بدلالة رؤساء واعضاء الأحزاب والجمعيات
- ٢- تسير الجماهير بقيادة الرؤساء الموصي اليهم الحال وللواقع للقررة على اتم نظام
- ٣- تشترك كافة النقابات والحرف وتلاميذ وتلميذات للدارس في المظاهرات
- ٤- تصطف الجماهير الساعة الثامنة بعد الظهر في ساحة الشهداء في المواقع المخصصة
- ٥- في الساعة الثالثة بطن الاستقلال مع شرفة دقوة البهرة براءة نزار الوزة السوري و يهتفون مائة مدقة ومدافع من القلعة وتوضع الاعلام السورية الجديدة ويهتف الشعب بتمجيد الملك
- ٦- يستعرض حلالة الملك الجيش وهو في شرفة يهتفون دائرة المدينة
- ٧- يقبل حلالة الملك باسم الأمة بركات حضرات رئيس واعضاء مجلس المديرين وهم: اللواء السوري والقاضي والمفتي وقيب الأشراف و بطريرك القروم الارثوذكس و بطريرك الكاثوليك ومطران اللاتين والسريان والأرمن القديم ودينس روي البرونسانت ورئيس المحامين فقط
- ٨- يشرف ركاب حلالة الملك للعصره السلطاني عند نهاية الاستعراض ويطلع رئيس الحكومة ورئيس المؤتمر في مركبة خاصة فيهم مركبة من الحرس الملكي
- ٩- يطوف الجيش شوارع المدينة وتشترك طلائع الأمة بالظواهرات حتى غروب الشمس
- ١٠- تزدان العاصمة بالاعلام وتقع الأسوار ليلاً وتقام الافراح والمهرجانات وتثار المواثر الرسمية والمحسوبة والمواثبات حتى منتصف الليل ثلاثة ايام متواليات
- ١١- تبحر طلائع الجيش المظفر ليلاً في شوارع العاصمة بالمشاهد
- ١٢- ممنوع قطعاً قطع استعمال السلاح ومن يخرأ يساق للقضاء العسكري
- ١٣- مديرا الماخلة والأمن العام مسؤولان عن حفظ الراحة والنظام
- ١٤- تفحص بنابة مسرح زهرة دمشق للترجيح مع الشهداء

رئيس بلدية العاصمة

٣٦ - منهج الاحتفال باعلان الاستقلال

قِيَادَةُ
الْجِيوشِ الْعَرَبِيَّةِ
كَتَابَةُ الْأَمِينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكاتب الخاص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رئاسة الأمناء



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة الخارجية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رئاسة الوزراء

ارجوكم ان تهتموا بفضلي في هذه الساعة المظلمة و
 شكره على ما ليا به عن حضرة وعلما جميعا عن السيد
 والساعة الزاوية في هذه الساعة التي وعظنا نفق
 بفتيا داهنا قد بيم فيهم اعم
~~بفتيا~~

فتيا
 المجلس البعث الثماني

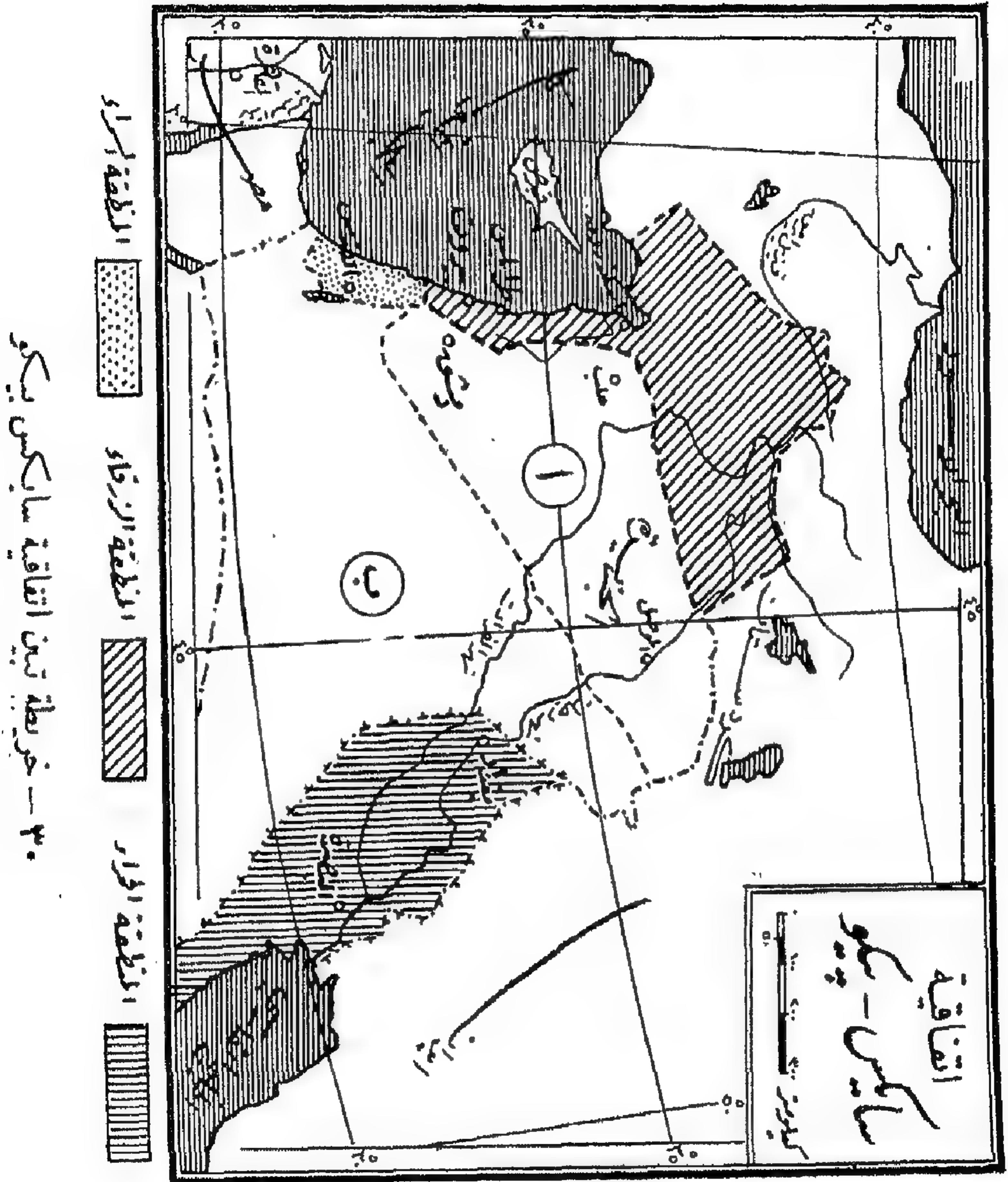
رقم
 تاريخ ١٠ / ٨ / ١٩٤٧

بمرور سوادكم فيكم تذكروا اني بعثت في هذه
 الساعة في هذا الموضع
 بمرور سوادكم فيكم

٢٨ - خط يد يوسف العظمة وتوقيعه

في الاعلى : خاتمة كتاب من خط يده ، تتعلق بمفتي بيروت

في الاسفل : توقيعه على ورقة دعوة





مرکز

Après acceptation de notre part
des conditions de l'ultimatum
du 14 juillet et notre commen-
cement d'exécution par des
faits comme le renvoi des
troupes qui a commencé. notre
armement il n'y a eu aucun
acte de notre part qui puisse
vous donner le droit de nous
imposer des conditions nouvelles.
Nous vous prions de ramener
les choses à son état antérieur
et de retirer les troupes françaises
en dehors des conditions de
l'ultimatum pour que le peuple syrien
puisse se calmer et retrouver
confiance -



٣٢ اللوحة التذكارية التي نحتها الفرنسيون
على صخور نهر الكلب عن احتلالهم لدمشق

فہرست

فهرست المواد

مقدمة

صفحة

يوم ميلان ١
أهمية يوم ميلان - وثائق ما نشر عنه .

القسم الأول

عوامل ومقدمات

- ٨ أطباع فرنسا في سورية
عوامل هذه الأطباع : انقام الأعمال التي بدأت في عهد الحروب
الصليبية والأمارات اللاتينية - ضمان سيطرة فرنسا على مستعمراتها
الاسلامية - تفوية مركز فرنسا في البحر الأبيض المتوسط .
- ١٢ التنازع الدولي حول البلاد العربية
- ١٥ قبل الحرب العالمية
منافسات ومساومات ومعاهدات : لامتلاك واقتسام افريقية
العربية (مصر ، الجزائر ، تونس ، مراکش ، طرابلس الغرب) -
ولتجهيد مناطق النفوذ في آسيا العربية (سورية ، فلسطين ، العراق
خليج البصرة ، البحر الاحمر ، سواحل الجزيرة العربية) .
- ٣٥ خلال الحرب العالمية
الحلافات التي قامت بين الانكليز والفرنسيين حول : مشروع احتلال

الاستكبرانية ، ومساعدة جمال باشا على الثورة ، الاتفاقية التي
عقدت بين روسيا وإنكلتره وفرنسة - اتفاقية سايكس بيكو -
مكتبات ماكلهون مع الشريف حسين - وقف الفرنسيين آراء
الثورة العربية .

٦٢ بعد الحرب العالمية

مطالبة الفرنسيين بتطبيق اتفاقية سايكس بيكو ، ومطالبة الإنكليز
بإعادة النظر في أحكامها - تقسيم سورية إلى ثلاث مناطق عسكرية
- ابتكار نظام الانتداب لستر المقاصد الاستعمارية - فرنسة تتنازل
لإنكلتره عن الموصل ، وإنكلتره تترك لفرنسة حرية العمل في
سورية .

٧٢ الأحوال الداخلية

أهداف الثورة العربية الأصلية - اصطدام هذه الأهداف بالاتفاقات
الدولية - تأسيس الدولة السورية - الدعايات والدسائس الفرنسية
- بلبلة الآراء والترعات ، بين رجال السياسة وبين الناس .

القسم الثاني

وقائع ومذكرات

٩٦ تمهيد : أزمة الاستبدال

اتفاق إنكلتره وفرنسة على استبدال الجيوش - انسحاب الجيوش
البريطانية من المنطقتين الشرقية والغربية - محاولة قيام الجيوش
الفرنسية مقام الجيوش البريطانية في بعض الأقسام من المنطقة الشامية
وهي الواقعة غرب خط سايكس بيكو - وقف الحكومة السورية
موقف كليل منصرف .

٩٩ أزمة الانذار

وردود أخبار الانذار - وصول الانذار - رأي ياسين الهاشمي -

صفحة

رأي مصطفى كمال - قرار الحكومة - تكليف ياجين الهاشمي بتأليف	
الوزارة - تمديد مهلة الانذار - تبليغ القرار النهائي ، وتسريح الجيش -	
زحف الجيوش الفرنسية ، طلب تسريح الجيش السوري - المخابرة	
مع الجنرال غورو - السفر الى عاليه للمفاوضة مع الجنرال غورو :	
في الطريق الى عاليه : الهدنة مع الجنرال غوراب	١١٦
في عاليه مع الجنرال غورو : الشروط الجديدة .	١٢١
في طريق العودة : تمديد مهلة الهدنة	١٢٢
في دمشق : برقية جديدة من غورو - الاجتماع مع ممثلي الدول	١٢٧
يوم ميلان ، والاسبوع الذي يليه .	١٤٥
بين دمشق والكسوة	١٤٦
في درعا .	١٥٣
خاتمة : بعد الخروج من سورية	١٥٨
في حيفا - الى مصر ، ومنها الى ايطاليا - السفر الى الاستانة والعودة	
الى ايطاليا بعد الاتصال مع ممثل الكمالين - الملك فيصل في فيلا	
دسته - أعمال وجهود في روما : المخابرة مع أنقرة ، الاتصال	
مع ، وظيفي الخارجية الإيطالية - مشروع ائتمال الملك فيصل الى	
العراق : موقف الملك فيصل أزاء هذا المشروع - مفاوضات مع	
الانكليز - سفره الى العراق .	

ذيل

وثائق ومعلومات

١٩٣	فيصل الأول
٢٢٨	الحكومة السورية
٢٤٥	المؤتمر السوري
٢٦١	اعلان الاستقلال

صفحة

٢٧٤	الانتداب
٢٨٣	الانذار الأخير
٢٧٧	أ - قبل وصول الانذار الرسمي
٢٨٣	ب - الانذار الأخير
٢٩٢	ج - بعد وصول الانذار الأخير
٢٩٤	د - بعد زحف الجيوش الفرنسية
٣٠٣	الاحتلال
٣١٥	مزاعم الفرنسيين
٣١٦	بيانات وبلاغات رسمية
٣٢٨	خطاب دالادية في البرلمان الفرنسي
٣٣٥	خطاب بريان في البرلمان الفرنسي
٣٤١	مذكرات الجنرال غوابه عن يوم ميلسون
من ١ - الى ٣٢	صور وخرائط

تصحيح

صواب	خطأ	صحيفة	سطر
الغربية	الجنوبية	٧٥	١٩
الجنوبية	الغربية	٣	٢٠
الأمير قاعور في ريج عيون	الامير قاعور في جبل عامل	٧٩	٢٠
وثورة كامل الأحمدي في جبل عامل			
الستين	الستين والنصف	١٥٧	١٢

فهرست الصور

- ١ - الملك فيصل يسلم العلم الى لواء المشاة الاول بحضور وزير الحربية يوسف العظمة .
- ٢ - وجه العلم المذكور
- ٣ - الوجه الثاني من العلم المذكور .
- ٤ - الامير فيصل مع أخيه الامير زيد .
- ٥ - الامير فيصل يخطب في النادي العربي بدمشق .
- ٦ - الامير فيصل خيال .
- ٧ - الامير بلباس مدني ، وعلى رأسه كوفية وعقال .
- ٨ - الملك فيصل الاول ، عند تنصيبه في سورية .
- ٩ - تمثال الملك فيصل الاول ، ببغداد .
- ١٠ - ضريح الملك فيصل ، ببغداد .
- ١١ - زاوية من إحدى القاعات في معرض ذكرى الملك فيصل ببغداد .
- ١٢ - يوسف العظمة ، عند تخرجه من المدرسة الحربية في الآستانة .
- ١٣ - يوسف العظمة ، عند تخرجه من مدرسة أركان الجيش في ألمانيا .
- ١٤ - يوسف العظمة وزير حربية الحكومة العربية السورية .
- ١٥ - ضريح يوسف العظمة في خان ميسلون .
- ١٦ - أعضاء المؤتمر السوري الذي قرار إعلان الاستقلال .
- ١٧ - الدينار السوري والطوابع البريدية السورية .

- ١٨ - الصفحة الاولى من قرار اعلان الاستقلال .
- ١٩ - الصفحة الثانية من قرار اعلان الاستقلال .
- ٢٠ - الصفحة الثالثة من قرار اعلان الاستقلال .
- ٢١ - الصفحة الرابعة من قرار اعلان الاستقلال .
- ٢٢ - هدية النادي العربي الى الملك فيصل .
- ٢٣ - علم الحرس الملكي .
- ٢٤ - نماذج من الاوراق والورقيات التي نثرت عند مجيء لجنة الاستفتاء الاميركية .
- ٢٥ - اعلانات وزعت على الاهالي عند مجيء لجنة الاستفتاء .
- ٢٦ - منهج الاحتفال باعلان الاستقلال .
- ٢٧ - عناربن مأخوذة من الاوراق الرسمية .
- ٢٨ - خط يد يوسف العظمة وتوقيعه .
- ٢٩ - خريطة تبين مساحة الحركات .
- ٣٠ - خريطة توضح اتفاقية سايبكس بيكو .
- ٣١ - مسودة جواب الى الجنرال غورو .
- ٣٢ - اللوحة التذكارية التي نحتها الفرنسيون على منحور نهر الكلب عن احتلال دمشق .

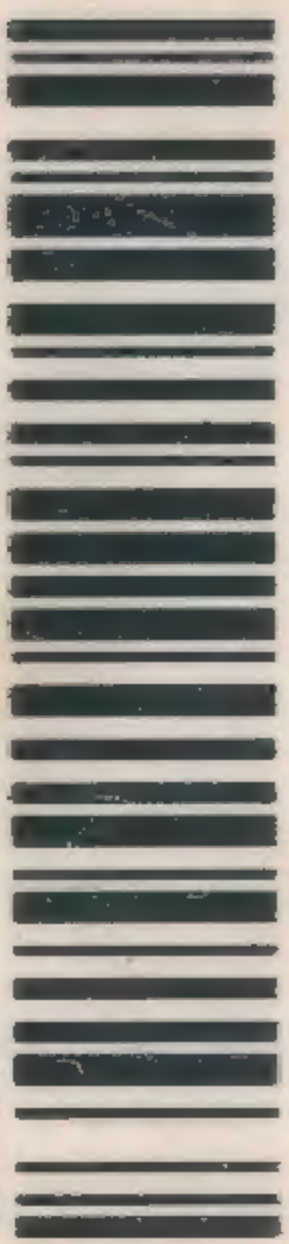
انتهى طبع هذا الكتاب على

مَطْبَعُ الْكَشَّافِ

في ١٢ شباط ١٩٤٧



Bibliotheca Alexandrina



0402793

مطبعة الكشاف بيروت